صلاح الديم مافظ



3

مركز الأهرام المنطق للترجمة والنشر

# صلاحالبيهمافظ



الطبعــة الأولــى ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م

جميع حقوق الطبع محفوظة الناشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر مؤسسة الأهرام ـ شارع الجاء ـ القاهرة تليفون ٧٤٧٠٨٣ ـ تلكس ٢٧٠٧ يوان

#### إهداء

إلى الزهرة التي أينعت وحدها في صحراء حياتي ... فبعثت في أوصالي معنى الحياة .. حتى بعد العمات ...

إلى غادة وايهاب ...

كان هذا طريقى الذى اخترت ... لم أحد عنه ... ولم أخن ، فلا تخونا حياتكما بأى ثمن !!

#### إشراقات البداية ...

ليس هذا كتابا أسود ... هدفه إدانة صحافة مصر وصحفييها ... حاشا لِله .

صحافة مصر وصحفيوها . بدون تعصب عاطفى . أكبر من الإدانة ... دورها الوطفى رائد ... نصالها معروف ... الوطفى رائد ... نصالها معروف ... بدايتها ناصعة ... ومن أشرقت بدايته ، أشرقت نهاياته ... كما يقول إمامنا العلامة الفقيه ابن عطاء الله ...

لكن ... هذا الكتاب يعبر عن موقف نقدى لصحفى متمرد ، عاش حياته منذ الصعر ... وإلى نهاية الطريق في بلاط صحافة مصر ... عاشقا محبا فخورا ، تلميذا مجتهدا ، ناقداً غاضبا متمردا راضيا سعيداً ، بمهنة اختارها بملى ورائته ، وكامل وعيه وصميم حريته ...

من صبابة العشق انتقد ... من فرط الوجد غضب ... من شدة الغيرة ثار ... من جهد الاجتهاد تمرد ... من عرق العمل تعب وكسب وأنفق ، ثم على الرصيف العارى استراح!!

يريد الأحسن ... يسعى للارتقاء ... يهاب الفشل ... يحلم لأجيال من بعده بنجاح لم يحققه ... والضمير الراضى لا يمتسلم ... إذ أن القلب الصافى لا يخون محبوبته ... حتى ولو خاننه !

هدفه الإصلاح ... ، إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، .

صلاح الدين حافظ القاهــرة ـ ١٩٩٣

#### المحتو بسات

غحة			
	زمانه وفى مكانه : بقلم محمد حسنين هيكل ا حرية الصحافة ؟!	قدمة : كتاب فى ىهيد : ولماذ	ا ما ا تم
	الباب الأول		
	مفاهيم نظرية حول حرية الصحافة		
22	: قراءة ظسفية في المسألة الديمرقراطية : الحرية بين القانون وحقوق الإنسان : لا حدود للقيود	الفصل الأول الفصل الثانى الفصل الثالث	
77	: حق الاتصال وحرية الإعلام الباب الثانى	الفصل الرابع	
	حرية القهر الديموقراطي		
90	: حرية الصحافة وصدمة التكنولوجيا	الفصل الأول الفصل الثانى الفصل الثالث	
	: صراع القانون والتكنولوجيا	الغصل الرابع	
	الباب الثالث		
	حرية الصحافة وتحكم السلطة		
	: حرية الصحافة ليست في فراغ	الفصل الأول الفصل الثانى	

مندة	
والأزمة السياسية	□ الفصل الثالث : حربة الصحافة
وديموقراطية الأتصال	
تحت سنابك الاحتلال	
سحافة المنشورات	
الدابع	الباب
وتهافت الممارسة	حرية الصحافة
وديموقراطية الانتخابات	□ الفصل الأول : حرية الصحافة
وألاعيب السياسة	□ الفصل الثاني : حرية الصحافة
وعقلية التغليف	□ الفصل الثالث : حرية الصحافة
وسياسة التبعية	□ الفصل الرابع : حرية الصحافة
بين الحكومة والمعارضة٢٢٥	
ومخالب القوانين	<ul> <li>الفصل السانس: حرية الصحافة</li> </ul>
الخامس	الياب
ى فصل الختام	نصل الكلام ف
طية وحرية الصحافةطية وحرية الصحافة	□ الفصل الأول: رياح النيموقراه
الصحافة من أين نبدأ ؟	
لحرية الصحافة	<ul> <li>□ الفصل الثالث : الوصايا العشر</li> </ul>
YA0	المد احــع الأساسية

V.

#### مقدمية

## كتاب في زمانه وفي مكانه

# بقلم محمد حسنین هیکل

هذا الكتاب فصول تجىء فى زمانها ونجىء فى مكانها ، ولعلها إلى حانب ذلك تجىء من النبع الذى كان ضروريا أن تتدفق منه أفكار صافية ورائقة عن حرية الصحافة ، حتى وإن اقترنت الحرية بالأحزان فى العنوان الرئيسى للكتاب .

زمان هذه الفصول هو الأيام والظروف الذي نعيشها ، وهي مداخلنا إلى القرن الحدى والمشرين ، والألف الثالثة من التقويم الذي ارتضاه معظم العالم لحساب الدهور . وهذه المداخل إلى القرن الحادى والعشرين لا شك خطيرة ، والقرن المعلل المفتوح بعدها لا شك حاسم ، والعلاقة بين الاثنين أشبه ما تكون بالصراط المستقيم : إما المشي عليه إلى الأمان والمسلامة ، وإما المقوط منه إلى قرار سحيق في مهاوى الظلام والنسيان . وهو على وجه اليقين قرن يمكن أن تسقط وتضيع وتنسى فيه تماما بلاد وأقاليم وقارات بأكملها تخرج من حساب الناريخ !

وأما مكان هذه الفصول فهو هذا الوطن الذى يصدر فيه الكتاب ، والوطن لميس بقعة من أرض وسماه وطبيعة تتنوع تضاريسها ، قكل الأوطان كذلك . وإنما تختلف بقعة من بقعة ، أى وطن عن وطن بمن فيه من البشر ، وبالتالى فإن الحديث عن وطن بذاته هو بالدرجة الأولى حديث عن البشر الذين يعيشون فوق أرضه وتحت ممائه ووسط طبيعته ، بكل ما لديهم من ملكات موروثة ، واستعداد للفهم والعلم والاستيعاب ، وحجم التراكم الحى الذي تجمّع من ثقافاتهم وتاريخهم ، وتفاعله مع العصور ومستجداتها ، ثم كفاءتهم فى توجيه ذلك كله إلى بناء العمران ، وإقامة العدل ، والإسهام فى تمتين ملام الاحترام للذات وللآخرين والتمكين للحرية أوسع ما تكون .

وإذا كانت تلك هى أوصاف المكان ، الوطن ـ فإن الحدس والحس والعين كلها تلمح أن هناك خللا فى الموازين بين الوصف الطبيعى والموصوف الواقعى ، مما يحتاج إلى فكر وقول بقصد التعديل والملاءمة ، وإعادة الواقع إلى اتساقه المرتجى مع المثال .

بعد زمان الكتاب ومكانه ، يجيء مصدره ، أو صاحبه وكانبه الأسناذ صلاح الدين 
حافظ . ومختصر ما يمكن أن يقال عنه أنه واحد من قلائل ظلت رؤوسهم مستقرة وثابتة 
فوق أكتافهم في زمان التوت فيه الأعناق ، وفي مكان دهمته فوضى عارمه باعدت بشدة 
بين ما هو طبيعي وما هو واقعى . ولعل ذلك كان داعي أحز انه على حرية المسحافة ، 
وهى مقادير أحسبها حتى هذه اللحظة واقع حال لم يكن إلى دفعه من سبيل ، ذلك لأن 
المسحافة . قبل أي مجال من مجالات الحياة العامة . جزء لا يتجزأ من الواقع السياسي ، 
وظاهرة لا تنفصل عن صلب عملية النمو الاقتصادى والاجتماعي في أي زمان وأي

والحاصل أننى كنت دائما من هؤلاء الذين يجدون رباطا عضووا بين عملية النمو الاقتصادى الاجتماعى وبين وجود صحافة حرة، وحكومة شعبية، وبرلمان ديموقراطى، وقضاء مستقل، وجامعة مزدهرة.

هو نفسه الارتباط بين المقدمات والنتائج ، أى أن الحقائق الاقتصادية الاجتماعية هى النى تخلق آليات العمل السياسى وتحدد درجة كفاءتها فى اتجاهات مطلوبة بالأمل وممكنة بالفعل .

ومن ثم فإنه من ضروب التمنى أن نتصور صحافة حرة فى مجتمع لم يكتمل نعوه الاقتصادى الاجتماعى ، وبالتالى لم يتحقق ظهور مؤسساته لتجمد فى الواقع قوة طبقانه وفعل حركتها وامتلاكها لدرجة من التأثير المقرازن فى عملية صنع القرار ، الذى يماعد بدوره على مواصلة التقدم فى كل المجالات .

وبتعبير آخر فإن الحكومة الشعبية لا توجد على المقاعد الوثيرة المناطقة من تلقاء نفسها ، ولا البرلمان الديموقراطي يولد تحت القباب العالية بمشيئة أعصائه ، ولا القانون يجلس سيدا لمجرد أن هناك مجلدا يضم أبوابه ومواده ، ولا الجامعة مزدهرة لوحدها إذا أقيمت مبانيها ، ولا الصحافة تمتلك حريتها لمجرد أن هناك لفائف ورق وآلات طباعة - وإنما ذلك كله يتخلق ويولد ويعيش بحقائق النطور الاقتصادي والاجتماعي التي تجعل من قوى الشعب وطبقاته امكانية سيادة حقيقية قادرة على صنع السلطة ، وفرض المشاركة ، واحترام القانون ، وإعلاء شأن الفكر والعلم ، وإطلاق حرية المعلومات والحوار . وليس مبالفة ذلك المبدأ المأثور الذى قال إن ، الشعب لا يقدر على فرض إرادته فى البرلمان إلا إذا كان قادرا على فرض هذه الإرادة فى الشارع ، .

إن تاريخ الحرية في أوروبا الغربية ، وهي النموذج الذي نطمح بقية دول العالم إلى بلرغه ، شاهد على ذلك ودليل .

لعل تاريخ الصحافة في مصر شاهد ثان ودليل.

وإذا كان تاريخ مصر الحديث متصلا على نحو ما بالحملة الفرنسية على مصر لأنها دهمت عزلة التخلف المملوكية العثمانية من حولها ، وشدتها راضية أو كارهة إلى تخرم الزمان المعاصر وأجوائه ، فربما تتذكر أن مطلمم ، نابليون ، هى التى انشأت أو أول صحيفة في مصر . ثم كانت الصحيفة التالية لذلك هى تلك التى مثلت مطامح عصر ، محمد على ، . ثم جاءت بعد ذلك صحافة رعنها فرنسا ، وصحافة حمتها بريطانيا ، بل وعشنا حتى رأينا صحافة زرعتها الولايات المتحدة الأمريكية . ثم شهدنا أخيرا صحافة مستعلات ضوء الفكر بحريق النفط ، وأثبتت أن دافع الغواية أقوى من رادع السلطة .

إن ذلك كله كان تعبيرا عن قوة أشياه ، ومع ذلك فإن هذا كله لم يمنع حقيقة أنه حتى هذه الصحافة التى أنشأتها المطامع والمطامح ، والرعاية والحماية ، وعمليات الزرع أو الحريق - أصبحت بحكم حركة النمو الاقتصادى والاجتماعى والفكرى أدوات تنوير ونهضة ، ذلك لأن حياة المجتمعات ليست اتجاها واحدا ، وإنما هى حركة صراع متذلخل متشابك مستمر .

ثم إن قوة الأشياء أيضا استطاعت أن تجىء بصحافة منبئقة من أرض أكثر أصالة و أقرب نسبا ، تواكبت مع مراحل متصلة من طلب الاستقلال ، إلى طلب الديمو قراطية ، إلى طلب العدل الاجتماعى ، إلى طلب التقدم . وقد أدت جميعا دورها حينما سمحت لها ظروفها ، وكان معظم الظروف نقيلا ومرهقا .

وهذا كله منطقى ، فإن النمو لا يتأتى فجأة ، ثم إن نبض الحرية لا يتحطل فى انتظار النمو ، وإنما تنفاعل عناصر الحياة مع بعضها وتصنع بالصراع كما بالوفاق روحا حية متعددة الأشكال والألوان ، قوية وغنية . هكذا كان اتصال حرية الصحافة بالواقع الاقتصادى الاجتماعى ، ومن ثم السياسي مرحلة بعد مرحلة .

وأتذكر حوارا مع ، جمال عبد الناصر ، في الوقت الذي اتجه فيه إلى إصدار قانون تنظيم الصحافة صنة ١٩٦٠ .

كنت قد اعترضت على فكرة القانون خشية على حرية الصحافة ، وقد راح بصبر يشرح لى مطلبه منه . لم يكن يريد تقييد الصحافة ، بل إنه على العكس يريد تأمين حريتها ، ومبيله إلى ذلك أن يمنع الملكية الفردية الصحف ، فهذه الملكية الفردية هي الخبر التراق من الملكية الفردية هي الخبر والرأى . وكان رده أنه لا يريد ملكية الدولة الدولة الصحف ليست ضمانا للخبر والرأى . وكان رده أنه لا يريد ملكية الدولة . وحين عرضت عليه فكرة أن تكون الصحف شركات مساهمة ، كان تساؤله : ، ومن هم القادرون على شراء الأسهم والاحتفاظ بها ، ؟ . ثم تصل الى صيفة تعهد بملكية السحف إلى التنظيم المعائل لقوى الشعب العامل ، مع ضمان أن تبقى العملية الصحفية نفسها سواء من الناحية المهنية أر من الناحية الإدارية في يد العاملين في الصحف وحدهم ، ويتم ذلك ويتحقق . في رأيه . بأن توزع أرباح في يد أسطه العاملية : نصف للإحلال والتجديد لمنشأتها ، ونصف أخر المتوزيع المباشر على هؤلاء العاملين .

وكان ذلك مفهوما في وقته وفي مناخه .

وكنت مازلت على خشيتى من المنطق العام للقانون ، ومن ثغرات فيه ، وعارضته صراحة في مؤتمر عقدته في ، الأهرام ، في نفس يوم صدور القانون ، وقرأ كلامى في البرقيات الصادرة من المراسلين الأجانب في مصر ذات اليوم ، واستدعائي مرة أخرى للمناقشة . وحين طالت بيننا المناقشة كان قوله : ، إذا وجدت لى حلا يمنع الملكية الفردية للصحف ، فإنى على استعداد الإلفاء قانون التنظيم ، .

وفيما بعد عرضت عليه الفكرة التى قامت على أساسها جريدة ، الموند ، الفرنسية الشهيرة التى رعاها ، ديجول ، بعد تحرير فرنسا ، وبمقتضاها فإن ، الموند ، ملك كامل للعاملين فيها ، وجمعيتهم العمومية هى صاحبة القرار النهائي والأخير في كل شيء . ووافق ، جمال عبد الناصر ، على الفكرة ورأى أن تقتصر تجربتها على ، الأهرام ، قبل تعميمها ، وبمقتضى ذلك ، صدر ، قانون الصحافة العربية ، الذى ألغاه الرئيس ، السادات ، فيما بعد ، عقب خروجى من ، الأهرام ، . ثم جرى استبداله بالقانون المشهور الذى حمل عنوان ، قانون حرية الصحافة ، ، والذى جاءت روحه ونصوصه أبعد ما نكون عن ضمان حرية الصحف ، وأقرب ما تكون إلى زيادة أحزانها .

П

وريما سمحت لنفسى أن أجازف بالقول أن أحزان الصحافة أكثر إيلاما فيما هو مقبل قادم ، وأقرب الاحتمالات أن هذه الأحزان سوف نزيد . أقول ذلك بأمبى وأسف .

إن الصحافة في البلاد النامية كانت باستمرار مهنة متعبة ، لكنها من الآن فصاعدا سوف تصبح مهنة خطرة . نلك لأن حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد جميعا شبه معوقة بسبب بروز نوع جديد من النظم الامبراطورية القادرة أعلى التحكم والحكم بوسائل الاختراق ، وليس بالوسيلة التقليدية القديمة لاحتلال الجيوش . إن دنيا القفزات الهائلة في مجالات التكنولوجيا المتنوعة تتحول في الأوضاع الراهنة للعالم النامي إلى سلاح ذي حدين ، فهي تعطي بريق أمل من ناحية ، وهي من الناحية الأخرى تؤدى مهمة السكين : نقطع ، ونفتح ، وتكشف ، وتعرى ، وتغوص . كذلك تفعل تكنولوجيا الانتاج ، وتكنولوجيا المواصلات ، وتكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا المعاصات ، إلى آخره .

إن كل هذه التكنولوجيات تفتح الأبواب لتطلعات غير مسبوقة ، وهكذا تجرى حركة السكين . حد يبرق بوعد التطلعات المستحيلة ، وحد يجرح ويدمى ويؤدى إلى النزيف !

و فى هذه الأحوال المضطربة . على حد السكين . يكون البلد السعيد الحظ هو ذلك القادر على مجرد البقاء ، ولو باستعمال الحد الأقضى من تكنولوجيا القمع . وهو نوع التكنولوجيا الوحيد الذى تحقق فى نقله أكبر قدر من النجاح !

إن ذلك كله يضاف إلى بقايا ومخلفات عصور مبقت أو تواكبت مع عصر الحرب الباردة ، وعصر الصراعات الاجتماعية التي لحقت بأعلام الاستقلال ، وعصر النخب السياسية التي تقدمت إلى السلطة على غير استعداد ، ربما لأن النخب التي سبقتها إلى طلب الاستقلال عجزت ، ولا أقول خانت ، اجتماعيا وفكريا . ولقد الهناله ذلك وغيره ، وصنع من حياة مجتمعات كثيرة في العالم الثالث عجينة يصعب حساب عناصرها ، ويصعب فهم نركيبها ، ويصعب متابعة عوامل الاختمار والنفاعل فيها ، وهي في الواقع قابلة لصنع مستنقع طين عفن ، كما أنها قابلة لصنع كتلة حرجة سائرة إلى انفجار منمر لا شك فيه .

والمخيف في الأمر أن عناصر الملطة التي جاءت بها العصور المضطربة المابقة ، وشكلتها المستجدات الموحشة اللاحقة ، لا تبدو واعية بما حولها ، وهكذا تتضاعل الملطة إلى مجموعة تناقضات موزعة وضائعة بين أضواء تحاكى بلاط الإمارة في ، موناكو ، ، وحلقات ذكر تتمثل ب د دراويش التعابشي ، في السودان ، وقمع يضاهي ما فعله عسكر ، بينوشيه ، في شيلي ، وثراء يوازى أرصدة حسابات الجنرال ، موبونو ، في زائير .

وتلك كلها أوضاع خطرة من القاع إلى السفوح إلى قمم المجتمعات! والصحافة ، بحريتها أو أحزانها ، ليست في كوكب آخر .

هكذا فإن أحزان حرية الصحافة ليست حكرا على بلد واحد ، وإنما هذه الأحزان ظاهرة عامة فى ذلك الجزء من العالم الذى نطلق عليه تأدبا وصف ، العالم الناسى ، حتى لا نقول عنه بفظاظة إنه العالم المتخلف اقتصاديا واجتماعيا ، ومن ثم سياسيا - وبالطبع إعلاميا بما فى ذلك حرية الصحافة .

ولقد حاولت دول العالم الثالث أن تقيم لنفسها ما أسعته و نظام الإعلام الجديد ، و وتحمس للفكرة وقتها مدير اليونسكو الشهير ، أحمد مختار أمبو ، وأنذكر أنه اختارني سنة ١٩٨٤ لرئاسة لجنة خاصة شكلها لتقييم إعلام اليونسكو ، وامتدت اجتماعات هذه اللجنة التي ضعت صغوة من ثمانية عشر كاتبا ومفكرا وسياسيا أسبوعا بأكمله في باريس ، ثم فرغنا من إعداد التقرير ، وذهبت إلى مكتب المدير العام لليونسكو أقدم له تقريرنا . وترك ، امبو ، التقرير جانبا وسألتى ، لماذا لم ينجح نظامنا الإعلامي

وكان ردى ، أن الإعلام منصل بعناصر أخرى من عناصر القوة ، وأن عزله وحده عن بقية العناصر لا يجل المشكلة ، بل يزيد في تعقيدها من حيث أنه كفيل بنوريثنا نوعا من الإحباط قد نكون في غنى عنه ، . واستطردت إلى ؛ أن الضعف لا يصنع خبرا ، كما أن التخلف لا يعنح الاحترام لرأى ، .

ثم أضفت أن ، الواجب يقتضينا جميعا أن نحاول ، وألا نكف عن المحاولة ، حتى ولو أحسسنا في بعض الأوقات أننا ننطح في الصخر رؤوسنا ، .

ولم أكن في ذلك متشائما لأن التشاؤم إهدار التاريخ -

وكذلك لم أكن متفائلا لأن التفاؤل إنكار للواقع !

إن كثيرين ببننا يتساطون عن الحل . وأحسب أن هذا السؤال هو نفسه مقصد هذا الكتاب .

والمقيقة أننى لا أعرف إجابة عليه بيقين.

- البعض منا يتحدث عن مطالبة بحرية الصحافة لا تمل ولا تكل ، وأجدنى موافقا على هذه المطالبة ، وإن كنت أعرف ممبقا أنها لن تصل إلى بعيد ، فالقضية بالدرجة الأولى قضية نمو تمشى أو تتعثر مراحله ، وقد أضيف إلى هذه القضية واقع الاختراق .
- والبعض منا يتحدث عن مواثيق شرف يتعهد بها الصحفيون . وأجدني موافقا على هذه المواثيق ، وإن لم أكن واثقا من النتيجة . فعواثيق الشرف التي يتعهد بها الصحفيون قائمة في الصحافة وفي كل مهنة متصلة بالخدمة العامة غيرها ، كالطب ، والهندسة ، والمحامنة ، والمحامنية ، إلى آخره . لكن الشرف علاقة بين كل فرد وضميره ، وكل فرد ومجتمعه . إلا أن المشكلة في حالة الصحافة أن هناك طرفا آخر بين الفرد والضمير والمجتمع . وهو السلطة المسلحة بتكنولوجيا القمع وتكنولوجيا الاختراق ... ثم نوعية هذه السلطة ، ونوعية مطالبها بصرف النظر عن صبغ البلاغة التي نظم جها الخطب الرسمية !

وأجدنى ميالا فى المحاولة واستمرار المحاولة إلى افتراح آخر يضاف إلى المحاولة المي افتراح أخر يضاف إلى المطالبة بالحرية ، والى دوافع الأخذ بمواثيق شرف المهنة ، وهو افتراح فى متناول يد المنتمين إلى مهنة الصحافة والعاملين فى مؤسساتها ، وهم لا يحتاجون فيه إلى قوانين أو مواثيق .

افتراحي على شكل سؤال ـ هو :

- هل نستطيع أن نتمسك - إيجابا أو سلبا - بالتزامين اثنين :

١ ـ أن نساعد على إرساء مجموعة من القيم تستقر كثوابت في كل ما نكنب ونشر ، وبينها : احترام أحكام الجغرافيا والتاريخ ، وحقائق الهوية الوطنية والقومية ، ومطالب الأمن الوطني والقومي ، ونزعة العدل والمساواة لدى البشر ، واحترام حقوق الإنسان ، وحرية المرأة ، وحرية التفكير ، وتحكيم العقل في شئون المستقبل وأموره ، وتأكيد واقع أن الحياة صراع قوة يحقق توازن المصالح .

هل نستطيع ذلك إيجابا أو سلما ؟ إيجابا يمعنى الدعوة إلى هذه القيم . أو سلما بمعنى عدم الممساس بها إذا كانت الدعوة إليها فوق ما نطيق ؟

٢ - أن يستقر في وعينا وفي تصرفنا باستمرار أن جوهر حرية الصحافة يتمثل
 في تدفق حر المعلومات . إن حرية الصحافة لا تتصل بالألفاظ مهما بلغت درجة عنفها
 وسخونتها ، فالحقيقة أنه لا رأى حيث لا إحاطة بوقائع حدث أو دقائق موضوع .

إن إبداء الرأى على طريقة : إننا نريد غذاء لكل جائع ، وكساء لكل عار ، ومقعدا في مدرسة لكل تلميذ ، . أقرب إلى مواضيع الإنشاء أو الإملاء منه إلى ممارسة حرية الصحافة .

وإنما تتحقق حرية الصحافة حين تظهر كاملة وقائع حدث ، وحين تنجلى فى تمامها دقائق موضوع . ساعتها يصبح الرأى الحر حوارا بين طرفين : الصحفى والقارىء ، داخل إطار يعرف كل منهما حدوده ، ويلم كل منهما بأطرافه .

هل نستطيع ذلك إيجابا أو سلبا . إيجابا بمعنى العمل على أساس تدفق حر للمعلومات . أو سلبا بمعنى الامتناع عن الخلط والاجتزاء إذا كان الوضوح والتمام فوق ما نطيق ؟

أى أنه إذا لم يكن في مقدورنا أن نمارس حرية الصحافة كما نريدها بغير أحزان ، فلا أقل من أن يكون في مقدورنا أن نمنع التلاعب ـ مزاجيا أو ظرفيا ـ بالثرابت الرواسي في حياة الشعوب والأمم ، وهي استراتيجيات بقائها وحياتها وممنقبلها .

ربما أضفت أخيرا أنه مهما كان من شأن صعوبات أو مخاطر الفترة القادمة على حربة الصحافة وأحزانها . فإننا في أواخر الليل ، وبقرب الفجر ، وتلك على أية حال

- فترة اشتداد الظلمة . وأسبابى فى ذلك عملية ـ فيما أظن ـ بقدر ما أننى فيما مبق من هذا الحديث كنت واقميا ، مغرطا فى الواقعية ـ وهى كما يلى :
- ١ أن عالمنا المنحرك بحيوية فاتقة ونشاط يجر الكل معه ، سواء قبل بعضهم أو عاندوا .
- ٢ ـ أن أدوات المصر أصبحت في أبدى أجيال جديدة ، مما يعنى أن هذه الأجيال
   قادرة على الحوار مع العالم بلغة هذا العالم ومفرداتها .
- " أن حركة التمليم التي أقبلت عليها بعض أشباه النظم في العالم الثالث ، راحت
   تغير بشدة ، وإن يكن بهدو ، أثقال قرون من الركود والجمود .
- أنه لم يعد في مقدور فوة على الأرض أن تعزل ركنا منها تقعل به ما تشاء
   دون سؤال ودون حساب .
- و. أن النظم الدولية في الاتصال والمواصلات والاقتصاد ، وفي الثقافة والفنون والعلوم ، كسرت كثيرا من الاستحكامات والسدود الحاجزة أو العانعة .

ثم بقى أن أعترف بالفضل ثلاثيا للأسناذ صلاح الدين حافظ : مرة لأنه أقدم على علاج موضوع حرية الصحافة وأحزانها بجد ـ متنبها . ومرة ثانية لأنه أعطانى فرصة قراءة مخطوطة هذا الكتاب ـ مبكرا . ومرة ثالثة لأنه أولانى شرف تقديمه إلى جماهير القراء ـ معتزا .

#### تمهيد

#### ... ولماذا حرية الصحافة ؟!

منذ البداية بجب أن أحدد أن قضية حرية الصحافة كانت وما زالت هي قضيتي الأساسية .. أسبب بسبط هو أنى أولا عشقت الحرية ، وثانيا احترفت الصحافة ..

ومن ثم أصبح قدرى أن تسيطر هذه القضية على فكرى وضميرى ووجدانى طوال حياتى ... فالنزمت بها ، ولم يكن غير طريق البحث الأمين طريقاً لوضع البد على الجرح النازف!!

ولقد ساعدنى على ذلك أن الفترة الأخيرة . الربع الأخير من القرن العشرين . شهدت ندفقا هائلا وسيلا لا ينقطع من المطالبات والمصادمات حول حرية الصحافة ، ولم يكن ذلك سوى تمبير حقيقى عن الصراع المتصل بين أنصار حرية الصحافة وأنصار حربة فهر الصحافة !

وساعدتى كذلك أن الجميع فى عالم اليوم أصبح ينادى بحرية الصحافة سواء كان عن اقتناع بها أو عن محاولة للالتفاف حول عنقها !! لكن المهم أن العالم شهد خلال السنوات الأخيرة موجة عارمة من صرخات النداء بحرية الصحافة فى مواجهة موجة عائنة من ضويات الاعتداء عليها !

وفى هذا النطاق يجدر ملاحظة أن البعض يتصور أن حرية الصحافة هى حرية الصحفيين ... لكننا نبادر فنقول إن حرية الصحافة جزء لا يتجزأ من الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان فى أى زمان ومكان .. هى التعبير الحقيقى عن جوهر الديموقراطية .

إذن ... نحن لا نستطيع أن نفصلها عن حرية التعبير والقول والاعتقاد والتجمع والنظيم والممارسة ، كما أننا لا نستطيع أن نجردها من إطارها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمدياسي .

ونحن لا نستطيع أن نفصل حرية الصحافة عن النظم السياسية الحاكمة في أى دولة من الدول و لا عن ممارساتها اليومية ، خاصة في دول العالم الثالث حيث الاقتراب من مؤسستين هما المؤسسة العسكرية والمؤسسة الإعلامية ، يعنى الانتحار أو في الأقل القليل يعنى اللعب بالنار !! فكلتاهما تقوم بمهام الردع بالإقناع .. أو الاقناع بالردع !!

على أنه بقدر التوسع في ممارسة جرية الصحافة ، أو حتى المطالبة بها في عالم البوم بقدر ما نزيد القبود وتجهز الحدود لتحريم هذه الدعوة ، الخبيثة ، وتحجيمها ... فإذا كان المجتمع الدولى قد كثف جهوده في العقد الأخير وراء تدعيم حرية الصحافة - والإعلام بشكل عام - فإن النظم السياسية الحاكمة في معظم أنحاء العالم كثفت هي الأخرى جهودها للالتفاف حول هذه الدعوة الخبيثة وقهرها بطرق ديكناتورية أو الميموفراطية ، ، بإجراءات استثنائية أو قانونية !! وهي في سبيل ذلك تمارس الترغيب والترهيب معا ..

من سن القوانين وإصدار القرارات .. إلى الخنق الاقتصادى والمالى .. إلى مضايقة الصحفيين وقهرهم من الداخل بمخترعات جديدة تبدأ بالتجميد وتنتهى بالفصل .. إلى غير ذلك من سلسلة لا تنتهى من وسائل الضغط المباشر وغير المباشر .

وبقدر نقدم الإنسان في هذا العصر ، بقدر نعقد مشاكل حرية الصحافة ، خاصة في ظل انفجار ثورتين أساسيتين ، هما ثورة الالكترونيات وثورة المعلومات ... ومعهما انفجرت أزمات أخرى مرتبطة بحرية الصحافة مباشرة مثل أزمة الثقة ، وأزمة الصدق ، وأزمة تدخل القوى الخفية في المجال الإعلامي لتحتله من الداخل وتفرغه من محتواه الحقيقي ..

أما الأزمة الكبرى فهي تلك العلاقات غير المتوازنة التي تسيطر على الإعلام في عالم اليوم ، حيث تتدفق المعلومات والآراء في انجاه رأسي واحد : من الأغنياء المنقدمين إلى الفقراء المتخلفين .. من القمة الحاكمة إلى الأغلبية الصامتة .. من النخبة المتميزة إلى الجماهير الأمية !!

ئمة أزمات كثيرة ومعقدة تلف الصحافة خاصة والإعلام عامة بموجات ضبابية كثيفة ..

ولقد حاولت أن أسبح في طيات هذه الموجات الضبابية ، رغم علمي بمخاطرها ومحاذيرها .. وساعدني في ذلك أن العالم قد شغل نفسه على مدى الأعوام الأخيرة بمشاكل حرية الصحافة .. ومن ثم وجدت نفسى أغرق في بحر متلاطم من الدراسات والبحوث القيمة التي في إطارها حاولت الاجتهاد في القراءة والبحث ..

وكان هذا الكتاب هو فى حقيقته ، قراءة ، فى حرية الصحافة بمفهوم نظرى وعملى أيضا .. ربما كان ملينا بالأحزان .. لكنها أحزان العاشق الولهان .

# الباب الأول

# مفاهيم نظرية حول حرية الصحافة

الفرأ وربك الأكرم . الذي علم بالقلم . علم
 الإنسان ما لم يعلم . . و
 [صدق الله العظيم ]

### القصل الأول

## قراءة فلسفية في المسألة الديموقراطية

، إننى أحب الحرية ، حبأ يجعلنى حريصا على أن تكون للمقول حريتها فى الفهم ... وللقلوب حريتها فى الإيمان .. ، ، [ مصطفى عهد الرائق]

كانت الديموقراطية ومازالت لفظا جذابا ومعنى خلابا ، مثل غنائية عذبة يشدو بها الإنسان كلما ضاقت به سبل الحياة وتقطعت أنفاسه لهثا وراء طعامه ، أو هربا من حصاره وقهره ...

ومنذ بدايات القرن العشرين أصبح واضحا أن هيمنة الديموقراطية . فكرا أيدولوجيا ونظاما سياسيا على السواء . قد أصبحت هيمنة ، طاغية ، ... فقد كانت تلهم الأنكار وتهيمن على العواطف ونقود المؤسسات ، وتلهب - بالنتيجة - كل المشاعر الفردية والجماعية ... وقد حققت انتصاراتها المتوالية في العالم ، خاصة في أوروبا ... لذلك كان من العسير التوصل في بدايات القرن العشرين إلى تعبير محدد للإيديولوجيات الديموقراطية ، التي أصبحت حقيقة ، ونظاما معترفا به ... لأن الديموقراطية ، أصبحت عادة من المادات العقلية والقلبية ، ونظاما معترفا به ... لأن الديموقراطية ، أصبحت عادة من المادات العقلية والقلبية ، ونتقلت من مرحلة الصوفية بل والغيبية إلى مرحلة الممارمية السياسية الواقعية ، ومن مرتبة الإيمان إلى مرتبة التقاليد ... ومن مرحلة المكرومة المياسية الواقعية ، ومن مرتبة الإيمان إلى مرتبة التقاليد ... ومن

ومع يروز الديموقراطية بهذا الشكل المحدد ، برز الدور المناقض لها ... وهو الدور الناقد للديموقراطية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، وبدأ الفكر الإنساني يطرق مجالات جديدة وآفاقا فكرية حديثة .. بل ويشكل ننظيمات سياسية لها عقائد مختلفة ، ناقدة أو مناقضة للديموقراطية بالمفهوم الذى نشأت به فى القرن الثامن عشر ، وترجرعت فى ظله خلال القرن التاسع عشر حتى وصلت إلى قرننا الحالى .

وإذا كانت العقيدة الماركسية هي أكبر وأعمق المظاهر المخالفة للديموقراطية بتطبيقاتها الأوروأمريكية ، فإن هناك في داخل المجتمعات التي تحكمها المفاهيم الديموقراطية هذه مظاهر أخرى ناقدة ومخالفة أشد أثرا وأعمق تأثيرا .

وقد كان شارل موراس ، أشهر من شن حملة النقد ضد الديموقر اطبة في فرنسا مع بدابات القرن العشرين ، ذلك أنه قال : إن الأفكار الناجمة عن علوم الطبيعة والحياة ، أدت في البداية خلال القرن الماضى دورا تاريخيا مهما .. هو الدور التحريضي والتحريري الذي لم ينته بعد ،

إن كثيرا من المفكرين انهمكرا في دراسة قضية هل الطبيعة مؤلفة على مبدأ ، والمجتمع البشرى مؤلف على مبدأ مناقض !! أو أنهما في الحقيقة مجرد مبدأ واحد .. أم أنهما ليسا متناقضين ، كما أنهما ليسا متماثلين ، ولكن يمكن أن يكونا معا وفي وقت . واحد متناقضين متماثلين !!

لقد أثرت الدراسات البيولوجية مثلا في علم السياسة ، فقد مكننه من إدراك جوهر الررائة السياسية والاصطفاء والتواصل السياسي ... وقد قدمت وستقدم مساهماتها المادية ، التي لا يمكن إنكارها ، لأنه مهما كانت درجة التمايز بين الوراثة السياسية والوراثة البيولوجية ... فإن علاقات عديدة ما بين وقائع كل من الشكلين ناتجة عن أن الكان الاجتماعي - أي الإنسان - هو كذلك كانن حي يخضع لقوانين الحياة .

إن علم السياسة ، علم بلا جدال قائم بذاته، ولكنه أيضا لا يمكن أن تنفصل علاقاته ببقية العلوم ، وكذلك علم الاجتماع هو كذلك متميز عن البيولوجيا ، لكن هذا الاختلاف والتميز لا ينفى علاقاتهما المترابطة .

وببساطة يمكن القول إنه في إمكان المجتمع أن يميل إلى المساواة ... لكن المساواة المبدل المساواة ... لكن المساواة البيور !! ثم إنه كلما عاش الإنسان وارتقى ، أدى تصيم العمل المبيور المساواة في الوظائف ... مما يؤدى بالضرورة إلى تمايز الأعضاء وعدم المساواة ...

إن عدم المساواة هو في أسفل درجة من السلم، عند نقطة بدء الحياة

و انطلاقها ... لكن تقدم الحياة نفسها هو الذي يعظم هذه المساواة ... حتى التقدم هو كذلك ارستو قراطي ..

كثيرون من مفكرى وفلاسفة بدايات هذا القرن انتقدوا الديموقراطية بهذا الشكل الفلسفي الحاد الذي مارسه شارل موراس ...

لكن أعنفهم كان بلا جدال جورج سوريل الذي مجد العنف في نقده للديموقراطية ، وكذلك اندفع في تأييد الثورة البلشفية السوفيتية مثلما اندفع في التصفيق للحركة الفاشية الإيطالية !! وإذا كان لينين قد « نقد ، سوريل ، فإن موسوليني كان على العكس معجبا ومغرما بسوريل ... واتخذ منه نبيا لحركته الفاشية حتى أنه قال : إنني مدين لسوريل بأكثر من شيء ... ففي رأيي أن العنف أخلاقي ! إنه أكثر أخلاقية من التسويات والمساومات .. إن الفاشية سنكون لذلك ؛ سوريلية ، .

وانطلاقا من مفهوم موسوليني لفلمفة سوريل تجاه العنف ، كتب الدونشي مقدمة د للأمير ، كتاب مكيافيللي الشهير ... وفي هذه المقدمة برز الاختلاف الواضع بين سوريل وموسوليني .. فالأول يعني بالوجود الفردي للبشر وبالأشياء السامية ، والثاني لا يعني إلا بالمنطة والسلطان ، بلا حساب للفرد أو المجموع ..

و فبعد أربعة قرون ـ يقول موسوليني ـ ماذا بقى من و الأمير ، نصائح مكيافيلي ... هل يمكن أن تبقى لها فائدة معينة لقادة الدول المعاصرة ! ، وهل فيمة المنهج الذي كتب به و الأمير ، ، موضوعة لإطار العصر الذي وضع فيه الكتاب .. ومعنى ذلك أنها محدودة الأثر ومعرضة للفناء !!

أم أنها على العكس تماما من ذلك .. أليست شاملة ومستمرة و، أنية ، على وجه
 التحديد !!

إننى أجزم - مجيبا عن هذه الأمثلة - أن المذهب المكيافيللى هو اليوم مستمر
 وحى وأكثر انتماشا مما كان قبل أربعة قرون ، لأنه إذا كانت الأشكال الخارجية لوجودنا
 قد تغيرت كثيرا ، فإنه لم تظهر عمليا تغييرات جذرية فى عقول الأفراد والشعوب ... ،

ثم يمضى موسوليني متسائلا في نفس مقدمة الأمير ... . من هم الناس في عرف مكيافيللي السياسي .. وعندما نقول الناس ، هل علينا فهم الكلمة بالمعنى الضيق لها ، أو بالمعنى الذي يتجاوز الزمان والمكان ... ه يبدو لى أنه ، قبل أن أهلل النهج السياسي لمكيافيللي ، يجب أن نتثبت بصورة صدادة من مفهوم مكيافيللي للناس بشكل عام ... وربما عن الإيطاليين ـ الذين كانوا المقياس أمامه - بوجه خاص ... إن القراءة السطحية السريعة لكتاب ه الأمير ، تكشف عمق التشاؤم الذي نميز به مكيافيللي تجاه الطبيعة الاتصانية ... لقد كان يحتقر الناس بشكل واضح وعموق . ومن حيث الزمن فقد انقضى منه الكثير منذ وقت مكيافيللي ، لكن لو جاز لي أن أحكم على أشباهي ومعاصري لما استطعت على الإطلاق تخفيف أحكام مكيافيللي ، بل ربما مضبت إلى تشديدها ...

وإنه لم يفرط وبأميره و... النقيض بين الأمير والشعب وبين الدولة والأفراد ... يتصوره حتميا مقدورا ... إن ما أطلق عليه الروح العملية والوقاحة المكيافيللية ناتج بصورة طبيعية ومنطقية عن هذا الموقف!! إن كلمة الأمير بجب أن تفهم بمعنى الدولة في المفهوم المكيافيللي وبينما الأفراد ـ بحكم أنانيتهم المتميزة ـ يفضلون تمجيد المجتمع ..

، ولذلك فالدولة تمثل التنظيم والتقييد ... بينما يميل الفرد دائما إلى الهروب ... يميل إلى عدم إطاعة القوانين ، للتهرب من دفع الضرائب ، للهروب من الجندية وبالتالي من الحرب ... وقليلون هم أولئك الذين يضحون بأنفسهم على منبح الدولة ... وهؤلاء هم بالضرورة من القنيمين ، بينما الباقى ـ هم عمليا ـ في حالة ثورة ضد نظم الدولة ، .

إن ثورات القرنين السابع عشر والثامن عشر حاولت حل هذا التناقض ، الذي هو أساس التنظيمات الاجتماعية ، وذلك عن طريق إظهار ، السلطة ، على أنها إرادة الشعب الحرة ، المنبئةة منه والمجندة لخدمته ... إن ذلك خيال ... بل هو وهم ...

ففى البداية ، لم يتم تحديد من هو الشعب ، ككائن سياسى .. إنه كائن فى الحقيقة مجرد ، أين بيدأ وأين ينتهى ؟! لا أحد يعلم بالضبط ...

إن صفة السيادة الملصقة بالشعب لها مزاج مأساوى .. كل ما هناك أن الشعب ينبب عنه أحدا ، لكنه لا يستطيع عمليا أن يمارس أى سيادة .. وحتى فى البلدان التى تطبق مناهج التمثيل الديموقراطى . البرلمان . فإن هذا التطبيق ينبع من قواعد آلية أكثر منها أخلاقية ... فهناك أوقات لا يطلب من الشعب أى شىء على الإطلاق .. لأن جوابه قد يكون معاكسا للمطلوب ... فيتم انتزاع تيجان السيادة منه . تلك التيجان المصنوعة من ورق مقوى !! ويؤمر بقبول ثورة ، أو صلح ، أو حرب !! إذ ذاك لا يبقى للشعب غير كلمة من مقطع واحد ... تعنى الموافقة والطاعة والنأييد .. تحت شعار الإقناع بأنه بمارس حريته واختياره ...

وهكذا فإن السيادة التي قد ينعم بها الشعب ، تنتزع منه في نفس وقت حاجته الشديدة إليها ... وتترك له فقط عندما تكون غير ضارة ...

هل هناك من يتصور أن يتم إعلان الحرب بواسطة استفناء شعبي ... إن الاستفناء يتم بروعة عندما يكون الأمر متطفاً بإقامة : صنبور مياه ، في قرية من القرى ... لكن عندما تكون المصالح العليا للشعب موضع بحث ، فإن الحكومات المغرقة في الديموقراطية تعتنع عن طرحها على الشعب ... إن أنظمة قائمة بصورة خالصة على الرضا الشعبي ، لم وأن توجد على الإطلاق .

لذلك كتب مكيافيللى في ، الأمير ، : ، من هنا السبب في أن جميع الأنبياء كانوا ينتصرون عندما كانوا مسلحين ، ويخفقون عندما يكونون عزلا ... والشعوب باعتبارها ذات طبائع متغيرة ، من البسير إقناعها ، لكن من الصعوبة إبقاءها على هذه القناعة ، لذلك عندما تكف عن الافتناع ، يمكن إقناعها بالقوة !!

و إن موسى وسيروس وتيزيه ورومولوس لم يكونوا بقادرين على فرض إطاعة
 دسانير هم لمدد طويلة لو كانوا عزلا وضعفاه ، !!

هكذا كان مفهوم موسوليني لفلسفة سوريل في نقد الديمو قراطية ... وهو مفهوم ابنعد كثيرا عن الهدف الأصلى لسوريل بل حرفه وطوّعه للاتجاهات الفاشية لموسوليني ، تماما مثلما فعل هتلر بفلسفة نيتشه التي جندها لخدمة الرايخ الثالث وبناء النازية بالعنف ، ومثلما كانت الفاشية سوريلية عند الدونشي ، كانت الفازية نيتشوية عند الله هرر ...

وكلاهما ارتكب ما ارتكب باسم الحرية والديموقر اطية ... ومثلما ترجمت مقدمة الأمير ، الاتجاهات السياسية لموسوليني في تقديس ، سلطة الدونشي ، بصرف النظر عن الأفراد والمجموع ، ترجم ، كفاحي ، فلسفة هنلر في تقديس العرقية الجرمانية والتميز العنصري ، مثلما ترجم أيضا العداء السافر للديموقر اطية باسم الديموقر اطية والقومية الاشتراكية .

فهتلر يرى هو الآخر أن الملاحظة البسيطة تكفى لإظهار أن الأشكال المتعددة

التى تشكلها إرادة الطبيعة فى الحياة ، إنما هى خاضعة لفانون أساسى يكاد لا ينكر أو يخرق ، والذى تمليه حركة التناسل والإكثار ، هذه الحركة المحددة هى ، أن كل حيوان لا يتزاوج إلا من نفس نوعه وجنسه ، ، فالعصفور بتزاوج ويتناسل مع العصفورة ، وكذلك الفار مع الفارة والننب مم أنناه ... وإن كانت هناك ظروف استثنائية تعكس المخالفة لهذا الهيدأ فإنها تتم أسام ! عن طريق الإكراه .

ثم يصل إلى القول بأن دور الأقوى هو الهيئة لا الاتصهار مع الأضعف ... إن كل شيء في العالم يمكن أن يصير الى أحسن ، كل انتحار يمكن أن يصير بذرة لانتصار على من المالم يمكن أن يصير الى أحسن ، كل انتحار يمكن أن يؤدى قائم .. كل حرب خاسرة يمكن أن تكون مبيا لنهوض مقبل .. كل يأس يمكن أن يؤدى إلى جعل الطاقة البشرية أكثر خصبا ، وكل اضطهاد يمكن أن بثير القوى الأخلاقية ، طائما أنه تم الاحتفاظ بالدم نقياً !! لكن فقدان نقارة الدم تهدم السعادة الداخلية إلى الأبد ، ونحط من قدر الإنسان إلى النهاية وتخلف نتائج لا يمكن محوها ..

إن الشعوب - ماز ال هتار يتكلم في كتاب اكفاهي ا - التي تتخلى عن الحفاظ على نقاوة عرقها تتخلى بالتالي عن وحدة نفسها .. إن تفسخ كيانها هو النتيجة الطبيعية المحتومة لفساد دمها !!

 و فإذا كانت الحركة القومية الاشتراكية تريد حقا الحصول على فضل تدعيم رسالة عظمى لمسالح الشعب الآرى أمام القاريخ ، فعليها ـ دون مراعاة للتقاليد والأوهام ـ أن تجد الشجاعة لتجميع هذا الشعب ودفعه في الطريق التي ستخرجه من موطنه الضيق الحالي وتقوده الى أراض جديدة ، وعليها أن تزيل الاختلاف ما بين عدد سكاننا ومساحة أراضينا ... ،

ويختتم هذه النزعة العنصرية الآرية غير الديموقراطية بقوله .. بما إننا - أى الشعب الألماني - حفظة أسمى إنسانية على هذه الأرض ، فعلينا أن نعى أن علينا في المقابل أسمى الالتزامات ، ومنستجيب لذلك على أفضل صورة بمقدار ما نهتم بتوعية الشعب الألماني بنقاه عرفه ...

لقد جاء اختيارنا لنموذجي موسوليني وهنلر ، ومفهومهما للديموقراطية ودور العنف في السلطة عند الأول ، وللعنصر والعرق عند الثاني ، نابعا من قناعة ظسفية وناريخية نقول : إن الديموقراطية كانت ولا نزال وسوف نظل كبش الفداء لكل قاهر متغطرس ، وهى العباءة الفضفاضة التى لبميها الجميع وأخفوا داخلها خناجر العنف اللاديموقراطى وسكاكين إلارهاب والتسلط ... وتلك هى حقيقة المأساة الإنسانية التى جاء التاريخ شاهدا دائما عليها ، فكلما اشندت حاجة الإنسان إلى الحرية ، ازدادت القدرة على انتزاعها منه ، وحرمانه منها لييقى الفراق الأبدى هو السيد السائد ...

ولطالما تحايل الإنسان على قيوده فراراً منها ، وبالمقابل اشتدت عليه قيوده تمسكا به ... فعنذ ظهور الإنسان الأول ، ونزعته إلى الحرية نزعة خلابة طاغية ، عاشت معه وعايشته وتكونت بظروفه وتطوره ، مثلما عايشته قيود الحرية بنفس الدرجة وفي نفس الظروف ... ذلك أنه لا يمكن تحديد مفهوم الديموقر اطبة دون وجود الإنسان ... المواطن ، الذي يُقر بولجباته نجاه المجتمع والسلطة ، والذي يُقر له المجتمع والسلطة بحقوقه .. ومثلما قال الفيلموف ، ومينيك بارودى ، في كتابه الهم ، المسألة السياسية والتيموقر اطبة ، فإن المذهب الذي نسميه ديموقر اطبا بالمعنى الأوسع ، هو وحده الذي يزعم اقتراح مفهوم عقلاني وأخلاقي عن ، الجمعية السياسية ، ، لأنه الوحيد الذي يكون يرتما فتراح مفهوم عقلاني وأخلاقي عن ، الوطني ... هذا المجتمع الذي يفترض أنه إرادي وحر ، ومتضمنا في فكرة الدولة أو الحكومة القائمة بصورة شرعية وغير متساطة قاهرة .

وبذلك يمكن القول إن المصلحة العامة هي الغاية الأساسية للديموقر اطية المشكلة في جمعية سياسية ، وتخضع لهذه المصلحة العامة جميع المصالح الخاصة .. فردية كانت أو جماعية ، وسواء كانت مصالح فرد أو مجموعة ، مصالح طبقة أو مهنة ، مصالح إقليم أو جيل . هي إذن تستبعد أية فكرة لتملك الأراضي ملكية خاصة سواء لعائلة مالكة أو طبقة أو طائفة متميزة .. وبرفض التميز فإن الفارق الوحيد المقبول هو فارق الامتحقاق والفضيلة ، وبقبول هذا العبدأ فإن غرضها هو السالح العام فيكون أساس وجودها هو الإرادة العامة .. والناس الذين هم جزء منها لا يعيشون فيها إكراها ، بل مرتبطون بما يعطيهم صفة الناس .. أي العقل والحرية .

ثمة معنى آخر الديموقراطية يكتسب أهمية أكبر هو أن الجمعية السياسية هذه يكامل تشكيلها يجب أن تكون المصدر الوحيد السلطة الشرعية مثلما هى الغاية الوحيدة أيضا ... فالديموقراطية بذلك دولة تحكم نفسها بنفسها بأنماط وأشكال مختلفة ، يساهم جميع أعضائها في إدارتها ، وكذلك في مراقبة أعمالها .

وإذا لم يكن للمكومة الديموقراطية من صفة سوى المفاظ على الدولة

واز دهارها ، فمن منطقها أن تستند إلى الرضا الصريح والقبول الواضع والموافقة العلنية لمجموع أعضاء الدولة ، عندنذ فقط يكون هؤلاء مواطنين ، وهكذا أيضا لا يكون لها أساس معقول إلا بتقابل الاتفاقات وتبادل الخدمات بين جميع السكان ورؤسائهم ... تبادل خفى وضمنى فى البدء ، لكنه يصبح لدى شعب ناضع قادر على التفكير والنقد ، بمثابة الاستثناء الحقيقي ...

وإذا كان المجتمع حقا مجموعة من الناس الأحرار ، لا مجرد التقاء قوى عمياء صماء ، فيجب أن نكون له الكلمة الأخيرة في مصائره ... إن الرجل المىليم الإدراك لا يتميز عن الطقل أو المعتوه إلا لأن حسه السليم يهديه إلى النور الذي يقوده ... أو عند الضرورة يقتمه بالعودة والرجوع إلى من هم أكثر منه علما وخبرة ، ولأنه أيضا لم يعد تحت الوصاية المطلقة .

إن الديموقراطية في النهاية تترجم في حكومة عادلة لشعب ناضح فكريا وسياسيا وأخلاقيا ... تتحدد فيها الالتزامات والواجبات والحقوق ، وتتناسق فيها المصالح المتبادلة ، وتحفظ كل هذه المميزات لكل أعضائها دون تغرقة أو تميز إلا بالقضيلة والاستحقاق .

ورغم كل هذه الأفكار ـ المثالية ـ عن الديموقراطية ، إلا أن أفلاطون تنبأ منذ أزمان سحيقة بمصير السوء الأسود للديموقراطية ، لأنه ببصيرته الفلسفية العميقة ، كان يرى النافهين في أعلى المواقع ، ولم يفكر خلال ، تأملاته في السياسة ، في القيمة الذهبية المظمى لأولئك الحكماء والعقلاء القابعين على الأرض ... وهم يحاكمون البهلوان الأمهان ...

ومنذ أفلاطون حتى اليوم ، والبهلوان يمارس ألعابه فى كل مكان ، بينما الحكماء المقلاء يتابعون محاكمته بإصرار ومثابرة ، لا تكل مع الزمن ولا تمل ... فالحرية لا تعرف الكلل أو الملل ...

#### القصل الثانسي

# الحرية بين القانون وحقوق الإنسان

و إن الدور الدنيمس للإعلام، هو أن يفهم ويعبر عن الرأى العام السائد .. وأن يخلق قكرا أو رأيا معينا لدى الجماهير .. ثم بغضع -ويلا خوف . كل الأخطاه ... و !! [ المهاتما غاندى]

فى يونيو ١٩٧٥ ، فاجأت انديرا غاندى رئيمة وزراء الهند السابقة ـ خلال ولايتها الأولى ـ العالم كله بإعلان حالة الطوارىء فى البلاد ، التى خاضت منذ كفاح الاستقلال على يد زعيمها الروحى والسياسى غاندى ثم نهرو أقوى معارك التحرر والديموقراطية ، وسارت على طريق الليبرالية الأوروبية طويلا ...

واستغلالاً لقوانين الطوارى، التى حكمت بها انديرا الهند بعد ذلك لعامين ، مضت في طريق المنحدر الوعر ، طريق الإجراءات الاستثنائية والاعتقال ، فاعتقلت مائة ألف من معارضيها ، وعطلت نشاط ٢٦ حزبا ومنظمة سياسية ، وأوقفت العمل بالدستور خاصة مواده المنعلقة بحماية الحريات الشخصية ، وأعلقت المحكمة الدستورية ، وتوسعت إلى أقصى مدى في استخدام قانون الأمن الداخلي الذي أصدره البرلمان الهندى في عام ١٩٧١ ...

وفى هذا الجو الغريب على الهند وعلى انديرا نضمها ، تحولت التجربة الديموقراطية والبرلمانية هناك إلى مسخ ، واختفت عنها بسمة الحرية التي طالما تغنت بها وبهرت بنجاحها دول وشعوب عديدة في العالم الثالث ، كانت تتخذ من الهند نموذجا في النظم السياسية للبلاد حديثة الاستقلال فقيرة الموارد كثيرة المشاكل ... لقد ارتكبت انديرا غاندى. التى أسعنها المعارضة وقنها ، بالديكناتورة الهسفيرة ، خطأ عمرها وخطيئة تاريخها ، وخسرت رصيدها الديموقر الحى الذى ورثته عن غاندى زعيمها ، وندربت عليه فى حضن نهرو - والدها - وشربته من كل حضارة الهند القديمة المتسامحة المنطلقة المتحررة ...

وكان خطأ انديرا متمثلا في فرض الاجراءات الاستثنائية وقرانين الطوارى، من ناهية ، وتطبيق التعقيم الإجبارى قسرا على الرجال في دولة شرقية زراعية تقليدية بكل المقادس ، من ناهية أخرى !!

وبصرف النظر عن « الدفوع » التى قدمتها انديرا لتبرير تصرفاتها غير الديموقراطية هذه ، من نوع قمع المد اليمينى والإقطاعى » وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية لتغيير البناء الاجتماعى فى الهند تغييرا جذريا لصالح ملايين الجوعى والفقراء ـ بصرف النظر عن كل ذلك إلا أن انديرا وقعت فى المحظور ، ومضت فى طريق اللاعودة ، وركزت فى أيديها كل السلطات ...

فماذا كانت النتيجة الحتمية ؟!

لقد سقطت انديرا في أول انتخابات برلمانية بعد ذلك ـ في عام ١٩٧٧ ـ أسقطها الفقراء الذين كانت تدافع عنهم ، بعد أن استطاع الاقطاعيون وكبار المستغلين ورجال الصناعة أن ستغلوا كل أخطانها القاتلة في تأليب الفقراء أنفسهم ضدها !!

وهكذا جاءتها الضرية العباشرة من سندها الأساسي طوال حكمها للهند ، تحت. التأثير العباشر لخطأ استخدام الاجراءات الاستثنائية والتعقيم الإجباري إلى حدود بعد من احتمالها ..

وبنطبيق الاجراءات الاستثنائية مع فرض التعقيم الإجبارى ، أهدرت انديرا . ربما دون أن تقصد . نوعين من الحريات والحقوق ...

- حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة ..
  - حرية الصحافة بوجه خاص ..

ولم يكن بعد ذلك ممكنا إلا أن نفشل انديرا فى المضى قدما بتجرية الهند الديموقراطية ، التى حاولت باجتهادها الواعى المستنير أن تطعمها بإصلاحات اشتراكية تعيد بناه النركيب الاجتماعى والاقتصادى ، وبالتالى السياسى للهند .. لكنها أعطت خصومها فى الداخل والخارج على السواء السلاح الذى هزموها به ... مسلاح معاداة الديموقراطية ومصادرة حقوق الإنسان وتعطيل الصحافة والقضاء ... وظل هذا السلاح يؤرقها ويطاردها حتى اغتيلت على أيدى المنطرفين السيخ خلال ولايتها الثانية .

لقد قامت الننيا ولم تقعد سخطا على انديرا باسم حقوق الإنسان وحرية الصحافة ، بينما في العالم اليوم عشرات من الحكام الأضي من انديرا ...

ولم تكن هي الأولى في التاريخ لكن مبقها الآلاف ... منذ أن عرف الإنسان طعم الحرية وعمق الفكر وقيمته والتناقض قائم ..

لقد حكمت ، محكمة العدل ، في أثينا القديمة على سقراط بأن يموت متجرعا السم ، ثم حُكم على أرسطو بالموت ، وأعدم انطيفون مؤسس علم البلاغة الأثنيني ، وقتل المقدونيون السياسي والخطيب ديموسئتيس ..

ولكن ..

كان هناك على أى حال ، سقراط وأرسطو ، وبدا أن التعذيب البدني لقادة الفكر هؤلاء أثار قواهم الخلاقة ، وفشل في أن يطمس عقولهم أو يحطم قلوبهم .

وعلى نفس النحو اضطهدت أوروبا أعظم عباقرتها ، ولم نظهر ميلاً نحو الحرية سامعة .

وراح الناس يعيشون ويبتكرون تحت طغيان خارجى ... ذلك لأنهم نعموا بحرية كامنة في أعماق نفوسهم ، وكان واضحا ابتداء من جاليليو إلى فولتير ، أن أسباب الإكراه والضغط كانت حافز ايثير التحدى .. أكثر منها خطرا بيعث الخوف في الناس ويدفعهم إلى تحاشيه بكل وسيلة ممكنة ...(!)

لقد ترابطت قضية حقوق الإنسان بقضية حرية الصحافة ترابطا عضويا منذ البداية ، وشهدت القضيتان عبر عصور التاريخ نضالا مشتركا ، وإن كان تحت مسميات أو أشكال مختلفة ، ذلك أنهما كانتا ومازالتا تثيران أعمق ما في الإنسان من اهتمام ومشاعر فكرية وروحية .. وكانتا معا أخطر القضايا التي أثارت الضمير الإنساني عبر

<sup>(</sup>١) امورى ريتكور . القياصرة القادمون .

العصور ، وألهبت الصراعات وأشعلت الثورات وقلبت النظم مهما كانت قونها وبطفها ...

ولقد جاءت الثورة الغرنسية فرانت قضية الحريات بشكل عام - التهابا ... وأطلقت صيحة الديمو قراطية وحقوق الإنسان ، وركزت بشكل خاص على حرية التعبير .. على أساس أن الأصل فى الحريات العامة يعود بالضرورة إلى حقوق الإنسان الطبيعية التى نشأت معه منذ بدء نشأته على الأرض ، نلك القائمة على الفطرة والبدائية ، وقبل أن تتعقد حياته ويتجمع مع غيره فى مجتمعات منتطمة ، وبالتالى قبل فيام الدولة والسلطة .

ومن الطبيعي أن تتمرض حقوق الإنسان هذه وحرياته لكثير من الضغوط خلال المسيرة الإنسانية الطويلة ، ومن الطبيعي لذلك أن تستقر هذه الحقوق وتتأكد كذلك المحريات عبر كفاح الإنسان ضد الكبت والقهر والظلم والاستبداد ، ليحتفظ بحقه الطبيعي في حريته وكرامته ، ويمارس حقه في التعبير والعقيدة والعدل والممماواة .

## وعلى هذا الأساس يمكن القول :

- ١ ـ إن الحرية بمفهومها الواسع حق طبيعي ثابت وراسخ للإنسان بصرف النظر عن
   لونه أو جنسه أو عقيدته .
- ل الحريات العامة ليست منحة من أحد لأحد ، إنما هي حق أساسي من حقوق الإنسان الذي ميزه الله على غيره من المخلوقات بالعقل والفكر .
- لن الكفاح القائم الآن ومنذ أقدم العصور ، ليس كفاحا لاثبات ضرورة الحريات وحتمية التمتع بها ... بقدر ما هو لإلغاء ، التميز ، والتفرقة في استخدام الحريات ، لأن الحرية ليست حكرا لأحد دون أحد ، لكنها بالضرورة متلازمة مع الإنسان ذي الفكر والكرامة والحق في الحياة ذاتها .

ونحن بلا جدال نعرف جميعا أن الطفاة في كل زمان ومكان هم الذين يستبيحون الحرية لأنفسهم في الوقت الذي ينكرونها على غيرهم ... وهم الذين ينفاخرون دائما يحبهم لها ورعايتهم لأمسها في الوقت الذي يطبقون عكمها تماما ..

ولذلك ظل الصراع فائما منذ القدم حول قضية الحريات لوضع الأسس والقواعد القانونية المحددة لحقوق الإنسان وحرياته ، تحت حماية القانون والتشريعات ، وفي ظل الالتزام الأدبي والأخلاقي قبل السياسي . ومنذ نشوء ، السلطة ، في المجتمعات البشرية ، والإنسان يحاول دائما أن يمزج بين الحقوق والواجبات ، وأن يوفق بين حقوق الإنسان الفرد وحرياته من ناحية ، وبين حقوق المجتمع ومصالحه العامة وضوابط سلطته من ناحية أخرى ، خاصة وأن السلطة باسم المصلحة العامة للمجتمع ، كثيرا ما ننتهك حقوق الإنسان ، وتهدر حرياته العامة والخاصة !!

وفى إطار تقنين الحريات ، وحمايتها إزاء سلطة الدولة ، شهد التاريخ الإنسانى عدة نظريات وفلسفات ومذاهب سياسية واجتماعية وقانونية ... تحاول أن تضع الإطار القانونى للحريات ، والأسس الواضحة لسلطة الدولة تجاه هذه الحريات .. وكان أبرز هذه المذاهب :

١ ـ نظرية الحق الطبيعى: وقد نشأت على أساس تقييد ملطة الدولة طبقا لمبادىء القانون الطبيعى لحرية الأفراد ، ولما كانت حقوق الإنسان ـ وحرياته فى المقدمة ـ هى أساس القانون الطبيعى ، فإن هذه الحقوق والحريات ثابتة دائمة مطلقة نزول فقط بزوال الإنسان نفسه .

ويجب ترسيخا لذلك أن تلتزم أى نشريعات بأحكام هذا القانون الطبيعى ومبادئه الأساسية القائمة على العدالة المطلقة .

وقد نشأت نظرية الدق الطبيعي هذه عند الإغريق في بداية الأمر ، وشهدت مرحلة نقنين أكثر دقة عند الرومان ، ثم بلغت مجدها خلال الثورة الفرنسية التي منها انطلقت صيحة الديموقر اطية في العصور الحديثة ، وعلى أسس تشريعاتها بنت معظم دول العالم وثوراته دمانيرها ومبادئها القانونية والسياسية والديموقر اطية منذ بداية القرن التاسم عشر .

٧ . نظرية الحقوق الفرنية: ونمثل المرحلة المنطورة لنظرية الحق الطبيعى .. وقد استوحت مبادئها وأسسها الفلسفية والقانونية ، من ، العقد الاجتماعى ، عند جان جاك روسو . وتقوم على أن للأفراد حقوقا وحريات طبيعية دائمة تمتعوا بها قبل أن تعرف المجتمعات فكرة الدولة ، وأن هذه الدولة قامت في مرحلة لاحقة لا لنرث هذه الحقوق وتسلبها من الأفراد ، وإنما لحمايتها وتدعيمها وإنشاء الأنماط والأساليب التنظيمية لها فقط .. وأن أى خروج من الدولة على ذلك بإهدار الحريات أو تقييدها أو المساس بها ، إنما هو تجاوز منها لوظيفتها الاجتماعية والسياسية والقانونية بشكل يسقطها .

وقد كانت هذه النظرية هي أساس ، إعلان الحريات الأمريكية ، في عام ١٧٧٥ الصادر عند الاستقلال الأمريكي عن التاج البريطاني ، كما كانت أساسا ، لإعلان حقوق المواطن ، الذي أفرزته اللؤرة الفرنسية ، والصادر في عام ١٧٨٩ والقائم على أن الإنسان يولد ويعيش حرا متساويا في الحقوق مع غيره ، وأن هدف كل مجتمع هو المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية الثابتة ، وأن ممارسة الإنسان لحقوقه هذه لا يحدها إلا الله رالذي يكفل حماية نفس حريات وحقوق الأعضاء الآخرين في المجتمع .

ورغم أن هذه المبادىء التي نشأت عند الإغريق والرومان في حضارتيهما القديمتين ، وتقننت من خلال الثورة الفرنسية أساسا التي جاءت منارا للحرية عند شعوب العالم ، ومازالت - هذه العبادىء - تمثل إلهاما واضحا لكثير من مشرعى الدسانير والقوانين في الدول خاصة حديثة الاستقلال ، إلا أن القرن العشرين شهد بروز ثلاثة أحداث أساسية ترتبط ارتباطا هاماً بظسفات الديموقراطية ونظريات حقوق الإنسان ، وهي :

أولا : بروز دور النظرية الماركسية اللينينية ، وانتقالها من مرحلة الفلسفة النظرية إلى مرحلة النطبيق العملي بقيام الثورة البلشفية وإنشاء الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧ .

وقد جاءت نظرة الماركسية اللينينية إلى الحريات وحقوق الإنسان مختلفة عن تلك النظرة التى أنت بها الثورة الفرنمية ، والمرتكزة على نظريات الحقوق الطبيعية والحقوق الفردية ... وأبرزت مكانها نظرة اجتماعية منبثقة من الماركسية اللينينية ذاتها ، حيث أن تنظيم المجتمع قائم على ديكناتورية المبروليتاريا .

وبذلك قامت فلسفة ونظرية سياسية واجتماعية جديدة لمواجهة فلسفات الحرية المطلقة ، والحفوق الفردية الثابتة .

ثانيا : اجتياح النازية و الفاشية للعالم فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وقد قامت كلناهما على فلسفة العنف و العنصرية ، وعلى تعاظم دور السلطة و الدولة إزاء حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة .. وكاننا بذلك نقيضا فلسفيا و عمليا لنظريات الحقوق الطبيعية و الفردية ، وللنظريات الاجتماعية الجديدة التي جاءت بها الماركسية اللينينية بنفس الدرجة . ثالثاً : توقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والانفاقيات الدولية المكملة له من خلال الأمم المتحدة ، عقب انتهاه الحرب العالمية الثانية ، وفي فترة شهدت كل مأسي تلك الحرب وضحاياها ، كما شهدت موجة واسعة من الثورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة في العالم ، ضد نظم الحكم الاستعمارية التي كانت قابضة على مصائر وثروات معظم شعوب العالم ، تمارس عليها القهر المدياسي مثلما تمارس القهر الاقتصادي والاجتماعي .

ولقد أدت الننائج الرهيبة لدمار الحرب العالمية الثانية ، وظهور الاتحاد السوفيتي ممثلاً لفلسفة اجتماعية جديدة معادية للاستعمار ، واتساع نطاق الثورات الوطنية والانتفاضات الشعبية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد القوى الاستعمارية ، ونقتم وسائل الإعلام الجماهيرية وتعاظم دورها في نشر الاستنارة وربط العالم بسرعة بالفة ، أدى كل ذلك إلى تعميق المفاهيم الديموقر اطية وانتشار قاعدة الحرية وتحرر كثير من الدول والنظم المستقلة .

ونتج عن ذلك تبار جماعى عالمى مناصر للحريات أقر فى النهاية مبناق الأهم المتحدة فى عام ١٩٤٨ ، ثم أكثر المتحدة فى عام ١٩٤٨ ، ثم أكثر من عشرين انفاقية دولية أصدرتها الأمم المتحدة بعد ذلك ، وكلها تركز على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الثابنة ، مثل : انفاقية حرية التجمع وتشكيل الأحراب والتنظيمات ، وانفاقية حقوق الإنسان الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، واتفاقية حقوق الإنسان الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، واتفاقية حقوق

#### 

وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد جاء هو الآخر ملهما لإشعاع الحريات وتقنين حقوق الإنسان في معظم بلاد العالم ، خاصة المستقلة حديثا ، إلا أنه أفرز لأول مرة نظرية جديدة تتعلق بهذه الحقوق ... وهي ، نظرية أولوية الحق ، .

ذلك أن الإعلان العالمى قد نقل الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان وحرياته الأسلمية من مجال سيادة الفانون إلى نطاق سيادة الحق ... أى من مجال التطبيق المجرد للقانون ، إلى مبدأ ترجيح الحقوق و الحريات العامة على القوانين نفسها .. إذا تعارضت هذه القوانين مع الأحكام الأسامية لهذه الحقوق والحريات . وذلك تطبيقا لما جاء في ديبلجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والقائل بأن من الأمور الجوهرية ضرورة حماية حقوق الإنسان بنظام قائم على الحق ، حتى لا يضعطر الإنسان فى النهاية ـ كملاذ أخير ـ أن يثور على الظلم والاستبداد ...

وكان من أهم مبادى و نظرية أولوية الدق و الجديدة هذه و أن الحق مبدأ بينامبكى متحرك ، وأن على الحقوقيين أكثر من غيرهم أن يضمنوا تطبيقه ويحققوا أهدافه ، ليس فقط بهدف حماية حقوق الأفراد المدنية والسياسية في مجتمع حر ، بل كذلك بهدف توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتبح لهؤلاء الأفراد تحقيق أمانيهم الوطنية المشروعة ... وأن أولوية الحق لا يمكن أن نسود إلا في ظل نظام سياسي يضمه الشعب صاحب المصلحة ... وأن حماية الفرد صد التدخل غير المشروع والتصفي من جانب الإدارة - المنطقة - هي إحدى ركائز أولوية الحق .. وأن هذه الحماية تتوقف على وجود هيئة قضائية مستنبرة ومستقلة وشجاعة ، ووجود نظام يضمن سير الحقالية وسرعة ... وأن استقلال القضاء يعتبر عضرا أساسيا من عناصر أولوية الحق ... وأن الشقر والجوية هي المعرفة هي المعرفية الرئيسي لأولوية الحق ، فالمجتمع الذي تتشر فيه هذه الأمراض الاجتماعية هي العرفية الرئيس ، مجتمع لا تتوافر فيه الرئيس ، ولا تصان فيه حقوقه ولا تخترم حرياته .. و أنا

على هذا النمو جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة في ١٠ ديممبر ١٩٤٨، ويمكن تقسيمه إلى سنة أضام رئيسية هي :

١ - الفيهاجة: جاء بها أنه لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام، ولما كان تناسى حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني ... ولما كان من المضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان ... النخ ، فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، على أنه المستوى الذي ينبغي أن تستهدفه كل الشعوب والأمم ، حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات .

٧ - المائتان الأولى والثانية: تنصان على أن جميع الناس يولدون أحرارا - متساوين في الكرامة والحقوق والحريات الواردة في الكرامة والحقوق ٠٠٠ وعلى حق كل إنسان بالتمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان بدون أي تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى السياسي .

٣ - العواد من ٣ - ١٨ : هي التي حددت الحريات والحقوق الشخصية والمدنية .

١٤ - المواد من ١٩ - ٢١ : نصت على الحقوق والحريات السياسية الوطنية .. مؤكدة

على حق كل شخص فى حرية الفكر والديانة والضمير ، وحقه فى حرية الرأى والتعبير وإصدار الصحف وحرية استقاء الأتباء والأفكار وإذاعتها بأى وسيلة ، وحقه فى الاشتراك فى الأحزاب والجمعيات ..

 المواد من ٢٧ - ٢٧ : نصت على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مثل حق العمل والحياة في مستوى معيشة كاف ، وحق الأمومة والطفولة والتعليم .. الخ .

٣- المائدان ٢٩ و٣٠ : حددنا الواجبات والضوابط القانونية والشخصية المغروضة على كل فرد اممارسة حقوقه وحرياته ، وكذلك المغروضة على الدولة المسيانتها واحترامها ... خاصة المادة الأغيرة التي نصبت صراحة على أنه ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط ، أو نادية على بهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

0 0 0

بعد أن استعرضنا الأسس الفلسفية والسياسية والقانونية التى قام عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، كما استعرضنا العبادىء والنصوص الواردة فيه ، فإننا يمكن أن نضع هنا بضع ملاحظات هامة منها :

- جاء الإعلان العالمي لمقوق الإنسان كوثيقة إنسانية جديدة توثق ونقنن وتؤكد الحريات الأساسية والحقوق الثابتة للإنسان ، وتعتبر واحدة من أهم الوثائق في تاريخ الإنسانية التي حددت بشكل واضع حقوق وحريات الإنسان ، كما حددت واجباته تجاهها وتجاه المجتمع والدولة .
- حظيت حرية التعبير والعقيدة والرأى. التي عليها ترتكز حرية الإعلام والصحافة بتركيز خاص واهتمام أساسى في الإعلان العالمي ، ليس فقط إقراراً لحق من حقوق الإنسان التاريخية الثابتة ، لكن إقراراً كذلك بتعاظم الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية ، فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي ظل التقدم التقني الواسع الذي حققته ، صناعة ، الإعلام ، وكذلك التقدم الذي أخرزه الإعلام في نشر الاستثارة والحرية والوعي ، وربط الشعوب ، ونقل الآراء والأفكار والأنباء عبر قنوات بالفة السرعة حققتها فيما بعد ثورة الطباعة الحديثة ثم ثورة الالكثرونيات بعد نلك .

- إن أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقيات الدولية الملحفة به والمكملة له ، خلقت منذ صدورها وبعد تعديلها وتطويرها واستكمالها باتفاقيات جديدة ، آثارا عميقة في مجرى الحياة الإنسانية ، وفرضت مبادئها وأحكامها على كثير من الدسائير والقوانين في الدول المختلفة .. الأمر الذي أحدث مناخا دوليا عاما نتمتع فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بقدر كبير من العناية ، على الأقل من الناحية النظرية !!
- ورغم ذلك فإن كثيراً من النظم الحاكمة مازالت تذكر من الناحية الواقعية والعملية . كل هذه المبادىء المعترف بها دوليا ... بل تمضى أكثر فى طريق استحدام هذه المبادىء نفسها ، واستغلال المناخ العام السائد ... لضرب الحريات والحقوق باسم القانون والأمن القومى والصالح العام .
- في هذا الإطار بأتى الإعلام في مقدمة ، المضروبين ، المعاقبين .. حتى أن الأم المتحدة نشرت مؤخرا تقريرا خطيرا عن حرية الصحافة في العالم ، قالت فيه إن ٢٦ دولة فقط من مجموع دولها الأعضاء ، هي التي يمكن أن يقال عنها إنها توفر حرية الصحافة إلى حد ما !! وأنبعتها منظمة العفو الدولية بأحد تقاريرها السنوية ، قالت فيه إن ٣٠ دولة على الأقل تعتقل الصحفيين فيها بشكل مننظم ومستمر ، منتهكة المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان !
- إن حرية الصحافة ، والإعلام بشكل أوسع ـ هى جزء لا ينجز أ من الحريات العامة ، لا تنفسل عنها بأى شكل من الإشكال .

فمجتمع لا يتمتع فيه الإنسان بحرية العمل والتعليم والعقيدة والاعتقاد ، لا يمكن أن تنمو فيه حرية الصحافة .

ومجتمع ينمو فيه البطش الإدارى أو الكبت السياسي والضغط الاقتصادي والقهر الاجتماعي ، لا يفرز إعلاما صادقاً ولا صحافة حرة .

و رغم أن كل النسائير في العالم تقريبا تنص صراحة على حماية الحريات العامة للإنسان ، وحرية الهنحافة والإعلام في مقدمتها ... إلا أن النص في النسائير وحدد ليس هو المقياس الحقيقي الحرية .... إنما المقياس الأساسي هو القدرة على العمارسة الحرة ، وتطبيق الهبادىء القانونية والنصوص الدستورية تطبيقا نابعا من الاقتناع والاحترام والرغبة أيضا في الممارسة الحقة ... وتطبيقها بالمفهوم الواضح الصريح لها ، وليس بالتأويل والتفسير المحرف والخاطىء والمغرض!!

## القصيل الثالث

## لا حدود للقيود!!

د على الدولة ألا تقد جادة الصواب بسبب الخزعبلات التي تسمى حرية الصحافة ... وعليها أن تقبض بيد من حديد على أداة تكوين الشعب - الصحافة . ٤ !

[ هندر ]

منذ قرون والإنسان في هذا العالم يحاول أن يضع في الدسانير والقوانين المحلية والدولية ، تعريفا ما ، لحرية الصحافة ، إلا أنه حتى الآن ورغم المحاولات الكثيرة التي بذلت ـ وطنيا ودوليا ـ لم يظهر تحديد واضح لمفهوم حرية الصحافة على وجه دقيق .

ولعل التعريفات الأولى لهذا المفهوم جاءت على شكل مقنن في دستور ولاية ه فرجينيا ه الأمريكية سنة ١٧٧٦ بالنص التالى: (حرية الصحافة إحدى الأعمدة الأساسية للحرية ، ولا يمكن تقييدها إلا من جانب الحكومات الاستبدادية ... ) ، بينما جاء التحديد الأوضح فيما بعد ، عندما أعلنت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ في إعلان حقوق الإنسان والمواطن: ( إن حرية إيلاغ الآراء من أغلى حقوق الإنسان ، ولكل مواطن حق الكلام والكتابة والطباعة بحرية ، مقابل أن يتحمل مسئولية الإفراط في ممارسة هذه الحرية طبقا لما هو محدد قانونا ... ) .

وإذا ما ضعنا الواقع السياسي ، بشكل من الأشكال ، إلى ثلاثة اتجاهات أسلسية هي : الليبر الله ، والاشتراكية ، والديكتاتورية .. فسوف نجد أن تمريف حرية الصحافة يختلف بالطبع من اتجاء لآخر ، ذلك أن الصحافة بلا شك مرتبطة ارتباطا أساسيا بالنظم السياسية ومفاهيمها الأيديولوجية . فيينما نجد أن مفهوم حرية الصحافة في الاتجاه الليبرالي قد استقر على ما حدده قانون ١٨٨١ الفرنسي المنظم للصحافة في مبدأ: ( إن حرية الصحافة مكفولة ضمن إطار نشريعات محددة وخاصة ) ، نجد أن لينين - في المذهب الاشتراكي - قد حدد ذلك المفهوم بقوله : ( إن حرية الصحافة معناها أن يتمكن جميع المواطنين ، بدون استثناء ، من التعبير عن آرائهم بحرية ، والواقع أن الأغنياء والأحزاب الكبيرة وحدها هي المحتكرة لحرية الصحافة ... ) .

ثم نجد أن هنلر . معبراً عن الاتجاه الفاشى الديكتاتورى . قد قال فى كتابه الشهير « كفاحى » الذى حدد فلسفته السياسية : ( على الدولة ألا تفقد جادة الصواب ، بسبب الخز عبلات المسماة حرية الصحافة . . وعلى الدولة ألا تنسى واجبها . . وعليها أن تقبض ببد من حديد على أداة تكوين الشعب - يعنى الصحافة طبعا - وتضعها فى خدمة الدولة والأمة . . . ) .

ورغم خلاف الأنظمة السياسية والمذاهب الفكرية ، حول تحديد مفهوم حرية الصحافة حتى اليوم ، ورغم ثورة العلم والتكنولوجيا التي يعيشها عصرنا الآن بكل ما عكسته على حرية التعبير ووسائله المختلفة من مؤثرات ، إلا أن هناك حقيقة مؤكدة هي : أنه حينما تقاس أهمية وسائل الاتصال التي تبرز في حياة الناس اليومية بدرجات متزايدة يوما بعد يوم ، كعوامل أساسية للتعليم والتقدم الاجتماعي ، يظهر ، حق الناس في الإعلام وحقهم في المعرفة ، أكثر من أي وقت مضى كضرورة حيوية لحياة الشعوب ، والتركيز على فكرة الحرية والحق في استقبال وتلقي المعلومات ، في الوقت الذي تعترض الحق في الإعلام ، وتكبل الحرية في تلقى المعلومات !!

وهذا هو واحد من تناقضات حياة الشعوب في هذا العصر ! كما أنه أحد أسباب الفشل الدولي في وضع تحديد واضح لمفهوم حرية الصحافة .

نستثنى من ذلك الفشل بالطبع المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهو النص القانوني الدولي العام الوحيد الذي صدقت عليه دول العالم في ميدان الصحافة .. تقول هذه المادة : ( لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ، وهذا يعني ضمنيا حقه في الحصانة من أجل آرائه ، ولكل فرد الحق في البحث عن المعلومات والأفكار ونشرها بأي وسيلة من وسائل التعبير وبغض النظر عن أية حدود ) .

إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يشكل ، على خطورته ، تعهدا ملزما

للدول المختلفة ، كما هو الثمأن مع العهدين الدوليين المعروفين : الأول الخاص بالحقوق المعنية والمدياسية ، والثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الصادرين في عام ١٩٦٦ (٢) .

وتنص المادة ١٩ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الآتي:

- ١ ـ لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون أن يتعرض له أجد .
- لكل إنسان الحق في التعبير ، وحرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار ،
   وتلقيها وإذاعتها دون أى حدود ، بالقول والكتابة أو الطباعة أو الفن ، أو أى وسيلة أخرى يراها .
- " ينطوى استممال الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة على واجبات ومسئوليات خاصة ، يجوز لذلك ، إخضاعه لبعض القيود طبقا لنص محدد في القوانين لتأمين الآتي :
  - ( أ ) احترام حقوق الغير وسمعتهم .
- (ب) حماية الأمن القومى ، أو النظام العام ، أو الصحة العامة ، أو الأداب العامة .

#### 

ولقد نعرضت محاولات تحديد مفهوم واضح لحرية الصحافة ، للتغيير والتطوير بسبب عدة عوامل أهمها ، التقدم العلمي والتكنولوجي ، الذي أدى إلى تطور مذهل في وسائل الاتصال والأقمار الصناعية وفنون التصوير والراديو والتليفزيون وصناعة الصحف والطباعة والنشر ، وكذلك بسبب الثورات الوطنية في العالم وما أحدثته من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية ، وخاصة في الدول النامية .

وفى ظل ذلك لم تعد الصحافة - التى نبحث عن مفهوم لحريتها - تمثل نرفا اجتماعيا أو سياسيا ، فى دولة من الدول ، مهما كانت طبيعة مذهبها الايديولوجى أو منها السياسى ، ولم يعد حق التعبير وحرية الرأى ، حقا فرديا للمواطن ، بل أصبح حقاً عاماً للمجتمع ككل ، بعد أن احتلت الصحافة - رخم كل القيود التى تتعرض لها فى

<sup>(</sup>٢) عبد الرحمن اليوسقى - حرية الصحافة - بحث ،

الدول المختلفة . مكانها كفوة توجيه وننوير قومي في كل مجتمع مهما حاول حكامه كبت أنفاسها . ولقد ننج عن ذلك ، أن توسع مفهوم حرية الصحافة ذاته ، وأصبح يشمل بشكل أساسي : الاعتراف للصحافة بعضر ورة ممارسة المهمة القومية الشاملة في المجتمع ، كمؤسسة قومية على قدم المساواة مع البرلمان والجامعات ومنابر الفكر والرأى كمؤسسة قومية على قدم المساواة مع البرلمان والجامعات ومنابر الفكر والرأى الأخرى ، وكفالة الحق في حرية التعبير كتابة وقو لا وفنا ، والحق في طلب المعلومات بحرية كاملة ، والحق في والمعترف في إذاعة ونشر هذه المعلومات ، والنصال بكل الطرق والوسائل ضد فرض الرقابة مهما كان نوعها ، ومهما كانت الصور المتخفية فيها ، وضد كل القيود والمسائل إلى المنابق والمسائل ألى المنابق والمسائل ألى ممارستها ضد الصحفيين ، الذين أصبحوا والمياسية والإدارية ، وكذلك . وهذا هو الأمم ـ الضغوط التشريعية والقانونية ، والتي في ظلها تستطيع أي مسلطة أن تكبت حرية الصحافة بالنفاذ من الثغرة المتعارف عليها ، والتي نقرأها في كل الدماتير والقوانين وهي عبارة ( في حدود القانون . . ) .

ولا شك أن هذا كله بجرنا إلى القول تحديداً ، إن حرية الصحافة ليست مستقلة أو قائمة بذاتها ، فالحريات العامة لا نتجزاً ، لكنها كل واحد .. والصحافة الحرة لا توجد ولا تذرهر ولا تمارس عملها إلا في مجتمع ديموقراطي يتمتع مواطنوه بالمريات العامة . ومن العبث هنا أن ندرس الحريات العامة بشكل منفصل عن النظريات السياسية الذي تحكم المجتمع ، والأيديولوجيات التي تتبعها الدولة ، كما أنه من العبث أيضنا أن في تحكم المجتمع ، والأيديولوجيات التي تتبعها للدولة ، كما أنه من العبث أيضنا أن في تحكم المجتمع ... وهنا ينشأ السوال المحير : كيف نوفق بين حرية الفرد كإنسان وحقوقه في المجتمع ... وهنا ينشأ السواعه لقواعد العيش المشتركة ، في ظل حياة مشتركة هي المجتمع ؟!

وبقدر تحديدنا لمفهوم العربة ، بقدر ما نستطيع الخروج من مأزق هذا التنافض ... الذى غالبا ما تستغله السلطات فى البلدان المختلفة لضرب حربة الصحافة فى بداية الطريق الطويل لضرب الحريات العامة الأخرى ! لذلك فإن خربة الصحافة هى الامتداد الطبيعى لحربة الفكر والتعبير ، بل هى مقدمة الوصول إلى العريات الأخرى ، فإذا أخضعت حربة السحافة القبود ، كان ذلك إيذانا بأخطار جسيمة تهدد الحريات الأخرى . ومن أجل نلك يكتمب النضال من أجل حربة الصحافة ، أهمية وطابعا سياسيا قوميا فى كل مجتمع ، ويتجمع حوله ومن أجله ، ليس الصحفيون وحدهم ، ولكن كل المغادين بالديموقراطية والمؤمنين بها ، حيث يصبح دورهم الدفاع وحدهم ، ولكن كل المغادين بالديموقراطية والمؤمنين بها ، حيث يصبح دورهم الدفاع

عن : حق المجتمع في الإعلام : مقدمة لحقه في باقي الحريات ، وتصبيح القضية قومية شاملة وليست قضية ضيقة الأفق السياسي محبوسة في حدود مهنية أو قانونية فحسب .

ذلك أنه لو حبست القضية في حدود مهنية لأصبح الأمر خطيرا ، إذ أنه بينما نقول إن الحرية لا تتجزأ بل هي كل واحد ، يصبح النضال من أجل الحصول على الحريات منفضلا ومتقطعا ، بشكل يعطى المنطات الحاكمة الفرصة الذهبية لضرب هذا النصال ونصفيته ، كما أنه يترك نضال الصحفيين من أجل حرية الصحافة فريسة للانفراد به من جانب السلطة الحاكمة ، من جهة ، سواء بالتعسف والعنف ، أو بالمرور من الثغرة القانونية التي توضع في كل الدساتير ، والتي تنص دائما على عبارة ( في حدود القانون ، ١٠ ) انتهاء بإخضاع الصحافة لإجراءات الرقابة الحكومية ولاشتراط طلب الترخيص بالصدور مسبقا ، ولاجراءات المصادرة والمعاقبة والتعطيل ، وأخيرا الاتهام ، وهو أخطر ما يتهم به كاتب أو صحفى أو مفكر ، من جهة أخرى .

وفى نفس الوقت ، فإنه يترك هذا النضال الشريف للإغراق فى غييوية ، الرقابة الذاتية ، النى تسيطر على الصحفيين تحت تأثير أحد عاملين :

إما لطول خضوع الصحافة للرقابة الحكومية وبطشها العنيف ، الذي يولّد بالتداعي
 لذة الإحماس بالاستكانة والاستسلام ، ويرسّب في عقول الصحفيين وضمائرهم
 شعورا بالخوف الدائم من الوقوع في محاذير الرقابة ، ومحظورات النشر!

ولا شك أن هذه حالة نفسية مرضية ترسبت بالفعل وبالتجربة ، في كثير من المجتمعات الصحفية في العالم ، وبشكل خاص في الدول النامية التي تعرضت لتجارب الثورات والانقلابات ونظم الحكم المهتزة وغير المستقرة ، حيث أصبح كثير من الصحفيين فيها يعانون من حالة نفسية وعقلية ، اسمها الرقابة الذاتية ، نتيجة لطول الخضوع للرقابة الحكومية ، ويخشون باستمرار ممارسة حقهم . بل وحق المجتمع ككل - في التعبير خوفا من الوقوع تحت طائلة المقاب !! وهنا لا يصبح الأمر مجرد فقدان الصحفي لحريته ، بل هو فقدان المجتمع لحقه في حرية المعرفة والإعلام من خلال صحافة حرة .

 وإما للجوء السلطة الحاكمة إلى تكوين هيكل مميطر داخل الصحافة من بين الصحفيين ، يتولى ، الرقابة الذاتية ، على ما ينشر ، وما يجب أن يحجب عن النشر . ويأتى نلك الهيكل المسيطر فى أشكال قانونية ومهنية مختلفة تندرج تحت أسماء متباينة ، لكنها فى النهاية تؤدى مهمة الرقابة الموجهة على حرية الصحافة ، وغالبا ما تنفذ بشكل مباشر أو غير مباشر ما تطلبه السلطة الحاكمة ، متخفية وراء هذا الهيكل .

و لا شك أن و التنظيم ، مطلوب فى كل مجال .. لكن هناك فارقا دقيقا وخيطا رفيعا للغاية بين النتظيم والتقييد . وتتوقف الممارسة الفعالة والناجحة لحرية الصحافة على النفرقة بين أهداف ووسائل التنظيم ، وأهداف ووسائل التقييد ... ومفهوم كل منهما لدى السلطة ، ولدى الصحفيين أنقسهم .

لقد أرقت حرية الصحافة وما نعانيه من ضغوط علنية أو خفية ، كل المناضلين الديموقراطيين في الدول المختلفة .. كما أرقت عددا من الهيئات والمنظمات الدولية .. وعاد الكل بيحث من جديد عن طريق للخلاص .. أو بمعنى أوضح ، طريق للحفاظ على حرية الصحافة رغم اختلاف مفاهيم هذه الحرية من مجتمع لآخر .

وقد كانت إحدى أوائل المحاولات الدولية التى بذلت من أجل هذا الغرض هي نلك المحاولات التى جاءت في نقرير المدير العام لليونسكو المقدم للدورة الثامنة عشرة ـ أكتوبر ١٩٧٤ ـ ضمن الوثيقة ١٨ م / ٥ ـ قطاع الإعلام ، والتى يحاول فيها معالجة قضية حرية نداول المعلومات وتنمية الحق في الحصول عليها ، وجاءت كالآتي :

### حرية تداول المعلومات وتنمية الإعلام

يرتبط الإعلام ارتباطا وثيقا بالسياسات بقدر ما يرتبط بالتكنولوجيا . ويهدف برنامج إدارة حرية تداول المعلومات وننمية الإعلام إلى الوفاء بالمنطلبات الحاضرة والمستقبلة في هذين المحافون .

ويقدم برنامج حرية تداول المعلومات ، بما في ذلك انتقال الأشخاص والمواد وتداول المعلومات والمعوادة وتداول المعلومات المهنية لاستخدام وسائل الإعلام ، مبادرات جديدة في تحديد العوائق التي تعترض حرية نداول المعلومات والواجبات التي ينطوى عليها الحق في تلقى المعلومات ... فالحصول على المعلومات ينظر إليه في العقام الأول على أنه مشاركة في الإعلام ، وبالتالمي في الغبرة الإنسانية ، وهو ما يسهم إسهاما جوهريا في النفاهم العتبائل والسلام .

وتجرى دراسات تساعد على تحليل نبادل الأنياء والمعلومات وبرامج وسائل الإعلام بين مختلف مناطق العالم . وعلى هذا الأساس تقدرح ندابير يمكن أن تحسّن نبادل الأنباء ، وتقيم حوارا أفضل بين البلدان ، ومن بين هذه التدابير إعداد مشروع إعلان بشأن حرية تداول المعلومات .

ولقد ظهرت السياسات الوطنية للإعلام ووسائل الإعلام في أشكال مختلفة منذ بدأت تكنولوجيا الإعلام أكثر نتوعا الإعلام تؤثر في المجتمعات الحديثة . غير أننا نجد اليوم مجموعة من وسائل الإعلام أكثر نتوعا وأقرى أثرا ، وماز الت التكنولوجيا ماضية في تقدمها . ولهذه الأمباب بركز البرنامج الفنامه على تقوم سياسات الإعلام وتطبيقها على التنمية الاجتماعية والقفافية في عالم اليوم ، وتشكل الاغتبارات المتيسرة عن اتخذ القرار الت ومتضعانها الاجتماعية والاقتصادية ومتطلباتها من الموارد البشرية ، عناصر أساسية يتمين على الحكومات والمؤسسات المهنبة أخذها في الاعتبار عند صياغة الساسات .

#### ولذلك نرى ...

### ( أ ) تعزيزاً لجهود الحد من عوانق حرية تداول المعلومات والتبادل الدولى في موادين التربية والعلم والثقافة :

- ١ . بجب إجراء ونشر استقصاء عالمي عن عوائق حرية تداول المعلومات والنبادل الدولي .
- إعداد مشروع إعلان عن حرية تداول المعلومات ، بكون مكملا لإعلان التعاون الثقافي
   الذي أقرء المؤتمر العام في دورته الرابعة عشرة عام ١٩٦٦
- تيمير تبادل الأنباء عن طريق تدابير تعاونيه ، وبخاصة تشجيع المنظمات الإقليمية لجمع الأتباء .
- المساعدة على ننميه الصحافة الدورية في البلاد النامية كي نفى باحتياجات هذه البلاد
   من المعلومات العلمية والتكنولوجية والتربوية .

## ( ب ) ودعما للالتزام بمعايير ملائمة في استخدام وسائل (علام الجماهير :

- . يجب إعداد الخطوط العريضة للقواعد الوطنية السلوك المهنى ، بهدف تعزيز الشعور بالممنولية ، الذى ينبغى أن يفترن بالممارسة الكاملة لحرية الإعلام ، وتشجيع تطبيق هذه القواعد من قبل المحالس الوطنية لوسائل الإعلام .
- لعمل على تعميم الإعلان الخاص بالمعادى، الأساسية الهي نحكم استخدام وسائل إعلام الجماهير ، بين العاملين في حفل الإعلام وتشجيعهم على قبوله فورا .

## ( هـ ) وتيسيرا لانتقال الأشخاص والمواد على الصعيد الدولي :

- أ إجراء دراسة عن امكانية ومائمة إعداد ونيفة أوروبية للحد من عوائق السفر الأغراض التربية والعلم والثفافة والإعلام.
  - ٢ ـ مواصلة نشر دليل ، الدراسة في الحارج ، .
- ٣. عقد مؤتمر دولى حكومى للخبراء لإعداد مشروع برونوكول أو برونوكولات ، نوسع نطاق الاتفاق الدى اعتمده المؤتمر العالمية والثقافية الذى اعتمده المؤتمر العام في دورته الخامسة عام ١٩٥٠ ، بحيث يشمل فئات جديدة من العواد .
- ٤ ـ تأمين مساندة المنظمات الدولية المختصة للتدابير الرامية إلى تيسير تداول هذه المواد .

#### خطـــة العمـــل

#### ( أ ) تعزيز حرية تداول المعلومات والتبادل الدولي :

- السكاهماء عن العوائق: إجراء استقصاء عالمي عن العوائق التي تعترض حرية تداول المعلومات والتبادل الدولي . ويعتمد هذا الاستقصاء ـ لعد ما ـ على ردود الدول الأعضاء ، وعلى مقترحات بشأن حرية تداول المعلومات .
- ٧ [علان بشأن حرية تداول المعلومات: إعداد مشروع إعلان بشأن حرية تداول المعلومات بهف تأتي من النقدم التكثير لوجى في مجال الإعضاء من النقدم التكثير لوجى في مجال الإعلام واهتزام التراش التراش التقافي لكل الوعلام واهتزام التراش التقافي لكل دولة ، ويقوم على أساس إعلان مبادىء التعارن النقافي للولى الذي أفره الموتمر العام في دورته الرابعة عشرة ، وكلنك الإعلان العالمي لعقوق الإنسان ، ويأخذ في الاعتبار نتائج البعوث التي تعترض حرية تداول المعلومات .
- ٣ تعزيز تهادل الاتعاء : من أهل تيمير تبادل الأنباء على نطاق أوسع بين البلدان النامية ، وزيادة تدفق أنبائها إلى باقى أنحاء العالم ، تعزز النرتيبات التعاونية على المستوبين الإقليمي وشبه الإقليمي ، مع توجيه اهتمام خاص إلى إقامة روابط بين وكالات الأنباء الوطنية ، وإلى تجميع هذه الوكالات على الصحيد الإقليمي .
- تنمية الصحافة الدورية: مواصلة الجهود لمساعدة الصحافة الدورية في البلدان النامية
   على الرفاء بالحاجة إلى الإعلام العلمي والتكنولوجي والتربية المستديمة.

#### ( ب ) تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية في استخدام وسائل إعلام الهماهير :

قواعد المنوق المهتى: من أجل المساعدة على تطوير معايير مهنية ملائمة ، تمد خطوط رائدة دولية للقواعد الوطنية السلوك المهنى فى مجال وسائل الإعلام الجماهيرى ، وذلك بهدف تعزيز الشمور بالمسئولية الذى ينبخى أن يقترن بالممارسة الكاملة لحرية الإعلام.

هكذا .. عرض المدير العام لليونسكو ، محاولة جديدة ، وعلى نطاق دولى ، لتدعيم حرية الصحافة وحق المجتمعات الإنسانية فى تبادل الإعلام وانسياب حركة المعلومات ذهابا وإيابا ، فى مختلف أرجاء العالم ، دون قيود محلية أو دولية .

غير أن المحك الأساسي لفاعلية مثل هذه المحاولة - وحتى لا تضاف إلى سابقاتها - هو القدرة على التنفيذ القعلي ، وأن يتحقق ذلك التنفيذ إلا بتوافر عاملين : العامل الأولى: قابلية السلطات الحاكمة فى الدول المختلفة للاقتناع بأهمية تداول المعلومات ، وحق المجتمعات فى حرية الإعلام من خلال صحافة حرة ، واستعداد هذه السلطات الفعلى والجدى ، لإزالة القيود وتذليل العقبات التى تعترض ذلك .

العامل الثانى: المبادرات الشجاعة والمستنيمة من جانب الصحفيين فى كل دولة ، لمواصلة النضال بكل الطرق والوسائل للحصول على حرية الصحافة .. مع الأخذ فى الاعتبار دائما مبدأ أن الحرية تؤخذ ولا تمنح ، ... وأن السلطة الحاكمة - بحكم تكوينها - لا تتنازل بسهولة عن قبضتها المصيطرة على ملاحين أساسيين فى الحكم : أولهما القوات المسلحة وقوى الأمن ، وثانيهما وسائل الإعلام ، والصحافة فى مقدمتا .

## وفي هذا الصدد يجدر دائما التأكيد على عدة مبادىء أهمها :

- أن النضال من أجل حرية الصحافة وحق المجتمعات في الإعلام ، لا يجب
  ولا يمكن أن ينفصل عن النضال القومي من أجل الحريات العامة الأخرى .
   وبالتالي يجب ألا يتحول نضال الصحفيين إلى نضال فئة منفصلة من فاات
  المجتمع تحكمه امتيازات ضبيقة أو نظرة سياسية فئوية تبحث عن مصالح ، أو
  تتهم أنها تبحث عن تحقيق مكاسب محدودة وضبيقة .
- أن النضال من أجل حرية الصحافة ، خاصة في المجتمعات النامية ، يجب ألا بوضع موضع التعارض أو التناقض مع أهداف النضال الوطني في التعرر والاستقلال والتنمية ، بل يجب أن تتلازم حرية الصحافة وحرية المجتمع في طلب المعلومات ، مع نضال هذا المجتمع من أجل تحقيق الاستقلال الوطني ، والتقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة .
- يجب الحذر من الستوط المفاجىء في شباك الخداع ، التي تنصبها بعض نظم الحكم ، الضيقة الأفق ، لإلهاء الصحفيين بعمارمات وهمية وشكلية لحرية السحافة ، حتى تجهض نعسالهم المقيقي ومطالبهم المشروعة بل مطالب المجتمع نفسه في ممارسة حرية حقيقية للصحافة ، مرتبطة ومستندة إلى ممارسة كافة فنات المجتمع الأخرى للحريات العامة المختلفة ، والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بل وفي الأغلبية المطلقة للصائير الدول وقرانينها .

- پجب التفریق باستمرار بین ممارسة حریة الصحافة ممارسة حقیقیة بتقصی وتحقیق ونشر ومتابعة المعلومات والحقائق ، بدون مؤثرات ضناغطة من جانب السلطات الحاكمة ، وخاصة الرقابة المباشرة أو غیر المباشرة ، وبین لجوء هذه السلطات إلى ممارسة حریتها هی فی نشر ما ترید ، وهجب ما ترید عن الصحافة .
- هناك خيط رفيع بين ممارسة حرية الصحافة بلا قيود ، وبين محظورات ما يسمى ، بالأمن القومى ، التي تلجأ إليها معظم السلطات لحرمان الصحفيين من معالجة موضوعات معينة لأسباب خاصة .

والخطورة الواضحة ، أن مفهوم الأمن القومى ، قد اتسع واتسعت معه سطوة « الرقابة والمنع « بحيث أصبحت تشمل مواد بعيدة كل البعد عن التأثير المباشر ، أو غير المهاشر في أمن الوطن . وأصبحت عبارة « الأمن القومى « تمثل سيفا مسلطا بشكل دائم على رقاب الصحفيين في معظم الدول ، بعد أن صارت ثوبا فضفاضا ، يشمل الكثير من المواد .

 لا شك أن للصحافة ، في مجتمعات العالم الثالث أو الدول النامية ، وضعا حرجا ، في ظل مرور هذه المجتمعات بفترات الاستقلال الوطني والتحرر ، وخوض مصاعب التنمية ، ومخاطر السقوط في برائن الاستعمار الجديد ، بكل ما يصاحب ذلك من صراعات ونفاعلات متعددة الآثار .

لكن ذلك لابجب أن يعنى حرمان الصحافة من حريتها تحت شعار ، مرور الدولة بظروف استثنائية ، ، ولا حرمان المواطن من حقه فى المعرفة والإعلام والتعبير ، وهى التجربة التى تكاد تكون متشابهة بحق فى الدول النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ... بل على العكس يجب تشديد النصال الفعال من أجل تثبيت نظرية ، الحريات المتكاملة ، فى المجتمع ، وتلازم ، حرية الوطن مع حرية المواطن ، ، ومن أجل اثبات أن حرية الصحافة وحق المجتمع فى معارسة حرياته العامة المختلفة ، هما الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف القومية فى التحرر والتنمية والتقدم .

وإذا ما ألفينا نظرة فاحصة على تجربة معظم دول العالم الثالث ، التى لجأت بوعى أو بعين الميات العامة ، وتصفية أو أو بغير وعى الله يتكميم حرية الصحافة ومصادرة الحريات العامة ، وتصفية أو إضعاف منابر الفكر والرأى ، مثل البرلمان والتنظيمات السياسية والمهنية والاتحادات العمالية والجامعات والصحف ، تحت شعار المرور ، بظروف استثنائية ، ... فسوف

نجد النتيجة سلبية للغاية ، بعد أن تركت بصماتها المظلمة والظالمة معا على الممارسات الديمقر اطبة و أساءت سياسيا إلى كثير من المبادىء ، نتيجة لمسوء التطبيق ، بل وأدت ـ مهنيا - الى تأخر وضعف الصحافة نفسها ، وعدم قدرتها على متابعة الوقع السريع للأحداث ، وللتطور العلمي والتكنولوجي المعاصر .

ويجب هنا ألا نأخذ نلك بصورة جماعية ، أو أن ندعي تعميم هذه النتائج ... إننا لا نستطيع إنكار نجاح معظم الثورات الوطنية في العالم الثالث ، في وضع الصحافة على الطريق الوطني الصحيح ، وتخليصها من النغوذ الأجنبي والسيطرة الشخصية الاستغلالية ، من حيث المبدأ ، لكنها في دهاليز التطبيق وقعت في مصاعب كثيرة أساعت إلى المبدأ ، وإلى الحريات العامة وحرية التعبير في مقدمتها !! في ظل ما أسماه البعض . تجاوزا - ، بالعسف الثورى ، ، وقد انسعت تطبيقات هذا العسف في بعض التجارب الوطنية ، حتى أصبحت خطرا صياسيا واجتماعيا وثقافيا .

على أن حرية الصحافة تواجه اليوم عوائق متعددة ، نتيجة للتحديات الحديثة التي تواجهها مهنة الصحافة نفسها ، والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وبلا شك فإن أبرز هذه التحديات هي على التوالي :

- ١- التحدى السياسي والاجتماعي: خاصة في العالم الثالث حيث تركت الثورات الوطنية وحروب التحرر الوطني ومحاولات التنمية، أثارها على حركة المجتمعات عامة وعلى الصحافة خاصة وظهر نتيجة لكل ذلك مفهوم جديد لرسالة الصحافة والتزامها الاجتماعي والسياسي من ناحية ، ولقدر ممارسة الحريات الصحفية في ظل ظروف مجتمعات تخوض مصاعب التحرر والتنمية من ناحية أخرى .
- ٧ التحدى الاقتصادى والتكنولوجي: فقد تركت ثورة العلم والتكنولوجيا التي يشهدها العالم، في الثلث الأخير من القرن العشرين، بصمات واضحة على صناعة الصحافة نضبها ، وأصبح النطور التكنولوجي المعقد يمثل تحديا حقيقيا لقدرة الصحافة على متابعة الإحداث والتطورات ، بل على متابعة تطور صناعة الصحافة نفسها .

وفي ظل هذا التحدي العصري الشامل تحقق شيئان :

- (أ) ألفت ثورة العلم والتكنولوجيا القبود الزمنية والمكانية واختصرت العمافات والسرعات ، وحققت انصالا مباشرا وسريعا بين المواطنين في أرجاء العالم ، عن طريق مخترعات العلم الجديد ، خاصة استخدام الأقمار الصناعية والشبكات الإذاعية والتليفزيونية الحديثة لنقل المعلومات والمواد والأحداث والحقائق والعصور .
- (ب) استحدثت ثورة العلم والتكنولوجيا المعاصرة ، طفرات متصلة فى صناعة الصحافة والطباعة ، ابتداء من تطوير ماكينات الطباعة ، إلى استخدام العقول الالكنرونية فى مختلف فروع هذه الصناعة .

وهكذا تعقدت مهنة الصحافة وتضخمت رسالتها ، وتطورت مفاهيم حريتها ، بل تداخلت المفاهيم بشكل يدعو إلى إعادة النظر فيما كان سائدا حتى الآن!!

وإزاء هذه التحديات العصرية ترسبت أنواع جديدة من العوائق أمام حرية الصحافة ، وتحالفت مع الأنواع التقليدية ، لكنها شكلت في النهاية مزيدا من المصاعب والعقبات ، ويمكن تركيزها تحت عنوانين رئيسيين :

## أولا - العوائق المهنية والسياسية

(أ) مشكل التمويل الاقتصادى: فنى ظل تطرر صناعة الصحافة بصورة صخمة أصبح إصدار الصحيفة بحتاج إلى رصيد هائل من الأمرال ، لمراجهة مطالب الآلات والخامات ، خاصة فى ظل الارتفاع المذهل للأسعار العالمية والأجور والمراسلات ... الخ . وقد أرقعت مشكل التمويل هذه ، الصحافة فى محظور الخضوع للقوى الاقتصادية الأقدر على الإنفاق .. أى فى أيدى الاحتكارات الاقتصادية الكبيرة ... وهكذا أصبحت حرية الصحافة ملكا فى الأغلب لمن يملك القدرة على التمويل .. وهذا هو النموذج السائد الآن فى المجتمعات الرأسمالية ، ومعظم دول العالم النامى .

ونتج عن سقوط حرية الصحافة في أيدى الاحتكارات الاقتصادية القادرة صاحبة المصالح ، أن أصبحت هذه الحرية مقيدة بالمصالح الاقتصادية ، وفي نفس الوقت لجأت الصحف إلى طلب المساعدات الاقتصادية السرية والملنية ، وأصبحنا نجد اليوم ظواهر خطيرة في المجال الصحفي ، مثل ، الإعانات ، سواء الحكومية أو الأجنبية ، أي من

حكومات أخرى أو أجهزة مخابرات ، أو دور نشر أو احتكارات اقتصادية أو أحزاب سياسية ... وصدا هو سياسية ... وهذا هو سياسية ... وصدا هو الخطر الداهم ، ليس على حرية الصحافة وحق المواطن في الإعلام ، بل على أمن الأوطان واستقلالها ... وصدار مسلاح المساعدات الاقتصادية أو الدعم المالى - سواء الحكومي أو الأجنبي - واحدا من أعنى أسلحة فهر حرية الصحافة بشكل مباشر .

كذلك فى ظل حاجة صناعة الصحافة إلى الدعم المالى الضخم ، أصبح للإعلان سطوة طاغية على صفحات معظم صحف العالم . وصار المعلن رقيبا حقيقيا ، يصادر ما يريد من مواد مقابل نقوده ، ويفرض إعلانه فرضا ، حتى أصبحت حرية الصحافة في مأزق جديد ، نتيجة لسطوة الإعلانات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة .

ثم نأتى مصاعب ضمانات العمل أمام الصحفيين عانقا جديدا لممارسة حرية العمل الصحفى ، خاصة ضغوط الأجور والضمانات القانونية ، وأمام مثل هذه الضغوط يفتقد الصحفيون الاستقرار والأمن سياسيا واقتصاديا وقانونيا ، وبالتالى يفقدون حريتهم وشجاعتهم وقدرتهم الانسانية على مواجهة المصاعب ومقابلة التحديات التي تفرضها مهنة الصحافة على المشتغلين بها .

 ( ب ) القيود السياسية والقاتونية والإدارية : وهى قيود نجدها سارية في معظم دول العالم ، تمارسها السلطات الحاكمة على الصحف ، إما لقهر الحرية مباشرة أو لتحجيم كفاءة الصحف على ممارسة هذه الحرية .

على أنه نتيجة لما سبق الإشارة إليه من أن الصحافة صارت في ظل معظم نظم الحكم ، مؤسسة قومية ذات رسالة بالغة الأهمية عميقة التأثير مع باقى وسائل الإعلام ، أصبح لا يمكن الفصل بشكل محدد بين نظام الحكم والصحافة نفسها ، فقد تحولت الصحف من مجرد مشروعات فردية - سواء لأهداف سياسية أو تجارية ، أو إعلامية وفكرية - إلى مشروعات اجتماعية ذات صبغة قومية ، تخضع بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، لتأثير نظام الحكم .

ويسرى ذلك الآن فى دول العالم على اختلاف مذاهبها السياسية .. ويخطىء من يظن أن الصحافة فى أى بلد تتمنع بحرية مطلقة وبشكل مثالى ، بعيدا عن ظلال تأثير الحاكم ...

إن حرية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية ـ كنموذج للمجتمعات

الرأسمالية . مقيدة بأيدى الاهتكارات الاقتصادية الضخمة التى أصبحت الآن تحكم فعلا ، وتنرك بصمات سياسنها ومصالحها على مصادر صناعة القرار السياسى وأدوات تشكيل الرأى والتأثير الجماهيرى أيضا . . رغم أن الدستور والقوانين الأمريكية ، هى أكثر الموانين في المجتمعات الغربية ، تأكيداً على حرية الصحافة ، في ظل واجهة ليبرالية .

إن الحملة الصحفية صد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في فضيحة و ووترجيت ، ليست منزهة تماما ، وليست مدفوعة بالمبدأ الصحفي القائل بضرورة كشف الحقائق ونشرها على صفحات الصحف أمام الرأى العام ، وليست في النهاية بعيدة عن سياسة الاحتكارات الاقتصادية والتكتلات المؤثرة ماليا ، وبالتالي مياسيا ، على الصحف الأمريكية . كل ذلك رغم قدر حربة الحركة والنقد التي تتمتم بها الصحف الأمريكية .

وهرية الصحافة في الاتحاد السوفيني . كنموذج للمجتمعات الاشتراكية التي تطبق المباديء الماركسية اللينينية . ليست أيضا بعيدة عن التأثير المباشر لنظام الحكم القائم . ومفهوم هرية الصحافة في هذا النموذج صريح ، وهو أن « الحرية للمجتمع السوفيتي » الذي يقوده الحزب الشيوعي ، حيث تصبح سياسة الحزب هي سياسة الصحف مباشرة ، كما هي سياسة وسائل الإعلام الأخرى .

وإن كان ذلك لا يمنع من ملاحظة ظهور حملات نقد فى عدد من الصحف السوفينية ، لكنها فى الأصل نابعة أيضا من داخل الحزب الحاكم وفى إطار سياسته ، ونظل دائما محكومة بقواعد محددة ومرسومة .(٣)

يبقى بعد ذلك النموذج الثالث ، وهو دول العالم النامى ، وهى فى معظمها دول متخلفة خرجت لتوها من بين براثن الاستعمار ، تحاول الآن أن تثبت استقلالها الوطنى ، وتزيل التخلف وتبنى مجتمعات عصرية بخطط التنمية الطموحة ، فى ظل نظم تطلق على نفسها ، النيموقر اطيات الاجتماعية ، وتحت هذه النظم أيضنا لا يمكن الفصل بين السحافة وبين مؤسسات الحكم ، خاصة بسبب الدور الخطير الذى تلعبه الصحافة مع وسائل الإعلام المسموعة والمرتبة فى مثل هذه المجتمعات .

 <sup>(</sup>٣) هين تولى جوريانشوف زعامة الاحماد السوفيتي بشر بنظريتين جويدتين هما: ، البيريستزويكا ، أي إعلاد بناء الدولة ، و ، الجلاسنوست ، أي مصارحة الشعب بالحقائق ، عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ... التي انتعشت فيها بغضل النظريتين ، روح النقد والمجاهرة بالرأي.

أى أنه ببماطة شديدة ، تصبح حرية الصحافة فى النظم الثلاثة المائدة فى عالم اللوم ـ الرأسمالية ، والاشتراكية ، والديموقراطيات الاجتماعية ـ خاضعة لتأثيرات مختلفة ، وبدرجات متفاوتة ، صادرة من مراكز الحكم ، التى تلجأ إلى تقنين علاقاتها بالصحافة . عن طريق التشريعات أو الأمر الواقع ـ أحيانا تحت اسم تنظيم العلاقة ، وأحيانا تحت اسم القيود صواء كانت سياسية أو تشريعية أو إدارية .

ونرنبط بذلك مباشرة ، قدرة نظم الحكم على خنق حرية الصحافة بطرق أخرى . . لعل أخطرها حبس المعلومات وتقييد حرية الوصول إلى مصادر الأخبار ، وعرقلة حركة انسياب وتداول الحقائق . وفى ظل غياب الحقائق والمعلومات ، تضبيع حرية الصحافة ، وتفقد أهم مقوماتها ، وتتكانف السحب الحاجبة والخموض أمام الرأى العام ، وتسود خطط تعميته أو إغراقه فى الجهل بالحقائق وبتطور الأحداث ، وبالتالمي يسهل تصليله وخداعه !!

## ثانيا . العوائق الاجتماعية والاقتصادية

لا شك أن هناك ارتباطا واضحا بين حرية السحافة وحرية المجتمع من ناحية ، وبين المستوى الاقتصادي للمجتمع نضبه من ناحية أخرى .

نلك أن انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، بين شعب من الشعوب ، يوثر تأثير ا مباشرا فى قدرة الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، على العمل بكفاءة وبحرية معا ... وبوئر على مدى توزيع الصحف مثلا ، نتيجة لضعف القدرة الشرائية ، ولتفضيل المواطن استكمال الحاجيات الأساسية الأخرى قبل متابعة الصحف أو التلفيزيون .. ويصبح ، هم ، الحصول على المأكل والملبس والمسكن والدواء أخطر كثيرا من شراء صحيفة بومية أو جهاز راديو أو تليفزيون . وفى ظل الجوع والعرى واللهث للحصول على الحاجيات الأساسية . وهو المأزق الجماهيرى الواضح فى دول واللهث للحصول على الحاجيات الأساسية . وهو المأزق الجماهيرى الواضح فى دول العالم النامى . نأتى الكلمة وقيمتها وتأثيرها فى المرتبة الثانية أو الثالثة ، أى أنه فى ظل الخاض المستوى الاقتصادى تتهاوى قدرة الصحافة على الانتشار ، وبالتالى التأثير المؤثل ... وربما هنا يقفز الدور المؤثر للإذاعة .

ولذلك كله فإن المؤكد أن هناك علاقة نمبية بين البناء الاقتصادى ومحاولات التنمية ، خاصة في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وبين البناء الفكرى والإعلامي للمواطنين . وفى ضوء ارتباط حرية الصحافة بالمستوى الاقتصادى والاجتماعي ، فإن هناك ارتباطا آخر بين حرية الصحافة وقدرتها على التأثير في الرأى العام ، وبين المستوى الفكرى والثقافي للمجتمع .

فمثلا فى دول العالم النامى: تسود الأمية بنسب تتفاوت بين ٧٠٪ . ٨٠، ، وينخفض مستوى التعليم ، وتسود الثقافة المزيفة والمستوردة والباهنة ـ فى ظل الفزو الثقافى الأجنبى ـ ويضعف دور وسائل تكوين الرأى العام (الصحافة ، الإناعة والتليغزيون ، الكتاب ، الممسرح ، المينما ، الفنون التشكيلية ، الموسيقى ، والفنون الأخرى ) .

واذا أخذنا دليلا على ذلك من الاحصاءات الدولية فسوف نجد الآتي:

(أ) الكتاب: تقول الاحصاءات الدولية إن سكان قارات إلعالم الثالث (أفريقيا - آمريكا اللاتينية) يمثلون ٧٠٪ من سكان العالم، ومع ذلك فنصيبهم من الكتب لا يتجاوز ١٢٪ من المجموع العالمي! بينما سكان أوروبا وأمريكا الشمالية لا تتجاوز نسبتهم ٣٠٪ من سكان العالم ولهم ٨٨٪ من الانتاج العالمي للكتب!!

وقد بلغ متوسط إنتاج العالم سنويا من الكتب في عام ١٩٧٠ مثلا ٥٤٦ ألف كتاب ، منها ٨ آلاف صدرت في أفريقيا ، و ٩٠ ألفا في أمريكا الشمالية ، و ١٥ ألفا في . أمريكا الجنوبية ، و ١٠٠ ألف في فارة آسيا كلها ، و٢٤٧ ألفا في أوروبا ، و ٧٩ ألفا في الاتحاد المعوفيتي ، و٧ آلاف في الأوقيانوس .

وبهذا تكون النسبة المئوية لإنتاج الكتاب كالآتي :

٥,١٪ لأفريقيا ، ١٦,٥ لا لأمريكا الشمالية ، ٢,٧٪ لأمريكا الجنوبية ، ١٨,٣٪ لآسيا ،
 ٤٥,١٪ لأوروبا ، ١٥,٥٪ للاتحاد السوفيتي ، ١,٣٪ للأوقيانوس .

وبتوزيع هذه الأرقام على سكان العالم سنجد الآتي :

۲۳ کتابا لکل ملیون إفریقی ، و ۲۸۰ لکل ملیون أمریکی شمالی ، و ۷۹ لکل ملیون أمریکی جنوبی ، و ۴۹ لکل ملیون آمریکی جنوبی ، و ۴۹ لکل ملیون آمریکی جنوبی ، و ۴۹ لکل ملیون آمریکی ملیون فور به المی ملیون فوراطن مواطن میون مواطن سوفیتی .

(٣) الإذاعـة: في العالم طبقا لاحصاءات اليونسكو عن عام ١٩٧٠ حوالي ١٩١١٠
 محطات إذاعة موزعة كالآني :

١٥٠ محطة فى أفريقيا ، و٢٥٠٠ محطة فى أمريكا الشمالية ، و٤٠٠٠ فى أمريكا الشمالية ، و٤٠٠٠ فى أمريكا الجنوبية ، و٤٠٠ فى أمريكا الجنوبية ، و٤٠٠ فى جنوب آسيا ، و٤٠٠ فى أوروبا ، و٣٠٠ فى الأوقيانوس ، و٤١٠ محطات فى الاتحاد السوفيتى .

وبلغ مجموع أجهزة الاستقبال الإذاعى فى العالم ٦٥٣ مليون جهاز موزعة كالاتى :

١٥,٦ مليون في أفريقيا بمعدل ٤٥ جهازا لكل ألف نممة .

٣٠٠ مليون في أمريكا الشمالية بمعدل ١٣٣٩ جهازا لكل ألف نسمة .

٢٦ مليونا في أمريكا الجنوبية بمعدل ١٦٧ جهازا لكل ألف نسمة .

٣٢ مليونا في شرق آسيا ـ ماعدا الصين الشعبية ـ يمعدل ٩٢ جهازا لكل ألف نسمة .

٣٦ مليونا لجنوب أسيا بمعدل ٣٣ جهازا لكل ألف نسمة .

١٢٩ مليونا لأوروبا بمعدل ٢٨٠ جهازا لكل ألف نسمة .
٣,٦ مليون للأوقيانوس بمعدل ١٩٠ جهازا لكل ألف نسمة .

١,١ مليون الروفيانوس بمعدل ١٩٠ جهارًا لكل الف نسمه .

٩٠,١ مليون للاتحاد السوفيتي بمعدل ٣٧٥ جهازًا لكل ألف نسمة .

## (ج) الصحافة: في العالم ٧٦٧٩ صحيفة يومية ، توزع حوالي ٣٦٥ مليون نسخة يوميا منها :

٢١٠ صحف في أفريقيا توزع ٣,٨ مليون نسخة بمعدل ١٩ لكل ألف نسمة . ١٨٨٠ صحيفة في أمريكا الشمالية توزع ٦٧ مليون نسخة بمعدل ٢٩٥ لكل ألف نسمة .

١٠٨٥ صحيفة في أمريكا الجنوبية توزع ١٨ مليون نسخة بمعدل ٦٥ لكل ألف. نسمة .

٣٦٠ صحيفة في شرق آسيا توزع ٥٧ مليون نسخة بمعدل ٣٤١ لكل ألف
 نسمة .

١٦٠٠ صحيفة في جنوب آسيا توزع ١٧ مليون نسخة بمعدل ١٦ لكل ألف نسمة . ١٨٠٠ صحيفة في أوروبا توزع ١١٩ مليون نسخة بمعدل ٢٩٥ لكل ألف
 نسمة .

۱۱٤ صحيفة في الأوقيانوس توزع ٥,٦ مليون نسخة بمعدل ٢٩٦ لكل ألف نسمة .

٣٦٠ صحيفة في الاتحاد السوفيتي توزع ٧٧ مليون نسخة بمعدل ٣٢١ لكل ألف
 نسمة .

من قراءة الأرقام بدقة ، نستطيع أن نتبين بسهولة العلاقة بين النمو أو التخلف ، وبين قدرة وسائل الإعلام على الانتشار والتأثير ، وبالتالى إمكانية انسياب المعلومات بحرية وممارسة المجتمع حقه فى الإعلام أو العكس ، حيث تصبح عوامل التخلف وانتشار الأمية وضعف المستوى الاقتصادى عائقا أساسيا من عوائق حرية الصحافة والإعلام .

ولذلك فقد أصبح من الضرورى ارتباط خطط التنمية ومحاولات إزالة آثار التخلف والاستغلال في المجتمعات النامية ، بخطط محو الأمية ، وبإطلاق الحريات العامة ، وبتدعيم حرية الصحافة والتفكير والتعبير ، وبنوميع الممارسات الديموقراطية على كل المستويات .. باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن ممارسة الحريات ، بل تندعم بها ، فكلاهما يهدف إلى تكوين مواطن عصرى وديموقراطي معا في مجتمع صوى حدا ل اللحاة ، بالعصر .

إنتاج الكتاب لعام ١٩٧٦ إحصاء اليونسكو

المناطق الأساسية	عدد الكتب		النسبة المنوية للتوزيع	
المناطق الإساسية	بالألف	لكل مليون من السكان	إنتاج الكتب	السكان
العالم	190	7.61	1	1
أفريقيا بما فيها الدول العربية	11	77	1,9	۱۳,۰۰
أسيا بما فيها الدول العربية				
باستثناء الصين وكوريا	1	٧.	17,9	٤٥,٢.
أمريكا الشمالية	11	7.47	10,1	٧,٥٠
أمريكا الجنوبية	٣١	47	7,0	1.,0.
أورويا	779	0.50	\$0,0	10,
الأوقيانوس	۵	777	۸,	٠٧,
الانحاد السوفيني	٨٤	577	18,7	۸,۱۰
البلاد العربية مجتمعة	٦	٤٠	1,+	1,0.
البلاد المتقدمة	£91	£ <b>T</b> £	۸۳,۱	۳٥,٦٠
البلاد النامية	١	٤٩	17,9	71,10

## القصل الرابع

# حق الاتصال وحرية الإعلام

الكل شخص الحق في حرية الرأى والتعبير ،
 ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء واستقاء الأتباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها ... ،
 إ المادة ١٩ من إعلان حقوق الإنسان ]

منذ أن صدر الإعلان العالمي لعقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ عن الأمم المتحدة ، وحق الإنسان في الإعلام ، حق دولي معترف به ، يصل أحيانا في بعض الدول إلى حد التقديس ، ويننهك أحيانا أخرى في دول أخرى إلى حد الامتهان .

وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، قد نص في مادته التاسعة عشرة لأول مرة في تاريخ المواثيق الدولية على حق الإنسان في الإعلام ، فقد أدت النطور ات العلمية والتكنولوجية ، وكذلك ثورة المعلومات التي برزت منذ بداية السبعينات في العالم كله ، إلى صعود حاجة جديدة من حاجيات الإنسان الأساسية ، وإلى بحثه عن حرية جديدة من الحريات غير المعروفة فيما قبل ، وخاصة خلال العقدين التاليين تصدور الإعلان الحالمي لحقوق الإنسان مع ما فيه من حق الإعلام .

ففى عام ١٩٦٩ بدأ العالم يسمع من خلال بعض الاكاديميين والمتقفين والإعلاميين لأول مرة عن ه حق الإنسان فى الاتصال ، ، ومن ثم تطور الأمر إلى حرية الإنسان فى الاتصال ، ليكون مكملا لحق الإنسان فى الإعلام الذى تقرر واعترف به دوليا من خلال صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٩٤٨ .

ويجدر منذ البداية ونحن نتعرض لذلك الترابط العضوى بين حق وحرية الإعلام ،

وحق وحرية الاتصال ، وهو ترابط جديد . بلا شك - بالنسبة للمهتمين به وكذلك السلطات المحلية والدولية المتتبعة لهذه التطورات ، يجدر أن نعترف بأن خلافا جذريا أساسيا مازال قائما بل ومتزايدا بين دول العالم ومنظماته وسلطاته على مفهوم الإعلام ، وبالتالي على مقاييس حريته ، وذلك تبعا لاختلاف النظم السياسية والاجتماعية والعقائدية والاجدولوجية ، وأيضا تبعا للتراث الحضارى لكل منها .

ففى داخل المجتمع الدولى مازالت توجد خلاقات أساسية بين الدول حول دور السلطة أو الدولة فى توجيه الإعلام وتسييره ، كما توجد اختلاقات أعمق وأشمل ، وبالتالى أخطر ، حول ، مفهوم الدولة ، نفسه ، الأمر الذى يؤدى بالطبع إلى بروز مواقف متعارضة ومتناقضة حول دور السلطة فى مجال الإعلام .

ففي البلاد التي ورثت نقاليد ، القانون الروماني ، ينظر إلى الدولة على أنها رأس الأمر الذي يؤكد وحده ضمان وحدتها والدفاع عن كيانها وتطويرها وتنميتها إلى الأممة ، الأمر الذي يؤكد وحده ضمان وحدتها والدوافقة الأحسن . ولذلك فإن مبرر وجود الدولة على رأس الأمة ، يحظى بالقبول والموافقة التامة . فالدملة أي المسلول الوحيد عن مصيره ، وهي الحكم الوحيد عن أي خلافات ننشأ بين المواطنين باعتبارها حكما فوق كل الآراء والأديان والقبم المعفوية ، وهي وحدها تستطيع أن تبت بشكل نهائي في تقرير أو الشر .

ولكل هذه المبررات يحق للدولة بهذا المفهوم السيطرة على الرأى العام ، لتضمن سيادة المصلحة العامة وارتقاءها فوق كل الاعتبارات الخاصة ، وهى المصلحة التى يجب على كل أنشطة الأمة وفروعها ـ خاصة الإعلام ـ الإسهام إيجابيا في إعلاء شأنها وتسامى قدرها .

بينما هناك بلاد أخرى ، تميز تاريخها بالكفاح الذى قادته شعوبها طويلا من أجل إلغاه الامتيازات المطلقة للسلطة التنفيذية ليتمنع الغرد بقدر أكبر من الحرية ، يسودها الاقتناع بأن حرية الإعلام وحرية الرأى لازمتان للممارسة الديموقراطية السليمة ، لأن هذه الحرية هى الوحيدة الكفيلة بمراقبة ونقد وتوجيه السلطة التنفيذية .

ولا يعترف مواطنو هذا النوع من البلاد بوجود « الدولة ، بنفس المعنى الذي تحمله هذه الكلمة في بلاد أخرى ، كتلك الوارثة لنقليد القانون الروماني مثلا . وهم بهذا الموقف السياسي يحظرون على السلطة التنفيذية . نظريا على الأقل . التدخل في مجال الإعلام ومحاولة السيطرة عليه وتوجيهه ، وذلك بحكم التقاليد الموروثة ، وأحيانا بحكم الدستور . إذ أنهم بؤمنون بأن مراقبة السلطة ونقدها عن طريق الرأى العام و المستنير ، هي خير تأكيد وضمان لحريقهم .

ولا شك أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا عميقا بالنراث الوطني، وبالقيم التي اكتسبتها مثل تلك الشعوب من خلال النضال الدامي الذي مارسته لإلغاء السلطات الاستبدادية المطلقة والامتيازات الهائلة التي كانت تتمتع بها و سلطة الدولة ، على حماب حربة الغود .

#### 

ومن خلال وجود هذه الخلافات الأساسية بين الدول والنظم السياسية في عالم اليوم ، حول مفهوم المعلاقة بين ؛ السلطة والإعلام ، تبرز إلى الوجود ، خاصة في السلحة الدولية ، مجموعة متناقضات وخلافات أساسية بين الدول حول أي محاولة للتوصل إلى صبغ متمارف عليها لحرية الإعلام ، وبالتالي حول أي وثيقة سياسية عالمية يمكن أن تحوز موافقة الجميع ، مثلما حدث بصند ، مشروع إعلان المبادى، الأساسية الخاصة باستخدام وسائل الإعلام ، الصادر عن اليونسكو ، وكذلك مثلما حدث من انقسام حاد في مؤتمر اليونسكو الذي عقد في كينيا بين الدول الغربية ، والدول الاشتراكية ومعها بعض دول العالم الثالث .

ويجدر أن نعترف علانية أن مثل هذه الانقسامات والخلافات أمر طبيعى ومتوقع ، من نظم سياسية مختلفة ومتناقضة المصالح والعقائد ، على الرغم من كل الاتهامات المتبادلة بوجود ، أهداف سياسية ، غير معلنة ، يسعى كل طرف إلى فرضها على الآخرين ، إن لم يكن إقناعهم بها .

نقول من الطبيعى لأن وراء وجهة نظر كل جانب تاريخا وثقافة ونقاليد راسخة هنا أو هناك ، ومن المؤكد أن هذه تختلف من دولة إلى أخرى ومن حضارة إلى غيرها ، وبالتالى تعلى وجهة النظر التي تتدق معها .

وفى إلحار مسيرة الجهود المصنية لتحقيق قدر منقدم من الاتفاق أو شبه الاتفاق على مبادئ مسيرة الجهود المصنية لتحقيق قدر منقدم من الاتفاق على مبادئ محددة لحريات الرأى والتعبير والإعلام ، التي تحاول منظمات دولية عديدة التوصل إليها ، نشرت اليونمكو مؤخرا ، دراسة ، حول نلك الحق الجديد الذي يزغ للوجود منذ عام ١٩٦٩ وهو يحاول حتى اليوم تأكيد ذاته وإثبات وجوده ضمن حقوق الإنسان وحرياته ، وأعنى ، حق الانصال ، وقد أعد الدرسة (حق الإنسان في الاتصال ) ، جان دارسى ، ، وحاول فيها التوصل إلى ، تأصيل ، حق الاتصال وتعريفه

وتقنينه في ظل تجارب التاريخ ، وفي ظل المتغيرات الكثيرة التي دخلت على ممارسات حرية الإعلام والتكنولوجيا حرية الإعلام والتكنولوجيا بكل ما قدمته للطالم من انقلاب في صناعة الالكترونيات ، وفي ظل ترافق وتزامن ثورة المعلومات مع ثورة التكنولوجيا ، وكلتاهما يجناح عالمنا الآن اجتياحا شاملا ، فرض هو الأخر ظروفا جديدة ومفاهيم جديدة وحاجيات جديدة ... أصبح في مقدمتها حق الاتصال .

ومع ذلك . وقول دارمسى ـ مازال حق الإنسان في الاتصال ، مجرد مفهوم جديد في طور التكوين ، رغم أنه أعلن لأول مرة في عام ١٩٦٩ ، إلا أن ذلك الإعلان كان على نحو تجريبي فحسب ، وعلى أنه مجرد فكرة نفتح الباب أمام الباحثين لتأصيله وتعميق مفهومه ووضع أصوله وتقنين قواعده .

ومن ثم أصبح لازماً على و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الذي سجل في مادته التاسعة عشرة لأول مرة في عام ١٩٤٨ حق الإنسان في الاعلام ، أن يعترف ذات يوم ويسجل حقا أوسع نطاقا ، هو حق الإنسان في الاتصال . غير أن هذا الحق الجديد الذي يتوقع له أن يصبح من حقوق المستقبل الوشيك ، لم يستكمل بعد لا شكله ولا مضمونه الحقيقي المحدد ، ومازال بعيدا عن أن يكون مبدأ راسخا ومحددا ومعترفا به . إذ أنه مازال يجتاز مرحلة النضيح والنمو والاثراء التتريجي .. وعندما تتم هذه المرحلة سيصبح على المجتمع العالمي أن يعترف به ، وبكونه حقا جديدا بمكن للإنسان ممارسته ، مضافا إلى حقوفه الأساسية الأخرى التي مبيق الاعتراف له بحق ممارستها .

وبهذا الشأن يتأكد للإنسان - المواطن العادى - فى كل دولة ومهما كانت نوعية النظام السياسي الذى يحكمه ، حق جديد كل يوم ، أو كل سنة أو كل عقد من الزمان .... النظام السياسي الذى يحكمه ، حق جديد كل يوم ، أو كل سنة أو كل عقد من الزمان .... المهم أن ، حقوق الإنسان ، تتجدد وتتصاعد يوما بعد يوم ، مثلما نتصاعد وتتجدد إنجاز انه العلمية والععلية يوما بعد يوم ، إن فكرة نظور الحريات والواجبات فى اتجاه نصاعدى منتام هو أصل الموضوع فى حقيقة الأمر ، فليس من المنصور أو من المقصود إلغاء حق اكتسبه الإنسان ، بطلوع الروح ، للاستغاضة عنه بحق جديد .

بل يجب أن نكون على وعى بحقيقة التيار الذى يدفع مسارنا . فهذا النقدم البطىء الذى تحرزه الإنسانية ، وهذه السيطرة الوئيدة الذى يفرضها الإنسان على بيئته دون توقف ، ونلك الانتصارات المتقالية على الزمن والفضاء ، كل ذلك كفيل بأن يمنحنا كل مرة – إذا صحت عزيمتنا – هريات متزايدة وحقوقا وواجبات جديدة .... وهي مرحلة جديدة ينبغي لنا أن نملك القدرة على اجتيازها اليوم أو غدا .

إن الذى فتح عيوننا وأثار انتباهنا ، وبالتالى ما أدركناه اليوم – مصورة مفاجئة إلى حد كبير – هو ذلك الدور الأساسى والمؤثر الذى لعبه ، الاتصال ، فى ظهور البشرية وتطورها .. وكأنه كان من المحتم حدوث انفجار هائل أو تطور مفاجىء فى إمكانيات الاتصال ، مثل ذلك الذى تراه أجيالنا اليوم ، حتى نقع أعيننا وتتركز اهتماماتنا على أهمية ، ظاهرة الاتصال ، التى كان لها وجود سابق ومتصل منذ البداية ، رغم تغير أشكالها .(4)

### 

كان الاتصال في بدء ظهور البشرية هو أحد العوامل الهامة للاستمرار والبقاء الإنساني ، فمصير الإنسان و الفرد ، يتوقف على اتصاله بغيره .. ومن الواضح أن ظهور الإنسان واكتمال نموه فيما بعد قد اعتمد على إتمام سلسلة من عمليات الاتصال المستمرة ، ولعبت أحاسيسه خاصة السمع والبصر واللمس والتنوق ، ومن بعدها القدرة على الكلام والتعبير عن نفسه ، دورا أصلسيا في تطور الإنسان ككان هي ، هيث أنها على الذي قامت بتسهيل عملية الاتصال . ولذلك كلا بنبو الأم التي ترضع وليدها كما لو كانت تكرر معه نفس الدورة التي مر بها الإنسان في البدء ، ونستطيع أن ندرك كيف يتحول و الأطفال الذئاب ، الذين يشبون بعيدا عن كل و اتصال إنساني ، إلى كائنات ينقصه به أنهم فقدوا الاتصال . كما أننا - بلا جدال - ندرك الأثر المدمر لنطبيق عقوبة و العبس الانفري الشامل للمعتقل أو ممسجون ، ين طريق فرض سنار كثيف من العزلة المدمر النافسي الشامل للمعتقل أو المعمدون ، عن طريق فرض سنار كثيف من العزلة الموحيدة ، والانفسي الشامل القاتل وقطع الاتصال كلية الذي يولد الإحباط فالوأس ، ثم الاكتئاب المعمور . الموحيد الانفسال الوحيد !!

ولذلك فإن من الثابت أن ثمة عوامل كثيرة - في مقدمتها الحاجات البيولوجية - تدفع الإنسان العادى إلى ضرورة تحقيق الاتصال مع الآخرين . فإذا كانت الأمور بهذا القدر من الخطورة ، فمن الجدير إذن ضرورة الاعتراف للإنسان بحقه في الاتصال ، اعترافا علنيا وأساسيا مادام أن وجوده وفكرة بقائه وتطوره تعتمد بهذا القدر على ممارسة حقه في الاتصال بالآخرين .

<sup>(</sup>٤) جان دارسي ـ حق الإنسان في الانصال ـ منشورات اليونسكو .

ومن الواضح أن ذلك ينطبق أيضا على المجتمعات بدورها مثلما لنطبق على الفرد . إذ ننشأ المجتمعات عن طريق علاقات اتصال أرسيت بين أعضائها ... مواء كان الأمر يتعلق بالرسالة الكيماوية التي يتم تبادلها عن منشأ كل مجموعة من الخلايا الحية ، أو كان يتعلق بالرسائل التي تسمح بوجود الخلية وانتظامها في عملها .. أو بالرسائل المختلفة الأنواع التي ترتكز عليها مجتمعاتنا . ولو قطعت أسباب الاتصال في داخل جماعة بشرية لأدى ذلك إلى استئصال شأفتها من الوجود . ولو قطعت أسباب الاتصال الاتصال بين هذه الجماعة وبين غيرها من الجماعات ، ومنعت عمليا من التعبير عن ذاتها - ولدينا أمثلة كثيرة في هذا السياق - لأدى ذلك إلى القضاء على شخصيتها كما يحدث للأفراد تماما . فما من شك في أن هذاك حقا محدودا للجماعات ، مثل حق الإنسان في الاتصال ، وينبغي أن يعترف لها بهذا الحق .. (°)

وبنهاية هذا التحليل يمكن أن نفاجاً بوقوفنا أمام قونين مختلفتين ... أصبحتا اليوم تعرفان و بحق الفرد ٤ ، و و حق المجتمع ٥ .

فعند الطرف الأول نجد تلك القوة التي تدفع الفرد تحت ضغط الحرص على بقائه ووجوده في ذاته ، إلى تأكيد حقه في الاتصال ، الأمر الذي ينتهى به إلى تكوين المجتمع عن طريق الاتصال بالآخرين .

وعند الطرف الثانى نجد تلك القوة التى تدفع هى الأخرى المجتمع - وقد تكون على هذا النحو تحت ضغط الحرص على انتظامه والتعبير عن ذاته - إلى وضع وسائل للاتصال نتطور وتتحسن بعرور الزمن حتى تؤدى فى النهاية إلى إيجاد كيانات اجتماعية تنطور أكثر فأكثر ... ثم تولد الحقوق والواجبات والحريات المتعاقبة من التوترات التى تنشأ بين حاجة الفرد إلى الاتصال و وحاجة المجتمع إلى إقامة دوائر الاتصال والتعبير الخاصة به ، أو بالأحرى بين هذين الحقين فى الاتصال ...

- (١) حق الفرد .
- (٢) وحق المجتمع.

لكن ماهي حكاية الحريات المتعاقبة ، كيف نشأت وكيف تعاقبت ؟

<sup>(</sup>٥) المصدر السايق

« هذا رأيك ... أنت حر فيه لكنني لا أؤمن به ، وإن كنت أحتر مه .. ، ، كان ذلك المصور اليونانية القديمة ، أو في عصر الاتصال المباشر بين الأفراد ، باعتبار هذه الحرية الأساس الفكري لكل تقدم عصر الاتصال المباشر بين الأفراد ، باعتبار هذه الحرية الأساس الفكري لكل تقدم إنساني ولكل حضارة راسخة . غير أن حرية الرأى بهذا العفهوم الأولى لاقت فيما بعد اضطهادا عندما تصدت لها و القوى الاجتماعية ، خاصة الدينية والسياسية في المجتمع لإيقاف نموها على نحو متزايد ، ومن خلال هذا التصدي للفجائي نشأت محاكم التقتيش والمحارق التي التهمت الآلاف من ، شهداء الحرية الأول ، . وبرغم هذا التصدي كذلك استطاعت حرية الرأى أن توطد وجودها وتعززه في قلب المجتمع كأساس ضروري السير الحياة الاجتماعية ... ومن ثم احتلت مكانها بين المطالب التي نادت بها كل حركات الكفاح ضد المسلطات ، خاصة في عصور النهضة والإصلاح ، كنموذج قديم لممارسة حق الاتصال بين الاتمان والآخرين .

ولم تتوقف حركة تصاعد حقوق وحريات الإنسان عند حد حرية الرأى ... فحرية الرأى ... فحرية الرأى وحدها ليمت نهاية المطاف ، ولكنها تمثل حلقة واحدة ضمن عدة حلقات ، كل منها تأتى بعد الأخرى تكملها وتقويها من ناحية ، وتمهد الأرض لنمو حلقة جديدة تترابط معها وتتكامل ، سعيا إلى صعود الطريق الطويل اللانهائي في حياة الإنسان من ناحية أخرى .

فقد جاء الإنجاز الإنساني الضخم باكتشاف المطبعة - كأولى وسائل التعبير الجماهيري - وانتشارها ، بمثابة مؤثر عميق في بروز مفهوم جديد متلازم لحرية الرأى التي كانت قد ترسخت وحصلت على الاعتراف ، في وجه امتيازات الرقابة الملكية والاقطاعية والدينية التي كانت تحكم أوروبا والعالم آنذاك ... وكان المفهوم الجديد هو وحرية التعبير ، الذي استقل المطبعة بإمكانياتها الجديدة ليدعم مكانه في سلسلة مطالب الانسان وحقوقه وحرياته .

غير أن الأمر اهتاج لثلاثة قرون كاملة هي تلك الفاصلة بين اختراع ، جوتئبرج ، للمطبعة ، وبين فلاسفة عصر النور ، لكي يرسخ حق التعبير ويحتل مكانه في الإعلانات الأولى لحقوق الإنسان ، بوصفه صيغة أكثر تفصيلا وتقدما للحق في الاتصال .

وجاء القرن التاسع عشر بما رافقه من تطور صريع الخطى في الصحافة الشعبية ، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح البشرى المنصل من أجل مزيد من حقوق الانسان ، فقد ارتبط تطور الصحافة آنذاك بنضال جديد مستمر من أجل ، حرية الصحافة 1. ولقد أدت الثورات الأهلية المتعاقبة إلى انتزاع الاعتراف بهذه الحرية ، وخاصة في فرنسا ، حيث نفررت حرية الصحافة بشكل مستقر طبقا لقانون ١٨٨٨ الذي يعد أول نقنين حديث ومتكامل لحرية الصحافة ، وحمايتها من ملطة الرقابة أو رقابة السلطة كما أسلفنا .

غير أن مسيرة الإنسان لم نتوقف ، وكذلك مسيرة الحرية ...

فسرعان ما حدث انقلاب جديد فى وسائل الإعلام الجماهيرى خلال مدة زمنية قصيرة نسبيا ، بظهور السينما ثم الراديو ثم التليفزيون ، ويظهور هذه الوسائل الأحدث والأوسع انتشارا والأعمق أثرا برزت الحاجة إلى إرساء حق جديد أكثر تحديدا وأوسع نطاقا ، هو ، حق البحث بأية وسيلة عن المعلومات والأفكار وجرية تدفقها وتلقيها ونشرها دون تقيد بالحدود الإقليمية ، .. وهو الحق الذى وجد لنفسه ترجمة سريعة واعترافا دوليا عاجلا ومستقرا من خلال الإعلان المالمي لحقوق الإنسان .

وتجدر الإشارة الى أن هذا الحق المشار اليه أحيرا هو أسرع الحقوق في المسيرة الانسانية ، التي وجدت اعترافا سريعا من المجتمع الدولى – بفعل عوامل ومتغيرات عديدة – إذ لم يكد تمر ثلاثون عاما على ظهور السينما والراديو ، حتى سجل هذا الحق في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، بعكس مسيرة النضال الدامي الطويلة التي لاقاما ، حق الرأى ، و ، حق التعبير ، ومن الواضع أن الوقت أصبح اليوم حافزا جديدا لإقرار حق جديد .. هو ، حق الإنسان في الاتصال ، الذي نتج عن الانتصارات السريعة الأخيرة في مجال الفضاء ، والذي به تأكدت وتزايدت أهمية الإدراك العالمي لظاهرة الاتصال . ولقد كان هذا الحق الأساسي يكمن ضمنا وفي صورة الإدراك العالمي لظاهرة الاتصال . ويقد كان هذا الحق الأساسي يكمن ضمنا وفي صورة مبعمة الحريات المكتمبة : حرية الرأى ، وحرية التعبير ، وحرية المحمدة ، وحرية الإعلام – غير أن ظهور الآلات التي يتم الاتصال البشرى عن طريقها ، جعلنا نسي وجوده ... واليوم نعود لنشهد أنه يشمل كل الحريات ، ولكنه طريقها ، جعلنا نسي وجوده ... واليوم نعود لنشهد أنه يشمل كل الحريات ، ولكنه والمشاركة فيه وتبادل المعلومات .. وكلها مفاهيم ضرورية لتحقيق التنمية المتناسة المتناسة ... الإنساني ...

0 0 0

لقد أدى حصول الإنسان على حق جديد هو حق الاتصال ، إلى لجوء السلطات الحاكمة والمتحكمة إلى فرض قيد جديد ... هكذا ، كل حق يقابله قيد .. فإن اكتشاف السلطات الحاكمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو دينية ، وسواء تحكم اليوم ، أو كانت تحكم بالأمس ... لأهمية عنصر الاتصال وخطورته في المجتمع ، دفعها إلى محاولة التحكم فيه ، والقبض بكل طاقة على وسائله حتى تتمكن هي من فرض نفوذها ، وبسط قوانينها وأحكامها ، وبالتالي إخضاع مواطنيها .

الذى يتحكم فى وسائل الاتصال ، يحكم المجتمع ... والذى يسيطر على مصادر المعلومات وأساليب تداولها ، يسيطر بالتالى على الحكم ويضمن لنفسه الاستقرار والنظام والأمن السياسي .

وهكذا أصبح كل انتصار إنسانى جديد يحمل فى طياته قيدا جديدا على الإنسان ، كما لو كان الأمر مقصودا به ألا تطلق الحرية لنزايد الحرية ، وألا يسمح للإنسان باكتساب حريات منزايدة يوما بعد يوم .

ومنذ عصر اختراع جوتنبرج للمطبعة ، برزت مع هذا الاختراع الجديد والخطر ، قيود الطبع وسدوده ، من أوامر الطبع إلى أوامر المنع .. كذلك ظهرت الأوامر الدينية الصادرة بغرمان كنسى بنشر الكتب أو مصادرتها .. و لا مانع من النشر ، ، أو ، لا ينشر ، فيصبح محرما .. ثم ظهرت في وقت لاحق ، الغرفة السوداء ، حيث كان يجرى فيها تغيش دقيق ومتصلب للبريد والمراسلات . ولم يكن حظ التلغراف أو التليفون بأقل من حظ المطبعة في القيود المشددة والسدود المحددة .. إذ سارعت السلطات الحاكمة إلى فرض ميطرتها المطلقة على التلغراف فور ظهوره للوجود ، وكذلك وضعت المكالمات التليفونية تحت الرقابة عن طريق مراقبتها بشكل دائم في بعض البلاد ، وشبه دائم في البعض الآخر .. ومازال الأمر على هذا النحو في عصرنا الحالى ، ويبدو أنه سوف يستمر طويلا .

ورغم إلغاه الرقابة على الصحف من وقت لآخر أو على الأقل تخفيضها ، فى بعض الأحيان تحت ضغوط سياسية ، إلا أن عدوى الرقابة انتقلت من الصحافة إلى وسائل الإعلام الجماهيرى الأخرى ، أى إلى السينما والمسرح والراديو والتليفزيون ، بالإضافة إلى سقوط وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية فى قبضة الحكومات أو على ألل القليل ، فى قبضة الاحتكارات الخاضعة لنفوذ الحكومات .

بيد أن ملحمة الكفاح من أجل الحرية مازالت مستمرة منذ بدء الخليقة الذى رافقه بدء الاتصال .. فقد تمكن الإنسان فى كل مرة من تحفيق خطوة متقدمة إلى الأمام ، كلما أدرك الرأى العام أن ثمة مجالا للتمتع بقدر أعظم من الحرية ، دون أن يخل ذلك بأمن المجتمع واستقراره ، بل أصبح ذلك أمر ا مرغوبا فيه للمحافظة على توازن المجتمع بين حرية الفرد وحرية الجماعة .

ورغم إدراكنا لأهمية الدور الذي نؤديه وسائل الإعلام الجماهيري – الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية والسينما – لخدمة المجتمع ، خاصة في مجال طرح المعلومات وتدفقها وتفسيرها في ظل هذا الكم الضخم من المعلومات المناحة في عصرنا الراهن .. إلا أن هناك ما يشوب هذا الدور متمثلا في الآتي :

أولا : أن التدفق في المعلومات يتم في انجاه رأسى واحد .. أي من أجهزة الإعلام المرسلة إلى الجماهير المستقبلة .

ثانيا : أن هذا الندفق السائر من أعلى إلى أسفل يخرج من بين أيدى قلة قليلة هم الحاكمون أو الإعلاميون ، إلى عقول الجماهير الواسعة الغزيرة .

وعلى ذلك فقد أصبح متمذرا علينا أن ندرك كيف يكون الاتصال الحقيق ، وما هو عليه حتى الآن في أشكاله وما كان عليه في أوروبا مثلا منذ قرن من الزمان ، أو ما هو عليه حتى الآن في أشكاله التقليدية في معظم بلدان العالم الثالث : تيار أفقى تفاعلى ، لعمليات نبادلية نتسج رباطا إنسانيا من العلاقات الاجتماعية على مستوى القرى والأحياء والقبائل والمجتمعات المحلية ، حيث يعيش الأفراد والمجتمعات يتشاركون ويتبادلون ، وقد بقيت لكل منهم شخصيته كاملة غير منقوصة . . ، (١)

ذلك يثبت شيئا أساسيا في ظل التبادل الإعلامي الرأسي في العالم المتقدم، والتبادل الأفقى في العالم المتقدم، والتبادل الأفقى في العالم المتخلف، وهو أن الجماهير المستقبلة في الدول المتقدمة أصبحت ترفض بشكل أو بآخر أسلوب تبادل المعلومات تبادلا رأسيا – وهو الأسلوب السائد فيها – دون مشاركة فعالة وايجابية، مما يسبب السلبية ويرسب الإحساس مالإحباط لدى الأفراد والشعوب.

بينما نرى العكس تقريبا عند الجماهير المستقبلة في الدول المنخلفة ، إذ تتمسك هذه الجماهير بأسلوب التداول الأفقى المتفاعل والمتجاوب الساند فيها الآن ، والمنساب ببسلطة دون تعقيد أو انعزال وسلبية .

ومع ذلك فإن العالم المتقدم يمضى قدما في تعقيد المشكلة وترسيخ التبادل الرأسي

<sup>(</sup>١) المصدر السابق .

للمعلومات ، عن طريق التوسع في إصدار الصحف وزيادة صفحاتها وطبعاتها أكثر مما هي اليوم ، ومضاعفة أعداد أجهزة الراديو والتليفزيون وقاعات السينما ليزداد الضغط العلوى على عقلية الجماهير ، ويزداد تركيز ندفق المعلومات من جانب واحد .. الأمر الذي هو أصلا موضع اتهام .

لقد كان السحرة والمشعونون والكهنة .. هم الذين بدأوا ناريخيا احتكار السيطرة على الاتصال . إذ أنه ما كاد ييرز إلى الوجود ، ويتبلور سواء كان اتصالا ماديا أو روحيا ، حتى أصبح ملكا للقلة من السحرة والمشعونين . وفي روما القديمة كانت شبكة الاتصالات ، وعن طريق البصر العادي و ، التي تربط بين الأطراف النائية للمبراطورية الواسعة ، وبينها وبين العاصمة ، عن طريق سلسلة من مراكز البصر المرتفعة ، ملكا لكبار الكهنة وحدهم ، ومن هؤلاء انتقلت الملكية إلى السلطة المنشية . المرتفعة ، ملكا لكبار الكهنة وحدهم ، ومن هؤلاء انتقلت الملكية إلى السلطة المنشية . الهيئة الحاكمة مباشرة ، وأصبحت من الحقوق المطلقة والمقصورة على الحاكمين الهيئة الحاكمة مباشرة ، وأصبحت من الحقوق المطلقة والمقصورة على الحاكمين موحدهم . وكان طبيعيا أن تتملك السلطة الحاكمة كل ما هو نلار ، وكل مايمكنه أن الجماهيري ووسائل الاتصال من راديو وتليفزيون ، وبريد وتلغزف وتليفون - تتطلب استفاد التي حاولت تجرية ويصعب على غير الحكومة القيام بها ، حتى أن استفارات شخمة وإمكانيات منزادة يوصعب على غير الحكومة القيام بها ، حتى أن الحكومة وتقدرتها على إعانتها ، أو كانت تفضع لمسيطرة الحكومة وتقدرتها على إعانتها ، أو كانت نقلس تماما ..

وسرعان ما تحول احتكار السلطة الحاكمة لأجهزة الاتصال ووسائله إلى وسيلة من القدرة على التأثير بشكل من وسائل قهر المعادين لها .. إذ أن هذه الأجهزة أصبحت من القدرة على التأثير بشكل يساعد من بمنلكها من الأفراد على مناوأة الحكومة وإقلاقها ، وربما إسقاطها .. ولقد صارعت الحكومة الفرنسية مثلا منذ البداية بتأميم التلغراف منذ ظهوره ، وكان يسمى الخفراف شاب ، تحت الشعار الذي أطلقه أعضاء الجمعية التأسيسية في عام ١٧٩٣ ( لا حرية لأعداء الحرية ) ، ومازالت فرنما تطبق حتى اليوم قانونا أصدره ، لوى فيايب ، في عام ١٨٣٧ وينص على : ، يعاقب كل من يقوم دون ترخيص بإرسال إشارات من مكان إلى آخر .. ، ، وقد جاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة لتؤكد من جديد حق احتكار وسائل الاتصال عن طريق قانون آخر أصدرته في عام ١٨٩٧ .

لقد كانت كل هذه القيود المشددة قابلة للإخضاع - وليس للاقتناع - في القرن الماضى أو حتى بداية القرن الحالى .. ذلك أن مثل تلك الاختراعات النادرة من عينة التلفو أو الإذاعة كانت بمنابة الأعمال السحرية الخارفة العالية التكلفة النادرة الوجود ، الصحية والمعقدة ... كن كيف هو الوضع الآن ؟! في ظل ثورة الالكترونيات وبساطة منتجائها المطروحة في الأسواق المادية ، ورخص ثمنها البالغ .. كيف يمكن فيول استعرار إخضاع هذه الوسائل لاحتكار السلطة الحاكمة وحدها دون غيرها من الأفراد أو الجماعات ؟

وكيف يمكن الاقتناع اليوم بالسبب الذي ساقته السلطات الحاكمة في العاضي نبريرا لهذا الاحتكار ، والذي يقول بحرمان المتآمرين والمعادين من هذه الوسائل الحديثة للاتصال ، وقد أصبح في وسع أغبى المتآمرين والمعادين الحصول على وسائل أحدث أنواع الشغرة وأصغر أجهزة الاتصال اللاسلكي وأعقد وسائل التنصت والتسمع والإرسال ؟!

ولو أخذنا هنا نموذج الدول الصناعية المنقدمة لوجدنا حالتين :

- ان المحكمة الدستورية الابطالية اعترفت في عام ١٩٧٥ في حكم أصدرته عن محطات الإذاعة المحلية ، بأن الحجج التي تقوم على فكرة احتكار القلة ، والتي أخذت بها في عام ١٩٦٠ لتؤكد من جديد ضرورة احتكار الدولة للإرسال الإذاعي ، لم تعد بعد انقضاء خمسة عشر عاما ترتكز على أي أساس سليم .
- حكلك اعترف البوليس الأمريكي من ناحية ثانية بأن ، إذاعات المواطنين الخاصة ،
   المنتشرة في أمريكا ، تسهم بشكل فعال في المحافظة على الأمن والنظام ،
   ولا تهدد الأمن والنظام كما كان متصورا .

وهكذا أصبح من الضرورى الاعتراف للأفراد بممارسة حق الاتصال بعضهم ببعض ، بدلا من قصر هذا الاحتكار على سلطة الحكومات القائمة ، وتشجيعهم على تحقيق حرية تبادل المعلومات بشكل إيجابي وجدى .

#### 

لكن يجب أن نشير إلى أن الربط بين حرية نداول المعلومات وبين حركة النداول الرأسى ذات الاتجاه الواحد من أعلى إلى أسغل ، السابق الإشارة إليها ، قد أدى إلى وقوع تجاوزات كثيرة ، كما أدى إلى تجميد البحوث والدراسات في هذا المجال ، بشكل يحتم الاستعانة بمبادىء جديدة غير تلك المبادىء المتعارف عليها والمعترف بها ، مثل مبادىء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨، في أعقاب الحرب المالمية الثانية مباشرة ، يحمل بالضرورة طابع تلك المرحلة ، إذ تمثل واضعوه في أذهانهم ذكرى حرب خرج منها العالم لتوه ، وأعانت في تقديرهم حملات الدعاية المركزة على نشوبها.. وكانوا لذلك يعتقدون أن حرية نداول المعلومات شرط أساسي الإقرار السلام ..

وكانوا من جانب آخر يشيرون إلى الكلمة المطبوعة ، خاصة الصحافة في المقام الأول ، فلم يكن التقدم الذي أمكن تحقيقه في مجال الاتصال بفضل ثورة الالكنزونيات يخطر لهم أنذاك على بال . ويعود ذلك النزكيز على الصحافة المكتوبة ليبرز من جديد على نحو أكثر ، وخصوصا عندما عرض على الأمم المتحدة ، مشروع الإعلان ومشروع الاتفاقية المتعلقة بحرية الإعلام .

لقد أحس التكثيرون منذ ذلك الحين بأن هذين المشروعين لا يعكسان الظاهرة برمنها . ثم تعثرت العناقشات ، إذ لم تستطع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنتهى من دراسة المادة ( ٤ ) ، وظل مشروع الإعلان ومشروع الاتفاقية بدرجان بعدئذ في جداول أعمال الدورات المتلاحقة ، وذلك هو تقريبا نفس ما حدث في الهيئات الدولية الأخرى ، فلم يحد من الممكن بالفعل أن يستخدم مفهوم و حرية الإعلام ، دون أن يؤدى ذلك إلى أزارة جدل ومناقشات خلافية حادة ، وفي ظل هذا الخلاف الجنرى حول مفهوم حرية الإعلام بسبب اختلاف البواعث السياسية و الأبديولوجية بين الدول ، انفق بشكل مسمنى الإعلام بسبب اختلاف البواعث السياسية و الأبديولوجية بين الدول ، انفق بشكل مسمنى على استبعاد استخدام تعبير ؛ حرية تداول المعلومات ، ، ومن ثم ظهرمات ، مع ما فيها من نقص واضح في إبراز حقيقة ظاهرة ؛ الاتصال ، ، وإن كانت كافية للاعتراف بالحق في الاتصال ، مواضح في إبراز حقيقة ظاهرة ؛ الاتصال ، ، وإن كانت كافية للاعتراف بالحق في الاتصال .

ولقد كانت الميزة الأولى فى هذه الصيغة الأخيرة هى الاعتراف بضرورة وجود « عنصر التبائل الأفقى ، إلى حد ما فى عملية نداول المعلومات . كما أن الميزة الثانية هى أنها تحمل فى طياتها فكرتى ، الانتفاع والمشاركة ، .

ولذلك فقد لقيت صياغة والتداول الحر والمتوازن للمعلومات، قبولا دوليا

واضحا ، واقتناعا إيجابيا خاصة من البلاد النامية ، بما يخرج المجتمع الدولى من مأزق الجدل الدائر منذ أكثر من ربع قرن حول حرية تداول المعلومات .

وهذا كله مهَد عمليا لنبنى مفهوم وحق الإنسان في الانصال ، .

غير أن الاعتراف بحق الإنسان في الاتصال يقتضي بالضرورة الاعتراف بحقه في الامتناع عن الاتصال ، لما لذلك من ارتباط واضح برغبة الشعوب المختلفة في الحفظ علم, حضارتها القديمة وثقافتها المتنوعة .

فخلال عدة آلاف من السنين ظهرت في التاريخ امبراطوريات متعددة ، حملت ثقافات وديانات مختلفة ، وحاولت فرض ثقافاتها ودياناتها وفلسفاتها على الأخرين عن طريق التوسع السياسي والعسكري أحيانا ، وعن طريق مد النفوذ الثقافي وحده أحيانا أخرى ... رأينا ذلك في الحصارات القديمة مثل الحصارة المصرية والصينية والهندية واليونانية والرومانية ثم الإسلامية .

وقد كانت كل حضارة من تلك العصارات تتصور أن ثقافتها هي الأفضل والأجدر بالتوسع والميادة والانتشار . إلا أن العصور الحديثة جاءت بمفهوم جديد ومفاير ، يحمل معنى احترام كل ثقافة للأخرى ، وكل مجتمع متميز للآخر ، وبالتالي يؤمن بأن السيادة المطلقة على العالم ليست حقا مقصورا على ثقافة واحدة بعينها .. وإنما قوة البشرية وثرائها الفكرى والثقافي ينبع ، ليس من التوحد ، ولكن من التتوع .. بنبع من الاختلاف ، وليس من الخضوع الشيء مفروض .. وفي نفس الوقت ينبع من احترام كل لجهد الآخر المساهم في تقدم المجموع الإنساني كله ، قلم يكن تقدم البشرية تقدما عضيقا ومحدودا في أي وقت من الأوقات ، ولكن البشرية نمت وتطورت وازدهرت تماما مثل نعو وازدهار الأشجار الغضراء ... فكل ورقة وكل غصن وكل فرع يغذي جزع الشجرة ويتغذى من عصارته ، أو من مجرى المياه الذي يتدفق في داخله ، .(٧)

وبعد أن أفاقت البشرية من الكروب والحروب ، خاصة الحربين العالميتين الأخيرتين ، أدركت ثمن التوازن ، والسلام ، واحترام الآخرين ، وتقديس الحقوق الإنسانية المختلفة . ولقد كان هذا الإمراك واضحا في ضرورة الاعتراف بحق الإنسان في الاتصال ، تمهيدا لبناء نظام دولي جديد في مجال الإعلام ، وترسيخا لاحترام حق

<sup>(</sup>٧) المصدر السايق ،

الامتناع عن الاتصال ، في نفس الوقت ، ليممهم في حل مشكلة الذاتية الثقافية للشعوب المختلفة والحضارات المتميزة .

وهنا يثور تساؤل هام : هل هناك علاقة بين حفاظ الشعوب على ذاتية تقافتها وتميز حضارتها ، وبين انتشار أجهزة الإعلام العصرية بشكل كثيف ؟

والإجابة عن السؤال هي : نعم بالتأكيد ... إذ أن دفع وسائل وأجهزة الإعلام العصرية إلى الانتشار ، وتشجيعها على البث والإرسال بكثافة بالغة في ظل الإمكانيات التكنولوجية الحديثة ، قد نرك نتائج خطيرة بدأت تبرز آثارها خلال العفود الأهيرة .

فمن شأن الراديو والتليفزيون والسينما بحكم دورها في محو الخصائص الذاتية ، وبما تفرضه من أساليب أجنبية للحياة تبدو في كثير من الأحيان وكأنها مثل يحتذى به ، من شأنها أن توجه ضربات في الصميم لمختلف الثقافات ، وأن تجعلها وكأنها من مخلفات الماضي ، وأن تسيء إساءة بالغة للحفاظ على التراث الثقافي لمختلف الشعوب والحضارات .

نماذج ذلك كثيرة ومتنوعة خاصة فى البلاد النامية ، التى تفقق إلى الوسائل الكافية للإنتاج الفنى القوى ، مع الرغبة العارمة لتجديد برامجها الإذاعية والسينمائية والتليفزيونية . فإنها تحت هذا الضغط تلجأ إلى « استيراد » حاجاتها من الخارج . . أعنى من ثقافات وحضارات ومفاهيم ومقاييس أجنبية مختلفة عن بيئتها الوطنية . وهى بذلك تقع فى دائرة الامتكار الخارجى ـ كما نشاهد فى حالات الدول النامية ـ ليس فى مجال الحصول على الأنباء فحسب ، بل فى كل مجال ابتداء من أفلام الترفيه مثلا إلى برامج التعليم والتربية والتثقيف .

ويجدر هنا أن نشير إلى خطورة هذا الاستيراد غير المنتقى الذي لا يؤدى فقط إلى ، غسيل مغ ، جماعى ، وتلوين حياة الشعوب ـ خاصة النامية ـ بأصباغ اجنبية مصطنعة غربية لا تصلح لها ، لا شكلا ولا مضمونا ، ولكنه يؤدى بالمضرورة إلى تدمير الروح القومية وإفساد الذوق والثقافة الذاتيه لهذه الشعوب .. ولعل أحسن الأمثلة التي يمكن أن تضرب في هذا المجال هو الغزو الإذاعي والتليفزيوني والسينمائي الأمريكي للمالم النامي .. بكل ما يحمله من مفاهيم وقيم وسلوك متميز للمجتمع الأمريكي ، لكنه في كثير من الأحوال مناقض لمفاهيم وقيم وسلوك المجتمعات الأخرى ... ومع ذلك نجد حالة ، التأمرك المملوكي والفكرى ، تفزو الشعوب النامية والمنخلفة دون وعي وإدراك حقيقيين ... ولهذا فقد تنبه عالم اليوم إلى خطورة مثل هذا النقل الأعمى ، وإلى خطورة دور وسائل الإعلام في إضاد ه الذاتية الثقافية ، للآخرين . وفي هذا الإهار بمكن لمفهوم المحق في الاتصال ، أن يمهم في حل هذه المشكلة ، لأنه ينصب على ه تبادل التعبير ، أكثر مما ينصب على مجرد الإرسال . ولا ينبغي أن يتمثل الهدف بعد الآن في مدى انتشار الإذاعة والتليفزيون والسينما وتعدد أجهزتها وقاعاتها ، ولكن في توافر الإمكانات القكرية والمادية للإيداع والخلق على كافة المستويات الثقافية ، بحيث تحتفظ كل نقافة بذائبتها وإطارها الوطني والقومي ، وتأخذ من الآخرين فقط القدر الإيجابي ، وتترك الأنماط الغربة الدافضية ..

#### أي بحدث انتقاء محدد ...

وبالطبع ليست هذه دعوة للانفلاق والتقوقع الحضارى والانكفاء على الذات والانطواء ، لمجرد احترام الذاتية الثقافية وغلق الباب أمام انتشار وسائل الإعلام وتأثيراتها الأجنبية .. فالثابت أن مثل هذا التقوقع يؤدى بالإنسانية إلى قطع الانصال ، أي إلى التدهور والانعزال والضياع . ونموذج اليابان خير شاهد ، عندما أغلقت أبوابها على نفسها ثلاثة قرون حماية لقيمها الدينية من التفلفل الأوروبي .. وقد كانت اليابان أنذاك متقدمة على أوروبا بقرن على الأقل ، لكنها عندما عادت وفقحت أبوابها . بعد انفلاق أعمى ومتمصب . في عام ١٨٦٩ ، اكتشفت أنها أصبحت متخلفة وفقيرة بينما العالم من حولها كان بلهث بالتقدم والنمو .

فليس وراء الرفض المطلق للاتصال ، والانفلاق والانعزال في عبادة الماضى ، سوى الموت البطىء أو إحياء النراث الشعبى في أحسن الأحوال .. المهم أن نتذود بوسائل الاتصال التي نتمثل في الإبداع والتعبير وإقامة صلة متوازنة مع تيار التطور المالمي .

إذا كان هذا هو الأمر على مستوى المصارات والشعوب والثقافات ، فكيف هو إذن على مستوى الأفراد ؟

رغم ثورة التكنولوجيا المعاصرة بكل أبعادها الواسعة والعميقة ، والتي تسهم إلى حد بعيد في تحقيق الاعتراف النهائي ، بحق الإنسان في الاتصال ، ، إلا أنها عمليا مازالت بعيدة عن إحداث آثارها العميقة في مجرى الحياة الإنسانية ... مع أنها تحمل إمكانيات هاتلة تساعد الإنسان على زيادة القدر الذي يتمتع به من الحريات .

- وفى إطار رصد اتجاهات هذه الثورة الهائلة يمكن تحديد الظواهر الثلاث التالية :
  - ١ ـ توفر إمكانيات الاتصال البسيطة بعد أن كانت نادرة في الماضيي .
  - ٣ ـ شمول هذه الإمكانيات .. فقد أتاحت الاتصال السريع بأى مكان على الأرض.
- ٣- فردية الانتفاع بها .. فقد جاءت بوسائل حديثة سهلة الاستعمال قوية التأثير مثل أشرطة الكاسيت والأسطوانات ، والإمكانيات التليفزيونية ، ومعالجة المعلومات ونقل النصوص عن بعد .. وكل نلك يساعد ، الفرد ، أكثر فأكثر على الاتصال بالآخرين اتصالا مباشرا ، أي ممارسة حقه في الاتصال .

ومن ثم فإن هناك دلائل كثيرة أصبحت اليوم توحى بتحول جديد فى مجال النظم الجديدة التي يجب إعطاؤها ، للاتصال : مثل :

- الأول مرة في فرنسا يضيف قانون ٧ أغسطس ١٩٧٤ الخاص بإصلاح الهيئة الفرنسية للإذاعة والتليفزيون ، هدفا رابعا إلى الأهداف التقليدية الثلاثة للإذاعة ( الإعلام ، والتعليم ، والترفيه ) إذ ينص على أن ، تضطلع الهيئة الوطنية للإذاعة والتليفزيون في فرنسا ، في نطاق اختصاصها ، بمهمة تلبية حاجات المواطنين وتطلعاتهم فيما يخص الإعلام ، والاتصال ، والثقافة والتعليم والترفيه ، والقيم الحضارية في مجموعها ، ...
- وفى إيطالها رجعت المحكمة الدمىنورية حين نظرها لحالات أغلقت فيها الحكومة شبكات التوزيع التليفزيوني ، ومحطات إذاعية أو تليفزيونية أنشئت دون ترخيص حكومي - عن أحكامها السابقة بخصوص لحنكار الإرسال الإذاعي ، واستثنت هذه المنشآت من سيطرة الاحتكار .
- وهي بريطانيا أوصت اللجنة التي يرأسها و اللورد أنان و هي تقريرها الأخير بإنشاه
   هيئة مركزية جديدة لمعالجة المسائل الخاصة بالمحطات المحلية والشبكات السلكية و وتقرم بتشجيع الإذاعات المحلية على نحر يستجيب للعاجة إلى التمبير والانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه من جانب الأفراد والجماعات الصغيرة .
- وفى كندا طرحت الجنة المواصلات اللاصلكية امنذ علم ١٩٧٠ فى تقريرها الذى قدمنه للحكومة ـ تساؤلا عما إذا لم يكن من الملائم أن يُعترف للمواطنين و بحق الاتصال ٥ ـ وتناولت بالدراسة الموارد التي ينبغى تجميعها ، والوسائل التي تلزم للاستعانة بها حتى يصبح التمتع بهذا الحق متلحا لكل فرد ، بما فى ذلك الأقمار الصناعية ، التي تنقل البرامج التليفزيونية .

- أما في الو لايات المتحدة ، فقد عمدت اللجنة الاتحادية للاتصالات في ظل تزايد « إذاعات المواطنين الخاصة » إلى اتخاذ قرار في عام ١٩٧٥ بزيادة هذه الإذاعات التي كانت في السنينات تستخدم ٢٣ قناة من قنوات التردد إلى ٤٠٠ ، وفتحت الباب لزيادتها إلى ملتة اعترافا بحق كل مواطن في الاتصال .
- وفي سويسرا والسويد ، تلقى مثل هذه المحطّات الإذاعية المخاصة تشجيعا من السلطات ، وإن كانت معظم الدول الأوروبية وغير الأوروبية مازالت تحجم حتى الآن عن الاعتراف بهذه المحطات ، وبالتالي عن تطبيق هام من تطبيقات ، حق الاتصال ، رغم أن عالم الاتصالات يموج بحركة في الأعماق بحثا عن مبادى حديدة تحكم الجاهانة .

#### 

ما هي هذه المبادىء التي نحتاجها من الآن لتأكيد وتقنين ، حق الإنسان في الانسال ، ؟!

إذا اقتنعنا بفكرة وجود حق أساسى للمواطنين في الاتصال ، فإن من الواجب البحث عن وضع سياسيات جديدة في مجال الاتصال تحكمها قواعد وقوانين واتجاهات محددة ... خاصة أنه يمكن الاستفادة بتجارب الدول التي سمحت بتطور حق الاتصال ممثلا في إذاعات المواطنين ، مثل كندا والولايات المتحدة والسويد ، رغم ظروف كل منها التاصة التي أملت هذا التطور .

فيجدر مثلا دراسة أسباب تطور وزيادة عدد ، إذاعات المواطنين ، بهذا الشكل الهارز في الولايات المتحدة خلال العقد الأغير ... اذ لم تكن هذه ظاهرة سطحية من ظواهر المجتمع الاستهلاكي ، فلم تكن الصناعة نفكر في إذاعات المواطنين وإنما فوجئت بها . وكان المنتفعون أنفسهم هم الذين اكتشفوا مؤخرا إمكانات الاتصال التي كانت مناحة لهم منذ عشرين عاما والتي لم يقبل على استخدامها موى سائقي سيارات النقل تقريبا .. وتوجد اليوم ١٨ مليون رخصة إرسال واستقبال أصدرتها اللجنة الاتحادية للاتصالات لمواطنين أمريكين .. وفي ذلك دليل ساطع على أنه توجد في أعماق الإنمان حاجة للخروج عن عزلته والاتصال بالآخرين .

د لكن الأمر بلا شك مختلف معواء في أوروبا ، أو في دول العالم الأخرى .. إذ مازالت الاحتكارات الحكومية للإعلام تنظر بريبة وشك ، بل تقف موقف المعارضة من إذاعات المواطنين . فإن الماسة مثلا يثيرون الشبهات حول حاجة الأفراد للاتصال ببعضهم البعض عن غير طريق الأجهزة والقنوات الرسمية . بينما يتسامل علماه الاجتماع عن نوع الرسائل التي يريد هؤلاء الأفراد تبادلها .. ويضيف الفنيون لكل هذه الاعتراضات السياسية والاجتماعية اعتراضا فنيا حول تبديد موجات الترددات السنخدمة .

« وإن كانت كل هذه الاعتراضات تنتمى للماضى، إذ أصبح من الضرورى الاعتراف بحق الإتصال وبتوفير وسائله المشروعة والسهلة الميسرة ، وبوضع خطط جديدة ننرك للإذاعة والتليفزيون الحاليين ـ كوسيلة إعلام جماهيرى ـ مكانتهما ، لكنها في نفس الوقت وبشكل متواز ، تسمح للمواطنين بحق الاتصال المباشر للتعيير الحر عن أنفسهم من خلال اتصالات حرة قيما بينهم » (^)

وينبغى في النهاية أن نضع أيدينا على عدة نقاط أسامية هي :

أولا : بجب التفرقة بوضوح بين اصطلاحي د وسائل الاتصال » ، و ، وسائل الإعلام الجماهيرى ، فبينهما خلاف واضح . . خاصة أن البعض بخلط بينهما معتقدا أنهما متطابقان ، وهذا خطأ بجدر تصحيحه .

فالاتصال يعتمد على التفاعل والمشاركة والإيجابية في عملية تبادل ذات اتجاهين .. بينما وسائل الإعلام بمفهومها الحالى تمعل في اتجاه رأسى واحد ، من أعلى إلى أسفل فقط ، في آلية واضحة حولتها في معظم الحالات إلى وسائل للدعاية السياسية والتجارية المكشوفة .

أثنها : لقد نجحت وسائل الإعلام الحالية في فرض سطوتها وهالتها المقدسة والسحرية على الجماهير .. ولقد جاء وحق الاتصال و ليزيل هذه الهائة ويزعزع المكانة المرموقة للعاملين في وسائل الإعلام هذه و ويخفف من غلوائهم وغطرستهم أيضا !! ولابد أن يزول ما ورثناه عن القرن الماضي من تهيب للآلة وتقديس للنين يديرونها .. وهذا هو ما تسمح بتحقيقه وسائل الإعلام الجديدة ، وسائل الاتصال التي توجد تحت تصرفنا الآن إذا شننا حقا أن نستعين بها للتوصل إلى مزيد من الحرية لا الاستعباد ، ومن أجل إرساه ديموقراطية منزايدة والانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه ، بدلا من تشديد القورد المغروضة عليه حاليا .

<sup>(</sup>A) جان دارسي - المصدر السابق .

الله : إن الدول الصناعية المتقدمة أصبحت مطالبة اليوم بتقليص السطوة المطلقة الأجهزة الإعلام الجماهيرى التي تسيطر على الرأى العام فيها سيطرة طاغية ومطلقة وساحقة ، خاصة أنها تملك إمكانيات تحقيق و الإتصال ، المباشر لمواطنيها .

وينبغى فى نفس الوقت لمفهوم « الحق فى الاتصال » أن يدفع دول العالم الثالث إلى إجادة النظر فى مفاهيمها ، خاصة تجاه الدور السلبى لأجهزة الإعلام الجماهيرى بشكلها الحالى ، التي تصنب من أعلى إلى أسفل ... وتجاه إنشاء وماثل اتصال للجماعات مثل الهمدهاقة الريفية ومحطات الإذاعة المحلية لتحقيق التفاعل الأفقر.

رابعا : بلفت أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وطرق معالجة المعلومات ، درجة من الأهمية حدث بالحكومات إلى مراقبة هذا الانتقال الضرورى الاستمانة بالالكترونيات . فذلك فمن الضرورى ، اكفالة حرية الرأى وحرية التمبير وحرية الإعلام ، أن يتقرر العبدأ الجديد لحرية الاتصال ، في مواجهة هذه السهولة التي يمكن أن تفرض بها الرقابة الحكومية على الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات المحلدة .

ففى كل البلاد تختلف التشريعات التى تنعلق بكل من الصحافة والسينما والإذاعة والتليفزيون ، ومعالجة المعلومات . وحتى إذا توحدت مثل هذه التشريعات جدلا ، فلا يجوز أن يتم ذلك إلا على أساس من مبدأ جديد يطبق على أشكال التعبير كلها ألا وهو ، حق الإنسان فى الاتصال ، الذى يستطيع أن يصبح فى واقع الأمر ركيزة لتشريع جديد يتكفل بحماية الحريات السابقة ، مع التألم والتلاؤم مع أحدث ما أنتجته ثورة التكنولوجيا الحديثة .

لقد أحس الإنسان المعاصر بأزمنه الخانقة ، في ظل ثورة التكنولوجيا المعقدة وسيطرتها وسطوتها المادية الفلابة والقاهرة .. في ظل النقدم الهائل الذي أحرزته وسائل الإعلام الجماهيري ، ومارست من خلاله إحكام حصارها حول الإنسان ، الفرد ، الذي أحس مؤخرا بوحنته وعزلته القاتلة أمام أجهزة طاغية تحكمها سلطات قوية تريد أن تقبض على مجريات الأمور مثل القبضة الحديدية المغلّفة بحرير .. ولاشك أن الإنسان يحس اليوم بحاجته الشديدة للخروج من هذه الوحدة والعزلة ، وكذلك الخروج من أزمة النمزق المادى والمعنوى الذى فرصنه الحياة العصرية المعقدة التى جاءت له بتكنولوجيا الاتصال ، ومعها المعاناة السيكولوجية .

ربما إذا استقر الاعتراف بحق الاتصال المباشر ، يجد الإنسان الفرد فرصته من خلال اتصاله المباشر بغيره للخروج من مأزقه السيكولوجى بعيدا عن تأثير سيطرة الاحتكارات والحكومات على وسائل الإعلام الجماهيرى بالصورة السائدة اليوم ....

# الباب الثاني

# حرية القهر الديموقراطي

الكل يتصور في نفسه الحكمة كلها ... مع
 أنه في الواقع لا يمتلكها أو حتى يعرفها ... و
 [ سقراط ]

# القصسل الأول

# حرية الصحافة وصدمة التكنولوجيا

د إن حرية الرأى هي من الحريات الأساسية ،
 التي تحتمها طبيعة النظم الدبعوقر اطبة ، وتعد ركيزة لكل حكم دبعوقر اطبى سليم ،
 [ المحكمة المستورية الطباء عابير ۱۹۸۸ ]

### القفز إلى المجهول

إنه عصر القفز سريعا إلى المجهول إذن ....

في عام ۱۹۲۲ استطاع د طرزان ، أو د جونى وسيموالد ، نجم الرياضة في عشرينيات القرن العشرين أن يكسر حاجزا صعبا . أو كان مستحيلا آنذاك ـ عندما تمكن من سباحة المائة منر الحرة في أقل من دقيقة ـ ٥٩.٦ ثانية فقط ـ ولأنها كانت المرة الأولى في التاريخ البشرى ، قال الجميع إنها معجزة القرن ...

وتحول طرزان إلى نجم فذ .

وفى دورة المكسوك الأولمبية تمكن بطلان أمريكيان من كسر حواجز أخرى كانت تبدو مستحيلة ... ففى عام ١٩٦٨ تمكن العداء الزنجى الأمريكى دلى ايفانز ، من قطع مسافة ٤٠٠ متر عدوا فى ٤٣,٨٦ ثانية فقط ، وهو رقم قياسى ... وقال الجميع مرة أخرى إنها معجزة جديدة ....

وتحول ايفانز إلى أسطورة ...

كذلك سجل زنجى أمريكى آخر رقما فذا ... إذ تمكن و بوب بيمون و بطل الوثب الطويل من تحقيق حوالى تسعة أمنار في قفزة طويلة واحدة ( ٨٩٠٠ متر ) .. وهو إنجاز بشرى فذ آخر ، وعاد الجميع يؤكدون أنها معجزة أخرى .... بل إن أفضل ما قبل في وثبة و بيمون ، أنها ففزة إلى المجهول ، أو هي قفزة إلى القرن الحادى والمشرين !!

وماز الدت المعجزة البشرية توالى فصولها .... فعبر مميرة طويلة منذ بده الخليقة إلى الآن ، والنطور هو القانون السائد ، قد تزدهر حضارات وتعود فتندش ، قد تشتعل الحروب فندمر وتقتل ، قد ننتشر الأوبئة وتشتعل البراكين وتتحرك الزلازل ، فنترك وراءها الخراب والدمار والقتلي ، والمشردين ...

لكن قانون التطور يعود فيمود ، ليبدأ الإنسان مسيرته من جديد نحو التقدم ، صعودا أو هبوطا ، إنه مازال يتقدم يعانى الهزيمة ويستمتع بالنصر ، يحاول الحاضر أن يبنى نفسه على أنقاض الماضى ، لكن المستقبل هو دائما المتطلع إلى قهر الحاضر وخلافته ... عبر صراعات دائمة بين المتناقضات ، بين الخبر والشر ، مثلما بين الحرية والقهر ... لكن يخلل الإنسان دائما هو محور الحركة والتناقض والتطور !!

ثمة من يتطلع إلى المستقبل بأمل ، وثمة من يتطلع إليه بتوجس وخوف ...

لقد كان الترحال السريع هو ممة العصر الحجرى ، حيث هاجر الإنسان من مكان إلى مكان ، بحثا عن قوته ... متجاهلا العلاقة المكانية والزمانية . وجاءت الزراعة لتبدأ عصر الاستقرار والمدنية ، مؤكدة العلاقة المكانية ... أى الانتماء للأرض والقرية والوطن .. وكان على البشرية أن تقضى عشرة الاف عام على الأقل لتحقق عن طريق الزراعة ، هذا الانتماء المكانى ، وإن تقهتر العنصر الزماني قليلا ...

لكن نفس البشرية لم تستنفد أكثر من قرنين من الزمان ، لتقفر من الحضارة الزمان ، لتقفر من الحضارة الزمان وقيمته أكثر الزراعية ، إلى الحضارة الصناعية ، نلك التي بدأت تعرف حساب الزمن وقيمته أكثر مما كانت تعرفه الحضارة الزراعية صاحبة الارتباط المكانى ... على المحكس أيضا ، فإن السرعة التي صاحبت عصر الثورة الصناعية غلبت الزمان على المكان ، وفي ظل نلك عاد عصر الترحال بطل من جديد ....

ففى النصف الثاني من القرن العشرين ، وفي ظل التطور المدريع والواسع الذي تشهده الحضارة الفربية الصناعية ، فقد الإنسان الصناعي ارتباطه بالمكان والانتماء إليه ، وعاد يمارس الهجرة المتعددة طوال حياته ، بحثا عن مستقبل أو وظيفة أو فرصة أفضل .. وقد يتصور البعض أن هذا الإنسان الصناعى يمارس • حريته • المطلقة فى الهجرة والنزحال ، وأن الديموقر اطلية فى ظل النطور الصناعى ، نتيح له أوسع الفرص وأحسن الامكانبات لممارسة اختياراته ، وتحقيق ذاته !!

قد يبدو أن هذا الأمر صحيح جزئيا أو سطحيا ... لكن الدقيقة أن عجلة التطور التكنولوجي السريعة الدوران هذه الأيام ، تنفى ذلك تماما ، لأنها ببمىاطة داست إنسانية الإنسان بأكثر مما حققت له ذاته ! وهذا أحد التنافضات الحقيقية والعميقة السائدة في المجتمعات المنقدمة اليوم ...

تناقض بين ذاتية الإنسان وإنسانيته ، وبين مادية الحضارة وتطورها ... بتمبير آخر ، تناقض بين حرية الفرد وقهر التكنولوجيا ... لكن المسألة تبقى معقدة أكثر مما ينصور !! خاصة وأن التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ، وبالتالي الديموقراطي ، كان شديد التأثر خلال الخمسة الاف عام التي قضتها البشرية في استقرار نوعي ، تحت تأثير الحضارة الزراعية السائدة ، بينما أصبح هذا التطور الآن أكثر تأثرا بالتكنولوجيا الحديثة ، التي فرضت نفسها على المجتمعات ، وعلى النظم السياسية الحاكمة فيها ، ليس في المجتمعات الصناعية المتطورة فحسب ، لكن حتى في المجتمعات الزراعية والنامية ، لأنها ببساطة أصبحت هي الأخرى تتطلع - سواء كانت قادرة أو غير قادرة - إلى نقل وزرع واستيراد وتوطين التكنولوجيا المتقدمة !!

أى أن تأثير التكنولوجيا المباشر وغير المباشر هو العنصر الحاسم اليوم ، بعد أن حل ، الأونوميشن ، محل الجهد العضلى ، وحلت الأزرار والعقول الالكنرونية محل الآلة الصناعية العادية ... لقد اخترع الانسان الآلة لنتوارى الزراعة قليلا كمصدر أساسى لملإنناج ، ثم أبدع ثورة الالكنرونيات الحالية لنتوارى الصناعة التقليدية !

إن العصر الصناعى الذى ساد البشرية لقرنين تقريبا ، يتراجع أمام ثورة التكنولوجيا التى تقوننا اليوم إلى عصر ما فوق التصنيع .. عصر الثورة الصناعية الثالثة ...

لقد كان الفرد يدفع المحراث بتوجيهه ، وكان يحرك الآلة بارانته وقدرته ... اليوم تستطيع الأزرار والشاشات والموجات الأثيرية والليزر أن تحرك كل شيء ، من الآلة المسماء إلى الإنسان الحي ... وهنا يكمن الخطر على المبادرات الفردية وعلى ممارسة الحرية في حد ذاتها !! لأن القواعد والعلاقات القديمة تغيرت ، وكذلك القوانين ، التي كانت في بداية هذا القرن تبدو ثابتة ، مثل قوانين وعلاقات الزمن والصرعة والمكان والمسافة والكتلة والقَوة .. والتي على أساسها بنى ا اينشتاين ، نظريته في النسبية ، التي وجدت أول تطبيق عملي لها فيما بعد اينشتاين بفضل ، الطبيعة النووية ، ، ولم يكن هذا التطبيق للأسف إلا مدمرا .(١)

وبقدر ما كانت نظرية النسبية لاينشتاين تعد واحدة من أهم قفزات الفكر الإنساني لاختراق المجهول الغامض ، بقدر ما خلقت وراءها آثارا شديدة الخطر على حياة البشرية ... وبقدر ما ساعدت تطبيقات هذه النظرية ـ عبر الفيزياء النووية مثلا ـ في احداث تغيرات جذرية في علاقة العلم بالتقدم الإنساني ، وفي تطوير المجتمع الصناعي بشكل خاص ، بقدر ما هددت البشرية بالتدمير الشامل في ضوء صناعة الأسلحة النووية ذات القدرية الهائلة والرهبية ، القادرة على إفناء كل نناج العلم والفكر والإبداع الانساني في هذا العصر ...

وبذلك تحولت إلى قيد حديدى مخيف من قيود الحرية ، وتحولت صورة اينشتاين في ذهن الكثيرين ـ مثل صورة غيره من العلماء الرواد ـ إلى صورة بشعة ...

رغم أنه كإنسان وكغيلسوف كان لديه إحساس شديد بجبرية القوانين الطبيعية ، مثاما كان لديه عشق كبير للحرية البشرية التي لا يجب التغريط فيها .... فالحرية من ناحية ، بحث منظم عن الأشياء ، في مواجهة الشك وعدم اليقين ، وهي ـ الحرية ـ من ناحية أخرى ، دفاع ثابت عن عبقرية الإنسان المبدعة ، في مواجهة القهر .

لقد كان مقتنعا تماما بأن الحرية . والحرية وحدها . هى القادرة على اختراق الغموض الذى يلف الكون .. ولذلك فهو لم يترقف لحظة حتى مماته عن محاولة إثبات العلاقة الجبرية أيضا ، بين مغامرة الفكر والعقل الإنساني ، ومغامرة الحرية الإنسانية بأرسع صورها .

غير أن الذى حدث كان غير ذلك ، إذ تحولت تطبيقات النظريات العلمية ، إلى قيود جديدة ، وأصبحت مغامرة اينشتاين التي دعا اليها ، مغامرة في المجهول ...

لقد كان هو الآخر يقفز إلى المجهول نماما مثلما قفز العداء الأمريكي بوب بيمون .. مع الفارق في نوعية المغامرة والقفز !!

<sup>(</sup>٩) وضع المنشئاين ـ الذي مات في ١٩٥٥ ـ بعد نظرية النسبية ، كلا من النظرية الكمية ، ونظرية المجالات ، ونظرية النسبية العامة . ويتى جهده العامى على أساس ربط النسوء بالزمن ، والزمن بالمكان ، والمكان بالعادة ، والمادة بالطاقة ، والجائبية بالمكان .

إن الزمن يجرى بسرعة هائلة نحو التطور السريع الذي تصنعه البشرية وتعانى من آثاره ... لقد أصبح عنصر الزمن هو العنصر الحاسم في حضارة اليوم بعد أن كان عنصر المكان هو العنصر المميطر في عصور العضارة الزراعية .(١٠)

#### 

### صحافة المستقبل وحرية الفرد

كان الإنسان ومازال ، هو هدف البحث والعلم والنقدم ، لكنه للأسف كان ومازال ، ضحية الحروب والصدام والتنافس ...

ولقد كانت الحرية الإنسانية بشكل عام ، هى أولى الضحايا في مسيرة النقدم التكنولوجي السائد ، وإن لم تكن وحدها الضحية ... إذ تعرضت قيم ومبادىء كثيرة للقهر بواسطة سيادة العصر التكنولوجي ، الذى أصبح وحشا جاسما على عقل الإنسان وسلوكه . وبعد أن كانت مقولة ، الإنسان سيد الآلة ، هى السائدة ، أصبحت التكنولوجيا هي سيد الإنسان ، وقاهرته أيضا ، استمرارا لمسيرة التناقض الصارخ ، بين فكر الإنسان وإداعاته وجموح خياله ، وبين نتائج تطبيقات هذا الفكر والخيالات والإيداع .

ولقد أصبح من أولى نتائج هذا التناقض القوى ، أن تغيرت أنماط وسائل الإعلام .
وخاصة الصحافة المطبوعة . وتغيرت بالتالى مفاهيم حرية الصحافة وأشكالها وطرق
ممارستها .. بعد أن استطاعت الثورة التكنولوجية مداهمة الصحافة ، فأحدثت في
صناعتها ثورة مذهلة .. بعضها سلبى ومعظمها إيجابي ... وقد أنعكست هذه المداهمة
بآثارها المتناقضة . على الإنمان الفرد قارىء الصحيفة وصاحب نظريات حرية
الصحافة المتعددة بتعدد المواقف والاختيارات السياسية والاجتماعية والفكرية ..

فمن المركد أن غزو التكنولوجيا السريع لصناعة السحافة ، قد أدخل عنصرين جديدين بجدر بنا أن نتمرف عليهما في هذا المجال وهما :

أولا : التأثير الجديد والمباشر على كل مفاهيم حرية الصحافة بنظرياتها المتعددة والمختلفة ... بحيث امتد التأثير إلى ما كان يعرف بنظريات حرمة الحياة الخاصة للإنسان الفرد ...

لقد ظلت حرمة الحياة الخاصة للإنسان الفرد ، محترمة على مر العصور ، منذ

<sup>(</sup>١٠) لقد أصبح في الإمكان الآن قياس الزمن حتى جزء من ألف مليون جزء من الثانية الواحدة .

ظهرر الصحافة المطبوعة ـ رغم أن حدودها موضع جدل ـ وارتبطت بحرية الصحافة بعلاقة جدلية تخضع للشد والجذب ...

حتى جاءت ثورة التكنولوجيا ، فإذا بها تقتحم ليس فقط المفاهيم التقليدية لحرية الصحافة ، ولكن أيضا نقتحم بعنفوان شديد حرمة الحياة الخاصة للإنسان الغرد ، الذي صار عاريا أمام مستحدثات هذه التكنولوجيا وأدواتها الحديثة التي تخترق الجدران دون تأثير ، ونتسمع ونتنصت دون مثماهدة ، وتراقب دون أن يراقبها أحد ...

وهذا أمر سنعود إلى تفصيله فيما بعد .

ثانيا : التأثير الهائل على صحافة المستقبل ... التي لن تكون بالقطع كصحافة الماضى والحاضر ... وما نعنيه هو أن المستقبل المنظور بيشر بما أصبح يعرف بالمسحافة الالكترونية ... التي هي إحدى وسائل اقتحام مفاهيم هر بة الصحافة وحرمة الحياة الخاصة .

فمن الملاحظ أن الصحافة - مثلها مثل غيرها - قد زادت خلال الربع الأخير من المقرن المشرين ، من استعانتها بمستحدثات الثورة الالكترونية الحديثة ووسائلها المختلفة ، سواء في تقنية الطباعة أو في جمع وتنظيم المواد التحريرية ، أو في استقبال وإرسال الصفحات عبر الأقعار الصناعية وموجات الليزر ، التي جاءت لتأخذ المكان المميز الذي احتلته شبكات الاتصال السلكي على مدى أكثر من قرن من الزمان .

وإذا كان الاتصال السلكى ، والتليفون ، وآلات الطباعة ، قد اعتبرت فى فترة من الفترات ثورة فى صناعة الصحافة - سواء جمع الأخبار أو طبع الصحف والنشرات ـ فإن الكمبيونر - أحد منجزات التكنولوجيا الحديثة ـ جاء مؤخرا ليضفى أبعادا جديدة وعميقة على صحافة المستقبل ، التى بدأت بشائرها بالفعل خلال الثمانينات من هذا القرن .

وإذا كان الكمبيونر ، قد أثبت كفاءة ألق وأسرع من كفاءة الإنسان ، في كل المجالات ، إلا أنه تفوق تفوقا مذهلا على الآلات التي كانت تعتبر حتى وقت قريب حديثة ... مثل آلات طباعة الصحف ..

إن الكمبيونر يتولى الآن و وستتمع مهامه فى المستقبل ـ صف الأحرف ومراجعتها وطباعتها ، كما يتولى حفظ المعلومات وتخزينها ـ وهى عقل الصحيفة ـ ثم يتولى إرسال صفحات الصحف عبر الموجات متناهية القصر (Micro Wave) من مقر الصحيفة إلى أماكن أخرى مهما بعدت المسافات ، لنطبع بنفس الصورة وفى نفس الوقت ، وربما بتكاليف اقتصادية أقل ، فضلا عن اختصار الوقت .(١١)

ومثلما جاء اختراع التلونريون ، ليمثل وسيلة إعلام أكثر تطورا من حيث السرعة والتكلفة والإبهار ، مقارنة بالصحيفة المطبوعة ، فإن التكنولوجيا الحديثة قدمت فقزة جديدة نحو الصحافة الالكترونية الجديدة التى تتقوق على التلوفريون والصحف المطبوعة معا ... ألا وهي الصحيفة الالكترونية ، التي يديد ، والمواد التي تهمه ، بعد أن زادت خاصة في حجرة نومه ، وبالصورة التي يريد ، والمواد التي تهمه ، بعد أن زادت الأجهزة الالكترونية من مجالات الاختيار أمام المتلقين . المستمعين والقراء والمشاهدين . فيدلا من أن تضطر المراء صحيفة ، أو أن تضيع وقتك أمام برامج التلفيزيون المطولة ، تطلعا إلى نبأ أو انتظارا لمتابعة حدث ، تستطيع أن تضغط على زرار ، وتحدد اهتماماتك ومطالبك ليظهر لك على الفور فوق شاشتك الخاصة كل

ومن الواضح أن الصحيفة الالكترونية هذه ، ستحتل سريعا مكان الصحيفة المطبوعة لأسباب عديدة ، في مقدمتها ارتفاع تكاليف الطباعة وورق الصحف ومشاكل الأيدى العاملة وعقبات النقل والتوزيع وضغوط عنصر الدقت .

وهكذا أصبحنا نقراً الآن عن الصندوق الأسود الصغير ، الذي يمكن تركيبه في كل ببت ، وهو شبيه بالتليفزيون الصغير ، يستطيع المشترك بواسطته أن يحصل على كمية هائلة من المعلومات من شبكات الإعلام المركزية ، ويؤدى هذا الصندوق مهام إعلامية متمندة ، ويقدم الأنباء بأشكال جديدة يستحيل تطبيقها في الصحف المعلبوعة بأشكالها التقليدية المعروفة ، ويستطيع المشترك أن يحصل وهو في بينه ، على الأنباء والمواد التي تهمل الصحف نشرها سواء لضيق المسلحة ، أو لأسباب سياسية ، ويستطيع المشترك كذلك أن يختار الأنباء التي يريدها من بين التدفق الهائل للأنباء التي يريدها من بين التدفق الهائل للأنباء المعتبرة والمواحدة باستمرار ، لأن نظام الاختيار الذي يتيحه الجهاز الالكتروني يعمل حسب

<sup>(</sup>١١) كلنت منحيفنا الأهرام المصرية ، والشرق الأوسط السعودية ، من أوائل الصحف العربية في الاستمائة بهذه التكنولوجيا في إحداد طبعات عربية ودونية ، ونظها بالأقدار الصناعية من المقال الرئيسية إلى عواصم عربية وعالمية في أورويا وأمريكا .

الطلب ... ولا يكتفى بنشرات محددة الزمان والمكان ، كما هو الحال مع الصحف والاذاعات .(۱۷)

وقد يتساءل البعض ... ما علاقة ثورة التكنولوجيا هده وصحافتها الالكترونية ، بالموضوع الرئيسي المطروح ـ حرية الصحافة ؟!

الواقع أن العلاقة عضوية ... فكما أسلفنا أن مفاهوم جرية الصحافة وأشكال ممارستها ، تنفير من زمان إلى زمان .... ومن مكان إلى مكان .... فإن الثورة التكنولوجية هذه بما تفرزه من أنماط إعلامية جديدة ، تؤثر تأثيرا مباشرا على حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة للفرد ..

وثمة توقعان متناقضان في هذا الصدد ..

- فإما أن تؤدى ثورة تكنولوجيا الاتصال إلى مزيد من تركيز وسائل الإعلام وملكيتها
   والسيطرة بالتالي على توجيهها ، الأمر الذي يعنى التضييق على الحريات ...
- وإما أن تؤدى إلى العكس .. أى إلى مزيد من الديمرقراطية والتنوع ، وتوسيع
   مجالات الإعلام وحرية الحصول على المعلومات والآراه .

والمؤكد أن صراعا عنيفا ميصاحب انتشار الصحيفة الالكترونية ، قد لا يكون مطابقا أو حتى مشابها ، للصراع الذى دار فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ربما يتخذ أشكالا أخرى ، لكنه ميظل دائرا حول الحرية ... لفظا ومعنى ...

وتلك إشكالية يصعب التنبؤ الآن بممنقبلها .. وإن كانت إشكالية نطرح نفسها على الجميع تحت ضغط ثورة التكنولوجيا الحديثة !

<sup>(</sup>١٧) كارولين مارأن - ثورة في توزيع الأخبار - معهد أبحاث الاتصال ، جامعة إلينوى - الولايات المتحدة الأمريكية .

# القصسل الثانسي

# تكنولوجيا القهر وتكنولوجيا الحرية

لا يمكن لأى حكم أن يتجاهل الرأى العام في
 القضايا ذات الطابع الجماهيري ... و
 ميكوافيللي ]

يوما ما ... أطلق الكاتب الأمريكي الشهير و آرثر ميللر ، صرخة مدوية ، وقفت أمامها ـ مع ملايين غيرى ـ مشدوها مذهولا ، بل بصراحة أشد ـ خانفا وجلا ...

#### قال ميلار:

ه إن الكمبيوتر ، المتميز بشراهته التي لا تشبع للمعلومات ، وقدرته على عدم الخطأ أو إمكانية نسيان أي شيء ، قد يصبح القلب النابض لنظام رقابة فعال ، يحول مجتمعنا إلى عالم شفاف ، ترقد فيه بيوننا ومعاماتنا المالية واجتماعاتنا ، وحالتنا المقلية والنفسية والجسمانية ذلك ، عاربة تماما ، مكثر فة أمام أي مشاهد ... .

### أليس هذا مخيفا ومفزعا حقا !!

لكن ذلك لم يكن إلا ننيجة واضحة ـ أو إحدى النتائج الواضحة ـ المنقم العلمى الهائل الذي أحرزه إنسان القرن العشرين ، وبالتالى للثورة التكنولوجية التى اكتسحت العالم فيما يسمى بالثورة الثالثة ، أو عصر ما فوق التصنيع ...

لقد ظل الإنسان يدرس ويبحث ويجتهد ، ليكتشف ويخترع ويميط اللثام عن أسرار الكون ، على أساس أن هذا كله سوف يحقق التقدم والسعادة والحرية للبشر ... لكن الشيء المذهل أن كل تقدم يسايره كيت ، وكل اختراع نقفى جديد يحمل معه للإنسان فيدا جديدا .. فسقطت السعادة والحرية في طريق تحقيق التقدم المادى الهائل !!

إن ثمة قلقا ممزوجا بالرعب يصود الإنسان في عالم اليوم البالغ النطور التكاولوجي المعقد .. إن الضغوط النفسية والاجتماعية والمادية ، ومطاردة النفكير ومكافحة النيات والتعرض الدائم والممندر للاختيارات النفسية والأجهزة السرية الخاصمة بالتنصت والتصوير وكشف الكذب ، كل ذلك بيني طبقات كثيفة من الحواجز أمام الحرية الفردية ... الأمر الذي يحول الإنسان إلى الله كهربائية يغذيها الكمبيوتر بالتفكير والحركة والكلم والصلام والصلام الضياء ... الذي هو غالبا عصبي فحصب !!

لقد نجح الانقلاب العلمي والتكنولوجي الحديث ، في نحقيق نمو اقتصادي وتقدم ثقافي ونحول اجتماعي ملحوظ ، إلا أنه نجح في نفس الرفت وبدرجة مذهلة أيضا ، في قهر الحرية الشخصية للإنسان ، وإقامة الحواجز والعقبات التكنولوجية - كذلك - أمام ممارسته لحرياته المتنوعة ، فسقط إنسان اليوم في قبضة الخوف والفزع ... وفي مأزق القهر بالأساليب العلمية والتقنية المعقدة ، ووجد نضبه عاريا أمام وحش كامر مزود بأدق الأجهزة العلمية القادرة على كشف أسرار العقل الإنساني ، بل وتعرية خياله !!

مقط الإنمان المعاصر صريع عقله ، كما سقطت حريته ضحية تفكيره وتقدمه ... بعكس ما كان متصورا من قبل ، وبالذات منذ أن قامت الثورة الصناعية في أوروبا ، حيث نمت مشاعر طاغية تقول إن التقدم العلمي هو المحرك الأساسي في دفع البشرية إلى مزيد من التقدم والتحرر ...

إلا أن الننيجة العملية السائدة نقول بغير ذلك ... على الممنوى العام ، فإن النقدم العلمى استخدم بشكل مكثف في صناعة الأسلحة بالدرجة الأولى التي غدت الحربين العالميتين الأولى والثانية ، مثلما غنت ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي يزخر بها العالم اليوم .

وعلى الممنوى الفردى ، فإن نفس التقدم العلمي أدى إلى حصار الحريات الغردية وحقوق الإنمان وقهرها بكل المستحدثات التقنية الدقيقة ، مثل وسائل استراق السمع والتسجيل والتصوير عن بعد ... مما يفقد الإنسان حريته الشخصية ، حتى في سريره الخاص !!

وبواسطة التقدم العلمي أيضا وثورته التكنولوجية السائدة تحرر العقل البشرى ـ إلى حد كبير ـ من قود المجهول ومن إسار الغيب المطلق ، لكنه أصبح محاصرا بالضغوط العصبية والاختبارات النصية القهرية ... وتحرر المجتمع البشرى ـ خاصة في الدول الصناعية ـ من مخاطر التخلف ومجاعات الفقر وموجات الأوينة ، لكنه أصبح مقيد الحرية بفضل تكنولوجيا علوم البصريات والممعيات ...

وبالطبع سارع المشرعون المعاصرون إلى تلبية روح العصر ، في تقنين هذه القيود العصبية والنفسية والفكرية التي فرضها عصر الانفجار التقني الحديث ، وصبها في قوانين تحكم السيطرة على الحريات ، مؤكدين من حيث لا يدرون أن ، التكنولوجيا أصبحت كابوس الحرية ، ...

ولذلك فإن هذا التقدم التكنولوجي قد أفرز المخاطر التالية على حرية البشر:

- انتهاك الحريات الخاصة ، عن طريق أجهزة التنصت والتسجيل والتصوير
   الحديثة .
  - اهتزاز الشخصية الإنسانية عقليا ونفسيا وجسديا.
- قهر حقوق الإنسان ، عن طريق القيود التي ابتدعتها الوسائل الالكترونية المعقدة .
- اختلال التوازن ـ بشكل عام ـ بين التقدم التكفولوجي والعلمي والمادى ، وبين النقدم الفكرى والرقي الروحي والأخلاقي والحضاري للبشر .

#### 0 0 0

وفى مواجهة هذه المخاطر الجمعيمة الناتجة عن حالة التناقض الواضح بين التقدم التكفولوجي المكتسع ، وبين الحريات العامة والخاصة المكتبهورة ، شهدت سيمينات هذا القرن وثمانيناته ، موجة ضخمة من المطالبة بإنقاذ البشرية من كارثة محققة نقدم عليها ببديها ، وتنساق إليها نتيجة ما أفرزته عقولها من ثورة علمية وتكنولوجية ... فتركزت هذه المطالبات على تحقيق ثلاثة أشياء أساسية خلال عقد التنمية ٧٠ ـ ، ١٩٨٠ : (١٦)

- أ حماية حقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، طبقا للموارد القرمية والمستويات العلمية والنكنولوجية .
- (ب) استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في تدعيم احترام حقوق الانسان وقيمه
   الأخلاقية والروحية .
- (ج) حظر استخدام النقدم العلمي والتكنولوجي في كبت الحريات الأساسية وتقييد الحقوق الديم فراطية .

<sup>(</sup>١٣) نظرير النجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة . مارس ١٩٧١ .

ومن هذه المطالب الثلاثة ، ظهر واضحا تنبه المجتمع الدولي - بمختلف أيديولوجياته وفلمىفاته ـ إلى خطورة ترك التقدم العلمي والثورة التكنولوجية المتسارعة تأكل الحريات العامة والخاصة ، وبالتالي تلتهم روح المجتمع وقدرته على الحركة والتخيل والنفكير !!

وهنا ينبغي أن نتوقف قليلا ...

ثمة علاقة منصلة الطقات في هذه المصيرة المعقدة ... فتقدم فكر الإنسان ونمو خياله ونطلعه إلى المستقبل ، هو الذي عجّل بالتقدم العلمي ، وبالتالي أفرز الثورة التكنولوجية ، ولقد تعاظم هذا التقدم وتلك الثورة بصورة أصبحت تهدد فكر الإنسان وتقيد حرية عقله وتعطل انطلاق خياله ، ومعنى ذلك أن المجتمع البشرى قد حقق إنجازه العلمي الهائل وبلغ ذروة التقدم التكنولوجي ، وضرب الرقم القياسي ليبدأ في الانهيار من جديد ، نتوجة توقف الفكر وتقييد الحريات وتعطل الخيال !!

فعظما أفرز الفكر الإنساني وحريته ، التقدم العلمي والتقني الهائل ، قد يفرز التقدم العلمي والتقني ، بالتالي ، وننيجة للمخترعات القهرية الحديثة ، انفلاقا فكريا يهوى بالبشرية من قمة التحضر إلى هوة التخلف ، لتبدأ من هذه الهوة محاولة جديدة لانفتاح الفكر وانطلاق الخيال ... بحثا عن التقدم من جديد ... وهكذا تدور العجلة الإنسانية ...

خلاصة القول إنه ، على الرغم من أن التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث ، ... فتح آفاقا واسعة أمام التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، فإن هذا التقدم يعرب للخطر حقوق الأفراد وحرياتهم ... ، (10) ، ومفهوم ذلك هو أن الحريات العامة والحرمات الشخصية ، بانت مهددة ، بل إنها في ظل الممارسة اليومية ، سقطت تحت سنابك القهر التكنولوجي الحديث !!

وإذا كانت الحريات العامة والفردية ، قد لقيت عناية كبيرة من المشرعين والفقهاء بالنص على صيانتها وحمايتها في الدساتير والقوانين على مستوى كل دولة ، مهما كانت فلسفتها السياسية ، وعلى مستوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ المادتان ١٨ ، ١٩ بشكل خاص ، والميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية ـ المادتان ١٨ ، ١٩ أيضا .. فإن جانب الحرمات الشخصية وأسرار الحياة الخاصة للإنسان ، أصبحت بفضل التقدم

 <sup>(18)</sup> بيان المؤتمر الدولى الأول لحقوق الإنسان المنطد في طهران عام 1974.

التكنولوجي أكثر إلحاحا هذه الأيام ... نظرا لأن انتهاكها أصبح من اليسر والبساطة بمكان ... في ظل استخدام المخترحات البصرية والسمعية الحديثة ، حتى أن بعض الدول ، بدأت تعدل تشريعاتها لتدخل نصوصا محددة تحمى حرمة الحياة الشخصية هذه .

فعا هي حدود حرمة الحياة الشخصية ... وما هي تعريفاتها القانونية المتاحة اليوم ?!

بداية نقول إن تعقد الحياة الحديثة ، والتطور الاجتماعى الجذرى الذى شهيته البشرية فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى ، قد أحدث انقلابا فى المفاهيم ... حتى مفهوم الحرات الخاصة وإطار الأمرار الشخصية ، لحقه كثير من التفير ... لقد كانت القبيلة هى المخولة الوحيدة لتداول أسرارها ومناقشة طبيعة علاقاتها الداخلية ، أو الخارجية مع عيرها من القبائل ... أى أن الإطار القبلى كان هو الحدود المعروفة ...

وبين القبيلة في الأمس ، والأمرة الحديثة اليوم ... انتقلت البشرية من عصر الرعى والزراعة المتخلفة - بعلاقاتها الاجتماعية البدائية البمبيطة الواضحة ، إلى عصر الثورة الصناعية الثالثة ـ ثورة الالكترونيات ـ بعلاقاتها الاجتماعية المعقدة المنفتحة والمعرقة أيضا ...

ثمة انقلاب اجتماعي ، وثمة اختلافات جذرية في المفاهيم والقيم والأفكار والملاقات . وبينما كانت الملاقات الاجتماعية تعتبر مرا خالصا للقبيلة ـ يحتفظ زعيمها لنفسه ببعض هذه الأمرار \_ أصبحت أدق أسرار الإنمان اليوم مشاعا للجميع ، ليس في عائلته أو حيّه الذي يمكنه ، أو مدينته التي يقطفها أو وطنه الذي ينتمي إليه ، بل مشاعا مباحا للعالم كله ، بفضل تقدم وماثل الاتصال الحديثة من صحف وإذاعات ووكالات أنباء وأقمار صناعية تنقل كل شي في أقل من لمح البصر ...

ورغم أن العالم النامى - حيث مازالت تقاليد المجتمعات الزراعية سائدة - يحاول الاحتفاظ ببعض جوانب الحرمات الشخصية ، إلا أن التقدم التكنولوجي الذي فجر ثورتي الالكترونيات والمعلومات ، القادم من العالم الصناعي المتقدم ، قد انتهاك بعنف فكرة الحرمات الشخصية ، وقضى على الحريات الخاصة إلى حد كبير ، بفضل القدرة على التسلل إلى داخل الإنسان نفسه وغزو فكره ومبير أغوار عقله البلطن واستكشاف نواياه!!

نتيجة ذلك كله ، أن ما كان سرا شخصيا بالأمس ، أصبح اليوم قضية عامة !!

وما كان الإنسان الفرد يحاول الاحتفاظ به لنفسه فى داخل أعماقه ، من أسرار حياته وانفعالاته وطموحه ونفكيره وخياله ، صار اليوم بفضل التكنولوجيا الحديثة ، مباحا لمن بريد ومفروضاً ـ عبر وسائل الاتصال الحديثة ـ حتى على من لا يريد !! ذلك أن وسائل الاعلام المعاصرة لا نترك الفرصة لملرفض ...

لقد ذابت الحدود بين ما هو عام وما هو خاص ، بين القضايا القومية والأسرار الشخصية ... وأصبحت فكرة ، أن الحرمات الخاصة للفرد هي لب الديموقراطية ، مطروحة للجنل . وبعد أن استطاعت الومائل التكنولوجية اقتحام مجال الحياة المخاصة لكل منا ... وجدنا أن قضايا كانت ، حتى الأمس القريب ، تعتبر سر الأسرار ومن أدق الخبايا الشخصية ـ مثل الخلافات الزوجية ، أو العقد الجنسية ومصاعبها وخلافات الزوجة والزوجة حولها . صارت مطروحة للنقاش العلني عبر شاشات التليفزيون أو على صفحات الصحف ، دون أدنى إحساس بالخجل في المجتمع الحديث !!

حدث كل ذلك بفعل الوحش الالكتروني المسيطر على كل دقائق الحياة ـ خاصة في الغرب الصناعي ـ والذي عكس تأثيراته العنباينة وبدرجات متفارتة على باقي أجزاه العالم ، بعد أن أصبح وحدة مترابطة ، أيضا بفضل التقدم التقني لوسائل الاتصال والإعلام والعواصلات ، في عالم أصبح يوصف بأنه « القرية الالكترونية ».

وقد حدث كل ذلك ، رغما عن النشريعات والقوانين ، التي تنص على حماية العربات العامة والخاصة ، وبالذات العرمات الشخصية ، ورغما عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان !!

0 0 0

ولكى نمضى قدما فى تحديد الإطار المائم لهذه المشكلة العويصة ، يجدر بنا بداية أن نحدد مفهوم الحرمات الشخصية . وقد وقع اختيار نا على مفهوم تبنته منظمة القانونيين الدوليين - ومقرها جنيف - الذى يعرّف هذه الحرمات الشخصية كالآني :

ا تتمثل في حق الفرد في أن يُترك حرا لنفسه بعيش حياته بأقل قدر من التنخل ..
 وهذا يعنى حق كل فرد في أن يعيش حياته في ظل العماية ضد :

- ١ . الننخل في حياته الخاصة والعائلية والمنزلية .
- ٢ ـ التدخل في تكامله الجمعاني والعظى أو حديثه في مبادئه أو ثقافته .
  - ٣ التهجم على شرفه وسمعته .

- ٤ كشف المواقف المحرجة غير الهامة في حياته الخاصة .
  - ٥ استغلال اسمه أو شخصية شبيهة له .
    - التجمس والتلصص والمراقبة .
      - ٧ الرقابة على مراسلاته .
- ٨ ـ الاستغلال السيىء لاتصالاته ومراسلاته التحريرية والشفهية .
- ٩ استغلال المعلومات الخاصة به من خلال ملف عمله أو مهنته .
  - ١٠ ـ وضعه تحت أضواء مضللة وخادعة ٤.(١٥)

وعند محاولتنا تطبيق هذا النعريف المحدد على الواقع الفعلى في عصر الثورة الالكترونية نجد الآتي :

- أن التقدم التقنى أنتج وسائل علمية ومعدات حديثة ، اقتحمت الحياة الخاصة للإنسان ، وكشفت أسرار حياته الشخصية والعائلية بيسر شديد ، وعرضتها على الرأى العام عارية تماما ...
- أن هذه المعدات المعقدة ـ صغيرة الحجم خطيرة الأثر ـ أصبحت وسيلة سهلة في متناول أجهزة الدولة ، وحتى في متناول الأفراد في السوق الحرة ، بسبب رخص
   أسعارها نصبيا في ظل الانتاج الاستهلاكي ، وبسبب سهولة الحصول عليها ...
- نتيجة لذلك استغلت هذه المعدات إلى أبعد مدى فى التجسس والتلصيص والمراقبة ، وبالتالى كشف المواقف المحرجة ، والتهجم على السمعة والشرف وفضيح العلاقات الأسرية والشخصية ... لم يعد هناك من هو آمن اليوم على سر يبوح به في أذن صديق ، أو حتى على سرية علاقته بزوجته في سريره الخاص ... ذلك لأن آلات التصوير ومعدات التسجيل الدقيقة بمكن أن ترشق بسهولة ، أو حتى يمكن أن تممل بأجهزة التحكم عن بعد !!
- إلا أن أخطر حلقات هذا الوحش الالكذروني المكم الحريات الخاصة والحرمات الشخصية ، تتمثل في اختراع الكمبيوتر وأجهزة تخزين المعلومات .. وعن طريقها يحتفظ بالأسرار الشخصية لإبرازها عند الحاجة وبأسرع وقت وبصورة غير قابلة التلف !!

<sup>(</sup>١٥) وثالق مؤتمر منظمة القانونيين الدوليين ـ استوكهوام ـ مايو ١٩٦٧ .

أمام هذا الواقع العضيعة فيه ، أمر ارنا وحرياتنا العامة والخاصة على السواء ، تنبهت هيئات دولية كثيرة لمخاطر استمرار الانزلاق في هذا المنحدر الوعر ، الذي يهدم إنسانية الإنسان ويهتك حرمته الشخصية ويكشف أسراره ويعرى حاضره ومستقبله قبل ماضيه .

ومن المصحك حقا ، أن ينكب المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان المنعقد تحت إشراف الأمم المتحدة في طهران عام ١٩٦٨ على بحث قضية آثار النقدم التكنولوجي على الحرمات الشخصية وحقوق الإنسان !! المضحك هنا هو أن هذا المؤتمر بالذات ، الذي بحث هذه القضية بالذات ، انعقد في طهران في عام ١٩٦٨ بالذات .... أي في الوقت الذي كانت فيه حقوق الإنسان وحرماته الشخصية تنتهك علنا وبفظاعة بالغة في عصر حكم شاه السافاك أو ماقاك الشاه !!

على أن ما بهمنا النركيز عليه هنا ، هو أن هذا المؤتمر أصدر أول صنيحة دولية ملموسة في نطاق مواجهة القهر التكنولوجي للحريات العامة والحرمات الشخصية ، إذ أوصى بالاتى :

- على هيئة الأم المتحدة دراسة المشكلات الخاصة بحرية الإنسان والناشئة عن
   التقدم العلمي والتكنولوجي ، وخاصة فيما يتعلق بالتالي :
- ١ احترام الحرمات الشخصية ، أخذا في الاعتبار استغلال أجهزة التسجيل الدقيقة .
- ٢ حماية شخصية الإنسان المقلية والجسمانية أخذا في الاعتبار التقدم في مجالات الطب والكيمياء العضوية وعلوم البحار .
- " سنفلال الأجهزة الالكنرونية ، التي تسيء إلى حقوق الفرد ، وضرورة وضعها
   تحت حدود دقيقة في المجتمعات الديمو قراطية .
- تحقیق النوازن بین التقدم العلمی والتكنولوجی ، وبین الرقی الثقافی والروهی والعقلی للانسان ..(۱۹)

|--|

<sup>(</sup>١٦) في ١٩ دسمبر ١٩٦٨ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو سكرتيرها العام الليام بدراسة المشاكل الخاصة بحقوق الإنسان ، المرتبطة بالتكاور التكنولوجي ، على أن يقدم تقريره في هذا الشأن إلى لجنة حقوق الإنسان .

ومنذ ذلك التأريخ وهذا الموضوع مطروح أمام اللجنة المذكورة ، ومازال يحتل بندا أساسيا في كل المؤتمرات المهتمة بحكوم الاسمان .

فى المميرة البشرية الطويلة ، جاءت الزراعة فغزت عصور الرعى وقهرتها ، ثم جاءت الصناعة فغزت الزراعة وقهرنها ... حتى جاءت ثورة التكنولوجيا الحديثة لتغزو الصناعة ، نمهيدا للمرحلة القادمة التى أسماها البعض ، ثورة ما فوق التصنيع ، . لقد نجح الحاضر فى غزو الماضى ، إلا أن الممنقبل قد بدأ هو الآخر غزو الحاضر ... أى أن التحدى الإنسانى مستمر ودائم ...

ولا شك أن الأعوام الباقية على نهاية القرن العشرين هي مرحلة التمهيد لثورة المستقبل، و لقد بدأنا نشعر بهذا التغير القادم، ونحص بالربح العائبة الآتية من لا نهائية التفكير الإنساني وتجدده .. ومع هذا الإحساس مقطنا جميعاً أسرى أفكارنا وأسرى نتائج تقدم هذه الأفكار ... وخضعت حرياتنا العامة والخاصة لقيود جديدة اخترعتها تطبيقات هذه الأفكار . و خضائها ومستحدثاتها ...

لقد قهر نظام : الأورّوميشن ، الصناعة النقليدية ، وانقضّت الالكنرونيات على كل كبيرة وصغيرة في حياة الإنسان ، حتى المجتمعات ، التي مازالت تعيش مراحل النمو ، لحقتها لمفحات اللهيب القادم من الغرب الصناعى المجنون بمخترعات ثورة العلم والتكنولوجيا ...

لقد اقتحم التقدم التكنولوجي حياة الإنسان العامة والخاصة ، وانتهك جرياته وغزاه من الداخل واستولى على ذاته ... فأصبح الإنسان الفرد وحيدا عاريا مقهورا من داخله ، مهزوزا نفسيا وعقليا وجسديا ، بفعل انطلاق صاروخ الالكنرونيات المسيطر ، ومحاولاته التكيف مع هذا الانقلاب الهائل في حياته ...

الأخطر من ذلك هو أن عصر الالكترونيات سلبه حقه في الانفراد بنضمه والحديث إلى ذاته ، وليس فقط إلى صديقه أو صديقته !! وهذا هو المعنى الحقيقي لسيطرة التكنولوجيا على مقدرات البشر ، وحريات الإنسان التي دهستها تروس الآله المحكومة بكمبيوتر لا يعرف الأحاسيس ، لكن يعرف الأرقام ، لا يفهم الحريات ، إنما يفهم البرامج ...

ببماطة .. تحول الإنسان الحمى إلى شريط ه مبرمج ، تخضيع حركته ازر صغير في جهاز الكنروني معقد .... حرياته أصبحت فريسة المراقبة الدقيقة واللصبيقة من أجهزة التنصت وميكروفونات التسمع والإرسال ، وأجهزة النسجيل ، وعنسات النصوير والتليسكوب ودوائر التليفزيون ... شخصيته سقطت فريسة الاختبارات النفسية وأجهزة كشف الكنب ، والأدوية المهنئة والمنومة والمسكنة والمنشطة !!! حياته الخاصة تطاردها حملات وسائل الإعلام وتجمسات الأجهزة السرية الرسمية وغير الرسمية ، وتحطمها النمزقات الاجتماعية التي فجرتها سنوات المخترعات الحديثة صاحبة السيطرة الملاقة على كل حركة وسكنة ....

كيف إذن وقع الإنسان في هذا المأزق التاريخي ؟!

## القصل الثالث

# أجهزة الرقابة وانتهاك الحريات

د من ثم يصن نفسه .... ثم ينقمه علمه .... [ الإمام الشاقعي ]

### زرقاء اليمامة ... بالتليسكوب !

لو عادت زرقاء اليمامة ـ تلك الفتاة الأسطورة العربية ذات البصر النفاذ والحاد البعيد المدى ـ إلى عالم اليوم ، لاكتشفت كم هي واهنة البصر وضعيفة البصيرة أيضا !!

ذلك أن عصر المفترعات التكنولوجية البالغة الدقة والجودة ، قد أغنت الإنسان عن عينيه وعن قوة بصره فأفقنته - في الفالب - بصيرته !! إذ أن حريته الخاصة وحرماته الشخصية - أو الخصوصية بمعنى أدق - أصبحت هي الضحية الفعلية لهذه المخترعات الحديثة ..

وبدلا من أن كانت زرقاء اليمامة تبلغ قومها بالقادمين إليهم عبر أميال بعيدة وتراهم رأى العين ، أصبحت الآلات الحديثة تكشف أسرار الآخرين حتى من وراء الجدران ، وتراهم وترصدهم وتضبطهم متلبسين حتى فى أدق مشاعرهم وخصوصياتهم !!

وبذلك لم يعد أحد منا آمنا على أى سر من أسراره ، أو تصرف من تصرفاته البالغة الخصوصية ، لأنه يعيش دائما وفى ذهنه تلك الآلات الجهنمية التى تصور كل حركاته وتعكس كل متكناته !!

ولو أرادت ، جهة الرقابة ، رصد ما بداخل غرفة مغلقة لاستطاعت تحقيق ذلك

عن أحد طريقين : إما بالملاحظة المباشرة ، أو عن طريق تسجيل المواقف والتقاط الصور بأدق العدمات .(١٧)

و إذا بدأنا بالملاحظة المباشرة فإن هناك طرقا متعددة ، منها فتح ثقوب بالغة الدقة فى الجدران تركب عليها عدمات دقيقة تعكس ما يجرى فى الداخل ، ومنها تركيب أنو اع خاصة من الزجاج الشفاف الماكس الذي يتيح لمن يقف خلفه أن يرى ما بالداخل ، بينما لايستطيع من فى الداخل أن يرى من ير اقبه ، ومنها تركيب أنو اع دقيقة من التليسكوبات طويلة المدى للمراقبة المباشرة .

لكن الأكثر دقة رتقدما في مراقبة حريات الآخرين ، بتمثل في التصوير الدقيق ، عن طريق الأجهزة الفوتوغرافية والسينمائية مسغيرة الحجم مضمونة النتائج ... وغالبا ما تثبت هذه الأجهزة في الأماكن المطلوب مراقبتها ... وتطور الأمر فأصبحت نزود بأجهزة تحكم ذاتى ، بل وأجهزة إرسال للصور الكترونيا ، تعمل في صمت ودون أن بلحظها أكثر الخدراء دقة !!

ولقد أنتجت ترسانة الالكترونيات في هذا الصدد عدمات تليسكوبية دقيقة الحجم ، تستطيع التصوير من مسافات بعيدة ، كما أنتجت كامير ات تليفزيونية صغيرة تضم أجهزة إرسال دقيقة الحجم لا تزيد على ٧ سنتيمترات عرضا ، ننقل الصور ضمن دوائر مغلقة معدة لاستقبالها على البعد .

كما أن هناك ، خيوطا بصرية ، مثبتة خلف عدسة خاصة تنيح متابعة طريق متعرج خلال أشعة قوية ، ويمكن بذلك الاكتفاء بتثبيت العدسة والخيوط البصرية في المكان المراد مراقبته بينما تثبت كاميرات التليفزيون بعيدا في خارج المكان ، ويتم بذلك الإرسال والاستقبال بدرجة عالمية من المعرية والكفاءة ! ناهيك عن كاميرات التصوير الدقيقة التي يمكن أن يحملها أي شخص في جييه على شكل قلم أو علبة كبريت ، أو يضعها كزرار على صترته لا يلحظه أحد ...

أتاحت ثورة التكنولوجيا أيضا ، أجهزة فوتوغرافية أخرى مزودة بأفلام حساسة للأشعة تحت الحمراء ، قادرة على النصوير في الظلمة الحالكة إذا ما ثبت بالمكان مصدر غير مرئى للأشعة تحت الحمراء ... مثل تثبيت مصباح خاص داخل المصباح العادى ، حيث يبدو المصباح الأول غير مرئى للعين المجردة ، لكنه في الواقع مهياً لإنارة المكان

<sup>(</sup>١٧) دراسة أعدتها الأمم المتحدة ونشرتها اليونسكو في عام ١٩٧٧ .

نماما بالأشعة تحت الحمراء ، وبالتالى يسمح للأجهزة الفوتوغرافية الخاصة بالتصوير المنقن .

وأتاحت هذه الثورة أيضا ، طرقا جديدة لكشف محتويات الرسائل وتصويرها ، عن طريق وضعها في جهاز خاص يسلط عليها أشعة تحت حمراء ، كما أنها أتاحت جهازا بشبه الإبرة الدقيقة مزود ببطارية كهربائية خاصة برشق داخل المظروف المغلق فينير داخله لتلتقطه عدمات خاصة أو عين خبير الرقابة المدرب !!

وهناك أجهزة خاصة لـ « المسح البصرى » تصور بدقة شديدة وسرعة أشد » كما أن هناك مساحيق أو مواد متوهجة ملونة ، يمكن لصقها على ملابس الشخص المراد مراقبته أو إضافتها إلى العطر الذي يستخدمه ، تبعث بريقا مشما فتكشف لجهاز المراقبة بدقة ما يفعله الشخص المراقب دون أن يدور بخلاه للعظة واهدة أن حركاته وسكناته بجرى تصويرها وإرسالها إلى أملكن أخرى ..

فهل هناك تصور لقيود على الحريات الشخصية ، أكثر من تلك القيود !!

#### آذان الكترونية ... للحوائط

لقد انتهى عصر تسمع وتسجيل المكالمات التليفونية بالطريقة « البدائية ؛ التى كانت متبعة خلال الربع قرن الماضى ... فقد أغرقت الثورة الالكترونية ، الأسواق بأجهزة تنصت بالغة الدقة ، توفر الجهد والوقت و « المضايقة ، التى كانت تحدثها مراقبة التليفونات ، فضلا عن صغر حجمها وسريتها ، بدلا من التسمع المباشر والتسجيل الذى كشفه معظم أصحاب التليفونات اليوم !

هناك اليوم أجهزة ميكرو فونية دقيقة لا يزيد حجمها على حجم رأس عود الثقاب ، تستطيع التنصت والتمجيل وإرسال العادة العلنقطة إلى ممالفة كيلو متر على الأقل !!

وغالبا ما تثبت هذه الأجهزة الدقيقة في الأماكن المراد مراقبتها ، فتوضع في أسفل الجدار أو تحت السجادة أو في إطارات السور دون أن يلحظها أحد ... وتتولى هي الانتقاط و الإرسال بواسطة جهاز لاسلكي يعمل ببطارية صفيرة .

وتوجد اليوم أجهزة صغيرة يستطيع المرء أن يثبتها في جبيه مثل الميكروفونات

المغناطيسية التمى لا يزيد وزنها على خمسة جرامات ، وتوصل بجهاز إرسال دقيق آخر يتولمى نقل ما يجرى ، وكلها أجهزة ملائمة للتمويه ، مثل أقلام الحبر والولاعات والأزرار .(^\)

وإذا كانت هذه الميكرو فونات التي توضع في الحجرات الانقاط ما يجرى بداخلها ، قد أصبحت عرضة لكشفها ، وبالتالي ليطال وإضاد الرقابة المطلوبة من ورائها ، فإن التكنولوجيا الحديثة قدمت البديل الأكثر ضمانا ودقة على الفور ... فهناك ، الميكروفونات الاتجاهية ، التي تلتقط الأصوات من خلف الجدران أو عبر النواقذ ، كما نلتقط ما يدور في الخلاء مثل الحقول والحدائق دون كشف موقعها ، وعلى بعد منات الأمتار .

وثمة أنواع أخرى من الميكروفونات التي تممى ، ميكروفون التلامس ، صغير الحجم ، الذي يلصق بالجدار الخارجي للمكان المراد التنصت على ما يدور بداخله ، وعندما تصعدم بالجدار الموجات المصوتية للكلام الدائر في الداخل ، فإن هذا الميكروفون يلتقط الاهتزازات ويسجل بالتالي الحديث الدائر بدقة !

كما أن هناك نوعا آخر يسمى و الميكروفون المسمارى ، وهو يستخدم فى حالة الجدران السميكة جدا ، حيث تنتقل اهتزازات الموجات الصوتية عبر مسامير صغيرة إلى ميكروفون التلامس خارج الجدار .

إن أنواع ميكروفونات الالتقاط والتسجيل والإرسال التى اخترعتها ترسانة الرقابة الالكترونية الحديثة لا حصر لها هذه الأيام ، فبالإضافة إلى ما سبق نكره يمكن إضافة أنماط أخرى حديثة مثل :

- الأجهزة الصغيرة التي تعمل بواسطة إشعاع ذي موجة صغيرة ينفذ خلال الجدران
   الصنبة أو السميكة ، وينتقط الاهتزازات الصونية من الداخل ، ويرسلها إلى جهاز
   آخر في الشارج .
- جهاز النقاط صغير على شكل رصاصة أو كيمولة تطلق بواسطة مسدس أو بندقية خاصة عن بعد ، لتممك بنافذة أو جدار المكان المراد مراقبته .
- جهاز لالتقاط الأصوات من الحجرات التي تستخدم ميكروفونات الليزر ، ومنها ميكروفون يمكن حمله ويرسل شعاعا لا يرى من الأشعة تحت الحمراء ، حيث

<sup>(</sup>١٨) دراسة الأمم المتحدة المشار إليها سابقا . مطبوعات اليوتسكو

يسير هذا الشعاع عدة أميال قبل وصوله إلى الهنف المراد رصده ... وبعد أن يتم تعديل الشعاع العائد بواسطة الأمواج الصوتية في الدجرة التي يجرى بداخلها الحديث المطلوب ، يتولى جهاز خاص ( مضخ صوتى) مثبت في مكان الاستماع ، تحويل الضوء العائد إلى صوت مسجل للحديث الدائر !!

وإذا كان من اليسير دس جهاز إرسال صغير في سيارتك أو تحت سريرك أو حتى في جيب سترتك ، فإن المذهل الآن هو اختراع أجهزة إرسال بالفة الدقة ، وصلت إلى الحد الذي يمكن معه أن تبتلعها دون أن تدرى ، وتظل تنقل كل أحاديثك دون أن تدرى ، ثم عندما تنفهى مهمتها تنسلل خارج الجسم مع الفضلات !! وإلى الحد الذي يمكن معه تثبيت مثل هذه الأجهزة الدفيقة في حشو ضرسك لتنقل كل همسة تهمس بها !!

فأى أمن يمكن أن يشعر به الإنسان بعد الآن .... وأى حرية تلك النى تلوكها الألسن كثيرا هذه الأيام ، ببينما ثورة التكنولوجيا أفرزت كل هذه الوسائل والأساليب الحديثة والمعقدة التى جعلت من الرقابة أمرا بالغ اليسر والسهولة ..

□ □ □ □ □ □ □ □ • وهنا نود أن نرصد عدة ملاحظات منها :

(١) استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تقدم للرقابة بأجهزتها وأساليهها المختلفة ، أدق المخترعات التى جندتها ليس لمراقبة العريات العامة والخاصة فحسب ، ولكن أساسا للحد من هذه الحريات وحصارها ، وبالتالي قهرها في الصميم .

فالخوف الداخلى الذي يعشش فى أعماق كل منا ، فزعا من عين سرية ترقبه أو أنن خفية تننصت عليه ولا يستطيع تحديد مكانها أو هويتها ، يدفع بالإنسان إلى التفكير ألف مرة قبل أن يمارس أدق خصوصياته وحرياته الشخصية داخل جدر ان منزله !!

(٢) استطاع الانتاج الاستهلاكى الضخم للسلع - خاصة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة - أن يلقى فى أسواق العالم بمخترعات التنصت والتجسس والتسمع الدفؤيّة بوفرة فائقة وبسعر رخيص ... فأصبحت موفورة فى الأسواق ومتاحة أمام أى مواطن محدود الدخل ، وليس فقط أمام أجهزة الأمن والرقاية .. الأمر الذي يعنى تقوية ، اتجاه الرقاية ، وتعميقه فى المجتمعات وغرسه بين الأفراد إلى الحد الذي يضد جو الحرية ويقتل المبادىء !

- (٣) نتيجة لوفرة هذه الأجهزة الدقيقة والتوسع في استخدامها ..فإن الضحية الأولى
   لها هي حرية التعبير .
- لقد تأثرت كل الحريات العامة والخاصة بهذه التكنولوجيات الرقابية الرهيبة ، وحوصرت عن طريقها بل وقهرت ... لكن حرية النعبير هي بلاشك المقهورة الأولى والمحاصرة المطلقة نحت وطأة هذه المخترعات ..
- ( ٤ ) ولا شك أن ذلك قد انعكس بشكل حاد ومباشر على حرية الصحافة بوجه خاص ،
   وحرية العمل الإعلامي من خلال وسائل الاتصال المتعددة بوجه عام .

ويقدر ما قدمت التكنولوجيا الحديثة من إسهامات نقنية بالفة الأهمية في تطوير وتقدم عمل الصحافة والإعلام ، بقدر ما قدمت من أجهزة لكبت حرية التعبير التي هي منبع حرية الصحافة والإعلام ، كما رأينا من استعراض وسائل التجسس والتنصت والتسمع الحديثة ، وكلها موجهة إلى رصد التعبير بالصوت أو الصورة !!

و بنفس القدر ، فإن تأثير هذه الأجهزة الرقابية الحديثة على العلاقات الاجتماعية ،
 تأثير ـ بلا شك ـ هدام ومدمر ...

ولملنا نستطيع أن نتصور مثلا ـ كمجرد نموذج ماذج التخيل ـ أى فارق رقابى رهيب قطعه الرجل فى ممارسته غيرته على زوجته ورقابتها ، ما بين د حزام العفة ، عند بعض القبائل القديمة ، وبين تثبيت جهاز تنصت وتصوير دقيق فى عقد الزوجة المعاصرة أو خاتمها ، يرصد حركاتها !! أو دس نفس الجهاز فى حشو ضرسها عن طريق الاتفاق مع طبيبها الخاص ..

لقد فتحت التكنولوجيا الحديثة ـ عن عمد ـ طريقا لا نهاية له في مجال التوسع في أساليب الرقابة وإحكام الحصار على الحريات وإفساد أدق خصوصيات الحياة الإنسانية ..

#### انتهاك أسرار التفكير

مع كل صباح تمطرنا الثورة التكنولوجية بمزيد من مستحدثاتها العلمية والتقنية ، التي إن ساهمت بجهد كبير في التقدم المادى للبشرية ، إلا أنها نفر قنا في بحور لا قرار لها من التبه والحيرة والقود و السده د ... وكما رأينا في المطور السابقة كيف تحولت المخترعات السمعية والبصرية الدقيقة والسهلة التداول ، إلى آلات وحشية لقهر أدق حريات الإنسان .. حرمته الشخصية ، أي قهر الإنسان في عقر خصوصيته ، إن جاز التعبير ...

إلا أن الأخطر من معدات الننصت والتجسس والتسمع ، التي صارت شائعة الاستعمال في ممارسة الرقابة على المحرات شائعة الاستعمال في ممارسة الرقابة على الحريات العامة والخاصة على السواء ، هو أخطبوط جديد يتمثل ببساطة شديدة في استخدام المعدات التقنية الجديدة في إنهاك الجسد والعمل والأعصاب لانتزاع معلومات محددة أو اعترافات مطلوبة من الإنسان ... ثم تخزين هذه المعلومات . مثل غيرها . في جهاز تكنولوجي حديث آخر هو الكمبيوتر ، الذي يشكل بنوكا للمعلومات المكتنزة والمختزنة لفترات طويلة ، بسهل استرجاعها واستغلالها مهما مضين الزمن !!

لقد أصبح جهاز الكشف عن الكذب مثلا بعد تطويره ، آلة ذات آثار بعيدة في انتهاك خيايا تفكير الإنسان ، وكشف الإجهاد النفسي للفرد الخاضع للاستجواب بناء على قياس صوته وانفعالاته دون أن يدرى !! ولم يكن ذلك إلا حلقة واحدة في سلسلة المحاولات التكنولوجية المستمرة لتطوير أساليب انتزاع المعلومات والاعترافات من الانسان ، يوسائل نفسية أو تحت الأجهزة المعقدة مثل جهاز كشف الكنب .

ويخضع الإنمان الجالس على هذا الجهاز لمجموعة من الأمثلة المختلفة غير المترابطة ، وعندما بيداً في الإجابة ، يقوم الجهاز برصد التغيرات الجمدية المصاحبة لهذه الإجابة ، ثم تترجم هذه إلى رسومات ببانية - تشبه شريط رسم القلب - ومن الطبيعى أن تختلف التغير الت الجمدية للشخص المستجوب وتتأثر الفعالاته من سؤال لموالل ، وبالتالى يمكن كشف مدى الإجهاد النفسى الذي يعانيه نتيجة محاولاته إخفاء الحقيقة وتقديم إجابات خاطئة أو مضللة للأسئلة الموجهة إليه .

وليس هناك أدل على استخدام المخترعات التكنولوجية الحديثة ، في انتهاك أسرار التكنولوجية الحديثة ، في انتهاك أسرار التكور وحقيقة الإنمان ، أكثر من استخدام هذا الجهاز الذي أصبح يشكل عدوانا فعليا على أدق الخصوصيات الإنمانية والحريات الخاصة .... حتى مع القول بأن مثل هذا الجهاز قد أنتج لاستجواب المجرمين والمنحرفين ...

فإن الواقع اليوم أنه في ظل النوسع الإنتاجي الضخم في الغرب الصناعي لهذه الأجهزة ومثيلاتها ، فقد أصبحت وسيلة سهلة ومتداولة في أيدى الكثيرين - وليس في يد السلطة الحاكمة فقط ـ لممارسة العدوان على خصوصيات الآخرين وانتهاك حرماتهم الخصوصية وحرياتهم الشخصية !! فتحت حجة ه اختبار الشخصية سيكلوجيا ، عن طريق هذه الأجهزة، تقوم هيئات وشركات ورجال أعمال ودور نشر وأجهزة مخابرات عامة وخاصة ، بهذه الانتهاكات النفسية والجمدية للحياة الخاصة للبشر ، بصرف النظر عن آثارها المدمرة أخلاقها ونفسيا وقانونيا على الشخص المستجوب ، وبصرف النظر عن تناقض هذه الطرق في انتزاع معلومات من الآخرين دون شعورهم أو اقتناعهم ، مع أبسط قواعد حقوق الإنسان ..

ولقد بلغت الأمور الحد الذى أصبحت فيه بعض المؤسسات وأرباب العمل ، يضعون اجتياز ، اختبارات الشخصية ، شرطا أساسيا للالتحاق بالعمل ... بل اننا تستطيع القول إن اجتياز هذا الاختبار هو المؤهل الأول العمل في المؤسسات العاملة في المجتمعات الصناعية المتقدمة بشكل عام ، مستغلة في ذلك كل تقدمات الطب النفسي والثورة التكنولوجية معا !!

فإذا مر ، العامل ، من اختبارات القدرات الشخصية سواء فى جانبها السيكلوجى ، أو باستخدام جهاز كشف الكنب ـ أى جانبها التكنولوجى ـ والتحق بالعمل ، فإن أول ما يقابله من قيود هو جهاز المراقبة الدقيق داخل مكاتب العمل أو مصانعه !!

أى أن العامل أو الموظف أصبح فريسة ضعيفة لذلك التحالف السيكلوجي التكووجي الحالف السيكلوجي التكووجي الحالي . ومن الطبيعي أن ننصور أن درجة الرقابة على الحريات داخل مجالات العمل المختلفة ، سوف تتصاعد مرحلة بعد مرحلة ، في ضوء التقدم التكنولوجي الهائل الذي نعيش أزهى عصوره الآن ، وإن كانت ليست الأخيرة في سلسلة التقدم الإنساني غير المحدود .

وبذلك دخلت ممارسة الحريات مرحلة جديدة . في ظل إنجازات الثورة التكنولوجية الهائلة . وهي المرحلة التي يمكن أن نسميها ، تكنولوجيا الحرية ، ... مع ما يصاحبها من ضغوط على الممارسة الإنسانية لها ، حتى في أبسط مظاهرها .

ولعل أمتع ما قرأت في هذا المجال، دراسة هامة صدرت عن مكتب العمل الدولى، حول ظروف العمل وحريات العمال في ظل ضغوط اختبارات الشخصية(۲)، إذ أنها تركز بشكل أساسى على النتائج المتوقمة التي لا نقل خطورة على ممنقبل الحرية ـ أكثر من استخدام أجهزة العراقية العباشرة وغير المباشرة ـ والتي

<sup>(</sup>١٩) دراسة عن حرية العمال ـ مطبوعات مكتب العمل الدواي ـ جنيف ١٩٧٧ .

ننتهك حرية كل فرد في سرية حياته ، والمتمثلة في التوسع الرهيب في استخدام ه اختبارات القدرات واختبارات الشخصية ، التي حققت تقدما كبيرا في أساليها ، نتيجة التقدم المزدوج للعلوم السيكلوجية والطب النقسي والأجهزة التقنية الحديثة .

ولا شك أن مثل هذه الاختبارات نشأت في الأصل ، لتساعد على دراسة إمكانيات كل فرد ومواهبه وقدراته ، واوضعه في المكان والعمل المناسب لهذه المؤهلات ، حتى يقوم الانتاج الذهنى والبدرى على أسس علمية مدروسة ، ذلك أن المدى الذي يمكن أن توضعه مثل هذه الاختبارات من قياس للعوامل المتقيرة كالمهارات البدوية أو المقدرة على حمن استخدام الآلة ، تنبىء كلها بمدى نجاح العامل في مجال عمله ، أو في برامج التدريب المستقبلي .

ومن الواضع أن مثل هذه الاختبارات وفي هذه الحدود . تمثل نفعا عظهما ، خاصة أنه يمكن للاختبار في هذه الحالة أن يؤكد المدالة في الاختيار ، وإن كان ذلك يترك نوجين من المشاكل هما :

- (١) ثبت أن مثل تلك الاختبارات قد تمثل تحيزا د ضد الأقلية غير المثقفة ، ، ذلك أنه يمكن استخدام - أو بمعنى أوضح ، إساءة استخدام - نوعيات معينة من الاختبارات تعتمد على الخافية الثقافية ، بهدف قبول أفراد معينين من ثقافة معينة ، والتخلص من أفراد آخرين لا يملكون نفس الخلفية الثقافية ... وهذا يعنى ببساطة تحيزا واضحا ، وضغطا على الحريات .
- (٢) إن القوسع في هذه الاختبارات الشخصية بما وفرته التكنولوجيا من أجهزة حديثة معقدة - أصبح بشكل قدرا متزايدا من الإرهاق النفسي والمعلى على الشخص تحت الاختبار ... مما يفقد حريته في البوح أو الاحتفاظ بأسرار خاصة أو آراء معينة .

د إن طرق وأساليب الاختبارات الهادفة إلى مبير أغوار الشخصية ، وقياس العواطف وطبيعة السلوك والتوازن العقلى ، والقدرة على ندمل العواطف وطبيعة السلوك والتوازن العقلى ، والقدرة على انديوح بآراته الضغوط السيكلوجية ، قد تكون معدة بدقة لتجبر الفرد المختبر ، على أن يبوح بآراته السياسية ، أو بأسرار سلوكه مثل عقيدته الدينية أو أفكاره السياسية أو مشاكلة الجنسية والعائلية . إن الشخص تحت الاختبار في مثل هذه الحالة بتعرض لمقابلات واستجوابات مرهقة ، تضمعه تحت ضغوط نضية وعقلية كبيرة ، وترهقه برقابة غير مباشرة لا يدرى عنها شيئا ...

ا وما يمكن استنتاجه من الاختيارات المعدة اسبر أغوار العقل الباطن للفرد ، والتي تدفعه لأن يبوح بأشياء عن نفسه لا تتصل بعلاقة ما بالعمل المتقدم له ، قد يكون مشكوكا في سلامتها ودقتها ، خاصة إذا كانت هذه الاختيارات تجرى بواسطة من هم غير مؤهلين لهذه المهمة نفسيا وعلميا .

وإن صاحب العمل أو مالك ملطة إصدار القرار ، أصبح يمتلك نتيجة هذه الاختبارات قدرا هائلا من المعلومات سواء كانت حقيقية أو استنتاجية . ذات طبيعة شخصية وسرية للغاية ليس لها علاقة مباشرة بعمل الشخص نفسه ، الأمر الذي يمثل انتهاكا مباشرا للحريات الخاصة وتداخلا غير مفيد بين طبيعة العمل وظروفه ، وبين الحرية الشخصية للعامل ...

« إن هذه الموضوعات أصبحت اليوم أكثر خطورة ، نتيجة التقدم التقنى الهائل في أساليب تغزين المعلومات . عن طريق الكمبيوتر . إن المعلومات الضارة التي ييوح بها الشخص عن نفسه تحت الاختبار الشخصي . وخاصة إذا كانت على غير صلة بطبيعة العمل وإنما هي تدخل في مجال الحريات الشخصية والخصوصيات الإنسانية ، قد تصبح في يوم من الأيام . طالما أنها مخزونة في الكمبيوتر . ذات آثار ضارة على صاحبها ، خاصة إذا ما أراد الطرف الذي يملك مخزونها ، استخدامها ... (٢٠).

وفي ضوء كل هذا ... فأى انتهاك للخصوصية الإنسانية أكثر من ذلك ... وأى حريات تلك التي نتحدث عنها ؟!

0 0 0

إن المشكلة الحقيقية ، هي أن نتائج ثورة العلم والتكنولوجيا ، الهادفة أصلا إلى التقدم الإنساني بمفهرمه العام ، أصبحت تستفل استغلالا هائلا للتأثير على مسيرة التقدم هذه ، ولانتهاك أهم ما يميز الحياة ، وهي الحرية الفردية والعامة ، دون أن يكون هناك قدر متوازن من الضوابط القانونية والأخلاقية ... بمعنى أصبح فإن الرقابة البرلمانية والقضائية مثلا ، أصبحت اليوم عاجزة ، عن مجاراة الاستخدام السيىء لهذه الأساليب المحديثة في انتهاك خصوصيات الأفراد وحرياتهم العامة والخاصة ، ابتداء من استخدام وسائل التجسس والتنصت والتصوير والرقابة ، وانتهاء باختبارات الشخصية وسبر أخوار العثل الباطن وكشف أسراره وأدق معلوماته الخاصة .

<sup>(</sup>۲۰) المصدر السابق .

خاصة أن إساءة استخدام هذه الأساليب السيكلوجية والتكنولوجية مما قد أصبحت سيفا مسلطا على الحياة الخاصة للأفراد ، وأن أجهزة الرقابة الحديثة التي وفرتها الثورة التكنولوجية المعاصرة ، أصبحت رخيصة التكاليف متوافرة في الأسواق لكل راغب ، وسهلة التشغيل وقوية التأثير أيضا .

وفى هذا الصدد فإننا نعود فلاحظ أن استخدام هذه الأجهزة ، لم يعد مقصورا على الملطات الرسمية وحدها التى تتذرع بحماية الأمن القومي والحفاظ على النظام العام والقانون للتنخل فى حريات الأفراد عن طريق مثل هذه الأجهزة ، بل إن القطاعات الخاصة أصبحت تلجأ إلى هذه الأجهزة السهلة التداول لاستغلالها فى تحقيق أهدافها الخاصة . مثل المؤسسات التى تريد كشف نشاطات العاملين فيها سواه داخل العمل أو خارجه ، أو رجال الأعمال الذين يريدون معرفة أسرار نشاط منافسيهم ، أو الأزواج الذين يقتضون عن حلاقات زوجاتهم الخاصة ، أو حتى الطفيليين الذين يبحثون عن تملية فى منابعة أسرار الحياة الخاصة للذيرين !! دون وجود أي ضوابط قانونية أو أخلاقية معددة حتى الآن ، بصورة عامة وشاملة ، تحد من - إن لم تكن تحظر - انتهاك الخصوسية الفردية فى أدق أسرار ها !!

وفى هذا الإطار تنبه الكثيرون إلى خطورة التمادى فى استغلال منجزات الثورة التكنولوجية ، فى ممارسة الرقابة المباشرة وغير المباشرة ، وانتهاك الحريات الشخصية وفضح خصوصيات الأفراد حتى أدق أسرارها ، بينما الحماية القانونية غائبة أو شبه غائبة على الأقل!

وإذا كانت نض الثورة التكنولوجية ، قد أتاحت الآن أجهزة مصادة لكشف أجهزة انتها في أجهزة انتها أجهزة التحديث المجال المتعالية المتالية المتا

فثمة وسائل حديثة للرقابة غير المباشرة مازالت صعبة الكشف عنها !!

و لا شك أن الصحافة ووسائل الاتصال المختلفة الأغزى ، قد استفادت إلى حد كبير من الأجهزة التقنية الحديثة التى مكنتها من تطوير عملها فى الحصول على الأنباء والمعلومات والصور وإعادة بثها وإرسالها ، إلا أنها عانت فى نفس الوقت من ضغوط أجهزة الرقابة التقنية الحديثة مثلها مثل الأفراد تماما ، إن لم يكن أشد وأعنف !! هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن خلافات شديدة نشأت مؤخرا في أكثر من مجتمع حول التناقض ـ الظاهر على الأقل ـ بين حرية البحث عن الأفكار والوصول إلى المعلومات ونشرها وتوزيعها عبر وسائل الاتصال خاصة الصحافة والإذاعة ، وبين حق الأفراد في صون الحياة الشخصية والتمتع بخصوصية لايجوز التجرؤ عليها أو كشف أسرادها ...

وهكذا شهدنا مبداقا شديدا - بل قضايا سياسية وقانونية - بين الصحافة ووسائل الاخرى في الحصول على المعلومات ونشرها ، وبين حماية الحياة الخاصة ، بغضل حصول الصحافة ووسائل الاتصال على أجهزة تقنية حديثة - أنتجتها ثورة التكولوجيا - تساعدها في التصوير الفوتوغرافي السرى ، وتسجيل الأحاديث الخاصة ، والحصول على المعلومات بطرق حديثة ، والتقاط الأسرار بأجهزة دقيقة وبطريقة غير مباشرة .

الأمر الذى فجر قضية جديدة ، وهى مدى حرية الصحافة مثلا فى انتهاك الحرية الخاصة ، وفى استخدامها هذه الأجهزة التقنية الحديثة للتجسس على حياة الزعماء والماسة ومصادر الأنباء !! بل والتدخل بشكل خفى ومثير فى الحياة الخاصة لأى إنسان على وجه الأرض ...

فهل مثل هذه الحالات تدخل في مجال ممارسة الصحافة ووسائل الاتصال لحريتها على حساب الحريات الخاصة للآخرين ، أم أن هناك تناقضا بين حرية النشر والاذاعة وبين الحرية الخاصة ... مبيته الثورة التكنولوجية ، وإلى أي مدى يمكن للصحافة المضى قدما في استغلال الأجهزة التقنية في اقتحام حياة الناس دون فواعد قانونية محددة !!

#### القصل الرابع

## صراع القانون والتكنولوجيا

 إن الرأى العام هو النيار اليومى الذي يغلب صوته ، صوت الآخرين في الصحافة وجلسات البرلمان .. ! »
 [ بسمارك]

هزت أجهزة الرقابة الحديثة التي أفرزنها الثورة التكنولوجية ، وقدرتها على انتهاك الحريات وامتهان الضعف الإنساني العميق ، كل المشاعر ، ونبيت الفقهاء القانونيين والمشرعين والمفكرين ، إلى خطورة ، الانزلاق الحضارى ، المعاصر في طريق استفلال التقدم التقني في كبت الفكر البشرى .. والحريات العامة .

وخلال السطور السابقة رأينا كم تعمقت قدرة الثورة التقنية على التدخل في خصوصيات البشر إلى حد بات يهدد صعيم الحرية ويهدر كل حقوق الإنسان من أساسها . فإذا لم يتوافر اللفرد ، حق الخصوصية ، والانسحاب الاختيارى المؤقت . أو حتى الدائم . من حياة المجتمع نفسيا وجمديا ، والانفراد بنفسه لإجراء حوار ذاتى وممارسة التفكير الخاص ، فإن محور الحياة ، يكون قد أصبح في خطر حقيقى ، نتيجة القهر التكنولوجي الذي يمارس ضد الحريات الخاصة والعامة .

ولقد حاولت قوانين كثيرة في بلاد متعددة فرض حماية خاصة ضد الإفضاء العلني لحياة الإنسان الشخصية ولأمراره الخاصة ، في مواجهة التومع الشديد في استخدام أجهزة الرقابة التكنولوجية الحديثة .. وفي مواجهة الاستغلال السيىء المفهوم المغلوط عن حرية الصحافة ... ومن ثم وجننا قوانين ـ معظمها طرق هذا الموضوع حديثاً - توفر الحماية للعياة الشخصية ضد القنف والتشهير والافتراء والتهجم على خصوصيات الإنسان . ومن الطبيعي أن تكون الدول الصناعية الغربية هي التي تنبيت مبكرا ، النص في قوانينها على مواد تحمى هذه الخصوصيات . إذ أنها هي التي تعانى أكثر من غيرها حتى الآن ، من نتائج التومع في استخدام وسائل الرقابة وانتهاك الحريات الخاصة ، فتنجة لتوافر هذه الوسائل فيها ، وقدرة الأغلبية على شرائها واستخدامها بسهولة ويسر .

ولذلك فقد ركزنا على عدة نماذج غربية ، لندرس من خلالها مدى الحماية القانونية لخصوصيات الإنسان ، وهى تلك الحماية الجنيدة نسبيا على النصوص القانونية المصاصرة ، التي برز الاهتمام بها نتيجة ـ كما قلنا ـ لانفلات أجهزة الرقابة الحديثة والدقيقة القادرة على انتهاك الحريات الخاصة دون رقيب ... رغم أن قوانين كثيرة الهمت منذ سنوات طويلة بحماية العريات الشخصية بالطبع في إطار حماية العريات العامة .

#### النموذج القرنسي

تأتى فرنسا في طليعة الدول التي قننت حماية العرمات والحريات الشخصية ، فهي تاريخيا أسبق الدول في النصوص القانونية المعاصرة الخاصة بالحريات بشكل عام . إذ أن قانون ١٨١٩ يعد أبرز القوانين التي تنص على جريمة القذف ، وحق كل مواطن في إقامة دعوى القذف هذه تعبيرا عن حماية الفرد من التهجم على حياته الخاصة . ثم جاء قانون الصحافة في عام ١٨٨١ فأضاف إلى ذلك حق الرد ، تعبيرا عن حق المواطن في تصحيح المعلومات التي تنشر عن حياته . ومنذ ذلك الوقت . الذي يعود إلى القرن الماضى . والممشرع الفرنسي يحدد ثلاثة حقوق شخصية يحميها القانون وهي تحق الجمدية ، وحقة في المعل .

وتحت هذه الحقوق الثلاثة يفسر المشرع الفرنسى الأمر بأن لكل مواطن الحق في حمايته من أي اعتداء على شخصه أو صحته أو حياته ، والحق في حريته في التفكير والوجدان والعقيدة الدينية والتعبير عن رأيه ، والحق في لختيار زوجة واحترام شرفه وصيانة عواطفه والاحتفاظ بسرية أسراره الخاصة ، وضمان مراسلاته وانصالاته الهاتفية والاحتفاظ باسم عائلته وألقابه ، ومنع نشر صوره ، ثم أخيرا الحق في العمل على شرط أن يحصل على أجر عن عمله ، وبحيث لا يتم الخلط بين هذا العمل وبين حياته الخاصة .

وطبقا لنص المادة ١٣٨٢ من القانون المدنى الفرنسي الصادر في بداية القرن

الناسع عشر التى تقول: (كل عمل يؤدى إلى وقوع ضرر للفير ، يتعتم على من نسبب فى وقوعه إصلاح هذا الضرر ...) .. فإن من الواضح أن هذه السياغة جاءت واسعة فضفاضة وغير محددة تحديدا قانونيا دقيقا ، يضفى الحماية الحقيقية على الحياة الشخصية .

ورغم أن هناك جهودا كثيرة ومحاولات عديدة بنلت منذ نلك التاريخ حتى بداية السبعنيات لتعديل القانون المدنى الفرنسي بإبخال مواد محددة لحماية الحرمات الشخصية ، إلا أن نلك لم يتم إلا في عام ١٩٧٠ عندما صدر في ١٧ يوليو من نلك العام قانون جديد يدعم الحريات الخاصة والحقوق الفردية ، ويهدف إلى توفير إجراءات حازمة وجازمة لمواجهة التهديد الذي يقع على الحرمات الشخصية .

إذ ظهرت مادة جديدة في القانون المدني تنص على : ( من حق كل فرد أن تصان حياته الخاصة ، وللقاضي أن يحكم بما يراه ضروريا لوقف الاعتداء على الحرمة الشخصية ، مثل المصادرة والضبط ، كما أنه في أحوال الخطر والاستعجال يمكن استصدار هذه الأوامر على عريضة ) .

وقد أضيفت أيضا مواد جديدة في قانون العقوبات خاصة في باب الحرمات الشخصية وجراتم التشهير وإفشاء الأسرار ، حيث جرمت الأفعال التالية ، باعتبارها انتهاكا للحرمة الشخصية :

- (١) استخدام الوسائل السمعية والبصرية في التجسس.
  - (٢) نشر الأقوال أو الصور دون موافقة صاحبها .
- (٣) استنساخ أشرطة التسجيل أو الأفلام المصورة التي بها أقوال أو صور لأحد المواطنين دون موافقته .

وقد نص نفس القانون على ضرورة إصدار لوائح تحدد الأجهزة التي تستخدم خلسة فى التصوير أو التسجيل - مثل الأجهزة السرية الدقيقة - والتي لايمكن حظر بيعها وتحريمه إلا بعد الحصول على ترخيص يصدر من الوزير المختص .(٢٠)

ومن الواضح أن المادة ١٣٨٢ من مجموعة القوانين المدنية الفرنسية الصادرة في ١٨٠٤ ، هي محور الحماية الحرمات الشخصية ، إذ أنها تنص كذلك على حق

The legal Protection of privacy-A Comparative Survey of ten Countries-UNESCO.(\*1)

الشخص في رفض نفنيشه ، باعتبار أن التقنيش ينتهك حرمة الجمد الإنماني . وثمة استئناء في ذلك ، إذ أجاز القانون لرجال الجمارك نقنيش الداخاين إلى فرنما .. كما أجاز لرجال البوليس نقنيش الأفراد ، ففي مرحلة التحقيق المبنئي ، يجوز تفنيش المشتبه فيه تفنيشا جسمانيا بشرط موافقته ، أما في حالة التلبس فيجوز البوليس ممارسة التقنيش الجسماني .

ونصت نفس المادة - ١٣٨٢ كانون مدنى - على حق كل مواطن في ألا يخضع المفحص الطبى الإجبارى ، إلا في حالات الأوبئة . وطبقا لنص هذه المادة ، فإن للمحكمة أن تأمر مثلا بتحليل الدم في قضايا إثبات البنوة ، ومن حق الأم في هذه الحالة أن ترفض الفحص الطبى طبقا لحقها في حماية جسمها ، إلا أن رفضها يعطى المحكمة حق تضييره في خير صالحها .

وثمة حالتان يجوز فيهما إجراء الفحص الطبى إجباريا: الأولى في حالة فيادة السيارات بعد تناول الكحوليات ، وهنا يجوز للبوليس إجبار قائد السيارة المضمور أو المشتبه في أنه مخمور وارتكب حادث مير ، على الخضوع للفحص الطبي للتأكد من نعبة الكحول في الدم ، وبالتالي تأثيرها على قائد الميارة مرتكب الجادث .

الحالة الثانية التى يجوز فيها إجبار الشخص على الخضوع للفحص الطبى دون موافقه هي تعالهي الرياضيين لأدوية منشطة لزيادة قدرنهم الجممانية خلال المباريات .

ثم مضى القانون الغرنسى بعد ذلك إلى النص صراحة على حماية كل مواطن في حدرمة مسكنه ، وحدد بدقة شديدة الحالات التي يجوز فيها تغنيش هذا المسكن حرصا على خصوصية صاحبه ، كما ركز على حماية حق الشخص في مراسلاته وسرينها ، إذ نصت المادة ١٨٧٧ من قانون العقوبات على الحبس والغرامة لكل من انتهك مىرية رسائل الآخرين وحرم المواطن من رسائته الخاصة باعتبارها كذلك من حرماته الشخصية .

وتنطبق نفس هذه المادة على من يفضى سرية المحادثات التليفونية للآخرين .. ومن الواضح أن النص هنا ينصرف إلى الأجهزة الرسمية للبريد والبرق والتليفون ، لكنه لم يمند إلى النقاط المراسلات والأحاديث التليفونية بطرق سرية أخرى ، عن طريق الأجهزة الحديثة التي وفرتها التكنولوجيا المعاصرة .

إلا أن التشريعات الفرنسية ـ خاصة في تعديلاتها الحديثة ـ قد عنيت بقضية التنصت والتجسس المطروحة بعنف في المجتمعات الصناعية الغربية ، وهي القضية التى تهدد صعيم حق الحرمة الشخصية للإنسان . وتعتبر فرنسا ضعن أربع دول . مع ألمانيا الاتحادية والبرازيل وسويسرا . هى السباقة إلى إرساء تشريعات محددة لمواجهة التوسع فى تسجيل الأحاديث الخاصة والتقاط الصور عن طريق الأجهزة الحديثة ، الأمر الذى هدد الحريات الخاصة إلى أقصى درجة .

ولقد نص التعديل الذي أدخل على القانون الصادر في يوليو ١٩٧٠ على الحبس والغرامة لكل من يتعدى على الحرية الغردية للآخرين أو يخل بها ، عن طريق استخدام أجهزة الاستماع أو التسجيل الحديثة في نقل أحاديث في أماكن خاصة بغير موافقة المتحدثين .

بل إن القانون الفرنسى - مثله مثل القانون السويسرى - أصبح بعد التمديل الذي أدخل عليه في عام ١٩٧٠ ، يعاقب كل من صنع أو استورد أو باع ، أو سهل الحصول على أجهزة التسمع والتسجيل المستخدمة في التجسس على الأحاديث الخاصة للآخرين .

ويمضى القانون الجنائي الغرنسي قدما إلى تجريم التقاط الصور أو الأفلام أو الشابطيلات خلسة ، ويعاقب من يرتكب ذلك بالحبس والغرامة لتعديه عن طريق العمد على الحرية الشخصية لغيره بتسجيل أو نقل صورة الشخص آخر أخذت في مكان خاص دون موافقته .

وقد جرم الاحتفاظ أو الإعلان عن صورة عامة لمستند حُصل عليه بواسطة أحد هذه الأجهزة الحديثة . ذلك أن القانون الفرنسي اعتبر و حق كل مواطن في الصورة ، جزءا أساسيا من حقوقه الخاصة ، ولكل مواطن أن يعترض على المصور أو الرسام أو المثال الذي يعد له صورة ، وله حق المطالبة بالتعويض طبقا للمادة ١٣٨٢ - الشهيرة - من القانون المدنى ، حتى ولو لم يكن هناك نية سيئة - من جانب معد الصورة !!

فالتصوير بغير إنن في القانون الغرنسي جريمة واضحة ومحددة ، لأنها تعتبر انتهاكا لحق كل مواطن في حُرماته الشخصية وفي خصوصياته ، الأمر الذي يوجب التعويض المدنى عن الأضرار الناجمة عن هذا العمل بصرف النظر عن حسن نية مرتكبه أو سوء نيئه .

ولذلك فرض القانون الفرنسي حماية مدنية عامة في مواجهة نشر مثل هذه الصور دون تصريح من صاحبها . أما وضع شروط خاصة في عقود العمل تمنع الأفراد من ممارسة حقوقهم الخاصة ، فقد نشأت بشأنها منازعات عديدة في فرنسا ، وصلت إلى مىلحة المحاكم . ذلك ان كثيرا من المؤسسات والشركات نلجأ إلى تقييد الحرية الشخصية للمتقدمين لمها والعاملين بهما بشروط خاصة ، مثل اشتراط عدم الزواج في بعض الأعمال .

ولعل أبرز الفئات التي تعرضت لهذا الانتهاك الصريح للحرية الشخصية ، الذي سببته شروط العمل في مهنة معينة أو وظيفة معينة على الحياة الخاصة ، هي فئة مضيفات الطيران .

وقد نظرت محكمة استئناف باريس في شهر ابريل ١٩٦٣ مثلا في شروط عقود شركة الطبران الفرنسية ( اير فرانس ) مع مضيفاتها ، والتي كانت نقضى بإنهاء عقد التوظف لكل مضيفة إذا أقدمت على الزواج ! ولقد أصدرت المحكمة حكمها ببطلان هذا الشرط واعتبرته غير صحيح على الإطلاق ، وأقرت للمضيفات بحقهن في الزواج تأسيسا على مبدأ أن حق الزواج هو حق شخصى قائم على مصلحة المجموع ، ولا يمكن تقييده بشروط ، بل إن الحرية في الزواج يجب ضمانها حتى لا تخل مثل هذه الشروط بالحقوق الأساسية للإنسان .

#### 

بقى بعد ذلك أن نتعرض لقضية الإفشاء العلني لأمر ار الحياة الخاصة للآخرين .. وهذا يجدر بنا أن نرصد ملاحظتين هامتين :

أولا: أن هذه القضية أصبحت اليوم ملحة وخطيرة ، في ظل التطور السريع المسحافة وسائل الاتصال الأخرى ، والتي أصبحت رسالتها الأساسية هي تقديم ، معلومات ، المقراء ، ومن ثم - وفي ظل التنافس الشديد - أصبح على المحررين التقاتل من أجل الحصول على هذه المعلومات ، الأمر الذي قد يدفعهم أحيانا إلى نشر أو إفشاء أسرار الآخرين مما يعتبر انتهاكا للخصوصية ..

ثانيا شغلت هذه القضية ، المشرع الفرنسي منذ قانون الصحافة الصادر في ١٨٨١ ، والذي أعتبر مصدرا لقوانين الصحافة والمطبوعات في معظم أنحاء العالم ، خاصة في الوطن العربي .

ولقد استوحت قوانين كثيرة شرقا وغربا ، من هذا القانون الفرنسي القدر الكبير ، وتأثرت به إلى هد واضع ، ومن ثم فإننا بعرضه هنا ، نعتيره نموذجا يمكن القياس عليه في كثير من الأحيان ، عند نظر قضية التعارض بين حرية الصحافة والإعلام ، وبين حماية الخصوصية وسرية الحرمة الشخصية للبشر.

وطبقا التشريعات الفرنسية فإن هناك ثلاثة أفعال في هذا الصدد توجب العقوية وهي: القذف والتشهير والافتراء ....

وطبقا لقانون الصحافة الصادر في ١٨٨١(٢٢) ، فإن القنف يتمثل في : ( تعبير سيىء أو احتقار أو إساءة - المادة ٢٩ ) . وقد امتنت آثار هذه المادة ، ليس إلى الأفراد فحسب، ولكن إلى الشعوب والأجناس والأديان الأخرى. ومنواء تقدم الشخص المقذوف في حقه بشكوى أو لم يتقدم ، فإن على القضاء نظر حالة القذف فور علمه بها ، خاصة إذا كانت تحض ضد طائفة معينة أو دين معين بهدف إثارة الكر اهية ضد هذا أو ذاك .

وتحدد نفس المادة السابقة ـ المادة ٢٩ من قانون ١٨٨١ المعدل في ١٩٤٤ ـ التشهير بالآتي : ( أي ادعاء أو اتهام بعمل يكون اعتداء على شرف الإنسان أو سمعته ، يعتبر تشهيرا. والنشر المباشر أو إعادة النشر لهذا العمل جريمة تقع تحت طائلة القانون ) . ويفسر القانون الفرنسي أكثر ، فيقول إن جريمة التشهير أو السب ترتك عن طريق النشر في الصحف ، أو بإلقاء الخطب العامة ، أو التهديد العام أو الصياح في أماكن عامة ، أو عن طريق مستند مكتوب ، أو مطبوعات للتوزيع أو البيع أو العرض في أماكن عامة مثل الملصقات والإعلانات، أو الرسوم المعروضة على الجمهور .

ولقد حدد القانون عقوبة مرتكب السب والتشهير بهذه الصورة، بالحبس أو الغرامة ، كما كفل حق الرد والتصحيح لمن تعرض للتشهير في الصحف ، بأن ألزم هذه الصحف بنشر رد المشهر به خلال ثلاثة أيام من تسلمها هذا الرد ، في نفس المكان ، وبنفس البنط الطباعي الذي نشر به موضوع التشهير .. (١٣)

أما الافتراء أو الاتهام الكانب، فيعاقب عليه القانون الفرنسي بالحبس والفرامة لكل من يتقدم بافتراء ضد آخر السلطات المختصة ، في محاولة الانتهاك حق من حقوقه الشخصعة ..

<sup>(</sup>٢٧) عدل هذا القانون يقرار في ١٩٤٤/٥/١ .

<sup>(</sup>٧٣) المادة ١٣ من قانون الصحافة القرنسي المحل في ٧٦ أغسطس ١٩٤٤ .

#### النموذج الأمريكي

مثلما اخترنا من قبل النموذج الفرنسى لما له من أصدل تاريخية قديمة وتأثيرات واسعة خارج الأرض الفرنسية ـ عبر ما يسمى بموجة الحضارة الفرنسية ـ فإننا نختار الآن النموذج الأمريكي لأسباب مختلفة ..

فالكثيرون يعتبرون أمريكا أرض الحاضر وبلاد المستقبل ، فيها نضجت الثورة الصناعية التي والنتيا الجديدة ، وفيها الصناعية التي والنتيا الجديدة ، وفيها انفجرت في عصرنا الراهن ثورة التكنولوجيا الحديثة ، بكل تعقيداتها ، وبالتالى تركت على المجتمع أثارا اجتماعية وعلمية وسياسية واقتصادية ونفسية عميقة ، بل نستطيع المزعم أنها ختمت مجتمعا مغايرا في كثير من مناجئ الحياة والسلوك والفكر والمزاج .

وطبقا لهذا التطور فإن أمريكا هي اليوم التي تفتح الطريق. أكثر من غيرها وأسرع ـ لمستقبل العصر القادم الذي هو بالضرورة مغاير تماما لعصرنا الراهن ... عصر ما فوق التصنيع<sup>(٢)</sup> ، هيث تسود علاقات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وبالتالي حيث بدأ المجتمع الأمريكي بواجه نهاية عصر وبداية عصر جديد ، انتهاء الحاضر وطلوع المستقبل ، وعليه أن يتكيف مع هذه ، الحالة الحضارية ، الجديدة ويتألف مع تركيباتها وعلاقاتها وقيمها ...

وفى كل هذه الأحوال ، فقد طرحت الفكرة الليبر الية نفسها على المجتمع الأمريكي طرحا عميقا وواسعا فى الوقت نفسه ، ومهما كانت تحفظات كثيرين منا على ممارسة اللعبة الديموقراطية فى هذا المجتمع الجديد والمعقد معا ، فإن القيم الليبرالية الغربية وجرت فيه الحصن الحصين ، حيث نمت وترعرعت حرية الممارسة الحزبية وحرية الصحافة والإعلام ، ومن ثم حرية البحث العلمي والتفكير والانطلاق ، تحت متطلبات المجتمع الأمريكي الصاعد المتطلع منذ بداية القرن العشرين ، إلى احتلال مركز القمة في فيادة المالم ، والمتصارع مع غريمه الأيديولوجي ـ الاتحاد المسوفيتي ـ على سيادة الكر أرضية ـ بل والفضاء ـ والهيمنة على كل منهما ... ونلك قبل انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية ، الأمر الذي أدى إلى انفراد أمريكا بالقمة .

 فى هذه البيئة سقطت ممارسة الحريات العامة والخاصة بين براثن مجموعة متنافضات وضغوط مضادة ... تناقض بين هذه الحرية وبين صراح البقاء فى المجتمع

<sup>(</sup>٣٤) تواثر . صدمة المستقبل .

حيث نسود قيم المنافسة المطلقة التى قد ندوس فى طريقها قيما كثيرة حتى الحرية نفسها ... ننافض آخر بين هذه الحرية وبين الوحش التكنولوجي العملاق الذى انفجرت إمكانياته وألقت فى السوق الاستهلاكية المفتوحة بأجهزة الننصت والتسمع والنصوير والتسجيل ... الخ التى بها تكبل الحرية .

ثمة تناقض ثالث بين حرية الصحافة والإعلام - التي يبدو أنها تنطلق إلى ما لا نهاية - وبين الحرمات الشخصية للأفراد .. الأولى تطرق كل بلب وتفتح كل نافذة وتقلب كل حجر ، بحثا عن معلومة أو خبر ، والثانية تحاول إنزال أستار الكتمان والانسحاب والانكفاء الذاتي ربما في محاولة لالتقاط الأنفاس .. والتناقض الرابع هو بين كل هذه الحريات - بما فيها حرية المسحافة والإعلام والحرية الشخصية في التقوقع على النفس وبين حرية عمل الأجهزة المرية والمنظمات الأمنية الخفية ، فإذا كانت المصحافة في الويات المتحدة تعتبر مؤسسة ديموقر اطبة قوية ذات آثار عميقة في المجتمع ، فإن وكالة المخابرات المركزية - مثلا - وأجهزتها المعيدة نعتبر مؤسسة أمنية أقوى وأكثر الى كل ركن من أركان حياة هذا المجتمع .

ولقد جاءت الثورة التكنولوجية لتقدم للصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، أجهزة بالمعة الدقة والتقدم ، ساعدت على تطويرها الحاسم والفلاب في عالم اليوم ، مثلما قدمت - وبقدر أضخم وأخطر - لمؤسسات الأمن العلنية والخفية ، أجهزة أكثر دقة وتقدما ، ساعنتها على إحكام قبضتها على ممارسة الحريات ، وخاصة على الحرمات الشخصية . وبالتالى نشأ الصدام وتطور ، إلى حد القضائح العلنية المنشورة في أحيان كثيرة ، عن تورط هذه الأجهزة المرية في التنخل السافر والمؤثر في عمل المؤسسات السياسية والإعلامية والاقتصائية والاجتماعية ... ناهيك بالطبع عن المؤسسات المسكرية ، داخليا وخارجيا على السواء .

ورغم أن هناك اعترافا واضحا في المجتمع الأمريكي بحق كل مواطن في حرمته الشخصية ، إلا أن ذلك يختلف من ولاية إلى ولاية ، نظرا الاختلاف أوضاع تطبيق كثير من القوانين بين هذه الولايات المتعددة المختلفة الظروف .. غير أن النمنور الأمريكي ووثيقة الحقوق القومية الأمريكية ، يضمان بالطبع نصوصا عديدة ذات طابع قومي . حول حق الحرمات الشخصية ، والحقوق الخاصة بالمواطن .

ويمكن القول إن عام ١٨٩٠ شهد بداية إثارة أزمة تطبيق حقوق المواطن في

حرمته الشخصية ، عندما أثارت ، مجلة هارفار د للدراسات القانونية ، هذه القضية تحت عنوان ، حق الجرمة الشخصية ، (٢٠)

ومنذ ذلك التاريخ بدأت المحاكم الأمريكية تنظر مثل هذه القضايا المتعلقة بخصوصية المواطن ، وحقه في حرمته الشخصية ، وتصدر فيها أحكاما تتجه كلها إلى حماية هذا الحق إلى درجة التقديس . إن جاز التعبير - خاصة حقه في أسراره وأسرار عائلته ، وصوره واستغلال اسمه ، وحرمة أوراقه ومراسلاته ومسكنه ...الخ .

وتضمن التعديل الرابع للدستور الأمريكي ، إدخال نص صريح لحماية حق المواطن في حرمته الشخصية ضد كل تدخل لا مبرر له من جانب الحكومة ، ويقضى التعديل بحماية المواطنين من عمليات التفتيش والقبض الباطلة . وأصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكما يقول : « ليس كسر أبواب مسكن أحد الأشخاص وتفتيش أدراجه هو الذي يشكل جوهر الاعتداء ، بل هو النهجم على حق الشخص المصون في أمنه وأحواله وحريته الشخصية ، واقتحام مسكنه وفتح أفراجه ... وكل هذه ظروف مشددة . ويعير من الأفعال المعاقب عليها طبقا للتعديدت كل انتزاع بالقوة والإجبار لاعتراف أحد الأشخاص أو أوراقه الخاصة ، لاستخدامها كدليل لإدانته في جريمة ، أو لمصادرة أمواله ...،(١٦)

ولم تكن المحاكم الأمريكية وحدها هي التي تنبهت ونبهت إلى خطورة تسارع خطوات الاعتداء على الحرمة الشخصية والحريات الخاصة للمواطنين ، ولكن لعبت الصحافة والسحافة القانونية المتخصصة - والكتاب دورا بالغ التأثير في وضع هذه القضية موضع الحذر والانتباه ، وبالتالي العناية والمواجهة . ولذلك فإن موضوع الحرمة الشخصية والحريات الخاصة ، غالبا ما يعتبر بندا أساسيا في الصحف والمجلات الأمريكية ، كما أنها كانت ومازالت موضع دراسة كثير من البحاث واكتاب .

ولعل ، آلان وسنين ، هر أكثر الكتّاب الأمريكيين المعاصرين ، تعمقا في هذا الاتجاه ...فإذا كنا نعرف أن القانون الأمريكي يحدد قواعد تهديد الحرمة الشخصية بأربعة أخطاء هي على التوالى : التهجم أو التطفل على خلوة الآخرين وشئونهم الخاصة ، إفضاء الوقائم الخاصة والمثيرة ، الإعلان أو النشر الذي يؤدي إلى إقناع الرأى العام بفكرة غير سليمة عن الآخرين ، الاستحواذ على اسم الغير أو صورته دون

The Legal Law Relating to Privacy - International Social Science Journal

(\*\*)

<sup>(</sup>۲۱) المصدر السابق ـ

موافقته .. فإن د وسنين ، وضع تعريفا أشمل للحرمة الشخصية يقول فيه : (١٧) إن الحرمة الشخصية بقول فيه : (١٧) إن الحرمة الشخصية هي مطلب الأفراد والجماعات والمؤسسات في أن يحددوا لأتفسهم متى وكيف وإلى أي مدى ، يمكن أن تنقل المعلومات الخاصة بهم إلى الآخرين . وإذا ما نظرنا إلى الحرمة الشخصية في إطار علاقة الفرد بالمشاركة الاجتماعية ، فإنها تبدو حق المواطن في أن ينسحب بمحض ارادته وبكامل اختياره من المجتمع العام ، وبالوسائل الطبيعية أو النفسية ، سواء أراد أن يعيش في عزلة أو في مجموعة صغيرة خاصة ، أو حتى أن يعيش في حالة تحفظ أو انغلاق عندما يكون بين مجموعات أكبر .. ، .

ورغم أن وستين ، فى هذا النعريف الشامل ، قد وسع كثيرا حق الحرمة الشخصية ، إلا أنه على الجانب الآخر ، أبرز أن فى الحياة الأمريكية كثيرا من الجوانب التى لا يجد فيها هذا الحق الحماية القانونية والعملية اللازمة وأبرزها :

النوسع الكبير في استخدام الأجهزة الحديثة التي أنتجتها الثورة التكنولوجية الحديثة ، والتي عن طريقها بمارس و القهر الديموقراطي و بأعمق معانيه ، وأهم هذه الأجهزة ، هو جهاز كشف الكنب ، واستغلال الكمبيوتر والحامبات الالكنرونية المعقدة في تجميع وتخزين واسترجاع البيانات العامة والخاصة جدا عن كل فرد وأى فرد ... بالاضافة إلى تفشى ظاهرة اختبارات الشخصية والقدرات التي تمارسها المؤسسات المختلفة عند اختيار موظفيها وعمالها ... ناهيك عن باقى أجهزة الرقابة الالكترونية الدقيقة عبر عمليات التنصت والتسجيل والتصوير الخفى التي يمارسها الجميع ضد الجميع !!

وخلص وسنين في مبحثه الهام ، إلى أن الحياة المصرية . التي تعيش ثورة التكنولوجيا الرهبية . أصبحت مهددة في الصميم ، ولم يعد حق الحرمة الشخصية أو الحريات الخاصة هو المهدد وحده ، لكن أساس قيام الملاقات الاجتماعية والتركيب النفسى والفكرى للمجتمع هو المهدد وهو المقهور ، بفضل أجهزة هذه الثورة المخيفة !!

وعلى نلك فإن النمديل الرابع عشر للدستور الأمريكي ـ السلبق الإشارة إليه ـ قد نص على مواد كثيرة لحماية الحرمة الشخصية ، فهو مثلاً يؤكد على عدم جواز انتهاك

<sup>(</sup>٢٧) الحياة الخاصة والحرية . آلان وستين . نيويورك ١٩٦٧ .

حقوق المواطنين فى أمنهم على أنفسهم ومنازلهم ومراسلاتهم ضد أى نقتيش أو استيلاء غير مشروع ، ما لم يتم الحصول على إذن تفتيش فانونى محدد ، وما لم يوافق المواطن المعنى ، على التفتيش أو الاستيلاء غير المشروع ، متنازلا عن حقه الدستورى .

وفى نفس الاتجاه فإن القانون الاتحادى يعتبر فتح الخطابات والعراسلات الناصة ، جريمة يعاقب عليها بالحبس والغرامة ، كما أنه يعتبر إذاعة أو نشر ببانات تم التوصل إلى معرفتها عن طريق التقاط مكالمة تليفونية ، جريمة معافب عليها ، باعتبار أن التسمع على الأحاديث التليفونية عدوان على الحرمة الشخصية ، حتى لو أدى إلى حرج صاحب الأحاديث في المجتمع أو إذلاله فحسب .

وعلى ذلك فإن التسمع على الأحاديث التليفونية أو تسجيلها . حتى من أجهزة حكومية . غير قانوني ، إلا إذا صدر بذلك إذن من محكمة مختصة أو من النائب العام .

أما استراق الممع واستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في التسمع على المواطنين وتسجيل أحاديثهم ، فهو يثير مناقشات عديدة وقضايا كثيرة أمام المحاكم الأمريكية ، وجرى الوضع في مثل هذه القضايا - التي أصبحت شائعة في المجتمع الأمريكي - على أن استراق السمع يعتبر انتهاكا للملكية من ناحية ، وللحرية الفردية من ناحية أخرى .

على أن أبرز المباديء التى أرسيت فى التعامل مع مثل هذه القضايا الحساسة والعامة فى المجتمع الأمريكي ، كانت تلك التى أصدرتها المحكمة العليا فى مارس ١٩٦٩ والخاصة باستخدام الأدلة المادية الناتجة عن عمليات استراق السمع .. وأهم هذه المبادىء هى :

- (١) حق المواطن الذي وقع استراق السعع بالنصبة لمسكنه أو كان طرفا في حديث سجل
   له ، في المطالبة باستبعاد الدليل المادى ضده الناتج عن هذا التمجيل .
- (۲) يجب تمليم المنتهم صورة طبق الأصل من الدليل المادى الناتج عن عمليات استراق السمم بصورة غير مشروعة - حتى في قضايا أمن الدولة . ليستفيد منه محاميه .

وعلى هذا فقد حكمت المحاكم الأمريكية لصالح المتهمين ، ورفضت الأخذ بمثل هذه الأدلة المادية الناتجة عن استراق سمع وتسجيل غير مشروعين ، حتى أن قاضيا أمريكيا قال في أحد أحكامه : إن استغلال الأجهزة الالكترونية الحديثة ، يمثل إضافة كريهة أخرى إلى أساليب التسمع ، التي تطلع أجهزة الأمن على كل شيء في المجتمع ، الأمر الذى يمثل اختراقا شاذا لحرية المجتمع . ولو استمرت أجهزة الأمن في استغلال هذه الأجهزة الالكترونية ، وأخنت المحاكم بنتائجها كأدلة اتهام ضد المواطنين ، فإننا نساعد على مخالفة القانون وانتهاك الحقوق الأساسية للإنسان الأمريكي .

ويحرم قانون الخدمة المدنية الأمريكي القيام بأى تحريات عن العقائد الدينية والسياسية للمتقدمين للوظائف ، كما يمنع نشر أو إجراء بحوث وتحريات حول الحياة الشخصية أو الحالة الصحية أو الوضع المالي للموظف ، باعتبار أن الحياة الشخصية للموظف لا تدخل في اختصاص جهة العمل ما دام أنها لا تؤثر على أداء واجبه الوظيفي بشكل مباشر .

#### 0 0 0

أما إذا انتقانا إلى حماية الخصوصية الشخصية ضد التشهير والقذف ، فإننا نجد أن لكل القانون يعطى حماية كبيرة للمواطن الأمريكي ضد التشهير ، تطبيقا لمبدأ أن لكل مواطن الحق في ضمان حماية خصوصياته ضد كل أنواع النهجم عليها ، ويدخل تحت هذا بالطبع الإفضاء العلني للحقائق أو البيانات الشخصية ، حتى لو لم يكن الهنف هو التنهير ، الأمر الذي يعاقب عليه القانون بشرط توافر العلانية ، وأن تكون الوقائع شخصية ، وأن يكون نشرها ضارا أو مؤنيا للشعور العام .

ويهنف القانون الأمريكي من ذلك إلى حماية سمعة المواطن وتحصينه ضد الضرر النفسي من نشر وقائع خاصة به على الملأ . كما أنه - في جانب آخر - يهنف إلى حمايته من تزييف أو ابتسار كلامه ، أو نسبة آراه له لم يعبر عنها صراحة ، أو نشر صورته بغير مناسبة مما يؤدى إلى تلميح معين يضر بوضعه أمام الرأى العام . كما يهنف إلى حماية اسمه من الاستفلال غير المرخص به أو انتحال شخصيته ، أو استخدام صوره بدون موافقته .

ومع ذلك فإن المجتمع الأمريكي بعتبر أكثر شكوى من غيره ، نتيجة للتمادي الهائل في استخدام التكنولوجيات الحديثة في التهجم على خصوصيات المواطنين ، والتزيد أحيانا في نشر وإذاعة أدق الأسرار الشخصية عبر الإذاعات والصحف ، بحثا عن الإثارة والانتشار ، وياسم حرية الصحافة والإعلام . ولذلك فإن كل النصوص الواردة في الدمنور الأمريكي والقوانين الفيدرالية وقوانين الولايات ، مازالت قاصرة عن ملاحقة وإيقاف انتهاك الذي تتجدد صوره وتتغير

أساليبه للالتفاف حول القوانين والوصول إلى أعمق خصوصيات الإنسان ، وتعريته أمام المجتمع ...

حتى أن الكثيرين أصبحوا يعتبرون المجتمع الأمريكي . أكثر من غيره . المجتمع العارى المكشوف والشفاف ... نتيجة أن الجرأة على الخصوصية أصبحت اليوم أقرى من الحماية القانونية !!

П

П

#### П النموذج البريطاني

على عكس الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الوضع في بريطانيا تجاه الحرمة الشخصية وحمايتها ببدو غير محدد تحديدا قانونيا دقيقا ... ويرجع ذلك في الأساس إلى أن الدستور البريطاني غير مكتوب ، كما أن القانون العام لا يعترف بنصوص أو قواعد عامة ومحددة للحرمات الشخصية ، رغم وجود قوانين تحمي الملكية وسمعة الأشخاص الطبيعيين من جهة ، وبروز فكرة حق الحرمة الشخصية أمام المحاكم الانجليزية منذ عام ١٨٤٩ من جهة أخرى ... أي منذ مرحلة مبكرة تنبه الرأي العام

وهنا يجدر بنا أن نعترف للمجتمع الانجليزي بطبيعته الخاصة وبتقاليده المتوارثة خاصة في مجالات القانون والتشريع ، أي أن نعترف له هو الآخر بخصوصية وضعه عبر التطور التاريخي ، وبالتحديد منذ « الماجناكرتا ، حتى الآن .

والقضاء إلى هذه الخصوصية وإلى أهمية صيانتها وحق المجتمع في حمايتها .

ولذلك ، وبرغم أن القانون الانجليزي ، لا يقدم تعريفا محددا للحرمة الشخع بية ، إلا أن الحاجة فرضت على المحاكم مواجهة هذه النوعية من الحالات من ناحية ، كما فرضت الاستعانة بنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة ، والإعلان الأوروبي لحقوق الإنسان ، وكلاهما نص على احترام الحرمات الشخصية ، من ناحية أخرى .

لكن المحرك الأعظم للتركيز على حماية ، الخصوصية الإنسانية ، ، جاء في أعقاب انفجار الثورة التكنولوجية الحديثة ، وما قدمته من مخترعات وما وضعته في أيدى المواطنين من تقنيات بالغة الدقة والكفاءة تساعد على التنصت والتسمع والتسجيل والإرسال والتصوير ، منتهكة أبق خصوصيات الإنسانية .. كما جاء نتيجة للحرية التقليدية التي تتمتع بها الصحافة ووسائل الإعلام البريطانية ، ولقد ساعدت هذه الحرية الاعلامية على تناول موضوعات شتى ، كانت فى الماضى تعتبر من أدق الخصوصيات والأسرار ، لكنها أصبحت اليوم مادة أساسية للصحف المتنوعة المتناضة الباحثة عن قارى، ..

ويمكن القول إن واحدا من الإسهامات البارزة في التنبيه لوضع الحرمة الشخصية في المجتمع البريطاني ، جاء عبر الدراسة التي أعدها القسم البريطاني التابع للجنة القانونيين الدولية - الذي تكون عام ١٩٦٧ ، وركز فيها على أن حق الحرمة الشخصية أصبح بشكل حاجة إنسانية تحتاج إلى حماية قانونية ، خاصة في ظل النطور التكنولوجي المعقد الذي يضاعف من ممارسة العدوان على هذه الحرمة .. في الوقت الذي يفتقر فيه القانون الاتجليزي المائد إلى توفير الحماية ضد هذا العدوان .

ولقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل القانون بهدف مواجهة أى اعتداء لا مبرر له على الحرمة الشخصية لأى مواطن مع حماية المصلحة العليا للمجتمع ككل ، وبشرط عدم تعارض هذه المواجهة مع ضرورات العمل الصحفى واحتياجات حرية الصحافة في أداء مهامها . كما أوصت بعنع استخدام الأجهزة الالكترونية في المراقبة والتسمع والتجسس على المواطنين في الحالات العامة ، وبرفض اعتماد الأدلة التي يتم الحصول عليها عن طريق إحدى الوسائل المنتهكة للحرمة الشخصية .

وأوصت أيضا بدراسة العقوبات الجنائية على عمليات التجمس الصناعى ، وتنظيم أساليب تجميع المعلومات الشخصية ولخنزانها واذاعتها .(٢٨)

غير أنه يمكن القول أيضا أن محاولات تنظيم تشريعات محددة لحماية العرمات الشخصية في بريطانيا قد توالت في المنوات الأخيرة ، وأبرزها مشروع القانون المقدم من اللورد ، مانكروفت ، إلى مجلس اللوردات في عام ١٩٦١ عن حق الحرمة الشخصية ، ومشروع القانون المقدم من ممتر ، بريان والدن ، إلى مجلس العموم في عام ١٩٦٩ وقد بناه على الدرامة التي أعدها القسم البريطاني للجنة القانونيين الدولية ، وقانون الاختبارات التليفونية ، وقانون الإعلام الصناعي ، وقانون تمجيل المخبرين الخاصين ، وقانون رقابة البيانات ، وقانون الحامبات الالكترونية ، وقانون مراقبة الإعلام الشخصي ، الذي قدمه ممتر ، هلكفيلا ، في عام ١٩٧١ بهدف مراقبة أجهزة

The Legal Law Relating to Privacy-International Social Science journal
[YA]

1973.

حفظ المعلومات الشخصية وإنشاء محكمة خاصة لهذه الأجهزة وهيئة مستقلة للتفتيش عليها دوريا (٢٩)

أما إذا انتقلنا إلى حماية المواطن من الاعتداء على انجرية الشخصية ، فإننا نجد أن القانون الانجليزي يفتم الكثير من مواد الحماية ، مثلما يحدد حالات إجبار الشخص على تفتيشه أو فحصه طبيا .

فهو يعطى لرجال الشرطة حق الحصول على « عينة ، من أى مواطن يقود صيارة فى الأماكن العامة ، لتحليلها إذا رأوا ذلك ضروريا مثل الشك فى أن يكون قد شرب خمرا ، أو الاشتباء فى ارتكابه جريمة هرور أثناء القيادة . فإذا امتنع المواطن عن إجراء الاختبار وتقديم العينة جاز القاء القيض عليه باعتبار أن ذلك يشكل جريمة.(٣٠)

غير أن هناك حالات كثيرة لا يجيز القانون فيها إجبار المواطن على القحص الطبى ، مثلا : لا يجوز إجبار المريض على تحليل البول أو الدم ، ولا يجوز أخذ بصمات للحيث الذي يقل عمره عن ١٤ عاما ، ولا يجوز تطعيم المواطنين إجباريا مهما كانت الظروف ، وحتى ولو كان هناك وباء منتشر ، فإن دور السلطات الرسمية وقنصر على توفير الطعم اللازم وتقديم النصحى على توفير الطعم اللازم وتقديم النصحى على توفير الطعم اللازم وتقديم النصر كانت معدية ، ولا يجوز التفتيش الصحى البرائية المحتملة ، ولا يجوز كلك تفتيش المساكن الخاصة بواسطة الشرطة للبرائية المتحدل على إذن القاضى المختص ، يحدد فيه بالضبط المكان المقصود تفتيشه دون الحصول على إذن القاضى المختص ، يحدد فيه بالضبط المكان المقصود تفتيشه وطبيعة الممتلكات الخاضعة لمهذا التعديد ، أعتبر النفتيش باطلا ، واتهم رجال الشرطة بالاعتداء على حرمة المسكن وحرية ما

أما حرمة المراسلات ، فينظمها القانون ، وينص على تجريم معرقة الرسائل من هيئة البريد أو من موظف البريد أو من حقيبته أو تفتيش هذه الدقيبة . كما أن موظف البريد برتكب جريمة إذا لحتجز أو أخّر أو فقح رسالة بريدية لمواطن .(٢١)

<sup>(</sup>٢٩) المصدر السايق .

<sup>(</sup>٣٠) قانون المرور في يريطانيا الصادر في ١٩٦٧ .

<sup>(</sup>٣١) قانون البريد في بريطانيا الصادر في ١٩٥٣.

كما يعاقب القانون كل من يفشى فحوى البرقيات الواردة أو المرسلة سواء كان موظفا في مصلحة التلغراف أو غير ذلك ، ضمانا لحرمة المراسلات .

إلا أنه لا يوجد قانون في بريطانياً يمنع صراحة استيلاء الأفراد على المحادثات التليفونية ، كما لا توجد رقابة قضائية على تسجيل هذه المحادثات ، إذ أنه لا يعتبر التسمع على التليفونات جريمة جنائية في بريطانيا !! ومن الممكن التقاط المكالمات بغير أي اتصال مادى مع شبكة التليفونات ، ومن الممكن كذلك أن يعتبر هذا الانتقاط جريمة طبقا لقانون التلغراف اللاسلكي لمنة ١٩٤٩ الذي يجرم تركيب جهاز تلغراف لاسلكي يغير إذن رسمي .

وطبقا للقانون المدنى فإنه لا جزاء على التصمع التليفونى غير المشروع(٢٠)، لكنه يجوز توقيع العقوبة المفررة على الاعتداء على الملكية ، إذا ما وقع تدخل مادى في الممتلكات ، بشرط أن نقام الدعوى القضائية من المالك نضمه دون معواه ..

وفى نفس الوقت فإنه لا يوجد فى بريطانيا قانون يمنع تسجيل المحادثات دون علم أصحابها ، ذلك أن استغلال الأجهزة الالكنرونية فى النسمع والتنصت لا يعاقب عليه قانونا ، إلا إذا أدى ذلك إلى التورط فى إساءة استعمال المعدات الالكترونية .

لكن القانون المدنى يعتبر دس ميكروفون سرى أوجهاز تسجيل بدون إذن ، خطأ يوجب المساملة والتعويض ، بشرط أن يرفع دعوى التعويض صاحب الملكية التى وضع فيها هذا الجهاز أو ذاك ، فصاحب الفندى هو صاحب حق رفع قضية التعويض ، إذا ما وضع مثل هذا الجهاز للتنصت على نزيل اديه ، وليس النزيل المسجل له أو المتنصت على نزيل اديه ، وليس النزيل المسجل له أو المتنصت علي ، هو صاحب الحق !

ولقد ساعد نمو دور الصحافة في المجتمع البريطاني بصورة لافتة النظر ، على إثارة كثير من المتاعب القانونية ، أبرزها بالطبع تلك المتعلقة بالأسرار الخاصة ونشر البيانات أو الصور أو التفاصيل التي يعتبرها المواطن العادي تشهيرا به أو افتراء عليه . ومن ثم فقد برز التناقص الذي سبق أن تحدثنا عنه ، بين حرية الصحافة وبين الحرية الخاصة في كثير من حالات الممارسة العملية .

Intrusions into Privacy - UNESCO- 1973. (TY)

ورغم أن القانون الجنائى فى بريطانيا لا ينص صراحة على مواد محددة تتناول حماية سمعة المواطن أو شرفه ، إلا أن نصوص القانون المدنى بها ما يحقق هذه الحماية إلى حد كبير .

وطبقا لهذا القانون فإن التشهير الذى يخضع للعقوبة هو الذى بؤدى إلى الإساءة إلى سمعة شخص وتعريضه للسخرية أو الاحتفار أو الكراهية في المجتمع . وإذا حدث التشهير عن طريق الكتابة ، فهو قنف ، مثلما يعتبر قنفا التشهير العارض عن طريق الكلام فحسب ، بهنف حماية سمعة المواطنين وشرفهم وكرامتهم في مجتمع ديموقراطي ، يكفل هذه الحرية والحماية للجميع .

ونظرا لتمقد معالجة قضايا التشهير والقنف ، ولصعوبة إثباتها أمام المحاكم بأدلة قاطعة ، فقد تحمل مجلس الصحافة في بريطانيا عبنا كبيرا في سد النقص التشريعي ، إذ أنه رغم كونه مجلسا غير حكومي لا يملك توقيع العقوبات ، إلا أنه درس بعناية كبيرة نوعية المشاكل التي تنشأ بين الصحف والقراء ، وبحث كثيرا عن نوعية هذه القضايا التي تخالف فيها الصحف ، ليس نص القانون ، ولكن تقاليد المجتمع والنوق العام والمشاعر القومية والحريات الخاصة والعامة .

وإذا كان ذلك يكشف عن شيء محدد ، فهو يكشف عن قصور واضح في التشريعات البريطانية التي تكفل توفير الحماية الكاملة ضد انتهاك العرمات والنعدى على العربات الشخصية ، رغم محاولات المؤسسات غير القضائية معالجة القضايا الناشئة عن النطور النكنولوجي العديث .

#### استنتاجات حذرة!

بعد أن استعرضنا هذه النماذج البارزة ، ودرسنا ـ عبر هذا الاستعراض ـ مدى الحماية القانونية التي تكفلها السلطة الحاكمة لضمان حق الفرد في حرماته الشخصية وحرياته الخاصة ضد محاولات الانتهاك والتعدى التي لا ننتهي ، بل والتي تتجدد يوما بعد يوم ، مع تجدد التقنيات الحديثة وتوفر الأجهزة الالكترونية وسهولة الحصول عليها .. الأمر الذي فتح الطريق واسعا وعريضا أمام صراع متزايد وخطير بين هذه الأجهزة المعقدة التي أنتجتها ثورة التكنولوجيا وبين الحرية بشكل عام !!

وفي هذا الصدد ، فإنه يمكننا أن نرصد الملاحظات التالية :

أولا : رغم محاولات المشرعين تعديل القوانين واستحداث نصوص جديدة ، إلا أن النطور التكنولوجي المتزايد كان ومازال أسرع من جهود المشرعين .. إذ أن الأجهزة الإلكترونية للحديثة . ثمرة الثورة التكثولوجية المعاصرة . قد مكنت من ممارسة الانتهاك بصورة أشمل ضد الحريات الخاصة .

معارسه المسهدة بصوره المعلى صد الحريب الخاصه .

ثانيا : برزت إلى الساحة نوعيات جديدة من المشاكل المعقدة لم تكن معروفة من قبل ظهور الأجهزة الالكترونية ، تمثلت في صراع محتدم ومتصاعد بين هذه الأخليب ،

الأجهزة والتوسع في استخدامها واستغلالها بصورة غير شرعية في الأخليب ،

وبين الحملات المتصاعدة أيضا المطالبة بضمانات أكثر وأشمل للحريات .

: وضعت الصحافة ومعها باقى أجهزة الإعلام والاتصال ، موضع الاتهام أكثر
مما وضع غيرها ... إذ أنها استفادت بالفعل من الأجهزة الالكنرونية الحديثة
فى تطوير مهامها وطريقة عملها ، الأمر الذى أدى إلى فتح جميع الميادين أمام
الأجهزة الإعلامية وغزوها لمجالات جديدة تماما ، ما كانت تستطيع الوصول
إليها لولا الأجهزة الالكترونية الحديثة هذه ، ابتداء من أجهزة التسجيل الدفيقة
وانتهاء إلى استخدام الأقمار الصناعية والليزر في إرسال واستقبال الأنباء
والصور .

ولقد أدى اتساع ميادين العمل الإعلامي ، إلى اتساع مجالات الصدام بين حرية الأجهزة الإعلامية من ناحية ، وبين الحريات الخاصة والعامة من ناحية أنذ ي ، وهو صدار غام طبيع

أخرى، وهو صدام غير طبيعى . : وجد المشرعون أنضهم في مأزق غريب ، بين الحق القانوني العام في حماية

 ا وجد المصرعون العسهم في مارق عريب ، بين الدق الفانوني العام في حماية الخصوصية والسرية ، وبين حق التعبير وحرية الصحافة والإعلام ، بسبب صعوبة رسم حدود فانونية واضحة المعالم محددة النصوص بين هذه الحقوق التي تبدو متصادمة !!

ومن ثم فإن العب، الواقع على المشرعين وعلى القضاة ينز ايد يوما بعد يوم بعد يرم التصدام المستمر بين هذه الحقوق ، وعليهم أو لا أن يساير وا انتهاكات الأجهزة التكنولوجية الحديثة للحقوق والحريات ، بإصدار تشريعات جديدة تضع فيودا مشددة على معارسة هذه الانتهاكات ، وثانيا أن يطبقوا عقوبات رادعة على أولئك المستغلين لثمرات التكنولوجيا الحديثة في إفساد خصوصيات البشر وانتهاك حرياتهم .

خامسا : يجب ألا يفهم هذا على أنه دعوة غير مباشرة لتقييد حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ... بل إننا يجب أن نفصل بوضوح بين استغلال الصحافة والإعلام ، للأجهزة الالكترونية الحديثة في تطوير رسالتها ، وبين ممارسة حرية الصحافة والإعلام ، في حدود القانون العام والآداب العامة ، مع الاعتراف بأن التجمس والتنميت والتمجيل غير المشروع عمل غير أخلاقي ، فضلا عن انه غير قانونى ، مهما حقق من سبق صحفى على سبيل المثال .

إن هناك حدودا واضحة . يجب أن تحدد أكثر . بين ممارسة الحرية ، وبين إمَاءة استخدام الحرية في أعمال غير أخلاقية .

سائسا : هناك دول تفرض عقوبات رادعة . أو حتى مخففة . على انتهاك الحرمة الشخصية أو إفشاء الأسرار الخاصة ، وهناك دول لا تضع في دساتيرها وقرانينها نصوصا محددة لمقارمة هذا الانتهاك ... هناك دول عدلت قوانينها لتتماشى مع بروز حالات الانتهاك الجديدة التي أدت إليها إساءة استخدام الأجهزة الالكترونية الحديثة ، بينما دول أخرى اكتفت بنصوص القانون العام دون تحديد أوضح ... بل هناك دول تتلاعب بالقانون لانتهاك حريات مواطنيها . فكم من دولة أو جهاز من أجهزتها يدس هذه الالكترونيات الصغيرة المعقدة على المواطنين ، وخاصة على الفنات النشيطة أو المعادية مثل الخصوم المباسيين أو ضباط الجيش ، لكشف مخططانهم وتمجيل أحاديثهم لتتحول إلى دلائل وأسانيد سياسية وقانونية ضدهم عند الضرورة .

ونحن هنا لا نطالب بتوحيد النصوص القانونية بين الدول كلها .. فلكل دولة حالتها السياسية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية الخاصة ... لكننا نحلم باتفاق دولي على الخطوط القانونية العامة ـ وليس بالضرورة توحيدها لمواجهة حالات انتهاك الحريات المستحدثة عن طريق الأجهزة الالكترونية المستحدثة أيضا !! خاصة أن تقدم هذه الأجهزة وننوعها ودقة حجمها وتزايد استخداماتها أصبحت لا نساعد المواطن الفرد وحده على حماية أسراره وخصوصياته ، بل إن الأمر يستدعى بالضرورة أن تتحمل الدولة كسلطة حاكمة ومسئولة ، عدى توفير هذه الحماية .

سابها : نعود فنؤكد أن الاستنتاج الذي يمكن أن نخرج به ، هو أنه رغم تزايد حالات وامكانيات انتهاك الحرمات الخاصة والحريات والأسرار الشخصية ، إلا أن

التشريعات القانونية مازالت تقف عاجزة عن مجاراة هذا الانتهاك ، الأمر الذي حول المجتمعات المعاصرة إلى مجتمعات عارية تماما ، وحول المواطن الأعزل إلى مجرد ثوب شفاف ، لا يكشف عن تفاصيل جسده فحسب ، بل يكشف عن مكنونات تفكيره وأسرار عقله الباطن ، التي يمكن استخراجها ـ كما رأينا من قبل ـ بواسطة الأجهزة الحديثة .

ومن الواضح أنه كلما تقدمت ثورة التكنولوجيا ، وتطورت أساليبها ، وتنوعت مخترعاتها ، ازدادت هذه الأزمة تعقدا ، والنتيجة هي أن الإنسان سقط صريع مخترعاته وضحية ما صنعت يداه وأبدعه عقله وخياله من أجهزة حديثة معقدة !! فيه تناقض مذهل هنا ، بين قدرة الفكر الإنساني الجامح المنطلق وخياله الخصب للمبدع ، الذي أنتج ثورة التكنولوجيا ومخترعات العلم الحديث ، وبين قدرة هذه المخترعات على نقيد الفكر الإنساني وإرهابه وكبح جماحه وانتهاك حريته !!

و هكذا سقط الإنسان صريع القهر التكنولوجي المتزايد والمعقد واللانهائي ... فمن يستطيع أن يتنبأ بقدرات النطور التكنولوجي في المستقبل ؟!

ومن يستطيع أن يتخيل حدود الحصار المنزايدة ، على حريات الإنسان ... العامة والخاصة ؟!

# الباب الثالث

# حرية الصحافة وتحكم السلطة

دينيغى أن تعرف ما يجب أن يكون ، حتى تحكم على ما هو قائم ... ، [ ابن توميه ]

## القصسل الأول

## حرية الصحافة ليست في فراغ

لئن قيدوا منى البراع وأوثقوا نسانى فقلبى كيفما ثبتت ينطق .

[على الغاياتي]

بين الدين والآخر ، نطل على القارىء العربي ، باستحياء شديد ، وخوف متزايد قضية حرية الصحافة .. حرية الإعلام .. حرية التعامل مع المعلومات ، سواء ندفقت عليه بحرية ، أو حجبت عنه بقسوة ..

وهى نطل باستحياء وخوف ، رغم الأهمية المتعاظمة ، لدور وسائل الإعلام والاتصال بمفهومها الأوسع والأشمل ، لأن وطننا العربي ، لايزال في معظمه ، غارقا في بحور الظلام الذي يلف الحريات الأساسية للإنسان العربي - ومن بينها حرية الإعلام - فتحبب عنه ما بريد الحاكم أن يخفيه ، ونلقنه ما يريد الحاكم أن يسمح به ، طبقا لمصالحه وأهدافه السياسية العامة .

وباستثناءات قليلة ، فإن هذه الحالة المظلمة ، تكاد تكون هي السائدة ، ليس فقط في وطننا العربي ، بل في مجمل العالم الثالث ، أو النامي ، الخاضع في معظمه لنظم عسكرية أو ديكتاتورية ، تؤمن بأن الحكم والحكمة معا مقصورة على الحاكم .. وأن العلم والإعلام معا رهن توجيهاته وتعليماته .. وأن العسحافة مثلها مثل الإذاعة والتليفزيون ، تماما مثل الدبابة ، تدخل في مجال الأمن القومي ، الذي هو سر الأسرار الذي لا يجب كشفه أمام العامة .

وفى ظل هذا التعتبم والإظلام المتعمدين لم يكن غريبا ، أن تتردى الأوضاع فى وطننا العربى ، إلى المنزلق التاريخى ، الذى نحن فى غييوبته الآن ، ولم يكن غريبا كنك ، أن تنفصل القاعدة عن القمة . . أو الجماهير المحكومة ، عن النخبة الحاكمة ، عن النخبة الحاكمة ، على النحو الذى نشهده الآن بفضل احتكار هذه النخبة الحاكمة - سواء كانت عسكرية أو تكنو اطبح أو بيرو قراطية أو قبلية - لكل شيء فى الوطن . . من حق جباية الأموال وإنفاقها . . إلى حق احتكار الحكم والحكمة . . العلم والإعلام . . التوجيه والقيادة . . بينما القاعدة المحكومة مغيبة ، ليس أمامها إلا النلقى باستسلام والتغذيذ بطاعة ، والبعد عن الخوض فى شئون الوطن وألاعيب السياسة ، لأن ذلك من المحرمات - سواء كان التحريم قانونيا أو عرفها وواقعها .

فإذا كان هذا هو المناخ العام المائد ، في وطننا العربي ، فإن بعض الاستثناءات 
تطل على استحياء هي الأخرى ، لتعلن عن وجود هوامش ولو ضبيقة ، لحرية الإعلام ، 
وحرية الصحافة تحديدا .. فبعد أن ضاقت الهوامش اللبنانية ، وطغت ديكتاتورية الحرب 
على حرية الصحافة في لبنان ، انفتحت الهوامش قليلا في الكويت ، ثم اتسعت أكثر 
في مصر وتأرجحت في المغرب وتونس ، طبقا لتأرجح الأوضاع السياسية ، وغابت 
في كثير من البلاد العربية الأخرى .. التي فضلت السيطرة على صحافتها وإعلامها 
مرة باسم الترجيه والإرشاد ، ومرة أخرى باسم المركزية الحزبية ، ومرة ثالثة باسم 
حكمة القيادة وتوجيه الزعيم القائد .

فإذا ما قلنا إن هناك مدرستين للصحافة العربية ، تتنازعان الزعامة والريادة .. وتنافسان في النطور والتقدم ، هما المدرسة المصرية والمدرسة اللبنانية - وقد عكستا معا تأثيراتهما على معظم الصحافة العربية التي تلتهما من حيث التاريخ والنمو والتجربة - فإننا نجد أنضنا وقد واجهنا محنة الصحافة اللبنانية ، في ظل الحرب الأهلية المجنونة .. وواجهنا الصحافة المصرية ، وهي تستعيد بعض عافيتها خلال الأعوام الأخيرة .

وبين المحنة واستمادة العافية ، يكمن الموقف الصعب الحالى الصحافة والإعلام العربين ... إذ أن صعوبة الموقف تأتى فى الأماس ، من قدرة المدرسة اللبنانية ، على الخريبين ... إذ أن صعوبة فى ظل ضغوط مادية ومعنوية ساحقة .. كما تأتى من قدرة المدرسة المصرية ، على تطوير أدائها ، لتنطلق صحافتها وإعلامها فى حرية وتطور كاملين ، انطلاقا من حالة الانتماش النسبى التى تعيشها الآن .

على أننا لا نمنطيع الحديث عن استعادة العافية ، وتجاوز المحن وتخطى الصعوبات الضاغطة ، واللحاق بالتطور المذهل في تقنيات الصحافة والإعلام الحديثين ، دون الحديث تحديدا عن الحريات أو لا وأخيرا .

وهذا يفرض علينا التعرض لبعض النقاط الرئيسية التالية على سبيل المثال الحصر:

أولا: المناخ العام: فلا إعلام مستنير .. ولا صحافة حرة ، إلا في بيئة حاضنة .. إلا في مناخ ديموقر الحي متفتح ومستنير ، يقدر دور الإعلام ، ويعرف معنى حرية الصحافة ، ويشجع على هذا ويحض على تلك ، بل ويحميهما من النزق والتسلط والمضايقة .. فكما أن الصحراء الجدباء لا تسمح بحكم تكوينها وطقسها ، بنمو زهرة ، فإن الزهور لا تزدهر إلا في تربة خصبة وطقس معتدل .. العلاقة جدلية ..

ثانيا : النشريعات السائدة : وهذه نقطة تنبع سابقتها وتنفرع منها .. فلا حرية للإعلام والصحافة منفردة لذانها ، ولا حرية لهما ، دون تكامل باقى الحريات العامة ، التى نصت عليها المواثيق الدولية ، ومعظم دسانير دول العالم القديمة والحديثة على السواء .. الديموقر اطية والديكناتررية على السواء أيضا ..

والحريات العامة - وحرية الصحافة في مقدمتها - تحتاج أول ما تحتاج إلى سباح قانوني ، يقيها شر العواصف الهوج ، ويحميها من انفعالات الحاكم أو غضبة السلطان ، ويقيها شر الاستثناء والطواري.

ثالثاً : حرية الوصول للمعلومات والحصول على الحقائق : إذ أن المعلومة الحقيقية ، صارت اليوم ، هى جوهر حرية الصحافة .. بل هى جوهر الحرية بمعنى أوسع ..

ففى النظم الديكتاتورية .. يحتكر الحاكم ، حق المعلومات ، سواه فى
 الحصول عليها ، أو فى إذاعة ما يراه منها علنا ، أو تسريب ما يريده سرا ..
 هنا يصبح المواطن العادى ، فى وضع المتلقى السلبى وحسب ..

 وفي النظم الديموقراطلية ، تصبح المعلومات حقا للجميع ، الحاكم والمحكوم .. حيث تتعدد مصادرها ووسائل نظها وطرق إيصالها للرأى العام دون احتكار قسرى ، أو توجيه ملزم .. وهنا يصبح المواطن العادى مشاركا إحاما . ولاشك أن قضية توافر المعلومات وتدفقها ، تطرح قضية حادة ومخجلة معا ، هي قضية الأمية وعورتها الذي تصود بلادنا .. إذ ما فائدة المعلومات وما قيمتها في مجتمع تغلب عليه الأمية ، بنسب نتعدى الثلثين ..

رابها : النقنيات الحديثة : لقد فجرت ثورة العلم والتكنولوجيا الحديثة ثورات أخرى ،
في مجالات الاتصال عامة ، بدرجة جعلت من هذا العصر عصر الإعلام
الالكتروني ، الذي بدأ ولا يمنطع أحد أن يتنبأ بما سيصل إليه في الغد .. إذ
أصبحت وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والتليفزيون والصحافة ، وسائل
متخلفة ..

فقد بدأت ثورة علوم الاتصال نطرح علينا نرعيات جديدة وأجيالا حديثة ، مثل أجهزة الفيديونكس ، الذي تمكن الفود من الحصول على ما يريده من معلومات بأبسط الوسائل ، وعلى شاشة تليفزيونية محدودة ، مربوطة بشبكة هائلة من العقول الالكترونية وبنوك المعلومات الحديثة .

ولا جدال أن هذه التقنيات البالغة الحداثة ، نطرح أكبر التحديات على وسائل الاتصال الحالية .. وهي أيضا الوسيلة الأنسب - مع الإذاعة والتليفزيون - لاتصال الحاكم بالمحكوم .. ومن ثم هي الوسيلة الأضعف الخاضعة للحاكم والمرتبطة بسياساته ، مهما كان هامش الحرية . فإن إعلام الغد ، حيث الصحيفة الالكترونية ، التي سيحصل عليها المواطن بفضل جهاز ه الفيديوتكس ، ستكسر كثيرا من المعادلات السائدة الآن ، لأنها ببساطة ستتخطى الحواجز والقيود المتعارف عليها حاليا .. ودون حاجة لأي استئذان .

ورغم حالتنا المرضية ، وواقعنا المتخلف ، الذى تشهد عليه أوضاع صحافتنا وإذاعاتنا المرئية والممموعة - من المحيط إلى الخليج - ورغم كل قيود الرأى وعثرات الإعلام ، وانفراد النخبة الحاكمة بالقرار والمعلومة والرأى والتوجيه ، ورغم أن هامش حرية الصحافة ضيق هنا وغائب هناك ، إلا أن تممكنا بهذه الحرية وإيماننا بدور الإعلام الحر والصحافة الأمينة ، يدفعنا ليس فقط للقتال من أجل هذه الحرية وذلك الدور ، بل يجبرنا على استشراف الممنقيل .. تطلعا لأفاق ثورة المعلومات .. وثورة الاتصال .

فهل نحن نحلم ، إذا طالبنا من اليوم ، بالاستعداد للصحافة الالكترونية ، ضيف المستقبل القريب ، دون أن نتخلى عن مطلب حرية الصحافة حلم الحاضر ..

### القصل الثاني

### حرية الصحافة والسلطة المطلقة

السلطة مضدة ... والسلطة المطلقة مضدة مطلقة ...

تطفو على السطح ، بين الحين والآخر ، إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة ، خاصة في وطننا العربي ... كقضية رئيمية ...

و لأن السلطة فى وطننا العربى ، مركزية ، بل شديدة العركزية من حيث المفهوم ومن حيث النطبيق والممارسة ، أصبح تأثيرها غلابا ، على حركة المجتمع ، وعلى كل نواحى النشاط فيه..

و لأن الصحافة فى وطننا العربى ، حديثة النشأة فى معظمها ، قليلة التجارب .. اللهم إلا المعدرستين المصرية واللبنانية ، فإن تقاليدها فى التعامل مع السلطة باستقلالية وكفاءة وندية ، تقاليد وليدة بل وضعيفة واهنة ..

ولذلك يصبح واردا ، أن تنغلب قوة السلطة وجاذبية تأثيراتها المختلفة على حداثة الصحافة وضعف نقاليدها ، فيميل العيزان ، ويحدث الخلل فى هذه العلاقة المركبة الخاضعة لعوامل الإغواء ، مثلما لعوامل الضغط والإكراه .

ومن منظور عام ، يمكن القول ، إن السلطة السياسية في الوطن العربي تنقسم إلى نوعين رئيسيين :

 نظم حكم جمهورية ، سواء جاء فيها الرئيس بانتخاب شعبى ، أو جاء بالانقلاب العسكري . نظم حكم وراثية ، سواء كانت ملكية أو شبه ملكية .

إلا أن الملاحظ ، أن النوعين الرئيسيين للملطة السياسية الحاكمة يتقاممان نفس الملامح ، في إدارة شنون الحكم ، حيث أن الرئيس أو الملك أو الأمير هو القوة الأولى ، وهو السلطة التي تتربع فوق كل السلطات ، وحيث السلطات الأخرى تابعة له منفذة لأوامره ونواهيه .. بصرف النظر عن وجود دمنور أو عدم وجوده .. وبصرف النظر عما يحتويه الدستور – إن وجد – من نصوص وبنود ، تحدد طبيعة السلطات في الدولة ، وتحدد الفصل بينها ، كما توضح حدود ملطة الرئيس أو الملك ... وبصرف النظر أيضا عما يستعين به الحاكم من قواعد وأعراف وتقاليد غير مكتوبة ، وبالتالي غير مدونة في قانون أو دستور .

وفى ظل هذا الوضع نلاحظ ، كما يلاحظ الجميع ، أن عدم النوازن والاختلال ، قائم بين السلطات الثلاث المتعارف عليها ، ونعنى بها السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .. والخلل يميل بالضرورة لصالح الأولى ، حيث يقف على رأسها الحاكم مهما كانت مصميات نظامه .

والاستنتاج الطبيعي لهذا الخال يقودنا إلى القول بأن كل السلطات مركزة في قبضة الحاكم ، فهو الملك أو الرئيس ، وبهذه الصغة العظمى ، فهو رئيس السلطة التنفيذية - مجلس الوزراء ، في معظم الأحيان ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأحيانا رئيس الحزب الحاكم ورئيس المجلس الأعلى للقرضة ، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة غالبا .. وراعي الحركة الرياضية والكشفية والحركة النسائية والخيرية ، وملهم الحركة الثقافية والإعلامية ..

إلى آخر كل نلك من امتدادات غير محدودة ولا محددة ، غير خاضعة اضوابط واضحة ولا ارقابة مؤثرة .

وفى هذا الإطار الفضفاض ، برز اختراع السلطة الرابعة .. ليضفى على الصحافة هبية مصطنعة ، في الظاهر ، وليضيفها إلى دائرة التحكم السلطوى العلوى ، بدرجات متفاوتة ، في السلطات الثلاث المعروفة ، وهي التنفيذية والتشريعية والقضائية ، الواقعة أصلا – في خياب الفصل الدقيق بين السلطات – في دائرة التأثير المباشر للحاكم .

وقد كان الهدف الحقيقي من هذا الاختراع هو تحويل الصحافة - التي تكافح من أجل الاستقلالية والحرية - إلى ، جهاز ، تابع ، يسرى عليه ، من التأثير الفوقي ، ما يسرى على السلطة التنفيذية ، ويخضع لنفس المؤثرات التى تخضع لها السلطة التشريعية ، ويتعرض لنفس الضغوط التى تتعرض لها السلطة القضائية .

ومهما تحدثنا ، ولو نظريا ، عن استقلالية الصحافة ، أو بعض الصحف في بعض بلاننا العربية ، فإن الواقع العام يقول إن التبعية تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية عامة ، والحاكم بشخصه خاصة . . فما من نظام ، أو حاكم في دولة جمهورية أو روائية إلا ويتطلع إلى هذا السلاح السحرى التأثير ، النافذ المفعول . . يتطلع إليه ليحكمه ويتحكم فيه حتى لو مد له حبال الديموقر اطبة المتعارف عليها في المالم الثالث ، وهي للأسف حبال واهية في معظم الأحوال . . تعتاج إلى قواعد صلبة راسخق لتنصف بالقوة والثبات والاستقرار القانوني والواقعي ، ولتتعمق في سلوك الشعب وممارسة المؤسسات على السواء ، ولتتحول من شعارات فارغة المحتوى ، إلى حقيقة ثابنة من حقائق الحياة .

ولعنا ونحن نطرح إشكالية الصحافة والسلطة ، وعلاقة النبعية القائمة ، نرى عدة محاور للاقتراب المهاشر ، على مبيل المثال ، لقضية ملكية الصحف وتأثير السلطة عليها .

ولنطرح هذا عدة نماذج للنظر فيها ..

- ١ -الملكية المحكومية السافرة للصحف .. وهذا هو الشكل الغالب في معظم الدول العربية ، حيث تسيطر المحكومة أو الحزب الحاكم ، مباشرة على الصحف ، مسطرتها وسيطرته ، على الإذاعة والتليفزيون .. وحيث علاقة التبعية السياسية والمادية ، علاقة صريحة واضحة ومباشرة ، تتحول الصحف من خلالها إلى مجرد جهاز حكومي كأى جهاز وظيفي آخر .
- ٢ التأثير الحكومى فى حركة الصحف وحرية الصحافة ، من خلال القوانين ، التى تمن خصيصا ، حيث تتحكم السلطة التنفيذية ، فى تر اخيص إصدار الصحف ، وفى مراقبتها وفى مصادرتها باسم القانون طبعا وكذلك تتحكم فى تدفق المعلومات إليها وهى اليوم المادة الرئيمية للإعلام فتحجب ما تريد ، وتصرح بما تريد باسم القانون أيضا ، وفى ظله .
- التأثير الحكومى في الصحف ، من خلال التحكم في تدفق الإعلانات وهي اليوم
   المصدر الرئيسي لتمويل الصحيفة فتمنح وتمنغ طبقا لسياساتها وموافقها ...
   وكذلك من خلال التحكم في أسعار المواد الخام التي تحتاجها الصحف .. كالورق

والأحبار وآلات الطباعة الحديثة .. وكلها عواملَ بقاء للصحيفة وازدهارها وقدرتها على أداء رسالتها ..

3 - التأثير الحكومى في الصحف ، من خلال تعيين قياداتها وتوجيه إداراتها ، وهي قمة الجهاز العصبي لأى جريدة .. فبحكم ملكية الدولة للصحف مباشرة ، أو مساهمتها في رأسمالها ، أو دعمها ماليا ، بل أحياتا بحكم نصوص فانونية ، تستطيع أن توجه سياساتها أو توحى لها بالخط الإعلامي الذي تريده ، أو توميء برغيتها في استمرار هذه القيادة الصحفية أو تنحيتها ، طبقا للممارسة والسلوك .

هكذا .. نجد التأثير المباشر وغير المباشر ، للملطة السياسية قويا وفاعلا على المسحافة في وطننا العربي ، وإن كان ذلك يتم بدرجات متفاوتة .. ويختلف من حالة إلى حالة ، ومن بلد إلى آخر .. إلا أن الواقع يقول بأن ظل السلطة الحاكمة على المسحافة .. ثقيل ثقيل .

والنتيجة ..

النتيجة واضحة نقرؤها على صفحات صحفنا ، دون مواربة أو إخفاء أو خجل ...

فقد تحولت معظم صحفنا إلى أدوات دعاية ، بدلا من أن تكون منابر حرة للرأى والرأى الآخر .. يتفاعل هذا مع ذاك .. لتنضيح الحقيقة ناصعة أمام القارىء .

وتراجع الدور التثقيفي والتنويري والتوجيهي للصحف – لحساب الدعاية السياسية المباشرة بل والفجة .

وحفلت صفحات صحففا بأنباء النشاط الرسمى - الذي يمثل 70٪ على الأقل من المساحة المطبرعة - فتحولت إلى جهاز حكومى على الأغلب .. بعد أن خضعت للضغط والإغواء الحكومي ..

وأصبح تركيز الصحف الأساسي ، على القضايا الهامشية ، وتراجع التركيز على القضايا الوطنية والقومية والعامة .

وتحولت الصحف - في ظل هذه الحالة القاسية - إلى مجرد مواد استهلاكية ، أو نشرات ترفيهية فحسب ، مثلها مثل المواد الاستهلاكية الفقيرة الأثر الضائعة المفعول .

وضاعت الثقة فيها بعد أن سقطت مصداقيتها في أعين القراء .

فهل بعد كل ذلك .. نتمجب من انصراف القراء عن قراءة الصحف ، ومن قلة عدد مشتريها مقارنة بعدد السكان ، ومن إحجام القارىء عن التواصل الإيجابي مع صحيفته .. اللهم إلا بحكم ممارسة عادة يومية ، تمتد خلالها يده الى جييه ، فيدفع للبائع بثمن صحيفة ما ... يلقى عليها بنظرة عجلى ، ثم يلقى بها جانبا دون تواصل ودون اكتراث ، ودون حماس للمشاركة معها في موقف أو قضية أو رأى تطرحه .. أخيرا ..

بصرف النظر عن قسوة الكلمات ، النابعة من قسوة الواقع ، فإن إشكالية الصحافة والسلطة .. نطرح علينا قضية بالغة الخطورة .. نحناج إلى مزيد من إعمال الفكر ، مثلما نحناج إلى مزيد من الجهد العام ، بحثا عن وسيلة للخروج من المأزق وعن طريق للخلاص .

وطريق الخلاص يبدأ بتحديد العلة والداء .... ليسهل وصف الدواء ...

### القصل الثالث

# حرية الصحافة والأزمة السياسية

صبوا المداد وقيدوا الأقلاما وأطووا الصحائف وانزعوا الأفهاما [ أهمد محرم]

أمام كثير من وقائع الحياة المعاصرة لا يسع مفكر أو مثقف أو متأمل إلا أن يسقط في تناقض واضح وغريب .. تناقض بين واقع حياتنا ، بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومسارات تفاعلها ، وبين ما يحمله المثقف المهموم بشئون وطنه وأمته من أفكار ورؤى .

نتحدث كثيرا في حباتنا العامة عن الليبرالية والديموقراطية ، ونمارس الديكتاتورية والانفراد .. وحين نتحدث عن الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، نمارس الاستفلال .. وحين نتكلم عن الاستقلال الوطني نرتمي في أحضان التيمية ، وحين نقول بالتحديث نجرى وراء التغريب .. أليس ذلك جزءا من واقعنا المتناقض ؟!

والدليل على ما ندعى ، أن واقعنا العربي يشهد بسقوط أو ذبول المشروع القومى فكريا وسياسيا وعمليا للأسف الشديد .. فقد حصل معظمنا على الاستقلال السياسي خلال المقود الثلاثة الأخيرة ، تكننا اندفعنا من طريق آخر في أحصان الاستعمار .. فأصبحت التبعية هي النموذج السائد .. فإذا بنا اليوم ، بعد كل التجارب والحروب ، في موقف ربما أسوأ مما كنا عليه قبل ثلاثين عاما .. نواجه نفس التحديات :

- تحدى الاستقلال الكامل الحقيقي في مواجهة التبعية .

- تحدى التحديث مع الإصالة في مواجهة التغريب والتشويه .
  - تحدى الديموقراطية في مواجهة الاستبداد .
  - تحدى التنمية في مواجهة التخلف والظلم الاجتماعي .
- تحدى إحترام حقوق الإنسان ومنحه الفرص المتكافئة في مواجهة القهر الاجتماعي والسياسي والفكري والاقتصادي ..

ونيس كمثل الإعلام - بجميع قنواته وأشكاله وأساليه - نموذج لمعاناة هذا الوضع المتناقض في مجمل حياتنا المعاصرة .. ففيه الشيء ونقيضه ، ليس من باب حرية الرأى ، لكن من باب التخبط والتشويش على الأغلب .

أليس هو الانعكاس المباشر لتفاعلات الواقع وتعبيراته المتباينة .. ثم أليس هو الضحية في النهاية ؟!

حين تتناقض أفكارنا مع سلوكنا .. أقرالنا مع أفعالنا .. يرتطم الواقع بصخور الفضل فينعكس على الجميع .. وحين نبدأ في تشخيص ما حدث نمسك أول ما نمسك بتلابيب تلك الأجهزة السحرية ، التي حملت الباطل في صورة الحق والزيف في شكل المحقيقة .. أجهزة الإعلام ، تلك التي نشأت تلبية لحاجة إنسانية في الاتصال والتواصل مع الآخرين بحرية وموضوعية ومساواة وإيجابية وتجاوب .. لكنها حين مارست مهمتها وقعت في أحابيل السياسة ، و سقطت في شرك استغلال السلطة ، فصارت ذيلا تابعا وبوقا نافخا بوعي وإدراك ، أو بدون ذلك .

المهم أنها تدفع الثمن من حريتها وممئوليتها وقدرتها على الاستمرار والاحتفاظ بالمصداقية والموضوعية في أداء الرسالة النبيلة المنوطة بها .

على أنه يصعب في الواقع ، الفصل فصلا كاملا وحادا بين الصحافة خاصة ، ووسائل الإعلام والاتصال بشكل عام ، وبين السياسة وممارسة السلطة .. فالتشابك بينهما قوى ، يشبه النمنج المتداخل .. رغم كل محاولات أجبال متعاقبة من الصحفيين والإعلامين للتمييز بين الخيوط المتداخلة في النميج المتشابك .

وإذا كانت الصحافة بشكل خاص ، فى بعض دول الغرب الليبرالية ، قد نجحت فى بعض الأحيان – ومع كثير من النحفظ – فى النمت بهامش من حرية الابتعاد عن السلطة الحاكمة ، إلا أن ذلك يبدو شبه مستحيل فى دول العالم الثالث عامة ، ووطننا العربى خاصة . حيث النوءم ملتصق ، رأس واحد وقلب واحد وجسدان .. العملية الجراحية هنا تعنى البتر .

والذى أدى إلى هذا الالتصاق بين الصحافة والإعلام ، وبين السلطة السياسية فى العالم الثالث ، هو مجموع التراكمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية والعمكرية التي وجدت دول العالم الثالث نفسها غارقة في مشاكلها بعد الاستقلال .. وما أفرزه ذلك من صراعات أيديولوجية وسياسية وحروب حدودية وعرقية ، فضلا عن ضخامة عبء التخلف الشامل الذي ورثته عن عهود الاستعمار ..

ولقد وقف الحكام الجدد - الذين حققوا الاستقلال الوطنى ، أو ورثوه بالشرعية أو بالانقلاب ، فوق هذه التراكمات يرفعون شعار الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية العاصفة .. فأصبحت هناك مناطق محرمة لا يسمح باللهب فيها أو بها .. المؤسسات العسكرية والمؤسسات الإعلامية .. فيهما معا يمارس الحكام في عالمنا الثالث سلطتهم ويحققون شرعيتهم .. بالترهيب والترغيب .. القمع والإقناع ... العصا والجزرة .. السيف والقلم ..

لكن الملاحظ أن السيف دائما يغلب على القلم ، حين يمارس الحكام مهام السلطة .. فالقمع دائما أسهل من الإقناع ، والمصا أقوى تأثيرا من الجزرة .. والنتيجة المحتومة هى سقوط الإعلام والصحافة تحت سنابك قوة السلطة .. أو سلطة القوة .. فحين برضى الحاكم ، يسمح بهامش من الحرية المنضبطة سواء من خلال مؤسسات حزبية أو برلمانية ، أو من خلال الصحف وباقى وسائل الإعلام .. وحين يغضب الحاكم يشير بإغلاق الملف كله .. فيزول نلك الهامش الذى لم يكن ليوجد إلا من خلال الرضاء الأبوى .. وباتالى لا يختفى إلا حين يفقد الشعب هذا الرضاء الأبوى ..

الأمر إذن معلق بجملته وتفصيله ، بالحالة النصية والمزاجية للحاكم .. مرتبط برضائه أو غضبه .. وليس مرتبطا بمؤسسات راسخة وقوانين راكزة وقواعد ثابغة .

فالحديث عن الديموقراطية شيء .. وتطبيق قواعدها في بلادنا العربية شيء أخر ... النظرية غير التطبيق .. قد يوجد الهامش .. لكن حدود الممارسة ضيقة محكومة بل مضغوطة .. حرية الصحافة شعار جميل للتغنى به ليل نهار ، لكن ممارسته محفوفة بالمخاطر الجمة و العقبات العديدة .

فى برائن هذا التناقض – الشائع عربيا بشكل واضح – وقعت تجربة عربية تميزت عبر ربع قرن ، بهامش ملحوظ من اللييرالية ، رعتها ممارسة متوازنة تحكمها دائما عوامل دلخلية وإقليمية ودولية .. ومنأخذ أزمة ١٩٨٦ نمونجا للدراسة ..

فمنذ الاستقلال .. أصبحت الكويت بؤرة إشعاع ليبرالي ، في محيط من

الممارمات المحافظة والتقليدية ، وسط صحراء أشعت حراً قائظاً ، ومعه أخرجت من باطنها كنوز النفط، فتدفق ثراء هائل أحدث تغييرا دراماتيكيا وسريعا في التفكير والمنابكة والاقتصادية والاجتماعية .. والمعلوك .. في القلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. بل إن تغيرا في ه الشخصية ، قد انتاب أهل الكويت ، من جراء التغيير المادى المفاجىء والسريع ، اعتبره البعض نقدما ، واعتبره البعض الآخر ، نوعا من الخلل وفقدان التوازن تم التعبير عنه من خلال الاندفاع الجنوني نحو الإثراء بكل الطرق .. التقليدية ..

ومع اجهاض النجرية الليبرالية في البحرين - ذات الحضارة القديمة والهمق الثقافي المتميز - أصبحت تجربة الكويت الليبرالية ، هي الوحيدة في منطقة الخليج العربي ذات النظم القبلية المحافظة .. وبينما تممكت تلك النظم بطابعها التقليدي المحافظ وركزت إلى حد كبير على استغلال جزء من عوائد النفط الهائلة ، في بناء الجوانب المادية ، خاصة مشروعات الهيلكل الأصامية ، سارعت الكويت - دون غيرها - بالمزج بين التطور المعنوى والتحديث المادي .. فيجانب السرعة الملحوظة في بناء الهيلكل الرئيسية ، اختارت أن تسمح بهامش معقول من الليبرالية ، اعتمد على جناهين هما :

اخظام برلمانی - مجلس أمة منتخب - بستند إلى دستور واضح المعالم . . وإن كانت
 تنقصه الأحزاب السياسية التي مازالت غير مسموح بها ، رغم أنها جزء رئيسى
 من قواعد العمل الديموقراطي .

٢ - إعلام مستنير ، يقوم على وسيلتين رئيسوتين للتعبير : الأولى وتشمل الإعلام الرسمى النابع مباشرة للدولة كالإذاعة والتليفزيون ووكالة الأنباء ، والثانية وتضم الصحافة اليومية والأسبوعية وكلها قطاع خاص - مملوكة لأفراد أو جماعات أو شركات ، وهذه تعيزت بتمتعها بقدر كبير من الحرية النسبية الفريدة في منطقة الخليج العربي .

وخلال عقدين من الزمان ، تمكنت الصحافة الكويتية من احتلال مكانة مرموقة بين الصحف العربية ، على الممنويات المهنية والتقنية والسياسية ، واستطاعت أن تستقطب أفلاما وكتابا وكوادر كثيرة من مدارس مختلفة .. بل إنها نجحت في المزج بين مدرستي الصحافة الرئيسيتين في الوطن العربي : المدرسة المصرية ، والمدرسة البانانية ، بفضل انفتاحها وتحديثها ليس التقفي فقط ، ولكن المهني والقكري أيضنا ، بحكم ما نوافر لها من إمكانات مالية ومادية كبيرة ، وبحكم المناخ المدياسي المىاند في الكويت ، الذي أتاح لها هامشا ملحوظا من حرية العمل والحركة ، جنب إليه الكفاءات والأفلام والأفكار من صحافة مصر التي ظلت لفنرة طويلة أسيرة القيود والرقابة ، ومن صحافة لبنان التي تعرضت لدمار سياسي ومهني وأد التجرية الليبرالية المنفتحة – على مصراعيها – في لبنان ، عبر الحرب الأهلية الضروس ..

وبينما ارتبطت حركة الحياة ودرجة التطور في الدول الخليجية النقطية ، إرادة الحاكم - ملكا أو أميرا أو شيخا – وبسلطة العائلة الحاكمة ، قبل غيرها ، ابتداء من أداء الصلاة ولتنهاء بتوزيع الثروة وتقسيم الدخل ، اختارت أسرة الصباح الحاكمة في الكويت ، أن تحكم بقدر كبير من التسامح ، فسمحت لقنوات التعبير بأن تعمل – عبر مجلس الأمة المنتخب وعبر السحفاة – واختارت اللبيرالية المنصبطة تتميز بها عن غيرها من الجيران القريبين والبعيين .. وتركت الكل يمارس ، بينما بقى الأمير على غيرها من الجيران القريبين والبعيين .. وتركت الكل يمارس ، بينما بقى الأمير على حدود لايجوز تخطيها ، وفي ظل توازنات محكومة .. بين الأمير والأسرة الحاكمة ، وبين كل الأميرة الحاكمة والشعب بقطاعاته وجماعات ضغطه المختلفة .. وبين السلطة التغريبية الممثلة بمجلس الأمة والصحفاقة كمنابر للقعبير السياسي والهسحفي والفكرى ، الأمة ، وبين مجلس الأمة والصحفاقة كمنابر للقعبير السياسي والهسحفي والفكرى .

غير أن ضغوط الأمر الواقع ، تصبح في غالب الأحيان أقوى من القدرة البشرية على ضبط ميكانيكية التوازنات ..

هكذا وقعت أزمة ١٩٨٦ في الكويت ، والتي بدأت بصدام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وانتهت بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض نصوص النمنور .. وبتعديل قانون المطبوعات لإطلاق سلطة الرقيب والرقابة الحكومية على الصحافة .

ولم تكن هذه هي الأزمة الأولمي من نوعها التي تعرضت خلالها منابر النعبير والرأى والمشاركة الشعبية ، للعقاب والنقييد .. لكن خلال عقد من الزمان ( ١٩٧٦ – ١٩٨٦) وقعت الأزمنان الرنيميتان ، في مصار التجربة اللبيرالية الكويتية .. وكانت المسببات متشابهة ، وبالتالي جاءت النتائج متماثلة إلى حد كبير .

خلل في التوازنات المحكومة .. صدام بين القوى المتصارعة .. أزمة بين السلطة

التنفيذية وبين السلطة التشريعية .. تسخين من الصحافة .. قرار أميرى بحل مجلس الأمة ونقيد حرية الصحافة ..

وبقدر ما ساهمت الصحافة الكويتية في تهيئة مناخ الأزمة عبر صراع الأفكار وجدل الآراء والانحياز والانحياز المضاد ، بقدر ما أصبحت الصحافة ضحية لهذه الأزمة السياسية . وإن كان يصعب القول إن كانت الصحافة الجاني أو المجنى عليه .. يصعب القول أيضا إن كانت هوامش الحرية والرغبة في المشاركة الشعبية داخل مجلس الأمة – هي سبب الأزمة أو ضحيتها .

المؤكد أن عوامل محلية وإقليمية ودولية كثيرة ، تجمعت كرياح ، الطوز ، الرماية الساخنة الحاجبة للرؤية ، فوق ساحة الكويت الصغيرة ، هبت عليها من كل اتجاه لتعصف بهذه البؤرة الليبرالية ، قبل أن تنمو وتتر عرع فتنقل ، عدواها ، إلى محيط أوسع في منطقة الخليج ، الواقعة بين مطرقة الثورة الخومينية في إيران على الشاطىء المقابل ، وبين سندان النظم التقليدية والمحافظة على الحدود ، وتحت وايل من الضغوط السياسية والعسكرية والنفسية من القوى الدولية والأجنبية ، التي تتزاحم بأساطيلها دفاعا عما ندعيه من مصالح حيوية في المنطقة .

المؤكد أيضا ، أن هذه العوامل المحلية والاقليمية والدولية ، رغم تناقض مصالحها وتباين أهدافها ، قد انفقت – ضمنيا على الأقل على إيقاف المد الليبرالي الذي يريد أن يتوسع ، ليس فقط داخل حدود الكويت ، ولكن عبرها أيضا . . فالكل يخشى ازدهار الممارسة الديموقراطية داخل مجلس الأمة التي وصلت إلى حد استجواب الوزراء ، ومحاصرة كبار المسئولين – ومنهم أفراد كبار من الأسرة الحاكمة – بالاتهام وإجبار بعضهم على الاستقالة .. كما أن الكل يخاف انتماش الحرية التي أصبحت تتمتع بها الصحف الكريتية ، وتتباهى بها على زميلاتها من الصحف العربية عامه ، والصحف الخلوجية خاصة ،

المؤكد ثالثا أنه لا يمكننا فصل الأزمة السياسية الصحفية التى تعرضت لها التجربة الليبرائية فى الكويت ، عن مجمل الأزمة الشاملة التي يعر بها الوطن العربي .. بكل انظمه وصحفه ووسائل تعبيره السياسية منها والفكرية والإعلامية .. فالأزمة الكويتية جزء لا يتجزأ من العجز العربي عن ممارسة الليموقراطية الصحيحة ، وفرع من الأصل العربي الذي يسود الآن ، بعدائه الشديد لحرية الرأى ولفضيلة الحوار ولحق الاختلاف ..

وليس غربيا ، أن نشهد فى عصرنا الحالى ، تكثيف الجهود ، واجتماع الإرادات على اجهاض أو عرقلة كل محاولة عربية لبناء وتقوية بعض واحات الديموقراطية وحرية التعبير ، المعزولة وسط هجير الصحراء .

ولدينا نماذج ثلاثة تصلح للتأمل .. تأمل المقدمات .. وتأمل النتائج .. والنماذج التي نعنيها هي :

النموذج اللبناني ... النموذج المصرى ... ثم النموذج الكويتي ..

والمقدمات والنتائج التى نعنيها هى ما جرى ويجرى ، لحق الشعب في المشاركة بصنع القرار بديلا للانفراد باتخاذه .. ولحق الشعب فى التعبير عن أرائه عبر الصحف .. ووسائل الإعلام المختلفة ، بديلا لتكموم حرية الصحافة ولاحتكار وسائل الاعلام .

والمؤكد رابعا ، أنه رغم ثقل وطأة الضغوط الإقليمية والدولية ، فإن العوامل المحلية الخاصة بالكويت ، هي التي شكلت جو الأزمة السياسية والصحفية .. وهي التي ساعدت على إيصال هذه الأزمة إلى استحكام عقدتها وبلوغ فروتها غير المرغوبة على الإطلاق .

ولكي ندرك جذور ذلك ، يجدر رصد عدد من المحددات الرئيسية ، التي تساعد على فهم الإطار العام ، لما حدث ، ولما يمكن أن يحدث مستقبلا ..

0 0 0

فمجتمع الكريت ، مجتمع حديث بمقاييس التاريخ ، برز كتجمع على ساحل الغليج لمجموعة من القبائل العربية القادمة من الداخل – من صحراء شبه الجزيرة – اختلطت مع موجات من الهجرات الإيرانية القادمة من الساحل الآخر – عبر المياه – وتعايشت معها ، وعاشت على التجارة والغوص على اللاؤلؤ .. باعتبارهما المصدر الرئيسي للاقتصاد ، حتى انفجرت مكتشفات النفط بغزارة ، خاصة ابتداء من النصف التاني لهذا القرن ، فتحولت الكويت إلى مجتمع ينمو بالحداثة والتحديث بسرعة – مرموقة ، ويشكل عامل جذب شديد للأيدى العاملة والأدمغة المفكرة والمهن المختلفة ، منها من جاء ليعمل فترة مؤقتة ثم يعود إلى وطنه الأم .

ويمكن القول إن التركيب الاجتماعي في الكويت يتضابه إلى حدكبير مع النركييات الأخرى ، في منطقة شبه الجزيرة والخليج العربي ، من حيث تداخل الأنساب القباية والأصول العرقية ، ومن حيث امتزاج الهجرات القديمة والجديدة ، ومن حيث مريان النظام التقليدى .. حيث تقف على رأس الحكم قبيلة أو أسرة قوية ، ونساندها شرائح من التجار الأقوياء سواء كانوا عربا أو أعاجم مسفوطنين .. لكن الكويت – مثلها مثل البحرين – تميزت منذ البداية بهامش واضح من التسامح اللبيرائي ، أفرز حركة شعبية تحرية ، وصحافة بارزة ، كما أبرز دور الجاليات الوافدة والمستوطنة في مجالات العمل المادية والمعنوية على السواء .

يمكن القول أيضا إن التيار الديني يلعب دورا معيزا ، في كل دول الخليج بلا استثناء ، وإن كان يختلف من دولة إلى أخرى .... باعتباره مؤسسة .. قوية تتداخل بدرجات متفاونة مع مؤسسات الدولة من حيث المهام والمسئوليات والأهداف .. وتلقى بالضرورة مع طبيعة النظم المحافظة المستندة على الجذور القبلية من ناحية ، وعلى الحكم باسم الإسلام من ناحية أخرى ..

لكن هذا الدور كان في الكويت، هو الأقل بروزا في ظل ازدهار التعليم والممارسة الليبرالية، حتى قبل قيام الثورة في إيران، التي أطاحت بنظام الشاه المحافظ في عام ١٩٧٩، وبشرت بحكم الإسلام في ظل آيات الله، الذي تعرض لانتكاسات كثيرة فيما بعد، لعل أسوأها من حيث التأثير على مناخ الليبرالية والاستقرار في الكويت خاصة، هو دخول حرب عاتية مع العراق .. الجار العربي القوى للكويت ولباقي دول الخليج . الأمر الذي ألقي بظلال كثيفة وضغوط قاسية ساعدت كثير اعلى عرقلة المميرة الليبرالية في الكويت .. معواء بحل مجلس الأمة وإيقاف منبره السياسي ، أو بغرض الرقابة المصبقة على الصحف وإجهاض حرية النعبير وتعدد الآراء .. وكلاهما – الدولس المراقية الإرانية الطاحنة .

وتأكيدا لهذه النقطة بالذات جاء الأمر الذي أصدره أمير الكويت في الثالث من يوليو ١٩٨٦ – بعد أمره بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض مواد الدستور – وينص على أربع مواد ، هدفها فرض الرقابة على الصحف – المتهمة تلميحا دون تصريح محدد بالتورط ، وشبهة التورط في نشر ما يخدم مصالح أجنبية .. الأمر الذي يوميء بالانحياز لهذا الطرف أو ذلك من طرفي الحرب العراقية الإيرانية ، على وجه الخصوص ..

إذ تحدد العادة الأولى : ، يستبدل بنص العادة ٣٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ النص الآئي : يجوز بقرار من مجلس الوزراء ، تعطيل الجريدة ، لمدة لا نتجاوز سنتين ، أوالفاء ترخيصها ، إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية ، أو أن ما ننشره يتعارض مع المصلحة الوطنية ، أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة أو جهة أخرى ، على معونة أو مساعدة أو قائدة في أية صورة ولأى سبب بغير إذن من وزارة الإعلام . كما يجوز لوزير الإعلام عند الضرورة وقف الجريدة عن الصدور لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر » .

وتحدد المادة الثانية : « تضاف إلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بلصدار قانون المطبوعات والنشر .. المواد التالية :

مادة ٤ مكرر ...

لايجوز لأى مطبعة أن نقوم بإصدار أية مطبوعات بغير ترخيص مسبق من وزارة الإعلام ، وذلك عدا المطبوعات الدورية والحكومية وذات الصفة التجارية .

مادة ۲۷ مكر ر ...

يحظر نشر أى إعلان أو بيان غير تجارى صادر عن هيئة أو جماعة أو مجموعة من الأشخاص ، أو من أية هيئة أو دولة أجنبية ، بغير موافقة معبقة من وزارة الإعلام .

مادة ۳٥ مكرر ..

يجوز لوزير الإعلام أن يخضع المطبوعات الدورية للرقابة الممبقة على النشر ، ويحظر نشر ما أمرت الجهة القائمة على الرقابة بمنع نشره .

مادة ٣٥ مكرر (أ) ...

يعاقب بالحبس مدة لا نقل عن سنة ، ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبغرامة لا نقل عن نلاثة آلاف دينار ، أو بلحدى هاتين المغة آلاف دينار ، أو بلحدى هاتين المغويتين ، كل من يخالف أحكام المواد ٤ مكرر و ٢٥ مكرر و ٣٥ و ٣٥ مكرر . ويجوز للجهة القائمة على الرقابة أن تأمر بضبط مايصدر من مطبوعات بغير ترخيص .

مادة ۳۵ مكرر (ب) ..

لمفتنى وزارة الإعلام أن يدخلوا دور الطباعة والنشر والجرائد ومحلات بيع المطبوعات لمراقبة تنفيذ هذا القانون ، وضبط ما يقع مخالفاً لأحكامه ، . وتنص المادة الثالثة من الأمر الأميرى على • الفاء المادة ٣٢ من قانون المطبوعات وهي اللتي تنص على الآتي :

لدائرة المطبوعات والنشر بعد الحصول على إذن من رئيس محكمة الاستئناف العليا أن نوقف صدور الجريدة ، إذا نشرت ما يعتبر نشره جريمة وفقا للأحكام السابقة ، وذلك إلى حين صدور حكم من القضاء في شأنها » .

ويلاحظ أن الهدف من إلفاء المادة ٣٧ هذه ، هو إلغاء دور القضاء وحق اللجوء إليه في حالات النشر ، لإطلاق بد الرقابة الإدارية – الممثلة بوزارة الإعلام – في الرقابة والمصادرة دون رقيب قضائي ، ودون محاكمة عادلة يقف خلالها المتهم أمام قاضيه الطبيعي . .

وهكذا .. دخل الرقيب إلى عرين الصحف الكويئية ، يغرض الرقابة المسبقة ، ويحرم الصحيفة والقارىء مما كانت تتميز به الصحافة الكويئية من هامش ملحوظ من حرية الرأى .. الأمر الذى قابلته هذه الصحف إما بالاستسلام اللا إرادى ، أمام فسرة الإجراء ، وإما بالترحيب – وهذا غريب – تذرعا بحماية الوطن من العواصف التي تحيط به .

لكن المؤكد ، أن الصحافة الكويتية ، وقد فيض الرقيب على رقبتها – مثلها مثل كثير من صحف الوطن العربي – قد فقدت نبضها الحيوي وتراجع دورها النقدي واختفت من صفحاتها – خاصة في الفترة التالية مباشرة لهذه الإجراءات – أعمدة الرأى التي تميزت بالحرارة وميزت هذه الصحف بالديموقراطية على مدى منوات طويلة .. وهي كلها عراقيل نرجو ألا يطول بها المقام ، حتى لا تطول الأزمة التي انعكست على الأطراف الفاعلة ، وعلى الخلايا الحية في المجتمع الكويتي .. مبيب المشكلة ووقودها في نفس الوقت . (٢٣)

\_ \_ \_

ولكي نغوص إلى جذور الأزمة السياسية في الكويت ، ونتعرف على مدى

<sup>(</sup>٣٣) في المشرين من أيريل ١٩٩٠ أصدر أمير الكويت قراراً بإعادة الحياة البرلمائية ، وتشكيل مجلس الأمة الجديد ، ويمراجعة قلتون المطبوعات ورفع الرقابة عن الصحف ، بعد أزمة دامت ٤ سنوات .. وفي ظل ضغوط شعية طالبت بعودة الحياة الديموقراطية .

انعكامها ، ليس فقط على حرية التعبير - من خلال الصحف وباقى وسائل الاتصال - بل على مسار الحركة الليبرالية فى الكويت ، يجدر أن نرصد الأطراف التى تداخلت مصالحها بالترافق أو التناقض ، والخلايا الحية فى هذا المجتمع الصغير ، الذى تبنى تجربة ديموقر اطبة فاقت حجمه المادى ومساحته الجغرافية وكثافته البشرية ، فذاع صبته وصيتها .

ولعل أبرز هذه الأطراف والخلايا هي :

 الأسرة الحاكمة .. آل الصباح .. وعلى رأسها يجلس الأمير الحاكم ذو المنصب
 المتوارث ، يقبض على الأمور بقوته القبلية الموروثة أولا ، وبقدراته المالية والأمنية ثانيا ، وبميزان التوازنات المحكوم ~ وفي إطاره يأتي التسامح الليبرالي – ثالثا .

وتحت الأمير ، بنشط عدد من الشيوخ - أبناء الأسرة الحاكمة في المجالات العامة خاصة الاقتصادية والتجارية والسياسية كذلك ، مكونين شبكة واسعة من المصالح المنشابكة ، ظل الشراء النفطى والإغداق المالي يفنيها على مدى سنوات طوال ، حتى وقعت أزمة ، المناخ ، الشهيرة التي بددت بلايين الدينارات نتيجة لمضاربات وهمية ، هددت الكيان الاقتصادي للدولة كله .

٧ -التجار .. ويشكلون القوة الاقتصادية والمالية الثانية بعد الدولة ، لهم نفوذ قوى في الحياة العامة .. منخرطون في تنظيم قوى هو غرفة التجارة والصناعة .. لهم أدراتهم الفاعلة في النشاط العام ، وتعبر عن مصالحهم صحف ومطبوعات نافذة فضلا عن نواب في البرلمان .

ولقد تأثر هؤلاء أيضا بأزمة العناخ ، ووقع كثيرون منهم ضحية المضاربات .. والإفلاسات الرهبية .. الأمر الذي انعكس على مجمل النشاط العام في المجتمع .

٣ - القوى الجديدة .. نلك المعثلة في الأجيال الجديدة ، التي تعلمت وندبت منذ الخمسينات والسنينات في الخارج ثم عادت ، ونلك التي تخرجت من جامعة الكويت حديثة النشأة - وقد ترعرع الجميع خلال وبعد مرحلة الاسنقلال ، وفي ظل الوفرة المالية الهائلة ، القادمة مع عوائد النقط ، وتقتحت أفكارهم على مطالب العدل والحرية والمساواة ، وعلى المبادىء الوطنية والقومية ، التي أججتها ثورات التحرر ، وخاصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٧ التي انطلقت من مصر لتعم بمؤثراتها الجميع ..

وهؤلاء يتطلعون – شرعيا – إلى ممارسة دور مشارك في الدياة الكوينية ، يساوى ويوازى قيمتهم وقدرهم الفكرى ووزنهم السياسي البارز في المجتمع ، على أمل أن يتعادل مع دور القوى التقليدية الأخرى ، خاصة التجار .. ولأن الأحزاب السياسية محظورة في الكويت – رغم التجربة الليرالية – فإن هذه القوى الجديدة انخرطت فيما يسمى جمعيات النفع العام ، ونوادى المتقفين ، وروابط المهنيين باعتبارها تنظيمات مشروعة ، وإن كانت غير سياسية طبقا للقانون .

ولقد برز دور هذه القوى الجديدة ، خاصة فى مجالى النشاط البرلمانى – عبر الانتخابات – والعمل الصحفى والإعلامي .. باعتبارهما مجالى التعبير والمشاركة الشعبية . ومن ثم شهدت دورات مجلس الأمة المتعاقبة وجوها ديموقراطية تنتمى لهذه القوى الجديدة ، تعتمت فوق الفكر المستنير بشجاعة المولجهة السياسية ، كما امتلأت أعمدة الصحف باتجاهاتها المختلفة ، بآراء لا نقل شجاعة واستنارة ، معاعدت على ارتقاء الحركة الصحفية والإعلامية إلى حد كبير .

٤ - التيار الديني السلفى .. وهو كما أسلفنا تيار يلعب دورا مميزا في منطقة الخليج ككل .. نراجع نشاطه في الكويت قليلا خلال عقدى الخمسينات والسنينات ، أمام ازدهار التيار القومي الديموقراطي المتصاعد آنذاك ، بحكم ظروف الصحوة الوطنية والقومية .. ثم عاد - التيار السلفى - إلى الازدهار منذ منتصف السبعينات ، وبلغ نروته مع موجة الإحياء الديني التي عمت المنطقة شرقا وغربا .. من إيران إلى المغرب .

وككل القوى والأطراف السابقة ، أصبح لهذا التيار أدواته السيا بية والإعلامية ... نواب في مجلس الأمة وصحف ومجلات تنطق بفكره وآرائه ، ودخل من خلال هذه الأدوات ، فضلا عن منابر المساجد ، في معارك وصدامات مع التيار الوطني الديموقراطي - القوى الجديدة - امتدت شرارتها من قاعة مجلس الأمة وأعمدة الصحف والمجلات ، إلى الجامعة والروابط والنوادي ، وصولا إلى ، الديوانيات ، والمسعبة ... واتسعت آثارها الساخنة ، من الخلاف على فكرة الديموقراطية ومبادى، القومية ، إلى الخلاف حول الموقف من الحرب العرافية الإيرانية .. أي

٥ - وسائل الإعلام : وهي تنقسم - كالمعادة - إلى نوعين :

<sup>●</sup> وسائل الإعلام الرسمية ، وهي مملوكة للدولة وتخضع لتوجيهاتها وتنفذ سياساتها ،

- مثل الإذاعة والتليفزيون ووكالة الأنباء .. وفوقها جميما يقف جهاز وزارة الإعلام ، التى يشغلها عادة وزير من الأسرة الحاكمة ، باعتبارها وزارة سيادية ذات طبيعة حساسة ومهمة خطيرة ، تماما مثل وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والنفط ، وكلها يشغلها وزراء من آل الصباح في معظم الأوقات .
- الصحف والمجلات .. وهي في معظمها ملكيات خاصة ، سواء لأفراد ...
   أو شركات ، لكنها نتمتع بخاصيتين أساسيتين هما :
- (أ) أن الدولة نقدم لها دعما ماليا سنويا ، يشكل أحد مصادرها الاقتصادية . وإن كان المصدر الأهم هو الإعلانات الحكومية والتجارية ، فضلا عن الإعلانات القادمة من خارج الحدود ، مواء كانت إعلانات ذات صبغة تجارية أو سياسية .
- (ب) أن لكل من هذه الصحف والمجلات توجهاتها السياسية والفكرية ، وبالتالى لها انتماءاتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية .. فإذا أخذنا الصحف اليومية الخمص كنموذج الأتباء ، والرأى العام ، والوطن ، والسياسة ، والقيس نجد أن كلا منها تعبر عن اتجاه وترتبط بفكر أو مصالح معينة .. منها من ينطق باسم كبار التجرء أو بعض شيوخ الأصرة الحاكمة أو التيار الديني أو التيار الديني أو التيار كان يتعاطف مع إيران ضمنا .. بعضها الآخر كان يؤيد العراق علنا ، وبعضها كان يتمام الشياسي السعودي كان يتعاطف مع إيران ضمنا .. بعضها يتيني كلية الخط السياسي السعودي، والبعض الآخر يتبني خطا راديكاليا مناقضا .. بعضها يؤيد الحل السياسي للقضية الفلمطينية ، وبعضها الآخر كان يرفع شعار التحرير من النهر للبحر .. بعضها كان ينشر اراء أو إعلانات عن المعملكر الاشتراكي السابق ، وبعضها الآخر ينشر الراء أو إعلانات عن المعملكر الاشتراكي السابق ، وبعضها الآخر ينشر النقوض .. و وعضها الآخر

والمركد أنه بمبب هذه النقطة بالذات ، خاصة الإعلانات الخارجية الصريحة والممثلة ، صدر قرار تعديل قانون المطبوعات في يوليو ١٩٨٦ ، لينص على إعطاء مجلس الوزراء حق ، تعطيل الجريدة لمدة لا تزيد على سنتين أو إلغاء ترخيصها كلية ، إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن ما تنشره يتعارض مع المصلحة الوطنية ، أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة أو جهة أخرى على معونة ، أو مماعدة أو فائدة في أية صورة ، ولأى مبب بغير إذن من وزارة الإعلام ،..

المهم أن وسائل الإعلام ، والصحف خاصة ، دخلت طرفا أصيلا في الأزمة السياسية بالكويت ـ الأولى والثانية – ولعيت دورا في تهيئة المناخ لها من خلال نشر الرأى والرأى المخالف ، ثم اكتوت بنارها ، حين هبت الرياح التي عرقلت الممارسة النيموقر اطية من خلال حل مجلس الأمة المنتخب ، ومن خلال فرض الرقابة الإدارية المسيقة على الصحف بمختلف اتجاهاتها .

يبقى أن نرصد بعد نلك نقطتين :

## النقطة الأولى

هى أنه إذا كانت القوى الخمس التي أوردناها آنفا ، هى التي لعبت الأموار الرئيسية فى صنع مقدمات الأزمة وتهيئة مناخها ، ثم فى التلظى بنيرانها ، فإن هناك قوى أخرى رديفة ومساندة ، تلعب دورا أقل بروزا ، ونعنى بها :

١ – قبائل البدو ٢ – الجيش وقوى الأمن ٣ – الجاليات الوافدة .

ولكل من هذه القوى الثلاث مشاكل ومناعب ، خاصة مشكلة و التجنيس ، التي طرحت على صفحات الصحف ، ومن خلال مناقشات مجلس الأمة .. وصارت قضية خلاف حاد داخل المجتمع الكويتى ، الذي يعانى من خلل في تركيبته الاجتماعية والبشرية ، حيث أن مجموع الكويتين الأصليين لا يتعدى ، ٤٪ من مجموع النين يعيشون على أرض الكويت .. أما النصبة البافية – الأغلبية – فتضم الكويتيين بالتجنيس ، أو فئة بدون جنمية ، والعمالة العربية والأجنبية الوافدة .. والعمالة العربية والأجنبية الوافدة .. والعتمربين

#### النقطة الثانية

أن أطراف الأزمة وخلايا المجتمع الكويتى الفاعلة – الأصلية والمسائدة - قد عاشت فترة من التعايش السلمي بينها ، تحت قيادة تجيد لحكام التوازن ، وتسمح في نفس الوقت بهامش من الحرية عبر مجلس الأمة المنتخب وعبر الصحف . . ثم دخلت هذه الأطراف في فترة من الصدام ، بسبب اختلاف المصالح والأهداف والأفكار والانتماءات . . وتحت ضغط عوامل محلية وإقليمية ودولية سبق الإشارة إليها . . وعكمت هذا الصدام على ساحتى العمل الليبرالي ، ونعني قاعة مجلس الأمة وأعمدة الصحف . . علا الصوت واحتد النقاش والجذل وتطايرت الاتهامات وطرحت

الاستجوابات ، فخاف البعض من إفلات الزمام وتصور أن التوازن المحكوم قد أصيب بخلل أدى إلى جنوح بين النواب والصحفيين والكتاب .. وإلى اهتزاز العلاقة بين السلطنين التشريعية والتنفيذية .. وإلى تحد من الرقابة الشعبية بمختلف أدواتها ، اسلطة صنع القرار عند مسنواه الأعلى ، ومنازعته في هذه السلطة .

وقد رافق ذلك ، أولا حملة من التحريض الداخلي والخارجي ، لتأليب العكومة والأمير ، ضد تنامى التيار المتطلع إلى ممارسة الديموقراطية على أصولها وبقواعدها المميروفة ، ورافق ذلك ثانيا استغلال شديد للحالة الخانقة التي أشاعها جو الأزمة .. تحت ضغوط المشكلة الاقتصادية ، وما تبعها من انكماش وكساد واضحين ، وفي ظل هاجس الأمن الداخلي والخارجي ، الذي اهتز إثر استمرار عمليات الإرهاب والتغجيرات داخل الكويت من ناحية ، وإثر افتراب مخاطر الحرب بين العراق وإيران ، إلى الحدود الكويتية من ناحية أخرى .

ورافق ذلك نالنا ، مسارعة الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع الكويتى ، إلى بخول ، اختبار قوة ، سواء اختبار قوة النيارات المتصارعة في مواجهة بعضها البعض ، أو اختبار قوة بعض هذه التيارات في مواجهة الحكم .. حاولت هذه التيارات تدعيم مواقفها في مواجهة الآخرين ، واستخدمت أدوات الأزمة .. الوضع الاقتصادى المتردى ، ماجس الأمن ، قضية الديموقراطية والمشاركة في الحكم وتحقيق العدالة في اقتسام الثروة وإعادة توزيع الدخل النقطى .. قضية التجنيس وحق الانتخاب والترشيع ، كوسائل للحوار أو كأسلحة للعبارزة في معركة اختبار القوة .

وقد كان يمكن لهذا المعركة أن تثمر خيرا، لو التزم الجميع بقواعد الديموقراطية، وطبق كل طرف بدقة شعارات الليرالية، وترك الحوار يأخذ مجراه، سواء داخل المجلس النيابي المنتخب، أو على صفحات الصحف.

لكن تداخل العوامل المتشابكة العديدة ، المحلية والإقليمية والدولية ، وثقل هاجمى الأمن وتزايد عمليات التفجيرات ، وظلال الحرب القريبة من الحدود ، وانفلات الأعصاب - في فصل الصيف الحارق - وضغوط الأزمة النفسية والاقتصادية على الجميع حكاما ومحكومين .. نوابا ووزراه .. ساسة وصحفيين ، كويتيين بالأصل أو بالتجنس .. كل ذلك دفع الأزمة إلى الاصطدام بالحائط ..

فدخلت إلى كل بيت، وأجهضت الممارسة، وقيدت الصحف.. وأطفأت الأثوار، وهذا ليس حلا.. وإن يقيت الأزمة تمثل هاجساً ضاغطا على الجميع، ونموذجاً واضحاً لصراع الصحافة مع السلطة في الساحة الديموقر اطية .. حتى لو كانت ساحة محدودة 1

ونحسب أن أزمة ١٩٨٦ بكل ملابساتها ، قد كانت مقدمة للأزمة الأكبر والاخطر ، ونعنى أزمة الفزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ التى أحرقت الأخضر واليابس فى المنطقة بأسرها !

### القصل الرابع

# حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال

ه ما شيء أحق بطول سجن .. من اللسان ه
 [ عيد الله ين مسعود ]

كانت الصحافة على موعد مع السلطة فوق أرض السودان .. لم يكن الموعد مرتبا لمواجهة بين الصحافة العربية التي تحاول جاهدة استرداد حرياتها الضائعة العضيمة ، وبين السلطة العربية التي تكافح مستمينة من أجل ترويض الصحافة وتطويع حريتها .

لكن الموعد كان مرتبا من جانب اليونمكو لمؤتمر دولي حكومي لمياسات الاتصال في الدول العربية .. وكان طبيعيا أن تنفجر بين وقت وآخر ، خلال مثل هذا المؤتمر ، أزمة الصحافة العربية بشكل خاص ، وأزمة ومائل الإعلام والاتصال العربية بشكل عام .

وقد كانت أرض السودان هي الأكثر ملائمة آنذلك لاستضافة ذلك المؤتمر في الفترة من ١٩ ـ ٢٥ من شهر يوليو سنة ١٩٨٧ ، باعتبار أن أرض السودان هي مجمع الالتقاء التاريخي منذ القدم .. فوقها النقت وتفاعلت ثلاث حضارات قديمة .. الحضارة الفريقة المورية القادمة من الشمال ، والحضارة الإسلامية المربية القادمة من الشرق ، ثم الحضارة الإفريقية التي أنت من الجنوب ..

لم تكن أرض السودان وهدها هى المهيأة لهذا المؤتمر .. بل إن المناخ السياسى السودانى ، أضفى هو الآخر على المناقشات حرارة مميزة .. ومن ثم كان الحرص على النجاح شديدا ، مثلما كان القلق على حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال بالغا .. مبعث الحرص ومصدر القلق أن عضوية المؤتمر ، اقتصرت على معثلى المحكومات ، ولم تمتد بالرحابة الواجبة لتشمل الصحفيين والإعلاميين الممارسين ، الذين هم عماد العملية الإعلامية ، والمشغولون بحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال أكثر من ممثلى الحكومات وشاغلى المناصب في وزارات الإعلام المختلفة ..

كلا الطرفين – الصحفيون والموظفون – يفهمون هذه الحرية ونلك الديموقراطية بمغاهيم مختلفة ، إن لم نزعم أنها منصائمة في معظم الأحيان ..

البداية تقول إن اليونسكو المنشغلة بإنشاء نظام إعلامي عالمي جديد ، يحقق التوازن العالمي بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال تبادل المعلومات وتدفق الأنباء ، صبق أن نظمت لهذه القضية ثلاثة مؤتمرات إقليمية : الأول في سان خوسيه بكوستاريكا عام ١٩٧٦ وحضرته دول أمريكا اللاتينية ، والثاني في كوالا لمبور بماليزيا عام ١٩٧٩ وحضرته الدول الآسيوية ، والثالث في ياوندي بالتكاميرون عام ١٩٨٠ وحضرته الدول الإفريقية . . وها هو المؤتمر الرابع المخصص للدول العربية يعقد في الخرطوم عام ١٩٨٧ ، بعد أن تعرقل انعقاده كثيرا بسبب الخلافات المياسية العربية .. بل تحديدا بسبب محاولة بعض الدول العربية الاعتراض على مضاركة مصر فيه ، إلا أن اليونسكو ومعظم الدول المشاركة رفضت هذا الاعتراض ، فغاب المعترضون - النونسكو عام ١٨٥٠ مدولة عربية .

الموضوع يتلخص في عنوان رئيسي ، هو مشكلات الاتصال والإعلام وآفاق مستقبله .. وتحت هذا العنوان قدمت اليونسكو بعد جهد ومعاناة ، وثيقة بنتها على دراسة أعدها بعض الخبراء العرب ، ثم أدخلت عليها الدول العربية كثيرا من التعديلات بالحذف والإضافة طبقا لسياسة ورأى كل دولة على حدة .

ومن خلال مناقشة فصول الوثيقة التى جرت ساخنة فى بعض الفنرات ، روتينية فى بعضها الأخر ، انفجرت أزمة الصحافة والإعلام العربى على حقيقتها ، دون أن يقصد المتناقشون ، مثلما انكشفت المواقف المختلفة – المتناقضة غالبا – للدول العربية طبقا لسياسات نظمها واختياراتها العقائدية .

ورغم المحاولات المستمينة التى بذلها أحمد مختار امبو مدير عام اليونمكو آنذاك من خلال مداخلاته العديدة في الحوار لحث الدول العربية على الاتفاق بامم الدين الواحد واللغة الواحدة والتراث والثقافة والمصالح المشتركة ، إلا أن الحقيقة الواضحة طلت كما هى . فيين النظم العربية الحاكمة ، والتي أوفدت للمؤتمر ممثليها المرسميين المعبرين بالقطع عن خطها السياسي والإعلامي ، كثير من الشكوك والحدر .. كالعادة .

وبدلا من إدارة حوار خصب والتعمق في حقيقة وضع الإعلام العربي .. إيجاباته وسلبياته .. حدوده وأفاقه .. حاضره وممنقبله .. إنجازاته وقيوده .. موقفه من السلطة الحاكمة وموفف السلطة الحاكمة منه .. مفهوم حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال وحدودها .. علاقة الصحافة والإعلام بالجماهير وبنظم الحكم .. حرية الممارمة وضغوط القوانين .. مشاكل الصحفيين والإعلاميني المهنية والسياسية والاقتصادية والقانونية .. تدريب الأجيال الجديدة بعيدا عن تأثير الهجمة التقافية والإعلامية الأجنبية .. تطويع التكنولوجيا الحديثة في مبيل تطوير أداء المهام الإعلامية مؤمنعاتنا العربية النامية . التي يعاني معظمها من الفقر والتخلف وانتشار الأمية بنسب عالية ...

بدلا من كل ذلك .. أو بعض ذلك على الأقل ، غلبت على مناقشات المؤتمر الروح الرسمية الرونينية المعلبة والمجففة .. وبالتالي جاءت توصياته في النهاية معبرة بصدق عن هذه الروح ، مثلما أرادت الدول الأعضاء تماما ، مكتفية بالعبارات الفضفاضة والمعممة ، وبالنصوص الرونينية المعتادة .

### وربما يعود نلك كله إلى عدة عوامل أبرزها :

●قصر التمثيل على عضوية ممثلى الحكومات، وغياب أهم عناصر الإعلام والاتصال، وهم الصحفيون والإعلاميون والاتصاليون الممارمون، الذين تختلف رؤاهم ومفاهيمهم بالضرورة، عن رؤى ومفاهيم ممثلى الحكومات، في قضايا حساسة نشغل الجميع، شرقا وغربا - كحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال.

هكذا استأثرت المحكرمات بفرض رأيها في مثل هذه القضايا ، في غياب أبرز الأطراف العاملة والمؤثرة .. حاملة الرسالة وأداة الاتصال .. ولا نعتقد أن هذا موقف صليم يحقق نتائج إيجابية ، إلا إذا كانت المحكرمات العربية ، مازالت ترى أنها وحدها صلحبة الحرية في نقرير حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال .

•جاء النمثيل العربى نفسه متواضعا .. الأمر الذى أدى بالضرورة ، إلى تواضع عناصر المناقشة وضعف الآراء وفتور الحوار .. لقد غاب جميع وزراء الإعلام العرب باستثناء الوزيرين السوداني والموريتاني ، لسبب أو لآخر .. لخطأ تنظيمي ، أو بقصد سياسي . . المهم أن تمثيل الحكومات العربية جاء على ممتوى الموظفين التنفيذيين ، فى مؤتمر يناقش قضايا إعلامية حيوية ذات طابع سياسى ، تنطلب حضور وزراء أصحاب سياسة وقرار .

• بقى العامل الأكثر تأثيرا في مسار الحوار .. ألا وهو الوثيقة الأساسية التي طرحت المناقشة .. من المؤكد أن هذه الوثيقة المعدة سلفا ، والتي ولدت بعملية قيصرية مرهقة ، قد مرت في كل دولة عربية على رقيب متشدد وربما متشنج .. فصادر كل ما يتعارض فيها مع خط دولته المدياسي والإعلامي . فإذا تصورنا كيف أن كل حكومة حذفت ما لا تريد ، وأضافت ما تحب ، لعرفنا على الفور الحال الذي آلت إليه الوثيقة ، التي أرادت بها اليونمكو أن تحدد مبادىء ووقائع وتحليلا لواقع الإعلام العربي بمختلف وسائله وأجهزته ، بصرف النظر عن أي خلافات سياسية .

لكن ما أرادته اليونسكو شمىء ، وما أرادته الحكومات العربية شمىء آخر .. □ □ □

وبالرغم من كل ذلك .. طفت على السطح حسنة إيجابية ، وهى أن مجرد عقد هذا المؤتمر نجح فى طرح ، ربما لأول مرة بهذا القدر من الشمولية والعلائية ، مشكلات الإعلام العربي وأزماته الواقعية .. وثنا بعد ذلك أمل :

- أن تننازل الحكومات عن استئثارها الراهن بحرية بحث هذه المشكلات بمفردها ومن
   خلال خبرائها وموظفيها ، بعيدا عن أصحاب القضية .
- وأن يتنازل أصحاب القضية الصحفيون والإعلاميون عن سلبيتهم ومخاوفهم ،
   فيقتحمون الميدان بالرأى المدروس والحوار الديموقراطى والإصرار على
   المشاركة ..
- وأن تتسع الدائرة ، ليدخل الرأى العام العربى طرفا أصيلا في مثل هذا الحوار ،
   تعميقا لمبدأ ديموقراطية الاتصال ، وتأصيلا لجرية الصحافة والإعلام .

ولنا هنا أن نتوقف أمام بعض النقاط المحددة .. تعميقا لبعض مشاكل الصحافة والإعلام والاتصال فى وطننا العربى ، المترابطة مع مثيلاتها فى العالم كله .. المؤثرة بالضرورة على حرية الصحافة والإعلام ..

#### أولا - ديموقراطية الاتصال

لقد أصبح العالم اليوم ، بفضل ثورة التكنولوجيا المديثة ، قرية الكنرونية ، بالمعنى الكامل .. مما جعل الاتصال سهلا وسريعا .. وأصبحت الديموقواطية كذلك نيارا عارما ، يسرى فى عروق وعقول القالبية الساحقة من الشعوب ، بصرف النظر عن تقدمها أو تخلفها .. غناها أو فقرها ..

وبين الاتصال والديموقراطية – وكلاهما أصبح حقا معترفا به – علاقة عضوية وثيقة دالحل تلك القرية الالكترونية المنشابكة المتداخلة ، التى نتبادل المعلومات والأراء والأحداث في كل انجاه ومجال بصرعة فائقة .

وهذا هو طابع العملية الاتصالية ، ذات المفهوم الديموقراطي ، حيث نرى أن تمتع 
سكان القرية الالكترونية - دون نفرقة - بهذه المعلومات المتدفقة عبر وسائل الاتصال 
يحقق التكافؤ في الاستفادة بوسائل الإعلام ، المتحررة من احتكار البعض لها .. مواه 
كان ذلك البعض دولة بعينها ، أو نخبة معينة ، أو فئة متميزة . لأن حق الاتصال 
والعصول على المعلومات ، يجب أن يكون حقا للجميع دون تمييز بسبب الدين أو اللغة 
أو العنصر أو الجنس أو الرأى ، والموقف السياسي والفكرى ، وبذلك تتحقق المشاركة 
الإيجابية ، وإلا ظلت المعلومات تتدفق من أعلى إلى إسفل .. من السلطة الحاكمة إلى 
المحكومين .. أو من الدول الأقوى للدول الأضعف ..، وأو من الشعوب الصناعية الغنية 
للشعوب الناسة القفرة .

ولم يكن غريبا إذن أن تؤكد اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال - لجنة ماكبرايد - في تقريرها النهائي مثل هذه العباديه :

- أن حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الإعلام وحرية التجمع من العريات الأساسية لممارسة حقوق الإنسان ، ويعد توسيع هذه الحريات المتعلقة بالاتصال ، بحيث تصبح حقا فرديا وجماعيا أوسع للاتصال بين الناس ، مبدأ من المبادىء التى تسود الآن عملية تحقيق الديموقراطية ، ويعد الدفاع عن جميع حقوق الإنسان واجبا من الواجبات الأساسية لوسائل الإعلام .
- ينبغى تلبية احتياجات الاتصال في المجتمع الديموقراطي ، عن طريق التوسع في
   بعض الحقوق الخاصة ، مثل الحق في الحصول على المعلومات ، والحق في إعطاء
   المعلومات ، والحق في الحياة الخاصة ، والحق في المشاركة في الاتصال العام ،
   وجميعها عناصر لمفهوم جديد هو الحق في الاتصال .
- يجب على وسائل الإعلام المشاركة في الدفاع عن القضايا المادلة للشعوب المكافحة
   من أجل الحرية والاستقلال ، وعن حقها في أن تعيش في سلام وعلى قدم المساواة
   ودون تدخل خارجي ، ويكتمب ذلك أهمية خاصة بالنمية لأبناء الشعوب

المضطهدة ، الذين يتعرضون أثناء نضالهم ضد الاستعمار والتمييز الديني والعنصري للحرمان من فرصة إسماع صوتهم داخل بلادهم نضعها ..

يجب على جميع العاملين في مجالات الإعلام الجماهيرى ، الإسهام في إقرار حقوق ، الإنسان الفريقة والمجلوقة ، والحقوق ، الإنسان الفريقة والحقوق ، والحقوق ، بل يشمل فضم أى انتهاك لها ومساندة جميع من تتعرض حقوقهم للانتهاك أو الإهمال ..

وينبغى على النقابات والجمعيات المهنية والرأى العام مؤازرة الصحفيين الذين يتعرضون للضغط أو الإيذاء بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان .(۲۶)

#### ثانيا - حرية الصحافة

حين نتحدث عن فلسفة الحق في الاتصال ، بذلك المفهوم الواسع والعميق الذي جاء في تقرير لجنة ماكبرايد ، وصار تبارا عالميا عاما وعارما الآن ... وحين نحاول مقارنة ذلك بما يجرى في وطننا العربي نجد عجباً ..

فالحديث عال وكثير ورنان حول حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى .. لكن الممارسة تكشف للأمض عور هذا الحديث ومغالطاته .. نحن ننكلم فقط عن تلك الحرية ، لكننا لا نمارسها عمليا إلا استثناء ، سواء كان هذا الاستثناء زمنيا أو سياسيا أو جفر افيا ..

نشهد بأن كل دساتير الدول العربية - مثلها مثل كل دول العالم الثالث - تنص في بنودها صراحة على حرية التعبير ضمن الحريات العامة .. ولكن النصوص الدستورية والقانونية وحدها لا تكفى ، وإلا أصبح الأمر مجرد حرية الصراخ .

وإذا كانت النصوص الدسفورية والضمانات القانونية ضرورية لضمان ديموقراطية الاتصال وحرية الصحافة والإعلام، فإن الأمر يمتاج لترجمة ذلك إلى ممارسات فعلية وعملية، ويحتاج إلى بناء قاعدة مادية ملموسة ...

نستطيع أن نضرب أمثله صارخة عن القوانين ومواد العقوبات واللوائح الإدارية

<sup>(</sup> ٣٤ ) التقرير النهاني للجنة الدولية الدراسة مشاكل الاتصال - لجنة ماكيرايد - اليونسكو .

والموانع القانونية والعقبات السياسية التى تعرقل ديموقراطية الاتصال فى بلادنا العربية ، والتى تحول النصوص القانونية والدستورية إلى مواد جافة جامدة خالية من المعنى ، مثل قوانين الرقابة الصارمة والمصادرة ومطاردة الصحفيين واضطهادهم ومعافيتهم بسبب آرائهم ومواقفهم ..

لكننا نتوقف بالتأمل أمام بعض المشكلات الرئيسية التى نعوق حرية الصحافة العربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ... مثل :

- تأخذ معظم الحكومات العربية ، بسياسة الترخيص المسبق لإصدار الصحف والمجلات ... بما يعنه ذلك من قيود سياسية وقانونية وإدارية وعقبات مالية ، تتبح للسلطة الحاكمة ، فرصة التحكم المطلق في الترخيص أو سحب الترخيص ، أو عدم الترخيص أصلا بالإصدار .
- تطبق معظم الحكومات العربية ، الرقابة الصارمة ، سواء كانت رقابة مباشرة عن طريق رقيب مقيم في مقر الصحيفة ، يقرأ المواد التحريرية قبل طبعها ، أو كانت رقابة غير مباشرة عن طريق رؤساء التحرير الذين تعينهم وتقيلهم .. تكاففهم وتعاقبهم .. تقربهم وتبعدهم ..
- تمارس سلطة الحكم عادة ، السيطرة على مصادر المعلومات ، فتسمح بما تريد إيصاله القراء عبر الصحف ، وتحجب ما لا تريد مما يشكل قيدا أساسيا ، ليس فقط على حرية الصحافة وتدفق المعلومات ، بل على حرية الرأى العام في ممارسة حقه في الاتصال ..
- أصبحت الإعلانات سلاحا أساسيا في يد الدولة ، تضغط به على الصحف .. تمنح وتمنع ... تكافىء وتعاقب ، بعد أن صار دخل الإعلانات يشكل البند الرئيسي في ميز انبة الصحف .
- بنفس الدرجة ، تحول ورق الطباعة إلى عنصر استنزاف ضناغط للصحف ، نظرا لارتفاع أسعاره بشكل جنوني خلال السنوات الأخيرة .. وهناك بعض الحكومات العربية تقوم بدعم استيراد ورق الصحف من الخزينة العامة ، لتماعد الصحف على استمرار انتشارها ، بينما تخلب حكومات أخرى عن ذلك ، مما أوقع الصحف في مأزق مائي وصحفي خطير يهدها بالانكماش والتوقف .
- أدى ارتفاع نصبة الأمية في الدول العربية ، ( ويتراوح بين ٣٦,٦٪ و ٧٥,٤٪ في

معظم الدول ، ويقفز إلى ٩٣،٩٪ فى بعضها ) إلى محاصرة انتشار الصحف وقلة توزيعها .. فإذا أصفقا إلى ذلك ضعف القدرة الشرائية بصبب انخفاض مستوى الدخل ، لعرفنا كم تصل نصبة مقروئية الصحف ومعدلات توزيعها .

فغي عام ١٩٨٤ على مبيل القياس ، بلغ متوسط تداول الصحف في الوطن العربي بشكل عام ٣٥ نسخة لكل ألف نسمة ، وهو معدل أقل كثيرا من ذلك الذي وضعته اليونسكو كجد أدني ، وهو مائة نسخة لكل ألف نسمة .(٣٥)

- أنت الخلافات السياسية بين الدول العربية ، إلى فرض قيود وحواجز على تبادل المعلومات ودخول الصحف وتوزيعها في معظم الدول العربية ... فضلا عن القيود المغروضة على نقل الصحف - خاصة عن طريق الطيران - وارتفاع التكلفة ، الأمر الذي يعرقل انتشار الصحف وتبادل المعلومات والآراء ، ويجهض حرية الصحافة والإعلام .
- كان من نتيجة السياسات المركزية المتبعة في معظم الدول العربية ، أن تركز إصدار الصحف في العواصم والمدن الكبرى - رغم بعض الاستثناءات القليلة - فاقتصر تبادل المعلومات على فئات معينة ، وتلاثمت الصحف المحلية والإقليمية ، وسرى الاحتكار المركزى ، الأمر الذي ضرب فلسفة ديموقراطلية الاتصال في الصميم .

وإذا جاز لنا أن نلتقط ، واحدة فقط من هذه المشكلات المعوقة لحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال ، في بلادنا العربية ، فإننا نختار الأزمة الطاحنة التي تعانيها الصحف العربية ، نتيجة أزمة الورق .

لقد أصبح ورق الصحف مادة استراتيجية على المستوى العالمي ، تأني في مرتبة متقدمة بعد الأسلحة العسكرية ، والقمح ، والنقط ، تحتكرها بعض الدول الكبرى ، وتتحكم في أسواقها وتستفلها كملاح للضغط والابتزاز وفرض الشروط على الدول المستوردة .

وقد كان لافتا النظر ، أن ينعقد المؤتمر الدولى الحكومي لسواسات الاتصال بالدول العربية فوق أرض السودان ، الدولة العربية الوحيدة تقريبا الههيأة لإقامة صناعة ورق

<sup>(</sup> ٣٠ ) ويثيقة مشكلات الاتصال وآفاق مستقبله .. العقدمة للمؤتمر الدولي للحكومي لسياسات الاتصال في الدول العربية – عريكوم – يوليو ١٩٨٧ .

الصحف بحكم توافر الخامات اللازمة ، بينما كانت صحفها نتوقف واحدة بعد الأخرى ، بصبب نفاد ورق الطباعة اللازم ، وبسبب عجزها عن تدبير النقد الأجنبي لاستيراده .

وكان غريبا أن تمر الصحف المودانية بهذا المأزق ، في وقت تنتمش فيه الممارسة الديموقراطية ، وتتعدد الأحزاب ومنابر الرأى ، وبالتالى نصبح الصحف الحزيبة والمستقلة هي الوسيلة الإعلامية الأقوى تأثيرا ... ومعنى دخولها في دوامة نقص الورق أو انعدامه ، وإنقاص صفحاتها أو كميات مطبوعاتها ثم توقفها في النهاية ، هو خنق صريح لحرية الصحافة وإجهاض لديموقراطية الاتصال .

وليس الأمر مقصورا على الصحف السودانية - وإن كانت هى فى الموقف الأسوأ - بل إن هذه الأزمة تطارد الصحف فى معظم الدول العربية - وكلها مستوردة للورق - وفى مقدمتها الصحف المصرية بمؤسساتها الكبيرة والراسخة ، التى اضطر معظمها إلى تخفيض عدد الصفحات وكمية المطبوع ..

ولايمكننا إلا الربط بين أزمة ورق الصحف وديموقراطية الاتصال وحرية الصحافة ... إذ كيف سيتحقق تبادل الآراء صعودا وهبوطا وفي مختلف الاتجاهات ، إلا على صفحات الصحف كوسيلة إعلام مؤثرة وقوية ... وكيف نصدر الصحف بدون ورق وخامات للطباعة ، أو في ظل ارتفاع أسعارها العالمية بدرجة مذهلة خلال فنزات قصيرة منتالية .

ولذلك نؤكد أن الحديث عن ديموقراطية الاتصال لا يكفى ، لكننا نحتاج إلى ترجمة الحديث إلى واقع عملى ملموس يوفر ضمانة الاستمرار وحرية الممارسة أمام وسائل الإعلام والاتصال بشكل عام ، ونعنى بذلك أن إنشاء صناعة عربية لورق الصحف وخامات الطباعة ضرورة أماسية ملحة على الممترى الوطنى والقومى .

إن الدول العربية ، مزدهمة بالإمكانات والثروات الطبيعية وبالأموال المكنسة في البنوك الأجنبية ، وببنوك النمويل والندمية ، لكن أحدا لم يجرؤ على النقدم لنمويل مثل هذه الصناعة الاستراتيجية ، رغم نوافر المواد الخام اللازمة ، كما هو حادث في السودان مثلا .

ونظن أن ذلك يعود أول ما يعود إلى سياسة الاعتماد المنزايد على الاستيراد من الأسواق الدولية ، التى تتحكم فيها الدول الغنية الصناعية المسيطرة والمحتكرة .. أى أن الأمر مرتبط فى النهاية بسياسة التبعية الاقتصادية والسياسية ، التى مازلنا أسرى لها ، رغم كل ما يقال عن الاستقلال وشعاراته .. ولعلنا نصيف أن العالم الغربي على سبيل المثال ، حين يتحدث عن ديموقر اطية الانصال ويمارس حرية الصحافة والإعلام ، إنما يفعل ذلك في إطار عملية متكاملة ، تشمل القيم والمعادىء والقوانين اللازمة لحمايتها .. مثلما تشمل توفير أساسيات إتمام العملية الإعلامية بضمان المواد الخام والمعدات والأجهزة والكوادر البشرية المدربة والمؤهلة ، دون ما سيطرة أو تحكم خارجي .. ويذلك كله تتم العملية الإعلامية في انسياب وديم قراطية بلا عراقيل أوقهود خارجية .

أما حين نتحدث نحن في الوطن العربي ، عن ذلك ، فإننا نكتفي على الأغلب ، بالتغنى بحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال ؛ المكفولة طبقا للنستور ، والمضمونة من القائد والزعيم الملهم المزدهرة بفضل حكمته ، والمتألفة بترجيهاته السديدة !

لكن تبقى حقيقة التخلف والتضليل قائمة ... لأننا لا نبذل الجهد الضرورى لتوفير الضمانات الكافية والفعلية لإتمام العملية الإعلامية المتكاملة ، ولبناء ديموقراطية الاتصال الحقيقية والواقعية ..

وسوف يستمر الحال على ما هو عليه ، طائما اسمر سيرنا على نفس المنوال ، المتعامى والمضلل ، وينفس منطق خداع النفس .. بصرف النظر عن أى شعارات رنائة أو كلمات براقة ، تتغنى ليل نهار بحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال .

### القصل الخامس

## حرية الصحافة تحت سنابك الاحتلال

وأكثم علمي عن نوى الجهل طائتي
 ولا أنثرُ الدرّ الثمينَ على الغذم
 فَمَنْ مَنخ الجهالَ علماً أَصَاحَه
 ومنْ منع المستوجبين فقد ظلم ،
 [ الإمام الشاقعي ]

ثمة مقولة شائعة فى وطننا العربى ، أصبحت كالأسطورة المتوارثة .. يرددها البعض منا ، كالببغاء ، دون عميق نفكير ، أو كثير تدبير ..

المقولة الشائعة ، مصدرها إسرائيل ، والغرب الأوروبي الأمريكي من وراتها ، تقول ببساطة وتروج في خبث ، إن إسرائيل وحدها هي واحة الديموقر اطبة ، في منطقة لا ولم تعرف إلا حكم الاستبداد والقهر على مر العصور والأزمان .. وأن إسرائيل وحدها هي واحة التقدم في بيئة صحراوية جافة الفكر مجدبة الوجدان ، لإ تصلح لازدهار حضاري مستقر ودائم .

ومن شدة تأثير هذه المقولة الكاذية المخادعة ، وعمق انتشارها ، بين بعض فالت الشعب العربي ، بعد أن غرزتها وسائل الإعلام الغربية في الأنمغة ، أصبحنا بين يوم وليلة ، نضع إسرائيل ، كنموذج يحتذى ، ومثال يتبع . كأنما نحقق بأنفسنا ما يريده الغرب ... فإذا كان الحديث عن التخلف والتأخر وسفه الإنفاق في بعض بلادنا العربية ، سارعنا إلى المقارنة بتقدم إسرائيل وتنميتها المتقدمة وإنفاقها كل ، شاقل ، في موضعه ...

وإذا كان الحديث عن القهر والاستبداد والديكتاتورية في بعض بلادنا العربية ، انقلبنا – تحت ضغط الإحباط – للغزل الصريح ، في حرية ، المجتمع ، الإمرائيلي ، وديموقراطية الحكم فيه ..

أما إذا كان الحديث ، عن غياب حرية الصحافة ، واختناق المعلومات في محابس بير وقر اطية ، قلنا انظروا ما نتمتع به الصحافة الإسر البلية من حرية وتدفق معلومات .

ربما كان المظهر في كل ذلك صحيحاً إلى حد كبير ، لكن للمسألة جذورها وأعماقها ..

إسرائيل قطعة من الغرب ، تم تصديرها كاملة التصنيع ، جاهزة التركيب .. جاءت إلى المنطقة تحمل معها كل فكر وثقافة وعلوم وسلوك المجتمعات الغربية ، التي عاش فيها اليهود ، عبر مثات بل آلاف المنين ، منها هاجروا إلى فلسطين بتخطيط متكامل منظم ، باسم العودة إلى أرض ، المعاد ، ، مع ما تثيره هذه الكلمة من ، عواطف جياشة ، في وجدان اليهود ، لكن الهدف الأول لم يكن إلا تركيب قاعدة عسكرية صناعية غربية في منطقة مفصلية ، بين مصر في الغرب ، وباقي الدول العربية في الشرق ، إعدادا لمهمة استعمارية في الأساس .

هذه واحدة .. أما الثانية ، فهى أن إسرائيل ليست واحة الحرية والتقدم والديموقراطية ، بحد ذاتها ، إلا بمقدار النقس الذي يعانيه العرب ، في هذا العصر ..

نعم ثمة نظم ديكتاتورية ، وحكم استبدادى فردى ، وتخلف فى المعيشة ، وتراجع فى الفكر الثقافة ... لكن كل ذلك ليس إلا ، حالة زمنية وقتية ، تسيطر البوم ، وقد تختفى غدا ، تماما كما أن ، النموذج الإسرائيلى المعلب ، بما يتمتع به من ظواهر الديموقراطية والتقدم ليس إلا حالة زمنية وقتية محددة كذلك .. وجدت الليوم ، وقد تختفى غدا .. لأن أساسها مصنوع وكيانها مزروع ..

كل شيء مستورد ، يأتي من الغرب ، عبر الإمدادات اليومية ، سواء كان سلاحا يقرى الترسانة المكنسة في ، القاعدة العسكرية الأمامية ، للغرب ، أو كان مالا المإنفاق على العاملين في هذه القاعدة المهاجرين – أو المهجرين – إليها .. أو كان ثقافة وصحافة وسلوكا ، يمارسه هؤلاء ، مثلما كانوا هم أو أجدادهم يمارسونه في الغرب ..

ورغم كل ذلك ، فإن التضغم الإسرائيلي ، هو أعلى المعدلات في العالم ... و ، المجتمع الإسرائيلي ، هو الأكثر تضمغا والأشد تصارعا ، والديموقراطية الإسرائيلية مازالت ، وسوف تظل موضع تساؤل دائم . فحين يصل معدل التضخم إلى ٣٠٠٪ ، وحين لا يتوقف ضخ المساعدات المالية والعينية ، من أوروبا وأمريكا ، لإسرائيل لتعيش ازدهارا ظاهرا ، فهذا ليس إلا التعبير الحقيقى عما ندعى ..

وحين تتحول الديموقراطية في إسرائيل ، إلى ديموقراطية على النموذج و الإسبرطى ، الضيق ، حيث يمارس اليهود الغربيون حريتهم الكاملة في قهر اليهود الشرقيين ، وحيث نعيش فئات يهودية مضطهدة مطاردة منبوذة ، كالفلاشا ، وكل اليهود الهنود والسود ، فليس هذا إلا الدليل على صراع اجتماعي معاد للديموقراطية ..

وحين تمارس الدولة العبرية ، بكل فناتها الحاكمة والمحكومة ، القهر ضد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، بل وضد العرب بشكل مطلق ، فليس هذا إلا الشاهد الرئيسي على زيف كل الادعاءات الإسرائيلية والغربية ... عن واحة الديموقراطية والنقدم وسط صحراء الحمل والتذف والنيكانورية ...

أما حين نتحدث عن حرية المسحافة ، فحدث ولا حرج .. إذ أن قوانين الرقابة على المطبوعات وعلى الأنباء في إسرائيل ، هي واحدة من أنسي القوانين المماثلة في الديموقراطيات الغربية ، التي أخرجت النموذج الإسرائيلي المركب سابق التجهيز ..

ولمل المتابعات اليومية ، لممارسة الرقابة ، على الصحف الإسرائيلية نفسها ، تكثف بالدليل العملي زيف حرية الصحافة وتدفق الأنباء .. فإذا ما انتقلنا إلى ، حرية الصحف العربية ، الصادرة في الأرض المحتلة ، فالأمر ولا شك شديد التعقيد .. بالغ الصرامة .. حيث الرقابة المسبقة ، والمصادرة اليومية ، والإيقاف لمدد طويلة ، وسحب الترخيص ، واضطهاد الصحفيين ، وقصلهم ، والاعتداء الجسدى عليهم واعتقالهم ، بل وترحيلهم بالطرد من وطنهم ، يمثل عملا عاديا وسلوكا مألوفا ، تمارسه ، الديموقر اطية الاسبرطية ، المخلقة في إسرائيل .

0 0 0

الحقيقة أيضاً .. أن الصحافة العربية في فلمنطين ، ولدت وترعرعت وعاشت وسط ظروف تاريخية قاسية ، منذ القرن الماضي وحتى الآن .. إذ أنها مرت بثلاث مراحل من الاضطهاد والمصادرة والمطاردة : مرحلة العهد العثماني ، ومرحلة الانتداب البريطاني ، ثم مرحلة الاحتلال الصهيوني .

أى أنها تخلصت من قهر ، لتقع في اضطهاد .. ومن اضطهاد إلى اقتلاع

ومعق .. وإن ظلت رغم كل ذلك عائية الصوت قوية التأثير ، تحمل على صفحاتها عبر المراحل الثلاث ، كل مظاهر الثقافة الفلسطينية المميزة ، مثلما تحمل شعلة التفاح للحركة الوطنية الفلسطينية ، التي ناصلت للتخلص من الحكم العثماني ، ثم من الانتداب البريطاني ، وصولا إلى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني .

ولم يكن تأثير هذه الصحافة مقصورا ، على وطنها الصغير - فلسطين - بل امتد 
بامنداد الوطن الأكبر - البلاد العربية - حيث كانت بعض إشعاعاتها نصل إلى هذه 
البلاد ، وحيث هاجر من فلسطين صحفيون - تربوا في المدرسة الصحفية الفلسطينية - 
إلى كثير من الأقطار العربية مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والأردن .. 
إلى (٢٦) ، سواء كان ذلك بسبب الاضطهاد والقهر ومصادرة الصحف والتضييق على 
حرية المسحافة ، أو كان بسبب البحث عن عوالم أوسع ، وأفلق أرحب .

وهكذا لمعت خلال الحكم العثماني لقلمطين أسماء صحفيين كبار وصحف مشهورة، مثل : على الريماوى وخليل المكاكيني وعيمى العيسى ويوسف العيسى وبولس شحادة .(٢٧)

وبرزت صحف القدس الشريف ، والنجاح ، وبيت المقدس ، وفلسطين ، ومرآة الشرق .

ولمعت خلال الانتداب البريطاني أيضاً أسماء صحفيين وصحف ، مثل : سليمان الناجى الفاروفي وإير اهيم الشنطى ومنيف الحسيني وعارف العزوني وإميل توما وعيسى شاكر وعبد الغني الخطيب ومخلص عمرو وعقيل هاشم .

بينما شهدت فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ( ١٩١٨ – ١٩٤٨ ) نحو مائة وخمصين جريدة ومجلة .(٣٨)

وفي حين هاجر صحفيون فلسطينيون كثيرون من وطنهم الصغير إلى بلاد عربية

<sup>(</sup>٣١) عبد القادر ياسين ـ صحفيون ظسطينيون من العهد العثماني إلى عهد الانتداب البريطاني .

<sup>(</sup>٣٧) هرب بولس شحادة من حكم بالإحدام أصدره ضده الهاب العالى ، ولجاً إلى مصر حَبِثُ كان يكتب في المقتطف والعقطم والمؤود والهلال ، ثم عاد إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى ، وأصدر هناك صحيفة مرأة الشرق التي سرعان ما أظللتها سلطات الاحتلال البريطاني . وفي هذه الصحيفة برزت أفلام مثل أكرم زعيتر وأحمد الشقيري .

<sup>(</sup>٣٨) عبد القادر ياسين .. المصدر السابق ذكره .

أخرى في الوطن الكبير ، وعملوا في صحفها ومجلاتها ، فإن صحفيين عربا آخرين ، 
ذهبوا إلى فلسطين في رحلة مضادة حيث عملوا فيها مثل : يوسف فرنسيس ويوسف 
حنا وعلى منصور وعبد الهادى عرفان وألبير عمون ( من مصر ) – وساسى السراج 
وخير الدين الزركلي ومحمود الشركسي وإيراهيم كريم وجلال عوف وسلاح الدين 
المختار ومحمود الخيبي ( من سوريا ) – وعجاج نويهض وكمال عباس وخليل نمر 
وسليم اللوزى وأحمد متيمنة ويوسف ياسين ( من السعودية ) .(٢٠)

وقد جاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة بعد عدوان ١٩٦٧ ، ليفجر موجة جديدة من إصدار الصحف والمجلات الفلسطينية رغم كل قوانين الرقابة وإجراءات المصادرة والمطاردة المستمرة ، وأهمها صحف القس والفجر والميثاق والشعب ، وكلها يومية ، والطليعة والجمر والدرب والنهار والموقف والفجر باللغة الانجليزية ، وكلها أسبوعية ، ومجلات العودة والمهد والبيادر الأدبي والكاتب والفجر الأدبي والشراع والعلوم والأسبوع الجنيد .(٤٠)

ولقد كان طبيعيا أن تواكب الصحف والصحفيون العاملون بها ، ازدهار حركة المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي ، وأن ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بمنظمات المقاومة ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية أساسا .. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأن تتحول إلى أداة كفاح وصحافة ثورة ومقاومة ، تعبيرا عن حالة الغليان التي تصود الأراضي العربية المحتلة .

وفى المقابل كثفت ملطات الاحتلال الإسرائيلى من إجراءاتها القمعية ضد الصحف والصحفيين الفلسطينيين ، فقيدت حركتها وحركتهم ، وطبقت عليهما قانون الطوارىء الذى أصدرته بريطانيا عام ١٩٤٥ خلال انتدابها على فلسطين ، وإن كانت إسرائيل قد زادت تسليحه بنصوص قهرية جديدة وإضافية لتحكم قبضتها على حركة المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة بشكل عام ، وعلى الصحافة والصحفيين الفلسطينيين بشكل خاص .

<sup>(</sup>٣٩) اليدوى المنثم ـ من أعلام الفكر والأدب في فلسطين .

<sup>(</sup>٤٠) قالت وزارة الداغلية الإسرائيلية في أغسطس ١٩٨٦ إن عدد الصحف للعربية للتي تصدر في (٤٠) والمرائية الإسرائيلية أكثر من ٣٠ صحيفة ومجلة ، أطلقت السلطات أربعا منها تهليل .

وبالتالى لا تكاد جريدة أو مجلة تسلم من المصادرة أو التعطيل أو الإيقاف ، مثلما لا يكاد صحفى فلسطيني يفلت من استجواب أو اعتقال أو إيقاف أو طرد وترحيل ، بل إن التنكيل الإسرائيلي قد امتد ليشمل تفجير مبانى الصحف الفلسطينية وسرقتها ليلا ومداهمتها في كل وقت ، مثلما امتد ليشمل أسر الصحفيين وأبناءهم وأصدقاءهم ، تضييقا للخناق وزرعا للفزع والإرهاب في نفوس الجميع ، وخنقا لصحت المقاومة والثورة .

ومنذ أن احتلت إسرائيل القدس والضفة والقطاع بعد عدوان ١٩٦٧ ، فرضت رقابتها الصارمة على الصحف العربية التي تصدر فيها ، وطبقت عليها القوانين المسكرية الإسرائيلية ، فضلا عن قانون الطوارى، المعمول به منذ أن فرضه الانتداب البرطاني في عام ١٩٤٥ . وتطبيقا لهذه القوانين المقيدة للحريات ، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق صحيفة ، المبثاق ، ، تحت شعار أنه يحق لهذه السلطات إغلاق أية صحيفة أو مصادرتها إذا ما نشرت مادة تتعارض مع الأمن !

وهذا ما تقوم به إسرائيل ، حيث تفرض رقابة مشددة على الصحف الفلسطينية ، وتخضعها لعملية تدقيق شديدة ، كما تخضع رؤساء تعريرها ومحرريها لاستجوابات مسنمرة ، فضلا عن وضع أسمائهم في قائمة سوداء ، يعكس كل ما تدعيه إسرائيل عن العربة والديموقراطية .

والشيء المؤكد - كما يقول تقرير نشرته صحيفة ، فراتكفورتر الجماينه ، الألمانية - أن دور الصحافة العربية في القدس وباقي الأراضي العربية المحتلة ، قد زاد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ، باعتبارها صحافة مناضلة .. ولذلك فإن إسرائيل تعتبر الصحافة العربية ، العدو الثاني لها ، بعد منظمة التحرير الفلسطينية ... ومن ثم فهي لا تتواني عن التنكيل بالصحفيين الفلسطينيين في كل مناسبة ولا تتوقف عن خوض حرب غير معلنة ضد الصحافة والصحفيين العرب في الأرض العربية المحتلة .(١٠)

 هل الأمر في حاجة إلى شهادة شهود الإثبات حالة تلبس إسرائيل بإهدار حرية الصحافة ...

حسنا الشهود كثيرون ..

<sup>(</sup>٤١) مقال يعنوان ، إسرائيل تضيق الخناق على الصحف الدربية في الأراضي العربية المجتلة ، ، نشرته فرانكلورتر الجمايته الألمانية يوم ٢٣ / ٨ / ١٩٨٦ .

## الشهادة الأولى

داوود كتاب ، مدير تحرير صحيفة الفجر العربية ، يقول إن إجراءات القمع الإسرائيلية لا تتنهى .. لقد أمرت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الصحيفة لمدة أسبوع عقابا لها على نشر صورة لامرأة فلسطينية حامل ، فتلها جنود الاحتلال رميا بالرصاص في قريتها بالضفة الغربية ... وإغلاق الصحيفة ليس سوى أحد أشكال الضغوط التي تمارسها إسرائيل ، ضد الصحيفة لكى تغير من سياستها المناهضة للاحتلال الإسرائيلي ... يضيف أيضاً أن الصحف العربية تقع ضحية لهذه الممارسات القمعية والتعسفية لسلطات الاحتلال .. على سبيل المثال : بعث أحد مراسلي و الفجر ، بخبر صغير مختصر عن المظاهرات التي قام بها طلاب جامعة بيت لحم ضد تعيين رؤساء ثلاث بلديات ، إلا أن سلطات الاحتلال رفضت نشره بالصحيفة ، حتى بعد أن تم تعديله ليقصر على ما أذاعه التليفزيون الإسرائيلي نفسه .(14)

يقول «داوود كتاب ، أيضا : إن التعسف الإسرائيلي ، يصبح أشد وأكثر صرامة ، عندما يتعلق الأمر بافتتاحيات الصحف العربية ، ففي خلال أسبوع واحد مثلا ، لم تستطع صحيفة « الفجر » ، نشر سوى أربع افتتاحيات من سبع ، على الرغم من كتابتها باعتدال واضح .. ورغم أن الافتتاحيات المرفوضة رقابيا تصبح من الأسرار التي لا بجب كشفها على الإطلاق طبقاً للأوامر الإسرائيلية ، إلا أنه على استعداد للمجازفة بكشف حقيقة هذه الافتتاحيات أمام المراسلين الأجانب ، لغضح الرقابة الصعيد نية المتعسفة .

ويؤكد ، داوود كتاب ، أن التصعف الإسرائيلي لا يقف عند هذا الحد ، بل إنه يعتد إلى مجالات أخرى ، مثل منع الصحفيين العرب من حضور المؤتمرات وتغطية المناسبات المختلفة .. وقد منع هو نفسه عدة مرات من حضور مؤتمرات صحفية رغم حصوله المسبق على تصريح رسمي بذلك ..

ويقول إن قيام السلطات الإسرائيلية باعتقال الصحفيين الفلسطينيين أصبح أمرا معنادا .. إن ثلاثة من العاملين معه في « الفجر » كانوا ضحية لهذه الاعتقالات ، من بينهم الصحفي « حمدي فراج » الذي وضع قيد الإقامة الجبرية خمس سنوات ، حتى

<sup>(</sup>٤٤) أشار الاتحاد العالمي للصحفيين في تقريره السنوى لعام ٥٥ / ١٩٨٦ إلى أن الرقابة الإسرائيلية على الصحف للعربية تعتبر أكثر صرامة مقارنة مع الصحف والوكالات الأجنبية .

ندخلت منظمة العفو الدولية وتمكنت من الإفراج عنه .. لكن ملطات الاحتلال لم تلبث أن وضعته مرة أخرى قيد الإقامة الجبرية بحجة انتمائه لمنظمة التحرير الفلسطينية .

 $\Box$ 

П

П

### • • الشهادة الثانية

و أموس دولن ، مراسل صحيفة الجارديان البريطانية في إسرائيل يقول: إن مراسل صحيفة الجارديان البريطانية في إسرائيل يثير الاشمنزاز حيث نقع أحداث كثيرة في ظل الاحتلال المسكرى ، خاصة انتهاك حقوق الإنسان بشكل مستمر ويومى ، وحيث الاعتقال وفرض الإقامة الجبرية لسنوات عديدة ودون محاكمة .

يضيف أموس أيضا .. إنه وقع في مشاكل كثيرة مع الرقابة الإسرائيلية بسبب نشره لتقرير في صحيفته البريطانية عن التعاون الاقتصادي والعسكري بين إسرائيل وجنوب افريقيا العنصرية .. وقد أرفق بتقريره فقرة قصيرة حول خضوع التقرير للرقابة الإسرائيلية ، وأنه نشر دون علم السلطات الإسرائيلية ، الأمر الذي أثار الرقابة ا الإسرائيلية ، فوجهت له تحذيرا شديد اللهجة ، بعدم الإشارة إلى وجود رقابة !

#### • • الشهادة الثالثة

والشهادة الثالثة ، مرتبطة – كالأولى ، والثانية – ارتباطا وثبقا ، بحرية الصحافة بشكل خاص ، وبحقوق الإنسان بشكل عام ، وقد جاءت لنفضح الوجه القبيح لسلطة الاحتلال الإسرائيلي ، في مواجهة الصحافة ..

П

بعد اعتقال في زنزانة انفرادية لمدة ٥٥ يرما ، وبعد خمصة اعتقالات مابقة ، أبعدت سلطات الاحتلال الصهيوني ، الصحفي والكاتب الفلسطيني ، أكرم هنية ، رئيس تحرير صحيفة الشعب المقدسية منذ عام ١٩٨٢ ، وأول رئيس لرابطة الصحفيين العرب في الأرض المحتلة - أبعدته من وطنه فلسطين ، منفيا إلى الشتات الفلسطيني ، بحجة مناصرته لحركة فتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات (١٩٨٢) . استندت

<sup>(49)</sup> نند المعهد الدواس للصحافة – وماره لندن – في يناير ١٩٨٧ بقرار إسرائيل احتجاز ثم طرد الصحفى والكاتب الفلسطيني أكرم هنية ، وبإساءة معاملة الصحفيين العرب من جاتب السلطات الإسرائيلية في الأراضى العربية للمحتلة .

فى قرار الإبعاد إلى قانون الطوارىء لعام ١٩٤٥ الذى وضعته سلطات الانتداب البريطانى على فلسطين ، والذى طالما لعنته وأدانته إسرائيل ، وكذلك على ٣١١ ملفاً أمنياً عن نشاطات أكرم هنية السرية ، وانصالاته بفتح ، وتحريضه عرب الأرض المحتلة على الثورة والانتفاضة ضد قوات الاحتلال ، كعضو فى ، لجنة التوجيه الوطنى (للاسلينية ، (٤٠)

يقول أكرم هنية في تعريته للقمع الإصرائيلي ضند حرية الكلمة في الأرض المحتلة وضد قرار إبعاده من وطنه فلسطين :

ه كان فهمي للأمر منذ البداية أنه لا جدوي من كل هذه الأمور ، و أن قر ار إيعادي سيجد التصديق عليه من قبل المحكمة العليا واللجنة العسكرية ، وكان هدفي من تقديم الالتماس ، شعوري بأنه ممكن بوضعي الصحفي أن أستغل الفترة التي تتاح لي لمحاولة تكوين رأى عام محلى وإسرائيلي وعالمي حول قضيتي ، ولكنه قد يسهم في منع إبعاد مواطنين أخرين في المستقبل . بالإضافة إلى ذلك فإني تقدمت بطلب ، الالتماس ، لأني كنت أسمع كثيرًا من الأصدقاء الأوروبيين ، أو حتى من غير الأصدقاء ، عندما كانوا يتوجهون السلطات الإسرائيلية حول قرار الإبعاد .. كان جوابها يتلخص بأن هناك فرصة أمام أكرم هنية لكي يتوجه إلى المحكمة العليا و ، العدالة ، الإسرائيلية ، وإذا وجدت المحكمة العليا أنه منهم سيتم إبعاده ، وإذا وجدت أنه برىء سيلغي قرار الإيعاد ، حتى أن إسحق رابين وزير الدفاع رد على استجوابات الكنيست قائلا: إن على أكرم هنية أن يتقدم إلى المحكمة العليا ونحن ملزمون بقرارها .. ولمزيد من التوضيح فإن هذه المسألة تتعلق باللعبة التي يحاول الإسرائيليون فرض قواعدها في الأراضى المحتلة ، إنهم يحاولون دائما إضفاء ما يرون أنه مشروعية زائفة على قراراتهم التعسفية ، فعندما يبعد المواطن أو يصدر قرار بإيعاده بتبحون له محالين : المحال الأول ، التوجه إلى لجنة تسمى اللجنة الاستشارية العسكرية ، وهي مشكلة من ضابط اختصاصى بالقانون وضابطين آخرين ، ومهمة هذه اللجنة كما يشير اسمها استشارية تناقش قرار الإبعاد ، فإما توصى بالمصادقة عليه أو ترفضه ، وعادة يصدر القرار بالموافقة ... لأن عمل هذه اللجنة هو خاتم مطاطئ لقرارات الحكم العسكري . وخلال

<sup>(21)</sup> ولد أكرم هلية في عام ١٩٥٣، وقال يعيش مع والده في رام الله، وتخرج في كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٩، له أربع مجموعات قصصية هي السليلة الأخيرة – السيئاء الأخير ١٩٧٩، هزيمة الشاطر حسن ١٩٨٠، وقائع التغريبة الثانية للهلال ١٩٨١، وطلابي لزمن آخر.

استئنافي أمام هذه اللجنة عُقدت جلستان استمرتا أكثر من عشرين مناعة ، وخلالهما ترافعت المحامية التي ندافع عنى ، وترافعت عن نفسى شخصيا لمدة ثلاث ساعات أمام اللجنة . وقدم الادعاء مرافعته ، واستمرت الجلسات حتى صدر القرار بالتصديق على قرار قائد المنطقة الوسطى . أما المجال الثاني الذي يتيجه الإسر اليليون ضمن اللعبة التي يحاونون فرض قراعدها أنك بعد ٤٨ مناعة من قرار اللجنة العمىكرية تستطيع أن تتوجه بالتماس إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل لإصدار قرار نهائي بهذه المسألة . إذن كان شعوري منذ البداية أن هناك مسرحية سخيفة ومملة وأنني أعرف فصولها ، وكان تتديري أنني مستحد لأن أقوم بدور في هذه المسرحية لفترة معينة ، ولكن لن يسمح بأن أشارك في القصل الختامي ، وكان هذفي أن أخترق قواعد اللعبة في الوقت المناسب .

وفي المحكمة العليا وفي الجلستين الأولى والثانية ، قدم الادعاء العام وجهاز المخابرات الإمرائيلي ما يسمى عادة بالملفات السرية ، وهي أغرب نوع من المحاكمات في ناريخ المحاكم ، أو تاريخ الأجهزة القضائية في العصر الحديث : إنك تتهم بأمور ويقال إن هناك ملقات سرية ضدك .. تطلب أن تشاهد هذه الملقات ، يرفض طلبك ، تطلب أن يشاهد محاميك هذه الملفات ، يرفض طلبك ، ويقال إن الكشف عنها يضر بأمن الدولة ، وبالتالي يحق فقط للقاضي ، وهو عادة يكون قاضيا عسكريا ، أن يرى هذه المواد، وبالتالي يحكم إن كان يجب اعتقالك إداريا وفرض الإقامة الجبرية عليك أو إيعادك . في المحكمة العليا عرضوا ٣١١ وثيقة ضدى ، ادعوا أنها تؤكد أن لي علاقات مع حركة ، فتح ، ، وأننى نشيط سياسيا وأن لى نشاطات كثيرة . طلب المحامون الذين يدافعون عنى أن يسمح بالكشف عن هذه الوثائق وأعلنوا باسمى استعدادهم لأن أحاكم أمام محكمة عسكرية إذا كان هناك ما يبرر ذلك . وقال محامى إن الكثيف عن هذه الوثائق قد يضر بمصلحة موكلي - المقصود أنا - ولكن نحن نتحمل ذلك ، ونحن مستعدون إذا تطلب الأمر أن يحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، ولكن فقط أظهروا لنا هذه الوثائق . درست المحكمة العليا هذه الوثائق لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة في الجلسة الأولى التي عقدت يوم ١٦ كانون الأول ( ديسمبر ) وبعد ثلاث ساعات ونصف الساعة - ولأول مرة في تاريخ المحكمة العليا ، أعلنوا عن رقم الوثائق التي قدمت لهم وهي ٣١١ وثيقة ، وقالوا إنه مطلوب من الادعاء العام أن يعيد ترتيب تصنيف هذه الوثائق لأنهم سيصدرون قرارهم بالنسبة للكشف عنها في وقت آخر .

فى الجلسة التى عقدت فى ٢٤ ديسمبر ، صدر قرار المحكمة العليا بأنهم أطلعوا على الوثائق ، وأنهم سيكشفون عن ٨ وثائق منها . كشفوا عن هذه الوثائق التى تؤكد أن لديهم معلومات بأننى كذا وكذا ، وأننى نشيط سياسيا ، وأن لى علاقات ، وأننى معين ومسئول كبير .. الغ من الاتهامات المعروفة . ثم أعلنوا أنهم ير فضون الكثف عن بقية الوثائق . كان هذا حجر الزاوية الأسامى فى رفضى الاستمرار فى المحكمة العليا ، لأن هذا يعنى أن المحامين يدافعون عنى دون أن يعرفوا ما هى الأدلة التى هى صدى . والسبب الثانى الذى دعانى لمحجب الاستئنف هو أن المحكمة العليا من خلال المداو لات الدى جرت أكدت رفضها الاعتراف بأن القانون اللولى يحظر الإبعاد ، وسبق للمحكمة العليا الإسرائيلية قبل عدة سنوات أن أصدرت قرارا يقول أن الإبعاد لا يتناقض وميثاق جنيف الرابع الذى صدر عام ١٩٤٩ ، ورغم أن الرئيس السابق للمحكمة العليا الإسرائيلية حايم كوين كان رأيه أن الإبعاد يتناقض والمواثيق الدولية إلا أن المحكمة للعليا أن الإبعاد لا يتناقض والقوانين الدولية . وخلال الإبعاد لا يتناقض والقوانين الدولية . وكذه القانون الدولي ، كان مقانو المقدم من قبلى ، أكد قضاة المحكمة القانون الدولي ، وليس لها قدرة أو صلاحية أو أهلية للنظر فى قضيتى . ومع وجهة النظر لولى ، وليس لها قدرة أو صلاحية أو أهلية للنظر فى قضيتى . ومع وجهة النظر الدولى ، وليس لها قدرة أو صلاحية أو أعلية للنظر فى قضيتى . ومع وجهة النظر المسية هذه كان قرارا صحيحا من وجهة النظر مياسية وقانونية ومن جميع وجهات النظر ، وأنها والذولية ومن جميع وجهات النظر ، وأنها والدولية ومن جميع وجهات النظر ، وأنها والدولية والموانية النظر . (\*\*)

على أن قضية الكاتب الصحفى و أكرم هنية ، قد فجرت صخبا عاليا داخل أسوار الديموقراطية ، الإسبرطية المغلقة ، ، مثلما فجرت إدانة عالمية ضد هذه الديموقراطية المزيفة ..

فيينما قال موشيه ليفي رئيس الأركان الإسرائيلي المابق ، تعليقا على قر ار إيعاد هنية : إن الإبعاد يتمشى مع القانون الإسرائيلي ، وأنه لا يمكن لإسرائيل الاستغناء عن هذه السياسة .. فقد قال حاييم كوهين رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا المابق : لا يختلف رأيي في هذا الموضوع ، عما قلته أثناء وجودى على منصة المحكمة العليا خلال نظر قضية إبعاد رؤساء البلديات العرب ، وهو أن إبعاد أي مواطن عن بلده يتنافي مع القانون الدولى .. وأن قانون الطوارىء الانتدابي البريطاني لعام ١٩٤٥ ، لا يجب أن يعارض المقانون الدولى ..

<sup>(</sup>٤٥) حديث لأكرم هنية بعد طرده مياشرة ، أدلى به لمجلة ، اليوم السنيع ، الطمعطينية التي تصدر في باريس ، العدد ١٤٠ ، يتاريخ ١٢ وغاير ١٩٨٧ .

وفى نفس الاتجاه ، قالت شولميت ألونى عضو الكنيست عن حركة وحقوق العواطن ه الإسرائيلية أنها وجهت سؤالا لإسحق رابين وزير الدفاع ، نصه : عندما طبقت سلطات الانتداب البريطانى ، قانون الطوارىء ، هل تجرأت هذه الملطات على طرد صحفى من البلاد لأنه كان يؤيد الوكالة اليهودية أو القيادات الصهيونية .. ؟

ولكن الأصوات الإسرائيلية ، التي نددت بقرار إيعاد الصحفي أكرم هنية واقتلاعه من تراب وطنه تبدنت في خضم الصخب العالى الذي أثارته ، السلطات الحاكمة - سياسية وعسكرية - وكذلك الجماعات المتطرفة والعنصرية .. ولقد حاولت كل هذه القوى المتحكمة ، تجميل وجهها ، الديموقراطي ، فتركت عددا من الصحفيين الإسرائيليين يصدرون بيانا باهتا ضعيفا ، فيه من تأييد الطرد لأسباب أمنية أكثر مما فيه من ناع عن حق أكرم هنية في البقاء والعيش على أرض وطنه .

أما تجمع الصحفيين والكتاب الفلسطينيين في الأرض العربية المحتلة ، فقد أصدر بيان قال فيه : مرة أخرى تقف الكلمة الفلسطينية ، أمام عنف الاحتلال وبطشه ، وفي هذه المرة بالادعاء الكانب أن الأديب والصحفى الفلسطيني أكرم هنية هو عنصر معاد وفعال ونشيط في تنظيم إرهابي .. إن كل الإرهاب الذي مارسه هذا الصحفى الشجاع هو الدفاع عن حقوق شعبه الوطنية الأساسية في الحرية والاستقلال وبناء الدولة الوطنية المستقلة .. إننا على قناعة تامة بأن خطوات ملطات الاحتلال هذه هي حلقة في مملسل تكميم الأفواه وخذق حرية التعبير والفكر الذي ينشب أظفاره في المؤسسات والمنابر الوطنية المبلات المستقلة ، ونهى المناطق المحتلة ، ونجيء هذه الخطوة بعد إغلاق المجلات الأمبرعية : الشراع والدرب والعهد ، وبعد إغلاق صحيفة الميناق اليومية .. إن مبدأ الحرية والديموقراطية والإنسانية لا يتجزأ .

المهم . .

أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية أنشبت أظافرها «الديموقراطية « في لحم حرية الصحافة فخفقت الحرية التي تتغني بها صباح مماء ..

إنها حرية اللص في القتل ، بعد أن يصرق ..

وقد يقول قائل : وماذا كانت سنفعل سلطات كثير من دولنا العربية ، مع ، أكرم هنية ، وأمثاله وأقرانه ...

ألم تكن ستقتله ، أو على الأقل ستعتقله إلى الأبد ؟ ..

أجيب ... للأسف .. نعم ..

فكما أن الحرية لا تتجزأ .. فالاستبداد كذلك لا يتجزأ ..

## القصل السيادس

# حرية القمع وصحافة المنشورات

، بما أن كل إنسان بولد حرأ مبيداً لنفسه ، قليس في استطاعة أحد أن يخضعه بقير رضاه .. مهما تكن العجة ... ، [جان جالك روسو]

نزعم أنه منذ حرب أكتوبر ۱۹۷۳ المجيدة ، لم ينتعش الوجدان العربي ، بحدث كبير قدر انتعاشه وهو يعايش الانتفاضة الظميطينية الثائرة التي بدأت في السابع من ديسمبر ۱۹۸۷ لتلتهب شهرا بعد شهر ...

نزعه أيضا أن الشعب الظمعطيني – ومن خلفه كل العرب – لم ينزل إلى الشارع ، لمواجهة غاصبيه وقاهريه ، على مدى أربعين عاما – هى عمر الاغتصاب والضياع والشئات والقهر – بمثل نزوله خلال أيام وشهور الانتفاضة الأخيرة ...

نزعم ثالثا ، أنه فى الحالتين لم يجد الإعلام العربى ، والإعلام العولمي ، هدثا عربيا خارقا يشغل به الرأى العام ، قدر ما وجد فى هذه الانتفاضة الشجاعة والعملاقة ... لكن الأمر لم يكن بالبساطة البادية عند البعض ... لقد كان نارا تحرق نارا وقودها الناس والحجارة !

فإذا كانت الانتفاضة بكل عنفوانها قد جاءت في توقيت قائل بالنمية لإمرائيل – حيث كشفت وجهها القبيح وعرت دعواها الفاصدة الكاذبة بأنها دولة الحريات ، فشوهت الصورة البراقة التي كانت تعدها للاحتفال بالعام الأربعين لقيام الدولة العبرية الفاصبة – فإن الانتفاضة قد جاءت في توقيت قائل بالنمية للعرب ، حيث أسقطت مسلمات وهمية بأن النرسانة الإسرائيلية لا تفرخ أو تهوى ، وبأن جيشها لا يقهر ، وحيث كشفت القناع عن نلك الوجوه العربية ، النى بشرت – بالقول والفعل – بأن لا مجال أمامنا سوى الموافقة .. المهادنة .. القبول .. فالاستسلام للمشروع الصهيونى الغربى .. بعد تعثر المشروع القومى العربى !

وإذا كانت إسرائيل بفضل ألنها القمعية وإعلامها المسيطر ، وأدواتها الدولية المهيمنة ، قد حولت كل فلسطين المحتلة – منذ ١٩٤٨ ، ثم منذ ١٩٦٧ - إلى معتقل كبير سجنت فيه وقتلت وعنبت من تبقى مممكا بتراب وطنه ، فإن من العرب من حول ديار المعرب هو الآخر ، إلى سجن عنيد اعتقل فيه وعنب وقتل من جرؤ على رفع صعوت التحدي .

هذا كشفت المأساة عن حقيقتها الناصعة ... نحن مقهورون مطاردون من الجميع ... مطاردون من الجميع الاتجاهات ... من العدو الغاصب والصديق المتحكم ... مطلوبون من جميع الاتجاهات ... من الداخل ومن الخارج .. مرفوضون من كل الأطراف ، لا نشىء إلا لأن الحرية هي هدفنا ومبتغانا وأملنا وجلمنا !

حتى جاءت الانتفاضة الفلسطينية ، ففجرت في الشارع الفلسطيني غضبها ضد الغاصبين ، وفجرت في الشارع العربي تمردا ضد المتحكمين ... فوقع المأزق والحرج ...

أما الضحية الأولى لهذا المأزق ... فقد كانت وسائل الإعلام العربية المطبوعة والعرئية والممموعة ... ولأن معظم هذه واقعة في دائرة النفوذ الرسمى والتوجيه الحكومي ، فقد كان مأزقها شديد الحرج ..

هى تريد أن تناصر الأشقاء الفلسطينيين فى انتفاضتهم الشجاعة .. ولكنها تخشى المكاس ذلك على الشارع العربي الممتلىء رفضا وتمردا وتذمرا .. الممرور بواقع الحياة السياسية والاجتماعية القاسى .. المضغوط تحت سنابك القهر الديكتانورى والخداع الإعلامي واللفو الفكرى ..

لذلك لم يكن غريبا ... أن تتوارى أحداث الانتفاضة الفلاية ، في صحف وإذاعات معظم الدول العربية ... أو يجرى النقليل من شأنها .. أو حتى إهمال أهم أحداثها ...

ولم يكن غريبا أن تعتمد معظم وسائل إعلامنا العربية – إن لم نقل كلها – في نقل أحداث الانتفاضة على مصادر أجنبية ... على وكالات الأنباء الغربية ومراسليها .. ولم يكن غريبا أن نكتفى بنشر وإذاعة مجرد ما تسمح الرقابة الإسرائيلية المسربية فقط .. دون أن الحديدية ، بتسريبه ، أو ما تريد تمريره ، عبر وسائل الإعلام الغربية فقط .. دون أن يكون لوسائل الإعلام العربية دور إيجابى ، حتى مجرد الاعتماد على الصحفيين الفلسطينيين في الداخل ... في قلب الانتفاضة ، وهم الأقدر على نقل الحقائق وكشف الأكانيب ...

#### 

ليت الأمر استمر على ذلك ، فقد كان ما تنشره وسائل الإعلام الغربية ، كافيا حين نعيد نشره ، لكى يكشف الوجه الإسرائيلي القبيح ... فيهز الوجدان العربي ، فضلا عن الوجدان العالمي ...

حين تنبهت إسرائيل بألتها القمعية ، إلى الأثر المعيق الذي تركته أحداث الانتفاضة ، في الرأى العام العالمي ، سارعت إلى إحكام القبضة ، وإلى تضبيق الثغرة ، التي كانت تسمح بتسرب بعض ما يجرى .. وليس كله !

استمعت ووعت نصيحة العزيز هنرى كسينجر ، المهندس الاستشارى للنازية الصبهيونية ، فطبقت رأيه الذى لخصه فى إجراءين :

- إغلاق الأراضى المحتلة بقيود من حديد ، والإجهاز على الانتفاضة ، بكل وسائل
   تكنولوجيا القم المسلح ..
- إغلاق الأراضى المحتلة بأسوار كهربائية ، في وجه الصحافة الأجنبية وبالتالى
   العربية من خلالها ومنع دخول الصحفيين حتى لا ينقلوا للخارج ، صور القهر
   الصهيونى ، الأبشع من القمع النازى ...

هكذا فعلت إسرائيل ، لتوقف سيل الحقائق ، ولتجهض التعاطف العالمي مع الانتفاضة ، ولتعافى وسائل الإعلام - الصديقة قبل المعادية - على تجرئها حين أطلعت الرأى العالم على حقيقة ما يدور داخل المعتقل الكبير ..

لقد فعلت الرقابة العمكرية الإسرائيلية فعلها .. فقامت بدورها الرهيب خير قيام ... لا كلمة أو برقية صحفية تخرج دون المرور على الرقابة ... ولا رسالة نجاز دون الحنف ... فإذا بالحقيقة منفوصة إن لم تكن ضائعة .. وإذا بالسيل الإعلامي الذي كان دافقاً ، يجف ويتضامل أثره .. هكذا بدأ التعتيم الإعلامي الشامل ... وهكذا انكشفت أكذوبة ما تدعيه إسرائيل من حربة الصحافة المكفولة داخلها ..

0 0 0

هل نحن في حاجة إلى استدعاء شهود الوقائع وضحايا الأحداث ، المعاقبين في ظل الرقابة الإسرائيلية ، والتعتيم الإعلامي الكامل ؟!

حسنا ... إليكم بعض النماذج ...

- لم يفلت صحفى أو مراسل أجنبى واحد من قبضة القمع الإمرائيلى .. خاصة عبر
   مصادرة ما تكنب أه حذف معظمه ..
- شكا اتحاد الصحفيين والمراسلين الأجانب في إسرائيل ، من أن مائة من أعضائه على الأقل ... تعرضوا خلال الشهور الثلاثة الأولى للانتفاضة ، للاعتداء بالضرب والإهانة والعنف من الجنود الإسرائيليين ، لمنعهم من تفطية أحداث الانتفاضة .
- ضبيقت إسرائيل على المراسلين الأجانب، في أداء عملهم، فامتنعت عن المماح
  لهم بالتوجه إلى الضفة وغزة، وفرضت رقابة على تحركاتهم وحرمتهم من
  الاتصال المباشر بالمصادر الفلسطينية والإسرائيلية، للحصول على الأتباء
  والمعلومات والوقائع والصور.
- تعرضت بعثة شبكة وسمى . بى . اس و التليفزيونية الأمريكية لاعتداء مباشر فر يناير ۱۹۸۸ ، من جانب وحدة عسكرية إسرائيلية ، و ضبطت و الصح بيين الأمريكيين يصورون الجنود الإسرائيليين وهم يضربون شبابا فلسطينيين بقسوة ووحشية ..
- أغلقت إسرائيل ، المركز الصحفى الفلسطيني بالقدس .. بحجة أنه المصدر الرئيسي
   لنزويد المراسلين الأجانب ، بفيض من المعلومات والصور عن الانتفاضة ..
- طاردت إسرائيل الصحفيين الظمطينيين ، واعتقلت معظمهم ، أو فصلتهم ووضعتهم تحت الإقامة الجبرية ، ثم طورت المطاردة والتضييق والمصادرة إلى الصحف الفلسطينية ذاتها داخل الضفة الغربية وغزة وقد صادرت نحو ٣٠ صحيفة ومجلة فلمطينية فيهما منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ فإذا بالصحف الرئيسية ذات الانتشار الواسع والمرثر في الشعب الفلسطيني ، مثل الفجر والشعب ، تعانى ضغوط الرقابة المسبقة ، وصولا المصادرة والتعطيل الكامل .

 المطاردة والرقابة والمصادرة الإسرائيلية ، لم تكتف بصحف الضفة والقطاع المحتلين عام ١٩٦٧ ... لكنها امتدت بنفس ضوة القمع ، إلى الصحف العربية ، الصادرة في الأراضي الفلمطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

هكذا عوقبت صحف ومجلات : الفد ، والجديد ، والاتحاد ، والوطن ، والعبهة ، والدرب ، والراية ، والقلم ، والصراط ، والإخاء الإسلامي ، والفكر ، والموكب ، والجذور ، والصنارة ، والصورة ...

لقد أرادت آلة القمع الإسرائيلي ، أن تنزع من الفلسطينيين سلاح الإعلام وصحف الشورة والرفض ، بعد أن فشلت في نزع سلاح المجارة .. أرادت أن تفلق السجن الكبير على نز لائه لتدير بينهم ، مذبحة مكتومة وتقوم بالتصفية الجسدية على نار هادنة ، بعيدا عن ضجيج الإعلام الداخلي والخارجي ... الوطني والعالمي ..

لكن ملاح المقاومة لا ينضب مثله مثل عزيمة المقاومين ... فإذا بهؤلاء ، في ظل التعتيم الإعلامي ، والرقابة الصارمة ، ومصادرة الصحف واعتقال الصحفيين ، ومنع المراسلين الأجانب من نقل المعلومات والحقائق ، يلجأون إلى السلاح القديم الحديث ... سلاح المنشورات ، ونقل الرسائل وتعميم المعلومات عبر رسل مكلفين بالتنقل من مكان إلى مكان ..

وإذا بقانون الطوارىء - المفروض على الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٥ عندما كان الانتداب البريطانى قائما - وإذا بقوانين وإجراءات الرقابة المسكرية كلها .. نقف عاجزة ، عن مواجهة التحدى والعزيمة والإصرار ، الذى ينفذ من حوائط السجن الكبير .. نافلا الحقيقة ، رغم كل تكنولوجيا قهر الحريات الإصرائيلية ، المستحدثة والمستوردة ، من الغرب الأوروأمريكي !

صلابة المقاومة الوطنية ... لا تعوزها الحيلة ولا تعجزها الوسيلة .. هي ليست في حاجة إلى طائرات إنذار مبكر ومقاتلات أسرع من الصوت ، ودبابات بأممة الليزر ومدفعية بعيدة المدى وصواريخ عابرة ... فعندها الرصيد المتجدد ، الذي نحتته من صخور فلسطين .. حجارة الأرض ..

هى ليمت في حاجة إلى صحف الملايين العلونة ، ومطابع حديثة وإذاعات قوية وشبكات تليفزيونية واسعة الانتشار ... فعندها صلاح البمطاء .. الذي عرفته كل الثورات واستخدمته كل حركات التحرير الوطنية في كل مكان ... المنشورات .

الثورة حين تشتعل في الصدور ، أن يوقفها القهر وأن تقيدها التكنولوجيا ...

والحقيقة حين تبزغ ، لن تعوقها الرقابة أو تعطلها المصادرة .. مادام هناك إصرار على الاستمرار .

0 0 0

ويبقى أمامنا درس الانتفاضة ماثلا ... لنا وللأجيال القادمة من يعدنا ... فهو درس لكل جبار يكمم الأفواه ويصادر الصحف ويسد النوافذ .. إذ لا حياة مع الفهر ... ولا قهر مع الحرية .

# الباب الرابع

# حرية الصحافة وتهافت الممارسة

ا إن حرية الرأى تعتبر بمثابة الحرية الأصل الذى ينفرع عنه الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها .. وتعد المدخل الحقيقي لمعارمتها معارسة جدية ، كدق النقد ، وحرية الصحافة والطباعة والنفر ... ..

- المحكمة الدستورية الطيا ٧ مايو ١٩٨٨ ]

## القصل الأول

## حرية الصحافة وديموقراطية الانتخابات

ه سوف لا أكلف نفسى الحكم ثلاثة شهور ..
 مع حرية الصحافة ! ه
 [ تابليون بونابرت ]

فى السائس من أبريل ١٩٨٧ ، جرت فى مصر انتخابات برلمانية عامة ، توجت صراعا ساخنا ، بين سنة أحزاب معلنة ، وقوى سياسية اجتماعية أخرى غير معلنة ، لكنها هذه المرة خرجت من كمونها الحذر ، وشاركت بدرجة أو بأخرى فى الانتخابات العامة سواه من خلال أحزاب تسللت إليها التفافا حول الضوابط القانونية ، أو من خلال الترشيح مباشرة للمقاعد فى الدوائر الفردية .

ولنا هنا عدد من الملاحظات الأوثية ، منها :

أولا : إن الحركة الديموقر اطبة المصرية ، نكاد نكون الأكبر التي نتمتع بهامش ممقول من حرية العمل ، قياسا على الوضع العربي الواقع في معظمه تحت شمولية مقلعة ، أو نظم ديكاتورية منافرة ..

ولقد كشفت انتخابات السودان فى أبريل ١٩٨٦ ، ثم انتخابات مصر بعدها بعام بالضبط فى أبريل ١٩٨٧ وصولا لانتخابات ١٩٩٠ ، عن حيوية سياسية فكرية اجتماعية يقطة فى البلدين ، هى بالضرورة تعثل شعاعا وضاء وسط الظلام العربى المحيط . ثانيا : صاحب هذا الهامش الديموقراطى الملحوظ، نمو مواز فى حرية الصحافة وإعادة إحياء الصحافة الحزبية تعبيرا عن تنوع الأفكار والرؤى ، واختلافات المذاهب والاتجاهات ، وتعدد السياسات والتوجهان .

لكن هذا النمو ليس مطلقا ، ولا نمواً كاملاً بالدرجة التي نتمناها .. إنما هو ظل محكوما إلى حد كبير بقوانين وإجراءات إدارية ، نعوق الانطلاق الكامل لحرية الصحافة ، خاصة من جانب قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لمنة ١٩٨٠ الذي يتضمن نصوصا كثيرة ، تعرقل حرية إصدار الصحف على سبيل المثال .

قائشا : بقدر ما شهدت المداحة السياسية في مصر من حيوية سياسية ، خاصة في مجال التنافس بين الحزب الوطنى الديموقراطي الحاكم من جهة ، وبين أحز اب المعارضة الرئيسية : الوقد ، العمل ، الأحرار ، التجمع ، الأمة ، فضلا عن قوى سياسية أخرى مثل : الإخوان المسلمين وحركة الناصريين وتيارات الماركميين ، من جهة أخرى ، شهدت الصحافة القومية والحزبية على السواء موجة من الجدل الساخن ، تعييرا عن الخلاف السياسي القائم بين القوى المتنافسة .

وبقدر ما كان بعض هذا الجدل إيجابيا وراقيا ورصينا ، بقدر ما شهدت صفحات هذه الصحف ، تهاترا وإسفافا أساء ليس فقط إلى الصحف ، بل إنه أساء ولا شك ، إلى فكرة حرية الصحافة ذاتها .

رابعا : يجب ألا يتبادر إلى الذهن ، وخاصة ذهن أولئك المتربصين بالحركة الديموقراطية وحرية الصحافة ، أن ما شهدته الصحافة خاصة خلال الانتخابات من تهاتر وإسفاف ، يكفى مبررا الإطفاء الأنوار وإغلاق الأبواب وتكميم الأفواء وفض سوق عكاظ .

فالعيب هنا ليس فى مبدأ حرية الصحافة ، وإنما فى الذين يمارسونها .. والخطأ هنا ليس خطيئة لا تفتفر ، لكنه خطأ قابل للتقويم ، واعوجاج قابل للإصلاح .. فالتجرية هى طريق الصواب .

أمامسا: العلاج الجذرى ، لكل هذه الأخطاء ، لا يكمن فى إصدار تشريعات وقوانين جديدة ، ولا فى إقامة مزيد من القيود والضوابط ، لكنه يكمن فى إزالة كل ما نبقى من قيود قانونية وإدارية ، حتى ننطلق حرية الصحافة وحرية إصدار الصحف فى مدارها السليم وفى جوها المعافى والصحى طالما ارتضينا بممارسة الديموقراطية وقيلنا قواعدها اللييرالية . وحين نتحدث عن الديموقراطية والتعددية الحزبية ، وبالتالى عن حرية الصحافة فى إطار هذا المفهوم الواسع ، لا نستكشف أرضا مجهولة ، ولا نخترع مبادىء مستحدثة ، لكننا ننطلق على أرض صلبة ثابتة ومبادىء معترف بها ومتعارف عليها ..

فمصر قد عرفت في القرن الماضي ، أشكالا من الممارسة الديموقر اطبة ومعها حرية الصحافة .. وقننت ذلك كله في تشريعات ثابقة ، سواء كانت تلك التشريعات من النوع الديموقر اطبى ، الذي غلبت على نصوصه وروحه مماحة الحرية ، أو تلك التي عانت - تحت ضغوط داخلية من الحكم القائم وقتنذ ، أو من الاستعمار البريطاني - من سريان عواصف الديكتاتورية والقهر .. لكن النتيجة أن الشعب المصرى بقيادة حركته التحررية الوطنية ، مارس الديموقر لطية وحرية الصحافة ربما قبل سنوات طويلة من شعوب أوروبية كثيرة .

ومصر أيضا كانت صاهبة جهد وافر وباع طويل في صياغة وإقرار ميثاق حقوق الإنسان – ديممبر ١٩٤٨ – الذي رسخ حقوق العقيدة والفكر والتنظيم والعمل والننقل فضلا عن حرية الإعلام والصحافة .(١٦)

وبهذا الجهد الوافر أيضا ساهمت في صياغة وإقرار كل المواثيق التي صدرت عن الأمم المتحدة ، ومنظمة اليونمكر خلال الأربعين عاما الماضية ، والخاصة بإرساء المحق في الإعلام والاتصال بأوسع وأشمل معانيه .

ومعنى ذلك كله ، أن تراثا ثريا قد ترسب فى التاريخ المصرى ، وعقيدة راسخة قد نمت فى القكر والوجدان المصرى ، ترعى الديموقراطية وجرية الصحافة ، بكثير من الحنب والرعاية عن إيمان قوى بحتمية تمتع الجميع بها .. أما ما عدا ذلك من فواصل قصيرة أو سحابات مبوداء ظللت الحركة الديموقراطية وعرقات حرية الصحافة ، فهى مجرد ، وقفات ، طارئة أصابت الفكر والممارسة ، بشلل مؤقت ، سرعان ما تحوه أصالة ثابتة .. يعود بعدها انساع الأفق إلى ما كان عليه ، وإلى ما بحب أن يكون .

<sup>(</sup>٤٦) تقول المادة الثانية من ميثاق حقوق الإنسان: لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحديات، وتؤكد المادة الناسعة عشرة: لكل إنسان للحق في حرية الرأي والتمبير، ويتضمن هذا الحق حرية اعتناق الإرام مون أي تسخل.

المهم ...

أن ما بقى فى الأرض المصرية يتمو باستمرار - رغم عقبات التوقف الطارئة -هو عود الديموقر اطية ومعه حرية الصحافة ... نزوعا وإيماننا وممارسة بل وكفلحا من أجلهما ، لا تكاد تخلو منه مرحلة واحدة من مراحل الحركة الوطنية منذ عودة رفاعة الطهطاوى بأفكاره المستنيرة من فرنسا ، حتى اليوم ، مرورا بثورات عرابى ١٨٨٢ ، وسعد زغلول ١٩١٩ ، وجمال عبد الناصر ١٩٥٧ .. ثمة حلقات متصلة تحمل وهج الحرية واستنارة الديموقراطية وازدهار الصحافة ..

المهم أيضا ...

أن جميع الدمائير والمواثيق - الوطنية والدولية - أصبحت تقر للإنمان بحقه في حرية الفكر والعقيدة والإعلام والاتصال والتنظيم والتنقل والعمل ، إرضاء لطموحه ، وإضباعا لحاجته الإنمانية والاجتماعية .(٤)

لم يعد الأمر إذن ، مجرد منحة من حاكم لمحكوم ، عبر قانون أو دستور ، يملك إقراره أو رفضه ، العمل به أو المصادرة عليه .. إعماله عندما يرى ، وإيقافه عندما يريد ..

لكن الأمر أصبح أعمق من ذلك وأهم ، فقد تجاوزت الإنسانية ، عبر مراحل كثيرة ومعقدة من النطور ، فترة العضانة ، وشمخت إلى النضج ، ومع النضج تتكامل للحاجات ، وتترمنخ الحقوق ، ويشند الحرص عليها والتمسك بها والدفاع عنها مهما كانت التضحيات ، ومهما زائت ترسانات العراقيل التي يضعها كثير من النظم الحاكمة ، في سبيل عرقة انسباب الحركة الدبوقراطية ، وضبط الحريات الصحفية ، خاصة في مجتمعاتنا العربية والشرقية ، حيث مازالت ظواهر الاستبداد تمثل جزءا من الواقع المعاش ...

حين نخطو – انطلاقا من ذلك كله – إلى أرض الواقع التي جرت عليها الانتخابات في مصر ، نجد أنفسنا في مواجهة تشابك متوقع ومعروف ، بين أشكال الديموقراطية المائدة والمحدودة ، وبين هوامش حرية الصحافة والتعبير في مصر ...

 <sup>(</sup>٧٤) تؤكد المادة ٤٧ من المستور المصرى ضمان حرية الرأى والتعبير عنه ونشره كتابة أو قولا أو تصويرا
 في حدود القانون .

بصورة أخرى .. بين أزمة الحركة السياسية ، وبين مأزق الصحافة ..

وبين الأشكال والهوامش .. الأزمة والمأزق تلاحم شديد ، فكلاهما تعبير عن قضية واحدة يمكن تلخيصها في كلمة الحريات ..

على الناهية السياسية ، عادت مصر منذ عام ١٩٧٦ لتفتح الهاب أمام شكل من أشكال التعدية ، تمثل منذ البداية في المنابر الثلاثة : يمين ويمار ووسط ، ثم تبلور إلي أحزاب موازية : الأهرار يمينا والتجمع يمارا ومصر في الوسط .. وتوالت الأخزاب بتصاريح رسمية أو عن طريق القضاء ، فأصبح لدينا ثلاثة عشر حزبا - حتى منتصف ١٩٩٣ ـ هي : الوطني الديموقراطي ، وحزب مصر ، والوفد ، والعمل ، والتجمع ، والأحرار ، والأمة ، ومصر القضاء ، والاتحادي الديموقراطي ، والنصري .

لكن كل هذه الأحزاب تمارس عملها وسط ضوابط سياسية وقانونية وإدارية كثيرة .. أى فى ظل قوانين الطوارى، وحماية الجبهة الداخلية والعيب والقيم والمحاكم الاستثنائية ، فضلا عن قانون الأحزاب وسلطة الصحافة وممارسة الحقوق السياسية المطعون فى مستوريته .

وبينما يتمتع الحزب الوطنى الديموقراطى - صاحب الأغلبية بالأمس واليوم وربما مستقبلا - بكل مسلطة الحكم ورحابة صدره ومساندته المادية والمعنوية ، تشكو أحزاب المعارضة من التضييق والملاحقة .. فما بالك مما تشكو منه القوى والتيارات السياسية والاجتماعية الأخرى التي لا تجد لنضيها قنوات حزبية معترف بها ، والتي تطالب بحقها في إقامة أحزاب تعبر عنها .

على الناهية الصحفية ، نجد الأوضاع موازية .. فمنذ صدور قانون تنظيم - المسحفة في مطلع السنينات ، والمؤمسات الصحفية الرئيسية تخضع للتوجيه الحكومي ، حيث ملكيتها آلت من الاتحاد الاشتراكي إلى مجلس الشوري .. وحيث قياداتها الإدارية والتحريرية العليا ، معينة بالطريق الرسمى .. وإن اختلفت أشكال الملكية والتبعية ، وبالتالمي .. فثمة ملكية حكومية مباشرة وصريحة كملكية وزارة الإعلام لوكالة أنباء الشرق الأوسط، وثمة ملكية مقنعة ، كوضع باقى المؤسسات الصحفية الكدى ...

وحين قامت الأحزاب ، أصدرت هي الأخرى صحفها التي تحمل فكرها وتعبر

عن خطها السياسي ، وتبث إلى الشارع بضجيج شكواها في مواجهة الحزب الوطني والحكومة .

هكذا كانت القسمة واضحة صريحة ...

- الحزب الوطنى النيموقراطى، معه الإعلام الرسمى الإذاعة والتليفزيون،
   ووكالة الأنباء الوحيدة، والهيئة العامة للاستعلامات ثم المؤمسات الصحفية القومية، التي كان انحيازها في معظم موادها المنشورة واضحا للحزب الحاكم.
- أحزاب المعارضة الرئيسية ، ومعها صحفها الرئيسية مثل الشعب ، والوفد ،
   والأهالي ، والأحرار ، والأمة ، والعربي .

ويقدر ما تبادل الحزب الوطنى مع أحزاب المعارضة ، من معارك سياسية وحزيبة ، بقدر ما انعكس ذلك كله على صفحات السحف القومية والحزببة .. لقد أصبحت الصحافة هي السلحة الحقيقية للنزال والعراك بين الأحزاب المتصارعة .

وقد يقول قاتل : وما العيب .. وما وجه القصور أو النقص في ذلك .. أليست هذه هي الديموقراطية ؟!

فنجيب قاتلين : إنه لا عيب ولا نقص إذا كانت القوى متوازنة ومتكافئة الغرص ، وإذا كانت الحريات الأخرى متوافرة للجميع بنفس الدرجة .. الحقيقة أن الجميع يلحظ أن فرص وإمكانيات الحزب الوطنى المدعوم بالدولة والصحافة الرئيسية ، كانت أكبر وأقوى من فرص كل أحزاب المعارضة مجتمعة .. ولقد جاءت إليه كل هذه الفرص والإمكانيات ، عن طريق الوراثة ..

وبين ثراء التركة التى ورثها الحزب الوطنى ، وبين ضعف إمكانيات الأخرين ، وجدت أحزاب المعارضة نفسها فى مأزق بالغ الصعوبة .. فلجأت إلى الطريق الأسهل .. طريق الصراخ بصوت عال وضجيج صلخب ، خاصة عبر صحفها ، لعل صوتها يخترق الحواجز المحيطة بها ..

ففى غياب الغرص المتكافئة ، ومع محدودية قنوات التعبير وحرية التنظيم ، وفى غياب الدور المؤثر فى الحياة العامة ، المتقابات والتنظيمات الجماهيرية ومراكز صناعة الفكر كالجامعات ومراكز البحوث ، وفى ظل الهاجس الثقيل خوفا من تدخل سلطة الإدارة فى تزوير الانتخابات ، لا يبقى للأحزاب سوى صفحات صحفها -- المحدودة

التوزيع والأثر – تصرخ فوق أعمدتها ، حتى لو اختلط الصراخ بالتهاتر والإسفاف ونشر الأنباء العلفة والإشاعات الكانبة ، متحدية بذلك ، ليس فقط الحزب الحاكم والدولة والصحافة القومية من خلفه ، وإنما متحدية أيضا القانون والعرف العام والنقاليد .

وهذا هو لب الأزمة وجوهر المأزق الذى نمر به الحركة الديموقر الطية والصحافة فى مصد ، رغم هامش الحرية الذى تتمتع به قياسا على الماضى فى مصر ، وقياسا على الأوضاع السائدة فى الدول المشابهة والمجاورة .

فالحركة الديموقراطية - وفى قلبها حرية الاعتقاد وحق التنظيم - شابها وسط صراع الأحزاب ، عدم تكافئ للفرص بين هذه الأحزاب ، وانحياز سلطة الإدارة إلى الحزب الحاكم ، واستغلال الأخير لإمكانيات الدولة فى حملاته الانتخابية ، مما ثبت فرصته فى الفوز بأغلبية ساحقة تؤهله للحكم المستمر ، مما يقلل فرص تبادل المقاعد وتوالى الأحزاب على الحكم ، كما هو متعارف عليه فى الديموقراطيات الغربية طبقا لقاعد تذابل السلطة ...

مثلما شاب الحركة الديموقراطية أيضنا ، تلك الموجة العارمة من حوادث الصدام العنيف فيما أصبح يعرف بالفتنة الطائفية ، الأمر الذى هدد بدرجة من الدرجات حرية العقيدة ، وكاد يهدد سلامة الممارسة ، وإن كان قد ألقى عليها مسحة من العنف ، وأتاح الفرصة لاستغلال أحزاب المعارضة لهذه الحوادث كمادة للهجوم على سياسات الحزب الحاكم وإثبات عجزه عن مواجهة الأزمات وحل المشاكل العويصة .. من أزمة الديون والضغط الاقتصادى ، إلى أزمة التطرف والعنف ، وصولا لموجة الإرهاب التى شهنتها التصديق ...

وهرية التعبير والصحافة ، شابهما هما أيضا وصط العاصفة ، نفس الشيء .. ونفني تحديدا عنم نكافؤ الفوص بين كل الأحزاب .. فرغم امتلاك أحزاب المعارضة لصحفها ، إلا أنها من حيث التأثير والانتشار والتوزيع ، ومن حيث الإمكانات التحريرية والطباعية لا نقارن بإمكانات الصحف القومية ذات الطاقات الضخمة التي جندت إلى جانب الوطني .

ناهيك عن الإذاعة والتليفزيون ، الأعمق أثرا في الشارع المصرى ، فبرغم الأربعين دقيقة التي خصصت على فترتين لكل حزب ليعرض برفامجه الانتخابي ، إلا أن الجهد الرئيسي للجهازين المؤثرين كان وراء الحزب الحاكم سواء بطريق مباشر . أو غير حباشر .

فضلا عن ذلك ، وربما نتيجة لذلك .. أى لعدم التكافؤ الذى أحمدت به أحزاب المعارضة ، أطلقت العنان لصحفها تصرخ بكل ما تمنطيع من قوة ، بصرف النظر عما حمله ذلك الصراخ من حقائق أو أكانيب ... لقد سادها الشعور باليأس والاختناق ، فعم التهانر والإسفاف والتنابز بالألقاب ، مع ما حمله ذلك من هبوط مهنى وقيمى وأخلاقي وقكرى .. هبوط مصنمون الخطاب وأسلوبه كما في مستوى اللغة ودرجة الحوار الذي وصل إلى دركه الأسفل خاصة خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٧ وهي موضع دراستنا هنا .

لقد عكس الصراع السياسي ، على مقاعد البرلمان ، نفسه بدقة ملحوظة ، على الأداء المسحفى الإعلامي .. فبينما انصرفت صحف المعارضة ، للدعوة لأحزابها ومرشعيها من ناحية ، وللتشهير بالحزب الوطني ، وكشف عيويه وهزهيبته في الشارع المصرى من ناحية أخرى .. انصرف الإعلام الرممي - خاصة الإذاعة والتليفزيون - المصرف من ناحية أخرى .. المصرف الإعلام الرممي - خاصة الإذاعة والتليفزيون - إلى العكس تماما .. أي إلى الدعوة المسريحة حينا والمستترة حينا آخر ، للحزب الوطني ومرشحيه ، ولتعرية أخزاب المعارضة ، وفصنح أساليها .

على نفس الوتيرة سارت الصحف القومية ، النى كان الموقف فيها أشد سخونة ، بل قسوة .. حيث بدأت الحملات على صفحاتها أو لا هادنة تحاول التوازن ، لا الحياد ، لكن التوازن سرعان ما تلاشى ، وبرز الانحياز واضحا صريحا ..

ومن خلال المتابعة اليومية والقراءة الدقيقة ، لمواد الصحف القومية في تلك الفترة ، مع نبرة الهجوم المباشر بالأسماء والوقائع على أحزاب المعارضة .. نستطيع أن نقدم بعض النماذج .

ثمة نموذجان ، واضحان أشد الوضوح ، للتدليل على ما نقول ..

(۱) في البدء ، ركزت الصحف القومية ، هجرمها – من خلال الأخبار والتحقيقات والتحليلات والمقالات ، على حزب الوفد الجديد .. لكمر شوكته وتحجيم دعايته و و قف حملته المضادة ..

يبدو أن التحليل المبياسي وقتئذ ، كان يتصور أن الوفد هو الخصم الرئيسي للحزب الوطني ، وهو المرشح للفرصة الأكبر من بين أحزاب المعارضة ، لمنازلة الحزب الحاكم ... وبالطبع بادلت صحيفة الوفد ، هذه الصحف القومية ، عداء بعداء وحملة بحملة وهجمة بهجمة .. بل إنها مضت بعيدا في هذا المجال . (٢) لكن الموقف الفعلى فى الشارع السياسى ، سرعان ما أثبت أن الوفد ليس هو الخصم الرئيسى ، إنما هو التحالف الثلاثى الناشىء بين حزبى الممل والأحرار والإخوان المسلمين ، الذين دخلوا الانتخابات فى تكتل واحد جديد باسم د الممل ، ، رفع شعارا جديدا على السلحة السياسية ، الإسلام هو الحل .. فهيا إلى الممل ، .

لقد قلب هذا التحالف الموازين السياسية في المعركة الانتخابية المنكورة التي نتخذها نموذجا للدراسة ، حين تقدم صغوف المعارضة ، وأزاح الوقد إلى الصف الثاني ، وأصبح هو في مواجهة صارخة مع الحزب الوطني ، وعلت لهجة التحدى خاصة من رموز الإخوان المسلمين الذين نزلوا المعركة سافرين ربما لأول مرة بهذا الزخم ..

مناعتها انقلبت حملة الهجوم السياسي والإعلامي من جانب الحزب الوطني ، وبالتالي الإعلام الرسمي ، والصحف القومية ، على التحالف الثلاثي .. مركزة على خطورته على استقرار مصر ، وملوحة بمستقبل مظلم للبلاد والعياد إذا ما تمكن التحالف من الفوز ..

ولا تكاد نجد صحيفة قومية ، صدرت خلال الأمبوعين السابقين على يوم الانتخابات ، تخلو من هجوم مباشر على التحالف محذرة منه ومندة به .. حتى أن صحفاً جندت كل محرريها وكتابها يومها لمتابعة وكشف مخاطره .. كما أن صحفاً أخرى تخصصت في التنقيب في أرشيف الماضى للبحث عن تناقض أعداء الأمس خاصة مصر الفتاة عماد حزب العمل ، وجماعة الإخوان العملمين – الذين أصبحواً أصدفاء اليوم ..

بينما رأينا صحفا ثالثة استعارت كتّابا ، واستكتبت محللين من خارج دائرتها ، وربما من المناقضين الناريخيين لمسيرتها ، لكى يكتبوا على صفحاتها كل ما هو هجوم على هذا التحالف ..

ورغم أننا كنا نرى أن هذا التحالف - من وجهة نظر سياسية وفكرية - هو تحالف مرقت كان هدفه - آنذاك - تخطى حاجز نسبة الـ ٨٪ المقررة طبقا لقانون الانتخابات ، ورغم تحفظاتنا المبدئية على صيغة التحالف وتوقيته ، بل وعلى آراء واتجاهات بعض أطرافه ، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل أو نتعامى عن شدة الهجمة التي قادتها المصحف القومية ضده .. انحيازا الطرف مناوىء ..

وقد كان يمكن أن يبدو ذلك طبيعيا ومتوقعا ، لو أن الصحف الحزبية هي التي خاضت المعركة وجها لوجه .. أي جريدة ، مايو ، الناطقة باسم الحزب الوطني الديموقراطى ، فى مواجهة جرينتى ، الشعب ، و ، الأحرار ، المعبرتين رسميا عن حزبى المعل والأحرار على التوالى ، والناطقتين عمليا باسم التحالف .

لكن دخول الصحف القومية بلا استثناء ، في الحملة مع الوطني وضد التحالف ، 
قد أخل بالموازين ، وكثف الهجوم ، وبنفس الدرجة طرح مبدأ ، قومية ، هذه الصحف 
وحيادها ، أو على الأقل انساع صدرها لكل الآراء من مختلف الاتجاهات القومية ، 
طرحه للتساؤل !! وأعطى المعارضة دليلا عمليا جديدا على أنها ليست صحفا قومية ، 
بقدر ما هي رسمية ، تلتزم الخط الحكومي ، . وقد التزمته خلال المعركة الانتخابية بكل 
الصدة ، والأمانة .

هكذا وبدون أن تقصد ، فجرت الصحافة القومية ، أزمتها القديمة الجديدة .. القائمة الدائمة .. أزمة الوضع القانوني والسياسي والمهني الذي تعيشه ، وأزمة الثقة في حيادها وصدق تطبيقها لمهذأ القومية .

بدون أن تدرى فتحت ملف الأزمة المتعدد الجوانب:

- أزمة الصحافة في علاقاتها بالسلطة ونظام الحكم.
- أزمتها في علاقتها بالقوى السياسية الأخرى خارج الحكم في ظل تعدية حزبية .
- أزمتها في التعامل المهني .. أي علاقة الصحافة بعضها ببعض ، سواء كانت علاقة الصحف القرمية بالصحف القرمية ، أو علاقة هذه بالصحف الحزيبة ..
   فضلا عن العلاقة بين الصحفيين في كل الأحوال .. سواء كانوا من العاملين في الصحف القرمية ، أو من العاملين في الصحف الحزيبة .

وأزمة الصحافة المصرية هذه ، ليست فريدة ، ولا هى معزولة عن الحركة الديموفراطية العامة فى البلاد ، ولا عن التنافس السياسى القاتم .. ولا عن الضائقة الاقتصادية الاجتماعية الضاغطة .. ولا عن موجات الإرهاب التى اندلعت فيما بعد .

فقد كانت الصحافة ومازالت وستطل جزءا رئيميا من الحياة العامة .. باعتبارها فناة أساسية من قنوات الرأى والتعبير .. ولذلك ارتبطت بالعمل الديموفراطى رياطا عضويا فى إطار مناخ عام .

كلما انسع هامش العمل الديموقراطي ، ازدهرت الصحافة وتعمقت حريتها ..

والعكس صحيح .. ولذلك فإننا نرصد ما يجرى على الساحة المصرية ، خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة بهذا المعيار .. فالقدر المتاح من حرية التمبير في الصحافة ، مرتبط تمام الارتباط بالهامش الديموقراطي في الحياة العامة .. كلاهما يتحرك حركة منسجمة متسقة صعودا وهبوطا .

بمعنى آخر ..

إن أزمة الصحافة ، التي كشفت عنها الانتخابات البرلمانية ، هي جزء من الأزمة التي تطالب القرى السياسية بحلها سواء على المستوى السياسي الحزبي ، أو على المستوى الاقتصادي الاجتماعي . .

فالقانون الذى يحد من حرية تكوين الأحزاب لمببب أو لآخر ، يوازيه قانون آخر يحد من حرية إصدار الصحف .. ويوم يختفى القانون الأول ، ميختفى بالتبعية القانون الثانى ... يوم تمارس التعددية الحزبية بحرية ، تمارس التعدية الصحفية بحرية .

نخلص من كل ذلك إلى وضع محدد يمندعي المواجهة الصادقة ..

- في العمل الديموقراطي ، مازالت القوانين المتعارف على تسمينها بالقوانين سيئة السمعة ، قائمة و فافذة ، وهي بالتالي معرقلة للتطور نحو إطلاق الحريات بشكل كامل ، الأمر الذي يستدعي إلفاءها ، و ننفية كل القوانين من معوقات الديموقراطية .
- في العمل الصحفي ، مازال قانون سلطة الصحافة وعرافيله ، يعوق العريات الصحفية وحق إصدار الصحف .. الأمر الذي يستدعى إلغاءه ، اكتفاء بالقانون العام ، وبقانون نقابة الصحفيين – بعد تطويره وتنفيته .

وفى الحالتين ، نزعم أن المناخ العام فى مصر ، يجرى نحو استكمال النسق الديموقراطى الكامل ، فيعد سنوات من التعدية الحزبية ، فيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٧ ، وبعد ممارسات وصدامات وتجارب ، ارتضى الجميع المنهج الديموقراطى ، أسلوبا للعمل ، والحوار الحر وسيلة للتعيير .. والتغيير .

فلماذا نتقاعس عن إزالة ما بقى من حواجز معوقة .. إن صمدت اليوم ، فهى غدا منهارة بمنطق التاريخ وحكم التطور !!

## القصل الثانسي

# حرية الصحافة وألاعيب السياسة

ء من الأمور البديهية في جميع الحكومات المتحديثة ، أن التعبير عن آراء الأمة بحرية ، بواسطة صحفافة مسئولة ، هو أول شرط لتقدم هذه الحكومات تقدما صحفيا . . . [مؤتمر الأمم والأوناس للقديق عباس علمي الثاني ، يطالبه يحرية الصحفافة المصرية. فرابر 1913 .

في خضم الصراعات المحلية والإقليمية والدولية ، المتزايدة خلال الفترة الأخيرة ، قفزت على السطح ، كما عودتنا دائما قصية الصحافة ووسائل الإعلام .. تشكو الضغوط والضغوط المضادة .. تثن من الأوجاع والعلل والدواء بعيد المنال .. تبحث عن طريق للخروج من مأزقها المتداخلة المعقدة ، والحل بنأى عنها مغضبا ..

ولذلك فقد وقعت بين المطرقة والسندان كما يقولون .. مطرقة النظم الحاكمة التي تريد استخدامها - كوسيلة طبعة - في تنفيذ سياساتها وأهدافها ، دون اعتراض .. وسندان القارىء الذى يفقد مع كل صباح ثقته فيها خطوة بعد خطوة .. ودرجة بعد درجة ، لأنه لا يتوقع منها إلا كل ما هو صدق وحق .. ببنما هو بقرأ عكس ذلك غالداً ...

ومن بين موجات الأحداث نستطيع أن نلتقط خطين نسير فيهما ، خلال هذه الدراسة ..

- الخط الأول قادم إلينا من الخارج .. بل هو قادم من أتون صراع القوى الدولية الكبرى ، إثر انتهاء الصراع السابق ببن القوتين العظميين خلال الحرب الباردة ببن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى .. ورغم بعده عنا فهو قريب منا ، ونعنى قريب من أزمة صحافتنا التى نعانى .. متداخل معها بشكل من الأشكال .
- الخط الثاني نابع من بيئتنا .. من عقر دارنا .. حيث تعاني صحافتنا العربية عامة والمصرية خاصة ، كثيرا من العلل التي قد تبدو لو هلة مستعصية على الحل .. وإن كانت غير مستحيلة ..

وبين الخطين رباط متصل ..

كيف كان ذلك ؟!

مع بداية شهر صبتمبر ١٩٨٦ ، انفجرت أزمة ماخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد المسوفيتي ، عرفت بأزمة الجواسيس ، التي اشتملت حتى كانت تهدد جو الحوار الدائر بين القوتين العظميين آنذاك ، وتصاعدت درجة درجة عن طريق تبادل طرد الجواسيس والدبلوماسيين ، ثم خمدت فجأة بعد أن توصلت الدولتان إلى تسوية ما ، أعقبها لقاء ربكيافيك - عاصمة أيساندا - بين الزعيمين : الأمريكي رونالد ريجان ، والسوفيتي ميذائيل جورباتشوف .

بداية الأزمة كانت هادئة إلى حد كبير ، حين أعلنت واشنطن أنها ألقت القبض على الدبلوماسى السوفيتى ، جنادى زخاروف ، الموظف بالأمم المتحدة متلبسا بالتجسس على الأسرار الأمريكية .

وجاه الرد السوفيتى سريعا ومحكما .. حين أعلنت موسكو القبض على الصحفى الأمريكى ، الروسى الأصل ، نيكولاس دانيلوف ، مراسل مجلة ، يو اس نيوز آند وراد ريبورت ، فى موسكو مثلبما هو الآخر بالتجسس لصالح المخابرات الأمريكية ، عندما كان يتسلم من مواطن سوفيتى خريطتين سريتين .

ورغم انفراج الأزمة سريعا، بتبادل الإفراج عن الجاسوسين الأمريكي والسوفيتي، إلا أن ما يهمنا الترقف عنده طويلا .. هو قضية الصحافة والتجمس في عالم تقدمت فيه تكنولوجيا الاتصال إلى حد مذهل ، وتنوعت فيه وسائل استخدام الدول والأجهزة السرية – المخابر اتية – لهذه التكنولوجيا، في أغراض التجمس ، إلى حد

مقلق .. فضلا عن استغلال الصحافة والصحفيين في مثل هذه المهام الخطرة والخارجة عن أصول المهنة والمهنرة لحربة الصحافة لأنها تضر بها في الصميم .

العقدة الحقيقية في الموقف هي أن هناك تداخلا غربيا بين المهنئين .. مهنة الصحافة والإعلام .. ومهنة التجسس ، الأمر الذي أتاح للمستغلبن ، حرية الخلط بينهما دون فواصل أو قواعد .. ذلك أن المعلومات والبحث عنها .. والحصول عليها ، هي هدف الطرفين : هدف الصحفيين والإعلاميين ، كما أنها هدف الجواسيس والمخبرين ..

وفى ميدان الصراع على المعلومات ، اختلط الحابل بالنابل ، وتاه الحق فى الاحوب الباطل .. ونجحت الأجهزة الأمنية والسرية فى الدول المختلفة – بحكم سطوتها وجبروتها – ليس فقط فى إزالة الحواجز وتنويب الفوارق بين الصحافة والتجسس ، بل نجحت فى استغلال مهنة الصحفى فى البحث عن المعلومات ، تتكون جسرا سريا نحو الجاسوسية وكتابة التقارير السرية .. وصار معنى ، المخبر ، مشتركا بين الصحفى الذى يريد الحصول على المعلومات الصادقة ليقدمها علانية – عبر صحيفته – إلى القارىء .. وبين الجاسوس أو كاتب التقارير الذى يريد المعلومات ليقدمها إلى جهاز سرى يتعامل معه أو يعمل لحصابه .!

وللأسف نجحت الأجهزة الأمنية والمدرية في العالم بشكل عام ، وفي عالمنا العربي بشكل خاص ، في إغراء عديد من الصحفيين للتعامل معها وجذبهم إليها تحت ضغوط متنافضة ، إما بالإغراء بالمال والمنصب والترقى والشهرة والتلميع ، وإما بالتخويف والضغط والابتزاز .. أو بالملاحين معا ..

وقضية الصحفى الأمريكي دانيلوف ، ليست الأولى ولا الأخيرة ، لا في أمريكا ولا في أمريكا ولا في أمريكا ولا أفرى .. فكم من الصحفيين مقط في هذا الفخ ومارس مهنة البحث عن المعلومات بوجهيها الصحفي والتجسسي .. وكم من الصحفيين العرب والأجانب تعرض للاعتقال والمحاكمة والطرد والنفي والتعنيب والتشريد ، بسبب الضاوع في الممنوع والتورط في الشراك .. وكم من الصحفيين توقف عن مد صحيفته بالمعلومات وانتظم في كتابة التقارير المدية ، واحترف التجسس حداخليا وخارجيا - طمعا في مال أو في منصب ، معتمدا على أن تعامله مع جهاز معرى يكفل له فضلا عن الحماية ، ارتقاء سلم المناصب معيمها ، واكتناز المال بمهولة .. بينما الجهاز من خلفه يحمى و سر المهنة ، ويصون سمعة عملائه ومخبريه ، على الأقل إلى المجاز من خلفه يحمى و سر المهنة ، ويصون سمعة عملائه ومخبريه ، على الأقل إلى

أن يحين وقت كشف المستور .. فننشر الصحائف حاملة الأسماء والوقائع والتواريخ والأرقام .. ومعها الفظائع والفصائح !

هكذا أصبحت الصحافة غارقة من حيث لا تريد ، أو من حيث لا تدرى في مجالات التجسس .. فكلاهما هدفه المعلومات الدقيقة .. وكلاهما يستخدم البشر – صحفياً كان أو جاسوساً – في الحصول على المعلومات .. وكلاهما وجد في مخترعات تكنولوجيا الاتصال ، مندا هائلا من المساعدة الفنية .. حيث جميع أجهزة الاتصالات والاستماع والرصد والتصوير تصلح لهما معا ، وكلاهما يستخدم بنوك المعلومات المزودة بالكمبيونر في حفظ وتوثيق وتغزين المادة الرئيسية .

بل إن المفردات اللغوية المستعملة في عمل الطرفين متماثلة أحيانا ومتشابهة غالبا .. كلاهما يستخدم كلمات : المعلومة .. الخبر .. التقرير .. المخبر .. الصورة .. الاستماع .. الرصد .. سرى .. عاجل .. يحفظ .. ينسخ .. يطبع .. يحقق .. يستكمل .. للعلم .. للشر .. مصدر موثرق .. مصدر مطلع .. مصدر لا يريد ذكر اسمه .. معلومة ناقصة .. خبر كانب .. وقائع غير سليمة .. الخ .

وفى ظل هذا التشابك الدقيق بين مهنتين ، إحداهما مهمتها علنية مقننة معروفة ، والأخرى مهمتها سرية غير مقننة تتخفى وراء أستار غامضة .. فقد كان طبيعيا أن تكون الصحافة هى المجنى عليها .. لأنها فى مواجهة الأجهزة الأمنية والسرية غالبا ما تتراجع .. !

وفى ظل الضعف البشرى ، والتخاذل النفسى ، عند البعض ، بل فى ظل سياسات الترخيب والنزهيب ، سقط صحفيون فى لعبة التجمس وكتابة التقارير والوشاية بالزملاء والأصدقاء ... ورغم أن مثل هؤلاء قلة ، إلا أنهم أوقعوا أنضيهم فى شرك السقوط .. وأوقعوا مهنتهم فى هاوية التردى ..

ومثلما أن ظاهرة السقوط والتردى ، أصبحت عامة فى بعض مجالات الحياة المعاصرة .. فإنها للأسف أشد وضوحا وأكثر تحديدا فى مجال الصحافة .. التى يفترض أنها الضوء الكاشف ضد السقوط .. والسند الحامى ضد التردى ..

ومظاهر التردي في صحافتنا أصبحت للأسف كثيرة .. ففي خريف عام ١٩٨٦ -

مثلا – هبت على الصحافة المصرية والصحفيين المصريين ، رياح رملية عاصفة ، فشوهت من صورتها إلى حد كبير ، ليس فقط أمام الرأى العام المصرى ، ولكن أمام عيون العرب والعجم على السواء .. وهى الرياح التى أثارتها القضية المعروفة ، برشوة العصفورة ، والموجهة ضد صحيفة الوفد ...

وأظن أن العاصفة الذي لفت الصحافة برمالها المغيرة ، تعد من أسوأ ما تعرضت له المهنة والعاملون فيها ، خلال السنوات الأخيرة .. الذي طالما شهدت أزمات مماثلة طاحنة . ربما كانت الأزمات السابقة ، محصورة في خلاف أو صدام في المفاهيم والسياسات والمبادي من الأزمة المعنية قامت على أرضية مختلفة ، أهم ملامحها وأخطرها أن الثقة في الصحافة أصبحت موضع تساؤل ، وأن مصداقيتها بالتالي أصبحت على المحك !

وإذا كانت الأزمات الماضية ، قد شهدت إسهامات نشيطة من الصحفيين أنفسهم ، إما دفاعا عن مهنتهم ، وإما هجوما عليها .. إلا أن الأزمة المعنية تسبب فيها للأسف « صحفيون محترفون » أصابت سلوكياتهم المهنية والشخصية ، الصحافة ، بأكثر مما أصابتها أيدى مخالفيهم ، حتى تبنت صورتها أمام الجميع ، كالثوب الذي امتلاً بالتقرب السوداء !

على أن هذه الأزمة ، تزامنت مع عدة ظواهر يحسن تحديدها ، مثلما مهدت لها وصاحبتها بعض العوامل ، التي أشعلت فيها ومن حولها النيران ..

- فهي قد تزامنت مع ظاهرة ذات شقين متواجهين: الشق الأول يتمثل في صعود بياني لممارسة الحريات العامة في مصر ، ومن بينها حرية الصحافة والتعبير ، وتمثل ذلك جليا إلى حد كبير في صحف المعارضة ، فضلا عن بعض صفحات الصحف القومية .. في مقابل ذلك يأتي الشق الثاني المواجه ، وهو هبوط بياني للحريات العامة في الإطار العربي المحيط بنا .. مع ضمور واضح في هامش الحريات الصحفية وتعدد منابر التعبير .. وتمثل ذلك في العودة للردع عن طريق قوانين الرقابة والمطبوعات ، وعن طريق التصفية والإغلاق لمديد من الصحف والمجلات العربية ، بهدف تحجيم دائرة النقد وتنوير الرأي العام ، الأمر الذي خلق مناخا عاما للأزمة :.
- في هذا الهناخ ، كما في غيره ، فإن الصحافة جزء من نميج المجتمع ، ومرآة عاكسة لمشاكله وهمومه ، تحمل إيجابياته وتعاني سلبياته .. فهي إذن ليست فر دوسا

- مطهرا منفصلا عن أخطاء المجتمع وخطاياه .. كما أنها ليست شرا مستطيرا في مجتمع مثالي ومدينة فاضلة ..
- وهى مثلها مثل باقى المهن ، تضغط عليها ظروف المجتمع وتفاعلاته بضغوطه الاجتماعية والاقتصادية والمباسية والأخلاقية .. ليست إذن مهنة الأتقياء الأطهار وحدهم ، ولا هى مهنة الشياطين والأشرار .. فيها من هؤلاء وهؤلاء ..
- ولذلك فمن الخطأ أن نترقع من الصحافة وحدها ، الانفراد بموقف مثالى سواء كان سياسيا افتصاديا اجتماعيا ، أو كان أخلاقيا سلوكيا .. بعيدا عن المواقف العامة السائدة في المجتمع ، رغم الإيمان بأن رسالتها السامية تلزمها بقدر أكبر من الموضوعية والريادة وضرب المثل الذي يحتذي ..
- فى مواجهة كل هذه العوامل ، فإن عاصفة الرمال المثارة ، والتى نفخ فيها البعض بكثير من التحريض المقصود ، والتشويه المتعمد ، هى حملة تمسك بحالة انحراف فردى أو بواقعة سقوط أخلاقى ومهنى ، ليجرى النفخ فيها ، بهدف الإساءة كلية لمهنة عريقة ، بتعميم أعمى وأحمق .. يجدر بالجميع التنبه لمخاطره الطائشة ، وذلك بوضع وقائع السقوط والانحراف فى حجمها الطبيعى والقانونى ، دون تعمد الإساءة بطريق مباشر أو غير مباشر للمهنة بكاملها .. وإلا جرى التعميم على باقى المهنيين ، فمن منكم بلا خطيئة ؟!(^^)

على أن هدفنا ليس الدفاع الأعمى عن الصحافة ، فى مواجهة الهجوم الأعمى عليها .. لكن هدفنا بالدرجة الأولى انتهاز فرصة العاصفة الهوجاء التى تهب - كما هبت عواصف من قبل - لطرح قضية الصحافة والصحفيين ، النقائي الحر المفتوح وأمام الرأى العام ، الذى طالما تعود أن تطرح الصحافة قضايا الآخرين ، ببنما لا هى ولا غيرها يطرح قضاياها العويصة ، ولها جرحها النازفة ، التى تحتاج لهلاج ناجم ، أو لجراحة صعبة !

<sup>(44)</sup> أصدر القضاء عكمه يتبرنة الإستاذ سعيد عبد الخالق نائب رئيس تحرير جريدة الوقد ، وزمادته في القضية المعروفة باسم ، رشوة العصفورة ، ، والتي قاارت جدلا حلدا على صفحات الصحف ، ما بين مهاجم ومدافع ، مما أساء المصحافة المصرية كلها .

لقد تراكمت المشاكل على الصحافة بتراكم المهود والسياسات والحكام .. وها هى اليوم ترث تركة صعبة منتقلة بالديون الباهظة والقيود القاسية ، التي كبحت اسنوات طوال انطلاقاتها نحو الازدهار والتطور .. فكرا وفنا .. مهنة وصناعة .. صحفا وصدفيين .. بينما ازدهرت من حولها صحف أخرى في المنطقة العربية ، حاولت وراثة دورها القيادى .. وساعدتها ظروف الثروة النقطية والوفرة الماللية ، مقابل وقوع الصحافة المصرية أسيرة الصنفوط الاقتصادية والمسحافة ...

على أننا نستطيع أن نميز بوضوح ثلاث فنرات هامة ومميزة للصحافة المصرية الحديثة هي :

- صحافة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٧ .. التي نشأت وعملت في ظل السلطة الملكية
   ونظام تعدد الأحزاب والملكية الفردية .
  - صحافة الثورة ، خاصة ما بعد قانون تنظيم الصحف في عام ١٩٦٠ ..
- صحافة ما بعد ١٩٧٦ ، التى جمعت ما بين الصحف القومية ( المؤممة ) و الصحف الحزيبة التى صدرت بعد عودة مصر لنظام التعدد الحزيى فى ظل توجه ديمو قر اطى جديد . .

وإذا كانت معظم صحافة ما قبل ۱۹۵۲ ، قد تعرضت لنقد شدید ، بسبب انفماسها الطبیعی فی الصراع الحزبی العریر ، ودخولها طرفا أصیلا بالتالی ، فی كل ممارسات الانحراف والتشهیر كأداة للحروب السیاسیة بین الأحزاب المتناحرة ، رغم تمتعها بهامش من حریة الحركة ، فإن صحافة التنظیم أو التأمیم تعرضت هی الأخری لنقد أشد ، علی أساس أنها تحولت إلی وسائل إعلام حكومیة مقیدة بسیاسة الدولة .

غير أن إعادة إصدار الصحف الحزبية مرة أخرى مع نهاية السبعينات<sup>(1)</sup>) ، وما تتمتع به من حربة ظاهرة هذه الأبام ، قد أضفى على المجال الصحفى حيوية جديدة ، حركت المياه التى كانت راكدة ، ودفعت إلى شرابين المهنة الحساسة ، بدماء

<sup>(</sup>٤٩) كانت جريدة ، الأحرار ، - لسان حال حزب الأحرار - هي أول جريدة حزيبة معارضة صدرت ابتداء من ١٤ توامير ١٩٧٧ ، في ظل التعدية الحزيبة ، وقد تبتيتها على التوالي كل من ، الأطالي ، ( حزب التجمع ) و ، الشعب ، ( حزب العمل ) و ، الوقد ، المعيرة عن حزب الوقد الجديد .. وكانت هذه الانجرة هي أول مصديقة حزيبة تصدر ووجيا ...

جديدة ، أنعشت ليس فقط صعف المعارضة ولكن أيضا الصعف القومية ، التي وجدت نفسها في منافسة جديدة وشديدة .. فعملت على توسيع مجالات الحركة المتحررة داخلها بقد واضع ومقدر .. وإن ظل محدوداً !

0 0 0

وينطبق نفس المقياس التاريخي للمراحل الثلاث ، على نقابة الصحفيين .. بيت كل الصحفيين .. بيت كل الصحفيين وملجأهم عند الخطر .. فقد عاشت إيجابيات وسلبيات مرحلة ما قبل الثورة ، ثم حكم الثورة ثم الحكم الحالي .. وياعتبارها نقابة رأى فقد لعبت فيها ، ومازالت ، التيارات السياسية والفكرية دورا رئيسيا في كل المراحل .. ربما كان صوت السياسة فيها أعلى من صوت المهنة .. فكان طبيعيا أن تتحول إلى ساحة صدام ، سواء بين التيارات الفكرية والسياسية التي ينتمي إليها أعضاؤها ، أو بين بعض هذه التيارات وبين نظم الحكم المتعاقبة .. وقد وصل الصدام ذات مرة إلى التهديد بتصفيتها وتحويلها إلى ناد اجتماعي ، وهو التهديد الذي أشهره الرئيس السابق أنور السادات لكمر معارضة إلى ناد اجتماعي ، وهو التهديد الذي أشهره الرئيس السابق أنور السادات لكمر معارضة أعضاءها على فترات متتابعة .

ونزعم أن ملابسات كثيرة تداخلت عبر المرلحل الثلاث التي نكرناها آنفا ، فضغطت على الصحافة والصحفيين بكثير من الضغوط غير المحتملة ، حتى أوصلتها وأوصلتهم إلى الأزمة الراهنة ... من انفلات إلى انغلاق .. ومن قبود على حرية الصحافة ، إلى ضغوط على الصحفيين .. ومن اختلاف التوجهات السياسية ، إلى اختلاف شخصيات الحكام واختياراتهم بل وأمزجتهم .. ومن صحافة ولاء للحزب ، إلى صحافة ولاء للحاكم .. ومن صحافة ولاء للمال والمجد والشهرة ، إلى صحافة ولاء للرأى والفكرة .. ومن خضوع لقوانين متحررة ، إلى خضوع لقوانين متحجرة .. والعكس !

0 0 0

فإذا ما دققنا النظر فى واقع صحافتنا الحالية ، النى ورثت كل هذه الصغوط ، نجد أنها تقع بالفعل بين عديد من المتنافضات النى تكاد تعوق الرؤية الصحيحة والتقدير المطهم للأمور ، وبالتالى تعرقل أداء الرسالة على الوجه الأفضل ..

فيعد سنوات من التأميم - أو تنظيم الصحافة - وجدت الصحافة القومية نفسها
 أسيرة عديد من القهود الإدارية والسياسية والمهنية ، عرقلت تطورها إلى حد كبير ،

بينما كان التصور أن التأميم أو التنظيم سيساعد في إطلاق قدراتها نحو الأعمق والأحمن ..

- وبعد سنوات أيضنا من التأميم .. عادت سلطة رأس المال تستغل نفوذها التغفى
   والقوى داخل معظم الصحف ، إلى حد ظهور حالات كثيرة من الفساد الإدارى
   والمالى فى ظل السلطات المطلقة وغياب الرقابة السلومة بينما كان تدخل رأس
   المال فى إفساد الصحافة أحد أسباب قوانين التأميم عام ١٩٦٠ ..
- جاء عصر الانفناح بتأثيراته القوية وثرائه الفردى المفاجىء المجهول المصدر غالبا .. ليلقى بظلاله على الصحافة ، وعلى بعض رموزها ، فأحدث وفيعة وخللا شديدا ، ليس فقط في هبية الصحافة ولكن في علاقات العمل ، وحتى العلاقات الشخصية .
- كان الإعلان ولا يزال يلعب دورا مؤثرا في صناعة الصحافة ، باعتباره أهد أهم مصادر تمويلها .. لكنه حمل معه شروره .. فهو عصب الصحافة الحديثة وأخطبوطها في نفس الوقت ، إذ أن قوته المالية أصبحت عامل ضغط على الممارسة الصحفية .. التي وقعت أميرة معادلة صعبة : كيف تستفيد ماليا من الإعلانات ، وكيف تحافظ في نفس الوقت على استقلاليتها في مواجهة سطوة المعانين وتأثيراتهم المباشرة وغير المباشرة !
- أصبح بريق المنصب وجانبية المناطة ، أحد أبرز عناصر الأزمة الصحفية الراهنة ، ليس فقط في بلادنا ، ولكن في كل العالم الثالث حيث تمتمد نظم الحكم أول ما تعتمد على سلاحين ، كلاهما حاسم بتار : الجيش والإعلام .. وفي ظال إغراء المنصب تطاحن كثير من الصحفيين حتى الموت ، فكان طبيعيا أن تتدهور علاقات العمل ونهنز القيم ويسوء السلوك ، وبحترف البعض هذم الآخرين تقربا للحاكم وتحريضا على منافسيه .. في ظل سيف المعز وذهبه !!
- هكذا .. تدهررت مصداقية كثير من الصحف والصحفيين .. وهبطت لفة الحوار ، وعمت الشتائم والسباب ، وعادت مدرسة الصحافة الصفراء بفلسفة التشهير والتشنيع تعلل من جديد ، بل إننا نجد بعض الذين نصبوا الملك فاروق أميراً للعرمنين ومدحوا ورعه وتقواه .. عادوا فكتبوا عن مباذله وضاده ، ليمدحوا عبد الناصر بما يشبه التأليه .. ثم انقضوا عليه مينا يشبعوه ذما ، ليمدحوا الصادات .. ثم .. !! وفي كل الظروف تجاوزت لفة الحديث حدود العقل والأخلاق عند البعض ، الذين لحمن الحظ والأخلاق عند البعض الذين لحمن الحظ المادات .. ثم .. !! وفي كل الظروف تجاوزت لفة الحديث حدود العقل والأخلاق عند البعض ، الذين لحمن الحظ أنهم ماز الوا قلة وسط الجمع الصحفي المتماسك ..

■ المشكلة .. أننا ونحن نعيش مرحلة تعايش الصحف القومية والصحف الحزبية العديدة ، فإننا الأسف ، نلحظ سوء أداء مشغرك .. ذلك أن كثيرين انتظروا خيرا وفيرا من تعدد صحف الأحزاب ، على أمل فتح الباب أمام حرية أوسع وأعمق الصحافة .. لكن الملحوظ أن أداء صحف الأحزاب ليس أفضل من أداء الصحف القومية .. حيث مازال الخلاف السياسي يحكم العلاقة المهنية بكثير من العقد ... فيستدرجها ويستدرج القارىء معها إلى ابتذال غير مقبول ... في حوار كان ينتظر أن يكون عالى المستوى رفيع الأنب أخلاقي العبارة .. وإذا كانت بعض حكمة العقلاء ، نطل أحيانا على ألسنة أقلامهم ، فعازال طيش الحمقي يثير الصخب ومعه العقلاء ...

لقد آن الأوأن لنأخذ من الديموقراطية جوهرها الحقيقى ، لا أن نكتفى بالتمسح بقشور مظاهرها .. ومن الجوهر الأصيل أن نتعلم جميعا أن الخلاف الفكرى والسياسى ، عمل مشروع فى ظل الدستور والتعبير عنه حق ديموقراطى .. وينفس الدرجة علينا أن ندرك أن مثل هذا الخلاف لا يعنى العداوة ، وأن التعبير عنه ليس بتبادل الاتهامات المريرة التي نقرؤها على بعض صفحات صحفنا ..

فإذا ما اعترفنا جميعا بهذه القاعدة ، فإن علينا أن نبدأ بتقويم شامل الممسيرة الصحفية ، التى رغم عراقتها في مصر ، إلا أنها لا تكاد تخرج من مأزق حتى تدخل في أزمة ..

والتقويم الصادق ، لن يأتى للصحفيين من خارج أسوارهم ، وإلا أصبح مغروضا مرفوضا فى نفس الوقت .. إنما هو يأتى من جماع إحساسهم بالأزمة ، ثم من رغيتهم فى الخروج منها ، ومن قدرتهم على مواجهة التحديات المطروحة عليهم ..

ولعلنا فى إطار ذلك .. افترحنا على مجلس نقابة الصحفيين أن يدعو لمؤتمر عام للصحفيين – بعيدا عن الجمعيات العمومية التى لا تكاد تجتمع إلا لإجراء الانتخابات – يكون هدفه تجاوز الأزمة الراهنة ومواجهة تحديات الحاضر والمستقبل ..

وإذا جاز لذا المساهمة في الاجتهاد المفتوح ، فإننا افترحنا أن توضع على رأس جدول أعمال مثل هذا المؤتمر العام ، فضية علاقات العمل المهنية والالتزام بآداب المهنة .. في ظل النودى الحالى .. بحيث يتم الالتزام بميثاق الشرف الصحفى الذي لم يعد يذكره أحد إلا إذا أصابته إصابة طائشة !

- أما التحديات التى تستدعى ثورة مهنية فهى كثيرة خطيرة .. منها على سبيل المثال :
- احدى التطور الفنى والمهنى ، بعد سنوات طويلة من الجمود بل التخلف ، نجحت خلالها مخترعات الطباعة وثورة المعلومات والاتصال فى تجاوز العصر إطلالا على القرن القادم ..
- ٢ تحدى استعادة مكانة الصحافة المصرية ، فوق القمة ، بعد أن نجحت صحف عربية كثيرة في التقدم المهنى والتقنى بدرجة واضحة ، كسبت بها المنافسة في مجالات كثيرة . .
- ٣ تحدى تعميق حرية الصحافة وإزالة كل المعوقات القانونية والإجرائية البافية ، حتى تلعب الصحافة المصرية دورها المتكامل في قيادة الرأى العام ، في عهد اختلفت فيه النوجهات السياسية وتعددت المنابر الفكرية والأحزاب وترعرعت الحريات العامة إلى حد واضح .
- ٤ تحدى تغيير أساليب العمل الصحفى وترقية الأداء ، بعد أن ظهرت صحف الأحزاب التى تتمتع بهامش واسع من الحرية ، فى حين مازالت بعض الصحف القومية ، أسيرة الالتزام الرسمى الجامد والقوالب المصبوبة ، مع قسور الاجتهاد والتنوع القكرى .
- ٥ تحدى تكرين أجيال جديدة من الصحفيين مؤهلة ومدرية .. مع فتح الباب أمام قيادات أخرى ، تنقل الصحافة إلى القرن الحادى والمشرين ، بديلا لمدارس و تلوين الكلام بأزياء الحكام ، ، خاصة أننا نلحظ جميعا ، حالة الإحباط التى يعانيها شباب الصحافة الذى لا يجد رعاية أو توجيها أو قدوة ، بينما أقلام بعض كبار الكتاب منصرفة إما إلى تعميم السطحية وتهميش القضايا الوطنية ، وإما إلى مماركات لفظية بعيدة عن هموم الوطن واهتمامات المواطن ..
- ٦ تعدى تطوير قانون النقابة الحالى، وتعديل أو إلغاء قانون سلطة الصحافة، و وكلاهما أصبح قاصرا عن مجاراة وقع الأحداث والتطورات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية في مصر .. التي انتظات إلى مرحلة التعددية والاجتماعية .. بما يعنيه ذلك من إسقاط القيود المتبعية على العمل الصحفي والنقابي، ومن إطلاق حرية إصدار الصحف توميعا للمشاركة في صنع القرار وتوجيه الرأى العام وتنويره بالحقائق والآراء.

٧ - تحدى مواجهة الوضع الراهن للمؤسسات الصحفية القومية وتحديد ملكيتها تحديدا دقيقا ... هي الآن تتبع مجلس الشورى فانونا .. لكنها بصراحة تبعية نظرية .. والأفضل في ظل التعدية الليبرالية أن تتحول إلى جمعيات تعاونية ، أو شركات يساهم فيها العاملون بها بنسبة ٥٠ ٪ وتطرح باقي الأسهم على الرأى العام، وينتخب مجلس الإدارة رمجلس التحرير من جانب الجمعية العمومية للمساهمين .. وهذه تجربة نجحت في صحيفة ، لوموند ، الفرنسية وصارت مثلا نموذجيا ، بعيدا عن القبود الحكومية ، ويعيدا عن ضغوط رأس المال المستغل والاحتكارات التجارية والإعلانية .. مثلما أناحت الفرصة لاختيار القيادات على أساس الشةة والولاء ..

خلاصة القول ..

إن أزمة الصحافة الحقيقية لا تعبر عن نفسها ، فقط ، من خلال حالة انحراف فردى يحسمها القضاء وحده ، أو من خلال انحدار أسلوب الحوار وصعود مدرسة التشهير فحسب .. لكنها تعبر عن نفسها حقيقة بحالة القصور الذاتي التي تعانيها المهنة وأصحابها .. حالة فقدان القدرة على نقويم الموقف ، وقصور الخيال عن وضع حلول للأزمة .. وربما استطاعت نقابة الصحفيين العتيدة - بكل تراثها الفكرى والوطني - أن تضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح ، الذي لا يهم الصحفيين وحدهم ، وإنما يهم كل مواطن ..

ومن أجل أن تفعل النقابة ذلك .. يجب أن تنطلق من أسوارها لتقوى بوحدة أعضائها ، بصرف النظر عن اختلاف اجتهاداتهم الفكرية والسياسية ، وتتدعم بمساندة الرأى العام المستنبر لها .. باعتبارها قلعة من قلاع الفكر ومنبرا من منابر الرأى الحر في مصر .. وطن الحرية والنقدم والاستنارة .

## الفصل الثالث

# حرية الصحافة وعقلية التغليف!

إن الجرائد هي مرشد الأمة والحكومة ،
 والمطبوعات هي ركن من أركسان المدران ...
 أمين الشمس - في الهمعية العمومية المعرمية - 19.٣

حين جاهرنا بالرأى في حقيقة أزمة الصحافة المصرية ونشرناه( ٥٠٠ أثار صخبا شديدا وغضبا أشد .. وبعد نحو شهر من الغضب المكتوم ، خرج علينا الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة آنذاك ، بحديث مسهب احتل سفحة كاملة في أخبار اليوم بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٨٦ محاولا أن يؤكد أن ما يقال عن أزمة في الصحافة المصرية غير صحيح ، لدرجة أن من أجرت معه الحوار – الزميلة سناء السعيد – استعانت في إعداد أسئلتها له ، بأجزاء مما جاء في رأينا السابق ، كما ورد في سؤالها الأول له على النحو التالى :

■ اليوم وصحافتنا فى الميزان ترد النساؤلات الكثيرة ، وهى ضرورية لنبديد أى صورة مغلوطة قد تعلق فى الأذهان ، وأول هذه النساؤلات : هل صحافتنا فى أزمة .. وإذا كان فكيف يمكن أن نقيلها من عثرتها ..؟

<sup>(</sup>٥٠) صلاح الدين حافظ - أرّمة الصحافة - مقال بالأهرام - ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

□ فيرد البكتور رئيس المجلس الأعلى للصحافة قائلا :

لا يمكن القول بأى حال أن صحافتنا فى أزمة !! بل هناك جوانب مضيئة عديدة فى صحافتنا اليوم ، الأمر الذى يتبين من معايضتها لهموم الجماهير ، سواء كان ذلك من خلال المقال أو التحقيق الصحفى أو الدراسات .

كما يتبين أيضا من اتباع أحدث الأساليب التكنولوجية في صناعة الصحافة .. وهذا ينعكس في التوزيع الضخم لكثير من الصحف والمجلات والدوريات .. الأمر الذي يؤكد إقبال الجماهير على الثقافة والتعرف على قضايا الساعة المختلفة ، وهو ما يضع مسئولية ضخمة على الصحافة لكى تكون دائما على مستوى ذلك الإقبال الجماهيرى ، وأن تلبى احتياجات المواطن من خبر يقيني وسياسة وثقافة واجتماع .

ومن منظور ديموقراطى فإن المرحلة الحالية التى تشهدها الصحافة المصرية تعتبر بكل المقابيس مرحلة ازدهار لم تشهدها مصر منذ حقبة طويلة ، وذلك من حيث حرية واحترام الرأى الآخر مهما بلغت درجة معارضته .

وتعود الزميلة فتسأل رئيس المجلس الأعلى للصحافة :

■ ينادى البعض في ظل الظروف الحالية بضرورة انفصال الصحافة عن مجلس الشورى حيث أن تبعينها له لا تعدو أن تكون تبعية نظرية . ما هي وجهة نظركم ؟

□ د . على لطفى : بداية فإننى لا أوافق على كلمة تبعية التى جاءت فى سؤالك لأن الصحافة لا تتبع أية سلطة . فالصحافة مملوكة للشعب الذى بمارس فقط حق الملكية . وحتى تكون الصورة واضحة جلية أقول إن المؤسسات الصحفية القومية بما فيها من صحف مملوكة ملكية عامة للشعب ، ويمارس مجلس الشورى حق الملكية عليها . وفى هذا الإطار فإن الصحافة هى بمثابة سلطة شعبية بجانب السلطات الدستورية الثلاث الأخرى . مما يؤكد حرص الدولة على أهمية الصحافة ودورها فى المجتمع ومكانتها الشعبية . ومن حيث النتظيم فمن المعروف أن الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية تتشكل من ٣٥ عضوا .. منهم عشرون عضوا يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والإعلام على أن يكون أربعة منهم على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية . وبقية الأعضاء أى الخمسة عشر عضوا ينتخبون بالإفتراع الحر المبلشر : خمسة ينتخبهم المسخفية ، وخمسة ينتخبهم الإداريون ، وخمسة ينتخبهم المعرفين ، وخمسة ينتخبه المعرفين ، وخمسة ينتخبه المعرفين ، وخمسة ينتخبون ، وخمسة ينتخبه المعرفين ، وحمسة ينتخبه المعرفين المعرفين ، وحمسة ينتخبه المعرفين ، وحمسة ينتخبه المعرفين المعر

العمال ، ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لإجراء الانتخابات وشروط صحة انعفاد الجمعية العمومية ونظام اتخاذ القرارات . وبالنسبة لتشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية فهو يتكون من ١٥ عضوا منهم ثمانية يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية ، وبقية أعضاء المجلس سنة أعضاء ينتخبون بالاقتراع الحر المباشر : الثنان من الصحفيين ، واثنان من الإداريين ، واثنان من العمال . كما أن مجلس الشورى هو الذي يختار رئيس تحرير كل صحفية قومية !

- مؤدى ما تذهبون إليه هو أن العلاقة بين مجلس الشورى والصحف القومية ليست مجرد علاقة نظرية .. فإذا لم تكن كذلك فهل يمكن أن تكون علاقة تبعية ؟
- □ د . على لطفى : مما أجملته بتضع أن العلاقة قوية ومتينة بين مجلس الشورى والصحافة القومية ، ولنما علاقة والصحافة القومية ، ولنما علاقة تعاون وثيق لما فيه خير الصحافة وبما يمكنها من أداء رسالتها . وفي إطار تلك العلاقة فإن كل صحفى حر أن بكتب ما يشاء شريطة مراعاة ما يمليه شرف المهنة ، والالتزام أمام المجتمع سياسيا واجتماعيا ..
- لهل يمكن القول بأن تعدد الأحزاب ، وما عكسه من تطاحن وملاكمة حزبية هو الذي أفسد الصحافة وشجعها على تبنى نقمة حادة ناقدة الاذعة عنيدة تطيح بالمكاسب ونقتل الإنجازات عن عمد .. صحافة أقل ما يمكن وصفها به أنها صحافة تشهير و تحريض ؟
- □ د . على تطفى : مرة أخرى لا أوافقك على ما جاء بسؤالك من اتهام الصحافة .. فالصحافة سعبية نؤدى دورها ، وما يقع من أخطاء فى الممارسة ليس إلا نقطة سوداء فى ثوب ناصع البياض ، كما أنه لا يقلل أبدا من أهمية الصحافة وأدانها لرسائتها . ولا يمكن القول بأن ما يقع من أخطاء فى الممارسة الصحفية مرده إلى تعدد الإحزاب .. ذلك أن التعدية العزبية هي سمة أساسية للديموقراطية .. فهى القنوات التى تتبع التعبير عن الرأى الآخر والمشاركة السياسية فى عملية صنع القرار عن طريق معنلى الأحزاب فى مجلسى الشعب والشورى ، علاوة على ما تبعثه فى العمل السياسي من حيوية ووعى وإدراك . وهذا كله هو الذي يدعو إلى الحرص على نظام تعدد الأحزاب . أما أن أحزاب العمارضة بصد عنها بعض التجاوزات بواسطة ما تعكمه صحفها ، فهذا يحتاج منها إلى وقفة صدق مم النفس من أجل ديوو قراطية سليمة لنكون صحافة عاكمة منه إلى وقفة صدق مم النفس من أجل ديووقراطية سليمة لنكون صحافة عاكمة

- بالقعل لمشاغلنا وقضايانا الوطنية ، بحيث يصبح ما نقوم به معبأ من أجل رخاء مصر ورفعة الإنسان المصرى .
- معنى هذا أنكم لا تتفقون مع من يرى أن صحافتنا تمر بمرحلة انتقال حيث تبدو الصورة غير محددة فهي مهتزة ومذبذبة والرؤية غير شاملة ؟
- □ د . على لطفى : صحافتنا عموما بخير ، وإن كان هناك بعض التجاوزات من جانب صحف المعارضة ، أو رفضها لنفهم طبيعة التحديات التى نواجهها ، فإن ذلك لا يقلل مما أراه من أن صحافتا بخير مادامت توفر احترام حرية القلم . وعليه فإننى أدعو صحافة المعارضة ، وكذلك الصحف القومية لأن تواجه بحق طبيعة المضاكل التى نواجهها الآن ، والتى هى نتيجة تراكمات سنوات طوال مما يستدعى وحدة الرؤية وتكانف الجهود للتصدى لها بحلول جذرية نلتزم إزاءها بموقف قومى واحد وراسخ ... فما أحوجنا فى فترة البناء هذه إلى تلاحم كل الأصوات والتيارات بحيث لا يسعى أحد إلى تسموم الجو بالمهاترات والتجاوزات والقضايا الثانوية الملاحة .
- هناك من بدعو إلى مؤتمر عام للصحفيين لتجاوز الأزمة الراهنة . إلى أى حد يمكن
   أن يكون هذا المؤتمر أساسا لاحتواء النهج العبشي الحالي الذي تتبناه أقلام صحفية ؟
- □ د . على لطفى: إن الاتجاهات التى تتخذها صحف المعارضة تتوقف على أن تصلح المعارضة نفسها بنفسها مادمنا النزمنا جميعا بالخط الديموقراطي .. وأتساءل هذا ماذا يمكن أن ينجزه موتمر عام للصحفيين ؟ ولا يعنى هذا معارضتى لفكرته ، واكن ما أعنيه أن المؤتمر المنكور لن يشكل جدوى إذا لم تكن المعارضة على استعاد لأن تغير من سلوكها .. إن المناخ مهيأ التغيير نحو الأحسن . ثم أوليست التحديات الاقتصادية والاجتماعية معروفة ؟ أليس هناك نظام ديموقراطي طالما كنا ندعو إليه ، وها هو ذا قد أصبح حقيقة ؟ ألي لتزم الحكم بالطهارة والشرعية ؟ أليست الأهداف تابقة ونسعى إليها من أجل الإنسان المصرى ؟ ألا تبذل الحكومة أقصى طاقاتها من أجل تحقيق تلك الأهداف ؟ إن هذه تماؤلات أطرحها على المعارضة ، وآمل أن تضع لها إجابة صريحة وصادقة .. وهنا فقط يمكن أن نتجاوز ما تذهب إليه المعارضة ، وأن نجعل من حرية القلم صوت الحق وصوت وحدة ووئام وعمل حاد ..
- البعض بنادى بتعديل أو إلغاء قانون سلطة الصحافة زعما بأنه لم يعد بمقدوره مجابهة إيقاع الأحداث والتطورات في مصر . ما هي وجهة نظركم .. ؟

- □ د . على لطفى : بعكس ما يرى البعض وأنا على يغين من أنهم قلة فإن قانون ملطة الصحافة يواكب تماما طبيعة تطورات المجتمع المصرى . ويتضح نلك فيما ينص عليه هذا القانون من أن الصحافة مبلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع .. وأن تلك الحرية تستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمحرفة المستنيرة والإسهام فى الترشيد للحلول الأفضل فى كل ما يتملق بمصالح الوطن والمواطنين . ألا يؤكد ذلك دعامة أساسية للديموقر اطبة فى عصر يحفظها ذلك القانون ويعمق من مسارها . فإذا انتقلنا إلى الموضوعات الأخرى التي يتناولها ذلك القانون فيما يتعلق بحقوق الصحفيين وواجباتهم وإصدار الصحف يتناولها ذلك القانون فيما يتعلق بحقوق الصحفيين وواجباتهم وإصدار الصحف وملكينها والصحف القومية والمجلس الأعلى للصحافة ، فإننا سوف نلاحظ أن المواد التي تتناول تلك الموضوعات هى تأكيد لما أشرت إليه فيما يستهدفه القانون من سلطة الصحافة المستقلة الحرة .
- العلاقة بين الصحافة القومية ومصادر السلطة مازالت محل شكوك واتهامات ، ويزعم المعارضون أن السلطة ترصد ما يقال وتعطى الضوء الأخضر لتمرير ما تريد . ومن ثم .. فإن السلطة في مصر ، هي التي تهيمن على ما ينشر في مصر ، ما هي الحقيقة .. ؟
- □ د. على لطفى: نلك شكوك لا مكان لها . وإن رددها البعض فلأنهم بطبيعتهم يتشككون في كل شيء . ونظرة سريعة إلى ما يكتب في الصحف القومية سواء من تحقيقات صحفية أو أعمدة رأى أو كاريكاتير ، كفيلة بأن تبين لنا مدى حرية صاحب القلم في أن يطرح ما لديه من آراء دون أية رقابة . بل إن ما أقوله واقع نقرأه كل يوم إزاء ما ينشر . أما بالنسبة لما أشرت إليه من ضوء أخضر قد تعطيه السلطة لترويح ما تريد نشره ، فهنا ليس قائما ولا وجود له . وإنما هناك نوع من الايضاح . . إذ أنه من المهم بمكان أن تكون الصحافة على علم دائم بالاهتمامات والتطورات القومية التي تحرص الدولة على أن يكون المواطن على علم بها في ضوء ظروفنا القومية التي تحرص الدولة على أن يكون المواطن على علم بها في من بل تتبعه كل الدول حتى تلك التي تأخذ بالنظم الديموقراطية . وأود أن أؤكد مرة أخرى أن مثل هذا الإيصاح لا يعنى رقابة أو إعطاء ضوء أخضر أو أحمر ، وإنما يستهدف أن تكون الصحافة القومية والحكومة على موجة واحدة من الفهم المتبادل إزاء شواغلنا القومية . فالإيضاح إذن لا يعنى فرضا أو إجبارا أو رقابة ، وإنما هو مشاركة في السياسات والأهداف ليس إلا ..

ومؤدى ما أراد رئيس المجلس الأعلى للصحافة - السابق - أن يقوله ويكرره ، أنه ليس صحيحا أن الصحافة المصرية في أزمة .. وأن حريتها تتعرض للمخاطر ، وأن الضغوط عليها شديدة ..

مؤدى ما يقوله أيضا أن الوضع على خير ما يرام ، وأنه ليس بالإمكان أبدع مما كان ، فلماذا إثارة الغبار حول أزمات الصحافة ومشكلة حرية الصحافة !؟ .. ولكي نجيب ، علينا أن نعود فنلقى نظرة فاحصة .. وجديدة .

# القصل الرابع

## حرية الصحافة وسياسة التبعية

اليس الدستور هو الذي أعطانا الحرية ..
 إنما حرية الرأى هي التي أعطننا الدستور .. و
 [شاتوبريان]

حمنا .. هذه هى الأزمة تراوح مكانها ، إن لم نكن قد ازدادت لهييا وتعقيدا ، بعد أن سادت سياسة المداراة وتغليف المشاكل بأغطية ناعمة ملماء ، قد تخدع من ينظر إليها من الخارج ، لكنها بالتأكيد لا تخدع من يعايشون الأزمة ، ويكابدون عنها وتصاعدها .

لقد مرت الأيام والأعوام ، ومشاكل الصحافة تراوح مكانها إن لم تزدحم بالمستحدث والجديد .. وعلينا أن نستفيد من الجديد الذي طرأ على تعقيدات الأزمة التي تعانيها الصحافة ، لتحذّر مرة أخرى من أن تجاهل المشاكل أو تزويقها ببريق لماع لا يحل مشكلة وإنما يساعد فقط على التدهور ..

0 0 0

الجديد في الأزمة إنن ، أن مفهرما مفلوطا لحرية الصحافة في ظل التعديبة الحزيبة ، قد سرى في مصر ، فأصاب بعض أصحاب السلطة التنفيذية بحماسية شديدة ، مثلما أصاب بعض الصحفيين بحماسية مضادة .. وها هي الحماسية قد وصلت قمتها بتلك المواجهة السلخنة ، التي دارت في مبنى نقابة الصحفيين ، بين مجلس النقابة وبين وزير الداخلية الأمبق – اللواء زكي بدر – وما تبع نلك من معلومات متضاربة ، حول حقيقة ما دار ، من تبادل الاتهامات بأساليب خارجة عن آداب الحوار .. لقد أريد لها

أن تكون جلسة مصالحة ، بين وزير انهم بعض الصحف والصحفيين بأنهم يهاجمونه ويوجهون له الانهامات الملفقة .. وبين الصحافة والصحفيين - ممثلين بمجلس النقابة - اتهموا الوزير بأنه يهاجم الجميع وبالفاظ خارجة وفي أملكن ومناسبات عامة .. فإذا بهذه المصالحة تنفجر في شكل خلاف جديد .. ورغم أن هذه الواقعة الخطيرة ، تركت آثار ها السياسيين ، بل والقراء ، إلا أننا نريد أن ننطلق منها ، السيئة على جموع الصحفيين والسياسيين ، بل والقراء ، إلا أننا نريد أن ننطلق منها ، لنوكد مرة أخرى ، كم هي عميقة تلك الأزمة التي تعانيها الصحافة في مصر ..

وبادی، ذی بدء ، نؤکد علی عدة مبادیء عامة ، تساعننا علی الغوص بعمق فی بحور الأزمة ..

- ا الصحافة مهنة ذات حساسية خاصة ، لأنها ذات مهمة رقابية وذات رسالة متعددة الأهداف ... وبالتالي فهي لا تقوى أو نزدهر إلا في مناخ ديموقراطي منفتح ومستنبر ، بمثل البيئة الحاضنة الصحافة الحرة .. ولذلك فإن حربة الصحافة جزء من الحربات العامة .. لا تكتمل إلا باكتمال حربة الرأى والعقيدة والعمل والتنقل والتنظيم .. الخ .
- ٧ بخطىء من يتصور أن دفاع الصحفيين عن حرية الصحافة ، هو دفاع عن امتياز شخصى أو مهنى يساعدهم على النميز ، إذ أن جرية الصحافة ليست مقصورة على الصحفيين ، إنما هى حرية كل قارىء .. أى حرية عامة للشعب ، تكفل للرأى العام ممارسة حقوقه وحرياته ..
- ٣ لم تعد الصحافة العديثة ، مجرد رأى فى مقال ، كما كان الحال فى بدايات هذا القرن ... لكنها أصبحت تعتمد أيضا ويدرجة غائبة على المعلومات والحقائق ... وبدون حرية الصحافة فى الحصول على المعلومات من مصادرها ، نفقد الصحافة جوهر عملها وجوهر حريتها .. إن الرأى والتحليل بلعبان دورا رئيسيا فى الصحافة الحديثة .. لكن المعلومات أصبحت تلعب الدور الأهم والأكثر تأثيرا ...

فإذا ما طبقنا هذه المبادىء العامة ، على بعض ما يجرى فى صحافتنا الآن ، وعلى بعض ما يجرى لها ، نجد تناقضات مثيرة ، نزعم أنها تمباعد على إشمال الأزمة وتدهور الوضع ..

فرغم أن مصر تعيش الآن مرحلة التعددية الحزبية ، القائمة على هامش ديموقراطي ملحوظ ، ورغم أن حرية التعبير - عبر الصحف العزبية ، وبعض مساحات في الصحف القومية - واضحة ومقدرة ، إلا أن هناك من لا يزال يعامل الصحافة والصحفين بعقلية مناقضة ، وسلوك يتنافى مع ديموقراطية العمل السياسي ومع حرية التعبير .. هناك من لا يزال يرى أن الصحافة القومية ، أداة حكومية بجب ألا تخرج عن الأوامر والنواهى ، وهناك من يندهش إذا لمحت عيناه كلمة نقد لممنول ، أو مقال رأى يخالف ، الخط الرسمى ، .. وهناك من لا يزال ينظر لمحررى الصحف القومية على أنهم من ، أتباعه ، الذين يجب أن يناصروه ظالما أو مظلوما .. فضلا عن أن هناك من لا يزال ينظر الي بجب التعامل على مناها ما ينظر الى صحافة الأحزاب على أنها مارقة ، لا يجب التعامل معها ، بل يجب وضع العراقيل كل العراقيل أمام أداء مهمتها ، حتى تذبل فتموت !

ونحسب أن مثل هذه العقلية - الموجودة والمؤثرة - لن تستسلم بممهولة ، أمام متغيرات الوضع السياسي ومتطلبات حرية الصحافة قومية كانت أم حزبية ..

ولذلك فإن أحد أوجه أزمة الصحافة ، يتمثل في ضرورة وضع صياغة جديدة ومختلفة ، تحدد العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية أساسا . . بطريقة نعترف عملا وصراحة بأن الصحافة لم تعد بوقا أو نيلا ، لكنها رسالة قومية لا تعمل بكفاءة إلا في حرية كلملة ، تتبع لها حق العصول على المعلومات دون تحكم ، وحق النقد دون إسفاف ، وحق إشراك الرأى العام في هموم وطنه ، دون مضايقات ومطاردات الصحفيين والكتاب

يقابل ذلك النزام الصحف والصحفيين بالقانون وميثاق الشرف الصحفى والدستور ، الذى يحكم الجميع ، والذى يتبح للجميع حق اللجوء للقضاء عند الضرر ، وليس أغذ الثار باليد أو اللسان ، وإلا عننا إلى عصر الغاب !

0 0 0

فإذا كان كل ما سبق يتعلق بموقف بعض رموز السلطة التنفيذية تجاه الصحافة ، فإن ثمة وجها آخر من أوجه الأزمة ، يتعلق بالموقف داخل الصحافة نفسها كرسالة ومهنة وصناعة وإدارة ..

الموكد أن صحافة اليوم ، تنوء بأعياء ثقال ورثتها من العهود السابقة .. عهد الصحافة الحزبية والخاصة قبل ثورة يوليو ١٩٥٧ ، ثم عهد ننظيم أو تأميم الصحافة منذ عام ١٩٧٠ ، ثم عهد العودة للتعدد الحزبى والصحف الحزبية منذ عام ١٩٧٦ ..

مع تغير العهود والسياسات وتعدد الحكام والاتجاهات ، تراكمت المشاكل على

الصحافة فعرقلت لمنوات طوال عملها وانطلاقتها ، وضغطت على الصحفيين بالقيود والسدود العلينة بالاضطهاد والمطاردة والمنع والفصل والتضييق ، فضلا عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على كافة طبقات الشعب وفئاته ومن بينها الصحفيون ..

ومن باب النقد الذاتي الجارح ، ندعي أن كل هذه الملابسات والمضايةات ، قد أصابت الصحافة بكثير من أصابت الصحافة بكثير من عوامل القصور ، مثلما أصابت بعض الصحفيين بكثير من أمراض القلق والانحراف والخلل المعنوى والمادى .. وإذا كان هناك في السلطة التنفيذية من لا بزرال يرى أن الصحفيين أبواق وتوابع له ، فإن في الصحافة نضبها بعض من يرى نفس الرأى ويمارس المهمة بدأب .. فيصبح ملكيا أكثر من الملك ، وإهما نفسه وقلمه وضميره وشرفه المهني لمن يعتقد أنه صاحب سلطة أو سطوة ..

هكذا أصبح بريق المنصب وإغراء السلطة ، أحد أمراض الصحافة .. وللأمانة فهو مرض ليس مقصورا على مصر ، لكنه مرض شائع في العالم الثالث .. وفي ظله تدهورت قيم كثيرة وضاعت مبادىء وانتهكت حرية الصحافة وشرف الكلمة ، وتدهورت مصداقية الصحافة والصحفيين ، وهبطت لفة الحوار إلى حد ما نراه الآن ، مما شجع الرافضيين لاستكلالية الصحافة ، على التدخل الممافر والاختراق العلني والانتهاك الصريح لحرية الصحافة ، ولقدسيتها ولضماناتها

ونحمب أن قضية حرية الصحافة ومفهومها ، هى المحك الرئيسي على الساحة السياسية والصحفية بشكل عام .. ذلك أن صيانتها يعتبر تأكيدا للمساحة الديموقراطية التي تتحرك فيها مصر داخليا ، وتنطلق منها عربيا ودوليا .. وتبنى فوقها نمونجا جديدا في المنطقة يشع نوره عبر الحدود .. فإذا ما تعرضت حرية الصحافة الإنتهاك أو انتقاص ، فإن واجب الدفاع عنها ليس مقصورا على الصحفيين وحدهم ، لكنه يمتد بالضرورة إلى كل مشتفل بالعمل العام حاكما أو محكوما .. معارضا أو مؤيدا .. حزييا أو ممنقلا ، تأكيدا لمبدأ أن الخلاف الفكرى أو السياسي عمل مشروع في ظل الدستور ، ولن التعبير عنه حق ديموقراطي مكفول وأصيل ، وأن تعدية الاراء والاجتهادات ، وأن التعدية منابر التعبير .. والصحافة هي أول هذه المنابر ، إن لم نقل أهمها ..

ولنا أن نتوقف هنا أمام تصدية منابر التعبير ، خاصة الصحف ... إذ أننا نعيش مرحلة تتمم بقدر من اللبيرالية السياسية والفكرية ، وذلك يستدعى أن نعيد النظر في كل القوانين التى وضعت فى مراحل سابقة ، ومازالت تفرض قيودا علمي انتعاش هذه الليبرالية .

فصيغة التعدد الحزبى مثلا تفترض صيغة موازية هى تعدد الصحف ، ورغم اعترافنا بأن لكل حزب سياسى قائم الآن صحيفته ، إلا أن القيود الواردة في قانون سلطة الصحافة على إصدار الصحف نمثل عقبة من عقبات النوسع في ممارسة حرية الصحافة ، انشمل فئات وقوى أخرى غير الأحزاب ، قادرة على إثراء الحقل الصحفى ، خاصة أننا على مدى الربع قرن الأخير لم نشهد إصدار جريدة بومية جديدة – عدا صحف الأحزاب والأهرام المسائى – رغم التعلور الفنى والتقنى والتومع البشرى الهائل للمؤسسات الصحفية القومية ، الذى وصل إلى التكدس المعرق اللومنة التكاليف . .

ولنا أن نتوقف كذلك أمام الأرضاع المالية والإدارية للمؤسسات القومية هذه ...
فهى ثروة قومية بكل المقاييس ، لكنها ثروة تحتاج إلى تنظيم جديد ، ونظرة جديدة ..
تحدد وضعها القانونى بشكل صريح ... هل هى ملكية عامة أو خاصة .. حكومية
أو تعاونية ، أم هى لا هذا ولا ذلك كما يقول الواقع .. من يملكها ومن يحكمها .. وكيف
تدار ولماذا وصل بعضها إلى حد الإفلاس ؟! هل حدث الإفلاس نتيجة سوء إدارة ..
أم نتيجة تمييب وإنفاق باذخ واختلاسات مستترة ؟!

ويقدر ما يحتاج قانون تنظيم الصحافة الذي صدر في بداية السنينات وسط ظروف معروفة ، إلى مراجعة في ظل اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بقدر ما بحتاج قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ الذي صدر في عام ١٩٨٠ ، إلى مراجعة أخرى ، ليس فقط لأنه يضع قيودا على روح الانتماش الليبرالي السارية الآن ، بل لأنه يتعارض في كثير من مواده واختصاصاته مع قانون نقابة الصحفيين .. حيث لا صحافة بلا صحفيين .. ولا صحافة أو صحفيين بلا حرية في النقد والتوجيه والرقابة الشعبية والمتابعة والتعبير ، في ظل ضمانات قانونية وسياسية تمنع الكبت والعسف ..

هكذا .. نستطيع أن نسهب في عرض جوهر الأزمة التي تعانيها الصحافة ويئن تحت ضغطها الصحفيون .. لكن الأمر في يقيننا ، ليس الإسهاب ، بقدر ما هو وضع اليد على بعض الجراح التي تنزف بالمشاكل ، فإذا هذه تتراكم دون أن يدرى أحد .. فطالما أن الصحف تصدر كل صباح فلا مشاكل أو أخطار .. !! لكن الأمر أخطر .. لم يعد يمر يوم إلا وتحدث مشكلة من نوع ما .. في هذه الصحيفة أو مع ذلك الصحفى ، كبيرا كان أم صغيرا .. لم يعد يمر يوم إلا ويحفزنا على ضرورة معالجة القضية علاجا شاملا متكاملا ، يغوص إلى الأعماق لا أن يكتفى بالنوقف أمام الهوامش ..

وقد آن الأوان ليتكانف الجميع ، ليس فقط لإنقاذ الصحف من أزمانها العالية والإدارية ، ولكن لإنقاذ الصحافة من مأزقها الذي طفحت بثوره على السطح ، فأصابت أول ما أصابت قدس الأقداس ... حرية الصحافة ..

## القصل الخامس

# حرية الصحافة بين الحكومة والمعارضة

الحاجة الدرأى المخالف ادرأى الدولة ، أشد إلحاحا ، من الحاجة للرأى الموافق .. ولا يسد الحاجة الرأى المخالف ، إلا صحافة متحزرة من إيحاء الملطة وتوجيهها .. . [مصطفى مرحى]

رغم كل محاولات النفى الرسمى والعلنى ، مازلنا نصر على أن الصحافة فى أزمة .. وأن أزمتها نتزايد تفاقما يوما بعد يوم ، وأن التفاقم يتفاعل درجة بعد درجة ، حتى أصبح الوضع غير قابل للنجاهل أو التسويف ...

ورغم كل جهود بعض الزملاء في نقابة الصحفيين ، المتمثلة في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت لمنافشة ، التجاوزات ، الا أننا مع تقديرنا لهذه الجهود ، مازلنا نصر على الدخول مباشرة إلى صميم الأزمة ، وليس الاكتفاء بهوامشها ... نصر على تعديد ، الأمراض ، وتشريح أسبابها ، لا مجرد الوقوف عند ، الأعراض ، والتمسك بأن الأعراض هي القضية .. هي الأزمة ..

لقد تعرضنا من قبل ، لواحد من أوجه أزمة الصحافة ، ونعنى مفهوم حرية الصحافة في مصر ، وعلاقة الصحافة بالسلطة ... الآن نحاول أن نمضي قدما في كشف أوجه أخرى ، لعلنا نساهم – بصدق – في طرح قضية الصحافة طرحا متكاملا وعميقا ... طرح يصل إلى الرأى العام – صاحب المصلحة الأولى في انتماش الصحافة – وإلى ممامع صانعي القرار والممسكين بالسلطة الأقوى في تحديد حاضر

مر	يتصورون وأخطر	أعمق مما	أن الأزمة	يدركون كم	لعلهم	الصحافة	ومستقبل
				هم	ج إلى النف	وأحوج	التجاهل

لسوء الحظ ، وصلت الصحافة المصرية ، إلى مرحلة حرجة ، هذه الأيام ، فهى لم نعد تحوز رضا أحد ، وبالتالى فقد اهترت الثقة فيما تقدمه للقارى، من غذاء فكرى ومدد إعلامي أساسا ... فأصبحت هى المغضوب عليها من كل الأطراف .. من الرأى العام ومن صانع القرار .. من الحكومة والمعارضة ... من القارىء العادى ، ومن المثقين .. بل هي مغضوب عليها من أبنائها الصحفيين أنفسهم !!

- بعض الأوساط الحكومية ترى أن الصحافة المعارضة متطرفة مهاجمة شرسة ،
   وأن الصحافة القومية متهاونة في مواجهتها لأنها و تمسك العصا ، من الوسط!
- أحزاب المعارضة ، ترى على العكس أن الصحافة القومية حكومية مائة بالمائة ،
   تخلو من الشجاعة حتى في مواجهة الانحراف والأخطاء ، لذلك تقوم صحف المعارضة بالمهمة في غيبتها !
- كثير من القراء العاديين يرون أن الصحافة في جملتها لا تعبر عنهم ولا عن هموم الشعب ، بقدر ما تعبر عن آراء العكام أو عن السياسات الشخصية لزعماء المعادضة !
- كثير من المثقفين ، أصابهم اليأس والإهباط مما آلت إليه الصحافة ... فقد تحولت
  اهتماماتها الأساسية في نظرهم إلى كل ما هو سلبى ... خاصة الانحراف
  والمخدرات والدعارة ، وأصبحت صحافة الجريمة وكرة القدم ، ولم تعد صحافة
  الرأى المستنير والخبر الصادق !
- أما الصحفيون ... فهم بين هذه الاتهامات وتلك ، وبين متاعب المهنة ومشاكلها ،
   في وضع لا يحسدون عليه ، نخشي أن يكون وضع الاستسلام لتيار التدهور دون
   مقاومة جماعية منظمة مؤثرة .

ورغم أن كثيرا من هذه الاتهامات صحوح ، إلا أن استسهال تعليق كل الأخطاء على الصحافة والصحفيين ، هروب من الواقع ، وإلقاء المسئولية على طرف واحد ، بينما كل فئات المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية والفكرية مشاركة في زرع الأخطاء وفي استمرار ريّها بماء الازدهار والاستمرار !

ذلك أن الصحافة – مهنة ورسالة وصناعة - جزء أساسى من تركيبة المجتمع ، تتفاعل مع أحداثه وأفكاره وتساير تطوراته وتفاعلاته .. ليست هى لؤلؤة معزولة داخل صَدَفة مفلقة فى أعماق البحار ...

فإذا جاز لذا أن نقدم مثلا ، على هذا النفاعل ، وبالتالي على مدى ما تعرضت له الصحافة – ومازالت – من تناقض يشكل أساسا جوهريا من أسس أزمتها ... لطرحنا قضية مفهوم مهمة الصحافة وتأثرها بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي ...

دون دخول فى مناظرة أكاديمية ، حول هذه المهمة ، نقول إن وضع الصحافة الحالى لا يعبر تعبيرا صادقا عن الوضع السياسي الاجتماعي السائد ... فكيف كان ذلك !؟

نفهم أن ثورة يوليو ، حين أصدرت في عام ١٩٦٠ ، قانون تنظيم الصحافة ، كانت متسقة مع نفسها ومنسجمة مع توجهاتها السياسية واختياراتها الاقتصادية الاجتماعية ... أرادت تمصير وتأميم أدوات الإنتاج الرئيسية واستعادتها من أيدى الأجانب وكبار الملاك المصريين ، وأرادت وضع خطة للتنمية ننحاز للأغلبية الفهرة على حساب ثروات الأقلية الفنية ... أرادت إحداث تغييرات جذرية في تركيبة المجتمع .. ومن ثم أمعت وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة الخاصة ، لأنها كانت في حاجة إلى جهاز إعلامي فكرى قوى يولكب التحول الاقتصادي الاجتماعي الذي تريده ..

أما وأن هذه الاختيارات الأيديولوجية والنوجهات الاقتصادية الاجتماعية ، قد توقفت على يد الرئيس السادات طوال عقد السبعينات ، وبدأت اختيارات وسياسات جديدة تحت عنوان الانفتاح ، فقد كان منطقيا أن تتغير مهمة الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لتماير السياسات الجديدة وتعبر عنها ، وتصل إليها مفاهيم الانفتاح الليبرالي ...

أما وأن عهد الرئيس مبارك يؤكد على ثبات اختياره للديموفراطية طريقا استراتيجيا ، الأمر الذي أدى إلى تنشيط حركة الأحزاب السياسية وإعادة إصدار صحفها وتوسيع هامش حرية التعبير بشكل ملحوظ ... فإن المتوقع والمطلوب أن يعاد النظر جذريا في مهمة الصحافة ووضع مؤسساتها ، اتصافا مع النهج الليبرالي والاختيار الديموقراطي الذي يتمسك به الرئيس مبارك شخصيا ويؤكده يوما بعد يوم ..

لكن الواقع اليوم غير ذلك تماما ... فدور الصحف التي تمبيطر على 90 في المائة من سوق التوزيع والطباعة والنشر ، وهي المعروفة بالصحف القومية ، مازالت مؤممة من حيث الوضع القانوني ... يملكها باسم الدولة مجلس الشورى ورائة عن الاتحاد القومي ، فالاتحاد الاشتراكي ... توجه وتدار مركزيا وفرديا ، في غيبة الرقابة الحقيقية للمالك الإسمى .. رؤماء المؤسسات الصحفية هم الملاك الجقيقيون .. الملاك الجدد !

وهذا وضع يتناقض سياسيا وصحفيا وإداريا ، مع الاختيار الأيديولوجي والتوجه السياسي القائم على التعددية المكرية المكرية والصحفية . والمؤكد أن هذا التناقض الصارخ ، قد أصاب المهمة الصحفية والوضع الصحفية كله يكثير من الخلل وعدم الانسجام وعدم التوازن ... الأمر الذي يشكل وجها رئيسيا من أوجه أزمة الصحافة .

ولكى يتمق وضع الصحافة مع الوضع السيامى السائد ، ينبغى أن نسود المفاهيم اللير الية المتكاملة على كل شيء ... خاصة على الصحافة حتى تتحرر من القيود الإدارية التي تحرر منها القطاع الخاص الاقتصادى مثلا ، ولكى لا نعود إلى الملكية الفردية المحتكرة للصحف ، يمكن أن تتحول المؤسسات القومية الحالية ، إلى شركات مساهمة ، أو إلى جمعيات تعاونية ، تتمنع بمميزات القوجه الليبرالي السائد ، فكريا وصحفيا وإداريا ... وفي نفس الوقت تتمق مهمتها مع هذا التوجه وتعبر عن مفاهيمه في معددية الآراء والمنابر والأفكار والمواقف .

وليس الهدف من ذلك كله ، هو مجرد حل التناقض القانوني والإداري ، الذي تعانيه الصحف الرئيسية في مصر ، لكن الهدف الأسمى الذي تعنيه ، هو إخراجها من الدائرة المغلقة والمعوقة التي تعرقل - قولا وعملا - حريتها في العمل الصحفى الحر والديموقر الحيى ..

ورغم إدراكنا الكامل لفطروف مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كدولة من العالم الثالث ، تعانى أزمات متلاحقة ، وتعيش أوضاعا لا تقارن بدول الغرب المنقدم ، التي حققت رفاهية العيش وديموقر اطية الرأى بشكل جذاب ، إلا أن نفس هذه الغروف المصرية ، هي التي تدفعنا اليوم إلى المطالبة بتحرير الصحافة من قيودها ، ودونما نطلع إلى محاكاة مجتمعات مبقتنا في التقدم من ناهية .. ودونما الاستملام للوضع الصحفى العاجز القائم حاليا من ناحية أخرى ... نحن لا نتوهم أو نبالغ بالمطالبة بوضع

لصحافتنا يماثل وضع صحافة الغرب الليبرالى ، لكن ما نطالب به هو وضع المصحافة لمنيق مع الآراء والشعارات التى نعلتها ويترجم التوجهات السياسية التى نعمى لتطبيقها ... ويحفظ تراثنا وتاريخنا الصحفى المجيد ، الذى يمتد لأكثر من قرنين من الجهاد الصحفى ، دفاعا عن حرية الرأى وديموقراطية التعبير ... والذى ساهم بفعالية ممثلا بالمرحوم الدكتور محمود عزمى - فى صياغة وثيقة حقوق الإنسان فى أروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، والتى تقول مانتها التاسعة عشرة : « لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستقاء وتلقى وإذاعة الأنباء والأفكار .. » .

لقد آن الآوان لنحمم الاختيار ونحدد الاتجاه بوضوح شديد ، يساعد على إخراج الصحافة من أزمتها التى لم نعد نرضى أحدا ... وأمامنا طريقان محددان جريتهما مصر خلال ربع قرن ..

- الطريق الثاني: هو الطريق الليبرالي السائد منذ السبعينات حتى الآن ، والذي نرجمته المادة ٤٨ من دستور ١٩٧١ المعمول به حاليا والتي تقول: ؛ حرية السحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة . والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلفاؤها بالطريق الإداري محظور .. ، .

وبما أن الطريق الأول انتهى عصره ، كما هو واضح ، يصبح من الواجب المطالبة بنطبيق كل عناصر الطريق الثاني نصا وروحا ، وتطهيره من مجموعة القوانين المقيدة كقانون سلطة الصحافة ، وإلا ظل التناقض قائما ومعه أزمة الصحافة .. التي تطرح علينا كل يوم وجها من وجوهها العديدة ... تلك الأزمة التي يهون البعض من حدتها ويخفى تعقيداتها ، بينما هي في الواقع أشد تحكما وأعنف استحكاما ...

### القصيل السيادس

# حرية الصحافة ومخالب القوانين

د تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير اعن انجاهات الرأي العام ... ورساما في تكوينه وتوجيهه ، في إسلال الشقومات الإساسة للمجتمع ، والمفاظ على الحريات والحفوق والولجيات العامة ، واحترام حرمة الحياة الخاصة المواطنين ... وناك كله طبقا للصنور والقانون .. :

[ المادة ۲۰۷ من الدستور ]

كان عام ۱۹۸۷ ... هو بحق عام الهجوم على الصحافة ... فهو عام المواجهة بين المدافعين عن حرية الصحافة ، وبين الغاضبين منها الرافضين لها ، أولئك النين تعودوا على ممارسة السلطة . كبرت أو صغرت . وخلفهم صحافة تابعة ، تدافع حتى عن أخطائهم ، وتثبيد حتى بملبياتهم ...

ولم تكن المواجهة هذه ، مقصورة على الصحافة وحدها ... لكنها كانت مواجهة ساخنة بين أنصار الحريات العامة في مصر وبين أعدائها ... بين الذين يريدون توسيع وتعميق الهامش الديموقراطي السائد ، بإلغاء القوانين الاستثنائية ، وبين الذين يزعمون أن ذلك الهامش قد أشاع القوضى في مصر . ومن ثم وجب ضبطه وربطه ، وتقييده إن كان ذلك مكانا ، وكلما كان ذلك متاحا .

هكذا إذن دخلت معركة حرية الصحافة في الإطار الطبيعي لها ، أي في إطار معركة الحريات العامة .. و لأن حرية الصحافة ليست مقررة لصالح من يصدرون الصححف أو يكتبون فيها .. ولكنها مقررة لصالح الشعب .. و(٥٠) ، ولذلك تحولت نقابة الصحفيين إلى ساحة من ساحات الدفاع عن هذه الحريات بشكل عام ، وعن حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير بشكل خاص ... فعقدت الندوات والمؤتمرات وجرت المنافضات والحوارات الحية .. التي شارك فيها كتّاب وصحفيون ومحامون وسياسيون من مختلف المنابع الفكرية والاتجاهات السياسية .

ولم يكن ذلك غريبا عند أهل الرأى وأصحاب الفكر ، وإن كان مستهجنا عند من هم ضد حرية الرأى واستنارة الفكر ...

لقد كانت نقابة الصحفيين ومازالت ، أحد الحصون التاريخية القومية ، دفاعا عن الحريات العامة للشعب المصرى ، وليس فقط دفاعا عن حرية الصحافة وحدها .. انطلاقا من الايمان الراسخ بذلك المبدأ الشهير المتعارف عليه تاريخيا ، والذي بلوره القانوني المعروف الأستاذ محمد عبد الله في قوله : لا توجد الحريات العامة إلا على أماس حرية الرأى ، ولا توجد حرية الرأى بغير الصحف.(٥٠)

ولم يكن صعبا على الصحفيين ، أن يدركوا منذ البداية كم أن الصحافة في أزمة طاهنة ... أزمة معنوية ، وأزمة مادية .. وكل منهما تحتاج إلى جهد بشرى هائل للخروج منها ... جهد يجمع نتاج كل الأفكار والآراء والاتجاهات بغير نفرقة ، لأن الأزمة تفوق جهد فرد واحد أو حزب واحد ... مهما بلغت عبقريته !

لكن الغريب والمريب حقا ، أنه حين بدأ الصحفيرن التنبه إلى عمق الأزمة ، والتنبيه بخطورة استمرارها نحو التدهور ، قوبلوا بهجوم مضاد ، تمثل في حملة منظمة تهاجم الصحافة ، وتنهم الصحفيين بعنف ، محاولة إسقاط هيبتهم وهز دورهم واختراق صفوفهم وتحطيم أسلحتهم . خاصة أقلامهم الشريفة . واحدا بعد الآخر ...

ولا نستطيع أن نزعم أن الحكم بكامله ، هو المحرك الرئيسى لهذه الحملة ، لكننا نزعم أن ثمة عناصر ، وربما أجنحة داخل الحكم ، هى التى تحرك الحملة وتقودها ، لأنها ترى فى انطلاق الحريات العامة ، وحرية الصحافة بشكل أساسى ، خطرا يهدد نفوذها وبكشف أهدافها ويعرى أخطاءها وضادها ...

<sup>(</sup>٥١) جمال العطيقي ـ حرية الصحافة .

<sup>(</sup>٥٢) محمد عبد الله . جرائم النشر .

لحسن الحظ أن التيار العريض في المجتمع المصرى - داخل الحكم وفي الشارع -يتمسك بالانفر اجة الديموقر اطية ، ومن ثم يتعاطف مع الحريات العامة ، في وجه أولئك المتربصين لها في الظلام ... وفي أيديهم الخناجر الممسمومة !

ولا حل لمواجهة هؤلاء المتربصين وكسر شوكتهم وإفشال حملتهم إلا بتضامن شعبى واسع ، يؤمن بالعمل الديموقراطي الكامل ، ويتبنى الحريات العامة . . لا حل أيضا إلا بوحدة صلبة تجمع الصحفيين والكتاب وأهل الرأى وأصحاب الفكر من كل الاتجاهات . . لا حل إلا بتحويل قضايا الصحافة - المنبر الأساسي لحرية الرأى والتعبير - إلى قضايا رأى عام ، حتى لا نظل محاصرة في إطار مهنى أو نقابي ضيق ، لا يشعر به وبها أحد خارج نطاق المهنة ..

وهذا يستدعى ليس فقط الكتابة بعمق عن هذه القضايا المتأزمة ، ولكنه يستدعى مد الجسور وتوسيع الجبهات داخل دوائر الاهتمام بين المثقفين والنقابات المهنية والعمالية ، وداخل منابر الرأى ومراكز صناعة الفكر الأخرى ، مثل الجامعات والأحراب والبرلمان ..

أليست حرية الصحافة ، مسئولية اجتماعية عامة ، تستدعى التضامن الشعبى ، مثلما تسندعى العمل الدؤوب ليس فقط من جانب الصحفيين ، بل أيضا من جانب المخرين والساسة والعلماء والمثقفين عامة ... وإلا فكيف تتحقق حرية الرأى والتعبير بمعناها المتكامل في ظل قانون يقيد حرية إصدار الصحف بشروطه القاسبة ، وبإصراره على شرط الترخيص الممبق والتأمين المالى الضخم ، كقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لمنة . ١٩٨٠ ..

وإذا كانت الخطوة الأولى تكمن في المطالبة بحرية إصدار الصحف كحق ثابت مشروع لكل القوى الاجتماعية والفكرية والمداسية ، تمشيا مع التوجه الديموقراطي ، فإن الأمر يستدعى بالضرورة إعادة النظر في القوانين الثلاثة الحالية ، التي تتناول شئون الصحافة والتي يفصل بين صدور كل منها عشر سنوات بالضبط .. وهي :

- ١ ـ قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٦٠
- ٢ . قانون نقابة الصحفيين لعام ١٩٧٠
- ٣ ـ قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠

ففى القوانين الثلاثة شروط مقيدة للحريات الصحفية والنقابية ، بقدر ما فيها من نصوص متناقضة وسلطات متضاربة واتجاهات متداخلة ، تسلب بعضها البعض وتعارض بعضها البعض وتعرقل انطلاقة حرية الصحافة بالمعنى الواسع المفهوم .. وتسد الطريق أمام تعددية الآراء ، التي تقضيها تعددية الأحزاب السائدة في مصر الآن ... ذلك أن ، الحاجة للرأى المخالف لرأى الدولة ، أشد الحاحا من الحاجة للرأى المخالف إلا صحافة متحررة من إيحاء السلطة وتوجيهها ... ولا يعد الحاجة للرأى المخالف إلا صحافة متحررة من إيحاء السلطة وتوجيهها ... و(20)

لحسن الحظ أن وراء ظهورنا تاريخ طويل ونراث مصرى مجيد ، يسند حقنا في الدفاع عن حرية الصحافة والحريات العامة ...

فمنذ نشوء الصحافة الوطنية في مصر ، وهي تتصادم مع السلطة الحاكمة ، دفاعاً عن جريتها في وجه القيود والرقابة وأساليب العرقلة والضغط ...

لذلك لم يكن غربياً أن ينص المشرع صراحة في دساتير مصر المنتابعة ، على ضمان حرية الصحافة - بصرف النظر عن أن البعض لا يحترم كثيرا نصوص الدستور - فعلى سبيل المثال نجد أن :

- ١ ـ المادة ١٤ من دستور ١٩٢٣ تنص على :
- الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة .. وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك ، إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي ، .
- ٢ المادة ٤٥ من دستور ١٩٥٦ تنص على:
   د حرية المحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا لصالح الشعب وفي حدود
  - القانون ؛ . ٣ ـ المادة ٣٦ من بصفور ١٩٦٤ :
- أخنت نفس نصر المادة المعابقة بحرفيتها . ٤ ـ المادة ٤٨ من دستور ١٩٧١ تنص على : ، حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة .. والرقابة على

الصحف محظورة ، وانذارها أو وقفها أو الخاؤها بالطريق الإداري محظور ، .

لحسن الحظ أيضا أن وراء ظهورنا تاريخ طويل وتراث عالمى مجيد ، يدعم حقنا فى الدفاع عن حرية الصحافة والرأى والتعبير .. وتمثل ذلك منذ ظهور عصر التحرر والتنوير فى أوروبا وأمريكا فى اتجاهين هما :

- أعلنت الثورة الغرنسية أم الحريات منذ قيامها في عام ١٧٨٩ ، أن حرية تبادل
   الآراء والأفكار تعد من أفدس حقوق الإنسان ، وأن لكل فرد الحق في أن يتكلم ويكتب ويطبع بكامل حريته ، ولا نقع عليه المسئولية ، إلا إذا أساء استخدام هذه الحرية ، في الحالات التي يحددها القانون .
- نص الدستور الأمريكي الصادر في عام ١٧٩١ ، بعد ثورة التحرير الأمريكية
   التي أنهت الاستعمار البريطاني ، على أنه ليس من حق الكونجرس ، أن يصدر
   أى قانون ينتقص من حرية الصحافة ..

ومن المعروف تاريخيا أن المبادىء التحررية التي جاءت في مواثيق الثورتين الفرنسية والأمريكية - وخاصة المتعلقة بالحريات العامة وحرية الصحافة والرأى - قد صارت نورا هاديا لكل من جاء بعد ذلك ، فاستمدت منها الدسائير والمواثيق المختلفة ، الإشعاع . . والمهادىء .

- ٣- حتى جاءت وثيقة حقوق الإنسان ، التى أصدرتها الأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، تحت إسم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لينص فى حائته التاسعة عشرة على أن : لكل فرد الحق فى حرية الرأى والنعبير ، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار ، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة دون تقيد بالحدود الجغرافية .
- ٤. كذلك أكدت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية السراسية ، التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، مبدأ حرية الصحافة في المادة الناسعة عشرة ، حين نكرت أن : لكل فرد الحق في حرية النعبير ، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع ، وتلقيها ونقلها ، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية سواء كان ذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة .

0 0 0

من خلال هذا الاستعراض ، لنصوص الدساتير المصرية والمواثيق الدولية ، حول ضرورة كفالة حرية الصحافة وحقوق إيداء الرأى والمجاهرة بالفكر ، نجد أن ثمة إجماعا عاما ، على أنه لا غنى عن حرية الصحافة فى كل عهد وعصر ، فى وجه إصرار السلطة فى كل عهد وعصر ، على كبت هذه الحرية أو تقييدها ، بقبود من حديد تارة ، وبقبود من حرير تارة أخرى ...

و غنى عن البيان أن كفالة حرية الصحافة على النحو الذى أجمعت عليه الساتير ، إنما أريد به حماية الصحافة من الدولة ... لأن الدولة هي وحدها التي تملك أن تنفرها وأن تعطلها . ثم أن الفرض الرقابة على الصحف ، وهي وحدها التي تملك أن تنفرها وأن تعطلها . ثم الصراع بين الملطة والصحافة كاد يكون ظاهرة بارزة ، في كل عصر من عصور التاريخ ، لأن من أصحاب الملطة في كل زمان ومكان ، من يستعلى ومن يدعى لنفسه المسمة ، أو يضله المهوى أو الغرض أو الغرور ، فلا يتمنع صدره لرأى يخالف رأي . وحيثما وجد الحكم المطلق ، كانت هذه العلة سمة من سماته ، لأنه إنما يقوم على رأى واحد .. حتى إذا تبدى كما لو كان راغبا في التماس الرأى الآخر .. فهو يعمل في الوقت نفسه على سد المنافذ ، التي يمكن أن يطل منها هذا الرأى الآخر على الناس ؛ (30)

ولأن حرية الصحافة ترتبط ارتباطا وثيقا بحرية الرأى ، إلى درجة التلازم الكما ، ولأن حرية الرأى مواندة من الحريات العامة المتعارف عليها ، فإننا لا يمكن أن نطالب بحرية الصحافة وحدها ، ونتجاهل الحريات العامة الأخرى ... فكل منها تكمل الأخرى وتساعد على انتعاشها وازدهارها ، داخل مناخ واحد لا يتجزأ أو ينفصل .

ومن ثم يصبح واجبا المطالبة بإزالة كافة العوائق المقيدة للحريات ، ممثلة في مجموعة القوانين الاستثنائية ، المتمارف على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة ، مثل قانون فرض الحراسة وتأمين ملائمة الشعب رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ ، وقانون حماية الموحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وقانون أمن الوطن والمواطن رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعتل في ١٩٧٩ والخاص بالأحزاب السياسية ، والقانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعي ، والقانون ٩٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية العبس باللمادة ، والقانون ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب ، والقانون ١٩٨٠ بشأن محاية القيام المناسطة الصحافة ، وأخيرا قانون الطواري، الممتد المعمد المعمد

		П				
. ٧٦	والسلطان ـ ص	السلطة	الصحاقة بين	مرعی،	مصطلى	(06)

فوق كل ذلك ، يجب أن نلقى نظرة فلعصة على مجموعة النصوص ، التى تزدحم بها القوانين العامة المعمول بها فى مصر ، والتى تنضمن العقوبات التى تنتظر الصحفيين ، لندرك كم أن النصوص القانونية قاسية ، وكم أن النرسانة مليئة بكل أنواع الأسلحة . .

خذ مثلا :(٥٥)

### أولا: في قانون العقوبات

- يعاقب بالعقاب المقرر في قانون العقوبات كل من أغرى و احدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنا أو بغعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز ، أو بأى طريقة أخرى من طرق التمثيل ، إذا ترتب على هذا الإجراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل ، أما إذا ترتب على هذا الإجراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضى الأحكام القانونية في الشروع ( مادة ١٧١ عقوبات ) .
- ٢ يعاقب بالحبس كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق ، أو جنايات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى طرق النشر حتى لو لم تترتب على تحريضه أى نتيجة ( مادة ١٧٣ عقوبات ) .
- ٣ يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ٥ سنوات وبغرامة بين ٥٠٠ جنيه كل
   من ارتكب بإحدى طرق النشر فعلا من الأفعال الآنية :
  - (أ) التحريض على قلب نظام الحكم أو كراهته أو الازدراء به .
- ( ب ) تحبيد أو تترويج المذاهب التي ترمى إلى تغيير مهادىء الدستور
   الأساسية أو النظم الأساسية اللهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب ، أو
   بأبة وسطة أخرى غير مشروعة ( مادة ١٧٤ عقوبات ) .
- يعاقب بنفس العقوبات من حرض الغير بإحدى طرق النشر على الخروج على
   الطاعة ، أو على التحول عن أداء واجباتهم المسكرية ( مادة ١٧٥ عقوبات ) .
- ٥ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من حرض بإحدى طرق النشر على

<sup>(</sup>هه) راجع « العدوان على حرية الصحافة والصحفيين ، ـ ملف الأهالي ـ توفعير ١٩٨٧ .

بغض طائفة أو طوائف من الناس ، أو على الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام ( مادة ١٧٦ عقوبات ) .

ملحوظة : كانت هذه العادة في الأصل تنص على غرامة بين عشرين ومائة جنيه ، وتغيّر القاضي في الحكم بالعقوبتين معا أو بلجداهما ، لكن الغرامة اللبت بموجب القانون رقم ٢٩ اسفة ١٩٨٧ الصادر في ٤ (١٩٨٢/٤/ ويهذا أصبح الحكم بالحيس هو الاختيار الوحيد أمام القاضي .

- يعاقب بنفس العقوبة كل من حرض غيره بإحدى طرق النشر على عدم الانقياد للقوانين ( مادة ۱۷۷ عقوبات ) .
- ٧ ـ يعاقب بالحبس مدة لا نزيد على سنتين وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنبه ، أو
   بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو
   الإيجار مطبوعات إذا كانت منافية للآداب ( مادة ١٩٧٨ عقوبات ) .
- ١. إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر ( مادة ١٧٨ ـ مكرر ) .
- ٩ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من صمم أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجاز صورا من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد ، سواء كان ذلك بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح أو بإيراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى ، وتسرى العقوبة على الاستيراد والتصدير والنقل والإعلان والنشر عن طريق الصحف (مادة ١٧٨ ثانيا عقوبات) .

ملحوظة: أضيفت هذه الدادة فى عام ١٩٥٣ وكانت تنص على غرامة بين ٢٠ و ١٠٠ جنيه كمقوية بديلة للحبس أو مضافة إليه ، ولكن الغرامة ألفيت بالقانون ٢٩ لسفة ١٩٨٧ ، وأصبح الحكم بالحبس اختوار ارجيدا أمام القاضى .

- ١٠ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بإحدى طرق النشر ( مادة ١٧٩ عقوبات ) .
- ١١ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب بإحدى طرق النشر فى حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .
- ١٢ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجارز سنة وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عاب بإحدى طرق النشر في حق ممثل لدولة أجنبية معتمدة في مصر بمبب أمور نتعلق بأداء وظيفتهم ( مادة ١٨٢ عقوبات ) .

- ملحوظة : رفع القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٨٧ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ الحد الأقسمي للغزامة إلى ٥٠٠ جنيه وكانت ١٠٠ جنيه فقط ، أي أنه تعمد تغليظ للعقوبة !
- ١٣ ـ يعاقب بالحيس وبفرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ٢٠٠ جنيه ، أو بلحدى هاتين العقوبنين كل من أهان أو سب بإحدى طرق النشر مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة ( مادة ١٨٤ عقوبات ) .
- ١٤ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة ، أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ( مادة ١٨٥ عقوبات ) .
  - ملحوظة : رفع القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .
- ۱۰ ـ یماقب بالحبس مدة لا تنجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تزید عن ۵۰۰ جنیه ، أو بإحدى هاتین العقوبتین كل من أخل بطریقة من طرق النشر بمقام خاص أو هیپته أو سلطته في صدد دعوى ( مادة ۱۸۶ عقوبات ) .
  - ملحوظة : رفع القانون رقم ٢٩ اسنة ١٩٨٢ الغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه .
- ١٦ يعاقب بنفس العقوبة كل من نشر أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الغصل في دعوى مطروحة أمام أي جهة من جهات القضاء في البلاد ، أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق ، أو التأثير في الشهود ، أو نشر أمور من شأنها منع شخص من الإقضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير في الرأى العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده ، وترتفع العقوبة إلى منة وغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنبه ، أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور ( مادة ١٨٧ عقوبات ) .
  - ملحوظة : رفع القانون ٢٩ اسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .
- ۱۷ ـ يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز سنة وغرامة بين ۲۰ و ۵۰۰ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تتصل بالسلم أو الصالح العام ، وذلك ما لم يثبت العتهم حسن نبته . فإذا كان النشر قد ترتب عليه تكدير السلم أو الإضرار

بالصالح العام أو كان من شأنه هذا النكدير أو الإضرار ، ترتفع عقوبة الحبس إلى مدة لا نتجاوز سنتين وغرامة بين ٥٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بلحدى هاتين العقونتين ( مادة ١٨٨ عقوبات ) .

ملحوظة : رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة إلى ٥٠٠ جنيه وكانت ١٠٠ فقط .

۱۸ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة بين ۲۰ و ۵۰۰ جنيه كل من نشر ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التى قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ، أو في الدعاوى المدنية أو الجزائم المنصوص عليها في هذا الباب (أي الجزائم التى ترتكب بواسطة النشر) أو في الباب السابم من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ... ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على نشر الحكم ، ومع ذلك تسرى العقوبة في حالة النشر عن الدعاوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها .. وتسرى العقوبة على نشر الشكوى أو على الأمور المدعى بها .. وتسرى العقوبة على نشر الما عنفي الأولى المنشر (مادة الشكوى أو على نشر الحكم إلا إذا استأذن الناشر الشاكى قبل النشر (مادة 1۸۹ عقوبات) .

ملحوظة : رفع القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٧ الحد الأقصى لعقوبة الغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

١٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجارز سنة وبغرامة بين ٧٠ و ٢٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف قر ارات المحاكم بحظر نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب ( مادة ١٩٠ عقوبات ) .

ملحوظة : رفع القانون ٢٩ لمنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة فأصبح ٢٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه .

٢٠ ـ يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم ،
 أو نشر بغير أمانة وبمنوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم ( مادة 191

۲۱ ـ يعاقب بنفس العقوبات ـ حبس منة وغرامة بين ۲۰ و ۲۰۰ جنيه ـ كل من نشر ما جرى في المناقشات في الجلسات السرية لمجلس الشعب ، أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العانية للمجلس المذكور ( مادة 1۹۲ عقوبات ) .

۲۲ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ٦ شهور وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه ، أو بلحدى هاتين العقوبتين كل من نشر :

- (أ) أخبارا بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كانت سلطة النحقيق قد قررت إجراءه في غيبة الخصوم، أو كانت قد حظرت إذاعة شيء عنه مراعاة للنظام وللآداب أو نظهور الحقيقة.
- (ب) أو أخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التغريق أو الزنا ( مادة ١٩٣ عقوبات ) .
- ٢٣ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز منة ويغرامة لا نزيد على ٥٠٠ جنيه ، أو باحدى هانين العقوبتين كل من فتح اكتتابا ، أو أعلن عنه بطريق النشر بقصد التعويض عن الغزامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا في جناية أو جنحة ، أو أعلن عن قيامه أو قيام الغير بالتعويض المشار إليه كله أو جنمه أو عزمه على ذلك ( مادة ١٩٤ عقوبات ) .

مل<mark>هوظة</mark> : رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح ٥٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنبه .

- ٢٠ يعاقب رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية ، بالنسبة لمؤلف الكتابة إلا إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم المعلومات التي تساعد على معرفة المسئول عن النشر ، أو إذا أرشد في أثناء التحقيق هذا عن مرتكب الجريمة وقدم ما لديه من المعلومات أو الأوراق الإثبات مسئولية هذا المرتكب ، وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لمرض نفسه لخسارة وظيفته بالجريدة أو لقرار جسيم آخر (مادة ١٩٥ عقوبات) .
- ٧٥ ـ في الأهوال التي تكون فيها الكتابة أو الرسم ، أو أى وسيلة أخرى للنشر قد نشرت في الخارج ، وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة ، يعاقب بصفتهم فاعلين أصليين المستوردون والطابعون ، فإن تعذر ذلك فالبائعون والموزعون والملصقون ، ما لم يثبت أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة ( مادة ١٩٦ عقوبات ) .
- ٢٦ ـ لا يقبل من أحد للإفلات من المسئولية الجنائية مما نص عليه في المواد السابقة ، أن يتخذ لنفسه مبررا ، أو أن يقيم لها عذرا من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور الشمسية أو الرموز إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في

مصر أو فى الخارج ، أو أنها لن تزد على ترديد إشاعات أو روايات عن الغير { مادة ١٩٧ عقوبات } .

٧٧ - إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المنقدم ذكرها جاز لرجل الضبطية القضائية - الشرطة - ضبط المطبوع الذي أعد للبيع أو عرض فعلا ، والأصول وغيرها من أدوات الطبع ، على أن يبلغ النيابة العمومية ، فإذا أفرته ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الإبتدائية في ظرف ساعتين من وقت الضبط - المصادرة - إذا كان المضبوط صحيفة يومية أو أسبوعية ، وفي باقى الأحوال في ظرف تأيام ، ويصدر رئيس المحكمة قراره في الحال بتأييد أمر الضبط أو إلغائه والإفراج عن الصحيفة المصادرة ، ويأمر في الحكم الصادر بالعقوبة بإعدام الأشياء التي ضبطت ، وللمحكمة أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة على نفقة المحكوم عليه . فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة ، وجب عليها أن ننشر الحكم بالعقوبة ضدها في صدر صفحانها وإلا حكم عليها بغرامة ننشر الحكم بالعقوبة ضدها في صدر صفحانها وإلا حكم عليها بغرامة تنشر الحكم بالعقوبة وبإلغاء الجريدة ( مادة ١٩٨ عقوبات ) .

٧٨ - إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إهدى الجرائد ، واستمرت الجريدة في نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله ، أو من نوع يشبهه ، فيجوز للمحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة أن تأمر بتعطيل الجريدة ٣ مرات على الأكثر ، ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بأية طريقة . ويجوز تكرار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله ، أو من نوع يشبهه ( مادة المجودات ) .

٧٩ - إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو محررها المسئول أو ناشرها أو صاحبها في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٩ عقوبات ( إهانة رئيس الجمهورية ) والمادة ٣٠٨ ، فضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر ، إذا كانت تصدر ٣ مرات في الأمبوع أو أكثر ، و ٣ شهور بالنسبة للجرائد الأسبوعية أو سنة في الأحوال الأخرى ، وإذا حكم على أحدهم في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المنكورة في المادتين ١٧٩ ، ١٧٨ جاز الأمر بنعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة ، وإذا حكم بالعقوية مرة ثانية في جريمة مما نكر في الفقرة المثانية ، وقست أثناء المنتين التاليتين لصدور حكم سابق ، جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوية لصدور حكم سابق ، جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوية

المنصوص عليها في الفقرة الأولى . وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما نكر في الفقرة الثانية وجب تعطيل الجريدة مدة تساوى المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ( مادة ٢٠٠ عقوبات ) .

٢٠ ـ كل شخص ولو من رجال الدين ألقى فى أحد أماكن العبادة أو فى حفل دينى مقالة ، تضمنت قدحا أو ذما فى الحكومة أو فى قانون أو فى قرار جمهورى أو فى عمل من أعمال الإدارة المعومية يعاقب بالحبس وبغرامة بين ١٠٠ و ٠٠٠ جنيه ، أو بإحدى هائين العقوبتين . فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجون ( مادة ٢٠١ عقوبات ).

ملحوظة : عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤ / ٤ / ١٩٨٢ .

П

### ئانيا: في قانون المطبوعات

- ا يعاقب بالحبس مدة لا نتجاوز ٦ شهور وغرامة من ٢٠ إلى ٢٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين كل من يصدر جريدة دون أن يقدم إخطار كتابيا بذلك إلى المحافظة التي يتبعها محل الإصدار ، أو يقدم الإخطار ناقص البيانات المطلوبة ، أو لا يبلغ المحافظة بكل تغيير في هذه البيانات قبل حدوثها بثمانية أيام على الأقل . ويجوز أن يقضي الحكم بتعطيل الجريدة لمدة ١٠ يوما إذا كانت تصدر لمبوعيا ، أو لمدة سمة في الأهرال الأخرى ( المادة ٢٦ مطبوعات ) .
- ٢ ـ يعاقب بنفس العقوبات كل من أدخل مطبوعات صادرة في الخارج ، منع مجلس الوزراء دخولها أو تداولها في مصر محافظة على النظام العام .
- ٣. يعاقب بنفس العقوبات رئيس التحرير والمحررون وصاحب الجريدة إذا ما استمروا على إظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها المدة المذكورة في المادة ٢٦ مطبوعات . وفي هذه الحالة تعطل الجريدة ضعفي المدة المنصوص عليها في تلك المادة (المادة ٢٧ مطبوعات) .

### ثالثًا : في قانون سلطة الصحافة

١- فى حالة مخالفة الصحفى للواجبات المنصوص عليها فى قانون سلطة الصحافة ، أو قانون نقابة الصحفيى ، يكون للمجلس الأعلى للصحافة حق تشكيل لجنة للتحقيق نتكون من ٣ من أعضائه ، من ببنهم أحد الصحفيين والعضوان القانونيان ، وير أسمها أقتم هذين العضوين . ولمجلس نقابة الصحفيين أو النقابة الغرعية أن ينيب أحد أعضائه لحضور التحقيق ، وفى حالة نوافر دلائل على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفى ، يكون لرئيس اللجنة تحريك الدعوى التأديبية ، أمام الهيئة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون نقابة الصحفيين ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية . وللصحفي الطعن فى قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستثنائية المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون نقابة الصحفين .

### رابعا: في قانون حماية القيم من العيب

١- تنص المادة الثالثة من قانون حماية القيم من العيب (رقم ١٩٨٠/٥) على معاقبة الصحفى بتدبير أو أكثر من ثلاثة تدابير هي الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية ، والحرمان من الترشيح أو التعيين في رئاسة أو عضوية مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ، والحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التي لها تأثير في تكوين الرأى العام والنقل إلى وظيفة أو عمل آخر واحتفاظه بمرتبانه بصفة شخصية ، وذلك لمدة بين ٦ أشهر و ٥ سنوات ، وفي حالة العودة بجوز الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير المشار إليها لمدة لا تجاوز مثلى الحد الأقصى .

#### 

إنها حقا ترسانة هائلة من القوانين التي لم تعد ملائمة لعصر الانفراجة الديموقراطية ، ويصر على الديموقراطية ، ويصر على حمايته باعتباره إنجازه الرئيسي ، الذي حاول أن يمسح به عن وجه مصر الصبوح ، غبار عاصفة سبتمبر 19۸۱ الشهيرة ، التي كممت الأفواه وحاصرت الأحزاب ، وصادرت صحف المعارضة ، واعتقلت وفصلت واضطهدت كل رموز مصر وقياداتها باسم حماية الديموقراطية ذات الأنياب والمخالب ..

- لقد أنْبَنت كل أحداث التاريخ القديم والحديث ، أن ترسانات القوانين الفليظة ، ليست كافية لتكميم الأفواه ، وقهر حرية الرأى ، والتسلل إلى الأسمخة لاعتقال الأفكار ...
- بل ظلت الأفواه تتحدث ، وظلت الآراء تزدهر ، وظلت الأفكار تنتعش وتنتقل .. وهكذا ستبقى ما دام هناك بشر يفكرون ويعقلون ويفهمون !
- ذلك أن القوانين تأتى ونذهب ... والقبود نوضع وتسقط، لكن الكلمة نظل صاهدة، ففي البدء كانت الكلمة ...
  - وستظل حتى المنتهى .

### الباب الخامس

# نصل الكلام في فصل الختام

ه مل المقلم فكم أعاشر أمة أمرت بغير مسلاحها أمراؤها ظلموا الرعبة واستباحوا كيدها وعدوا مصالحها وهم أجراؤها ، [ أبو العلاق المحرى]

## الفصل الأول رياح الديموقراطية وحرية الصحافة

ه الذي أذهب إليه ، أن الحق في واحد ، وأن من حكم بفيره ، فقد حكم بفير الحق ، ولكننا ثم نكلف إصابته إنما كلفنا الاجتهاد في طلعه ... ،

[ أبو الوابد الباهى فى كتاب ، إحكام القصول فى أحكام الأصول ، ]

هبت الرياح ... وامتلأت الأشرعة بالعواصف ، فإذا الكل الآن يرفع شعار النيموقراطية ... الحكام والمحكومون ... الأغنياء والفقراء ... المتقدمون والمتخلفون ... الماركمسيون والليراليون ... الإسلاميون والعلمانيون !

حسنا ... هذه إذن هي البشارة ، القادمة إلينا من خلف الأفق ...

لحمن الحظ ، أن الرياح لم تستثن الأمة العربية ، فأنتها بالبشارة الديموقراطية ... ليس عملا ولكن قولا على الأقل ... وفي هذا الأمل ... أحيانا يكفينا مجرد الأمل !

وكيف يمكن لهذه الأمة ، أن تنخلف عن ركب المناداة بالديموقراطية ... في عالم صغير ... قرية تكنولوجية ... معاه مفتوحة بفضل ثورتى المعلومات والاتصال ... حيث ما يجرى في أعمق أعماق الصين ، يسمع في البرازيل ... وحيث ما يحدث في هايتي يدق صداه أبواب كوريا ... من مظاهرات مئات الآلاف المتدفقة في شوارع بكين وشفغهاى ... إلى ارتعاشات الحرية في سنتياجو ومكسيكو سيتى ... إلى عواصف المنرية في أوروبا الشرقية ... الهنتزت دول العالم بصبحة مدوية ننادى بحق الشعوب ـ كل الشعوب ـ في التمتع بالدمه أو اطبة ...

فهل كان يمكن أن يتصور البعض منا ... أن يجرى كل ما يجرى ، ويمر عبر الهواء من فوق رؤوسنا نحن العرب ... أم أن العاصفة حتما ستهب علينا ، مثلما هبت عليهم ... الأنتا مثلهم ... بشر يريد أن يأكل ويعيش ويتنفس بحرية !!

نخطىء كثيرا ... فى حق أنفسنا ، لو تصورنا أن هبة الديموقراطية ، هبة مؤفتة ، كرياح الخماسين ، صرعان ما نتلاشى ، حتى لو خلفت وراءها غبار الصحارى ...

يخطى، أيضا ... حكامنا لو تخيلوا أن هذه الرياح مؤقنة طيعة ... يمكن احتواؤها مؤقنا تمهيدا للقضاء على كل أثارها فيما بعد ...

نخطىء نحن وهم الحكام والشعب إذا لم نوظف هذه اللحظة التاريخية العظيمة ، التى تشهد هبوب الديموق اطية على مستوى العالم ... لخدمة أهدافنا القومية فى التقدم والارتفاء والتحرر والمشاركة فى الحكم ... وإذا لم نؤصلها وننظرها ونطبقها التطبيق الأمين النزيه ... لا أن نلتف حولها بالخديمة لنتجاوز أثرها ... ثم ننقض عليها فندفنها فى كثبان الغبار الصحراوى الذى خلفته الرياح ...

الأمر ليس بهذه البمناطة ... فعالم اليوم كما أسلفنا عالم الاتصنال المفتوح والمعلومات المتدفقة ... وعالم المخترعات الحديثة ، التي تسمح لكل فرد بالتقاط ما يريد وسماع وقراءة حتى ما لا يحب ، فضلا عما يحب !

ولذلك فإن رهاننا يظل قائما على أن الديموقراطية التى تهب من كل حدب وصوب ... لن تخذلنا فقعر من فوق رؤوسنا دون أن نستمتع بهوانها النظيف ... رهاننا عليها قائم ومستمر ..

لقد شاركت في عدة ندوات مصرية خالصة ، وعربية مشتركة ... تدور في مجملها حول القضية المحور ... قضية الديموقراطية ...

وأشهد أن كل هذه الندوات ، تميزت بالوعى والعمق وازدحمت بالدراسة العلمية والمناقشة الموضوعية ، وكشفت ضمن ما كشفت ، عن مدى الجوع الديموقراطى ، الذى نعانى ... عن أصالة الشوق إلى الحرية الحقيقية ، الذى لا ينافسه إلا شوق الصوفية وعشقهم ..

مثلا ....

على مدى ثلاثة أيام في نهاية مارس ١٩٨٩ ، شاركت في ندوة التعدية السياسية ، التى عقدت بالعاصمة الأرننية . عمان . مع نحو مائة من المفكرين والأكاديميين والكتاب العرب ...

باقة منتقاة من معظم الأقطار العربية ... من معظم المدارس الفكرية والسياسية المعروفة ...

على مائدة النقاش ... كم هاتل من البحوث والدراسات المعيقة في معظمها .. قدر كبير من الندخل والحوار العوضوعي الهانف إلى بحث القضية ـ الأرمة ... قضية الديموقراطية وأزمة التعدية السياسية في وطننا العربي ... وجهات نظر مختلفة وآراء متباينة ، وإن كانت قد تمحورت حول محورين رئيميين ..

- محور يطالب بالعودة إلى التراث العربى الإسلامي ... انسئلهم منه مبادىء الشورى ... خاصة تلك التي أرساها الخلفاء الراشدون ... حيث و الخلافة الراشدية هي جمهورية العرب الأولى و كما قال ابن رشد ... وحيث تتنوع مصادر الاسئلهام التراش من الشريعة الإسلامية ، ثم من اجتهاد الفقهاء والأثمة ، وأخيرا من حركة التاريخ الإسلامي نفسه ..
- ومحور يطالب بمسايرة العصر والأخذ بالليبرالية كما صاغت فلسفتها ، الحضارة الأوروبية ، خاصة بعد الثورة الصناعية ، ومنذ القرن الثامن عشر على وجه التحديد ... حيث بزوغ مبادى، الحريات السياسية ، العامة والخاصة ، وحيث تعدد القوى المشاركة فى الحكم ... وحيث حرية الصحافة والتعبير ... تلك المبادى، التي رسختها وثائق الثورتين الفرنسية والأمريكية .

وحيث العالم الحديث الآن ، لا بزال يعمل بها ـ مع النطويع والنطوير ـ ويتممك بتطبيقاتها المختلفة ... بينما ومماثل الإعلام والاتصال ـ على انساعها وعمق تأثير إنها ـ نفتح كل الأبواب الموصدة ، وتهز العروش المتحكمة ، وتضعف القوى الممسكة بزمام الحكم التي لا تريد إلا كبت الأصوات وتكميم الأفواه ..

0 0 0

وبقدر تممك كل من أصحاب المحورين هذين ، بموافقهما الأولية ، تجاه الشورى النرائية ، أو تجاه اللهورى النرائية ، أو تجاه اللهوري النرائية ، أو تجاه اللهورية بمثابة حبل الوصل وجسر التواصل ... ألا وهي ضرورة الحريات ، وحتمية المشاركة الشعبية ، في الحكم ، سواء استعانت بالموروث التاريخي ، أو بالوارد من خارج الحدود ...

لم تعد القضية الخلافية ، هي أي الأشكال والأنماط نتبع ... لكنها أصبحت حتمية المشاركة في صنع مستقبانا وصياغة حاضرنا ... بديلا للانفراد بالحكم بهذه الحجة أو تلك !

والذى يدعم ذلك ، أن الحقوق الديموقراطية ومبادى، التمددية السواسية وحرية الصحافة والاتصال ، أصبحت مصكوكة في التراث القانوني الإنساني الشامل ... عبر المهد الدولي المواد ٢٠ ، ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ثم عبر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ... ثم من خلال هذا التطور الهائل الذي حدث في فلسفة الحكم سواء في العالم الثالث ، وتجاربه المديدة ـ مثل الهند ومصر ـ أو في المعسكر الاشتراكي السابق ... بعد بيريسترويكا جورباتشوف ... التي جاءت بالجلاسنوست .. أي المصارحة التي تعنى أول ما تعنى حرية القول والتعبير والنقد ... حرية الصحافة والإعلام ... وكم هو عميق ما حدث في المعسكر الاشتراكي نتيجة لذلك ..

ومن ثم فقد رأينا خلال العقد الأخير من القرن الحالى ... كيف ارتبطت حركة انتماش حقوق الإنسان العالمية ... كسبيل انتماش حقوق الإنسان العالمية ... كسبيل للخروج من مآزق الشعوب المختلفة ... سواء تلك الذي ورثت اللبيرالية ... أو تلك الذي صاغت لنفسها فلسفة ماركسية ... أو تلك التي مزجت بين الانتنين وزاوجت بين الماركسية واللبيرالية ، بصرف النظر عن نجاحها أو فشلها في اتمام ذلك !

فإذا كان ذلك قد حدث عالميا ... فإن ماحدث عربيا يستدعى التأمل أيضا ...

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ، عدة متغيرات جوهرية أضفت على المجتمعات العربية ، ملامح مؤثرة ..

- • بدأت الطبقة الوسطى والطبقة العمالية من ورائها ، فى لعب دور واضح ،

   عبر التغیرات الاجتماعیة والسیاسیة والثقافیة ، التى شهدتها مجتمعاتنا العربیة بعد الاستقلال .. وبحكم تكوین هاتین الطبقتین فإنهما تنزعمان الدعوة للحریة وللعمل الدیموقراطى ...
- فى ظل هذه التغيرات ، نمت صيغ متعدة للتعدية الاجتماعية ، التي تختلف بالضرورة عن التعدية السياسية السائدة أو العرجوة ...
- أدى غياب الحزيات العامة ، وإجهاض حرية الفكر والاجتهاد ، وكتم التعبير
  وتقييد حرية الصحافة والاعلام ، وضبط ـ أو قهر . حرية العمل السياسي من خلال
  التنظيمات الشعبية المختلفة ... إلى تناقض شديد أفرز احتقانا سياسيا وفكريا واجتماعيا ،
  نجنى اليوم ثماره المرة ...
- ♦ الطريق أمامنا ... أو هو أحد أبرز الطرق ... يتمثل فى فتح الباب لرياح الديموقراطية وحرية الصحافة .. لتجد التعدية الاجتماعية المكبوتة مجالاً للتعبير عن مصالحها ، وأفكارها وقواها السياسية ...

وإلا فالطوفان ...

ولكى يتحقق الانفراج فتنفادى الطوفان ، ونعالج الاحتقان ، فإننا مطالبون جميما بإقرار صيغة جديدة لعقد اجتماعى متفق عليه . قطريا وقوميا . يقوم على مبادىء أساسية ... تعترف للجميع بحق المساواة ، ليس فقط بين الأفراد ، ولكن بين القوى المياسية والقمدية الاجتماعية المتكافئة ... وتعترف بسيادة القانون ، الذى يحكم المساواة بين الجميع ... وتعترف بتوزيع السلطة ، حيث لا احتكار لها من جانب فرد أو طبقة أو أسرة أو مركز قوة ... وتعترف بالقبول الصريح بمبدأ تداول السلطة ، بين كل هذه القوى ... ثم تعترف أخيرا بحرية كل هؤلاء في التعبير عن آرائهم وأفكارهم بكل الوسائل ، وفي مقدمتها وسائل الإعلام الحرة الممنتيرة ...

وبدون هذا العقد الاجتماعي الجديد ... لن نستطيع أن نحقق تنمية ، أو عدالة اجتماعية ، وان نستطيع أن نتباهي بالاستقلال والبعد عن التبعية ، وان نستطيع أن نتفاخر بالمشاركة السياسية أو بحرية الصحافة ... حتى لو ملأنا الننيا صحيحا !!

لكننا نستطيع أن نباهى ونفاخر حقا ... لو أنجزنا مهمة التحول الكبرى ، من فلسفة الحكم الفردى ، إلى الحكم الديموقراطي ... من روح الاحتكار والاستبداد إلى روح التسامح والمشاركة ... من تضخم الذات الفرد إلى تضغم مؤسسات المجتمع ... ولن نستطيع ذلك إلا بأربعة شروط ..

- ١ ـ حرية الصحافة وتدفق المعلومات لصالح الجميع .
- ٢ ـ الحد من احتكار الملطة ، لصالح توسيع دواتر المشاركة .
- ٣ ـ لِطَلَاقِ هرية الاعتقاد والتعبير والتنظيم والاجتماع .
- ٤ وضع أسس تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة عادلة وموصولة .

ولا شك أن هذا تغيير جذرى مطلوب فى الفكر العربى ، كما فى الممارسة ... يظل أملا محلقا فى الهواء ، تنقصه بالضرورة آليات العمل وأساليب التغيير ...

في هذا المجال يجدر بنا أن ننشط الذاكرة ونعيد للأذهان ثلاثة أساليب للتغيير ،
 أصبحت معروفة ..

- أسلوب الانقلاب لإحداث تغيير شامل.
- أسلوب الإصلاح لإحداث تغييرات أساسية .
- أسلوب الاستسلام للأمر الواقع والرضوخ للمقدر !

وأمامنا حرية الاختيار ... مادمنا نتحدث عن الديموقراطية بما تتضمنه من حريات !

#### 

الموجع حقا في الأمر ... أن معظم مفكرينا ومثقفينا حين ينشغلون بقضية الميموقراطية والتمدية السياسية والاجتماعية ... ينسون أو يتناسون ، الدور المحورى الذي تعنيه حرية الصحافة والإعلام ... وحق الإنسان في الاتصال الذي أصبح حقا ثابتا من العقوق المعترف بها عالميا ...

ينمون أو يتناسون ذلك التلازم المضوى ، بين التعدية السياسية والتعدية السياسية والتعدية السعافة الصعافة والإعلامية ... ذلك الارتباط بين حرية الفكر والعقيدة ، وبين حرية الصحافة وممارسة حرية إيداء الرأي ...

وهم ... قبل ذلك وبعده ، ينمون أو يتناسون الأرضية المباسية الاجتماعية الفكرية ، التي نتحرك عليها وننطلق منها ... الأرضية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات كبرى في وطننا العربي ... لعل أبرز ملامحها .. ١ - تأثير عصر الانفجار الإعلامي - في ظل ثورتي المعلومات وتكنولوجيا الاتصال - وما أحدثه في عالمنا العربي ، فكما قلنا .. السماء مفتوحة بفضل الأثمار الصناعية وأجهزة التليفزيون وأدوات التقاط البث ... مثلما أن المعلومات نتدفق بغزارة ومن مصادر عديدة ، على الصحف والإذاعة والتليفزيون ..

٢ ـ لقد أدى تلازم ذلك الانفجار الإعلامي، مع عهود الاستقلال الوطني ـ ورغبة حكامنا في استكمال مظاهر هذا الاستقلال ـ إلى التوسع في استخدام أجهزة الإعلام المختلفة ... خاصة المسحافة ومحطات الإذاعة المسموعة والمرئية ...

ويفضل تراكم هذه الأجهزة البالفة التأثير ... تراكمت في منطقنا خبرات الاستنارة والتعلم والتقليد والمعرفة ... جنبا إلى جنب مع تراكم السطحية والخداع والتهميش والتسطيح والتضليل !

#### قمة التناقض !

٣ - انتشار التعليم بمستوياته المختلفة وإيفاد البعوث إلى الشرق والغرب ... خلق شرائح والغرب ... خلق شرائح واسعة من المتعلمين والمتقفين والمفكرين ... الذين عادوا إلى الأوطان محملين بما رأوه في الخارج من تقدم وجرية واستذارة ، مهمومين بما بعرفونه من حقائق مجتماعاتهم من تخلف وديكتاتورية وكبت واستبداد ...

بروز محاولات التنمية ، لمواجهة تراكم الفقر والتخلف في بعض مجتماعاتنا
 العربية ... مقابل بروز مظاهر الإسراف والبذخ استنزافا للنراكم المالى الناتج عن
 الثروات النفطية في بعض مجتمعاتنا الأخرى ...

ورغم هذا أو ذلك ... فقد هدئت نمولات اقتصادية اجتماعية في هذه البلاد أو تلك ... وبدأت تطفو على السطح نماذج إيجابية إلى حد كبير ، لتحديث البنى والهياكل الاقتصادية ، وتوسيع الطبقات الاجتماعية الممنفيدة من التنمية ، ومن التراكم المالي النظير .

و. إفلاس معظم النظم العربية الحاكمة وفشلها في تحسين وجهها غير الديموقراطي ... أمام اتماع حملة المطالبة بالحريات داخل حدودها ، وأمام تعاظم الدعوة العالمية لإقرار حقوق الإنسان ، التي صاحبها هبوب رياح الديموقراطية في كل مكان .. ديموقراطية القرن المشرين ، وليس فقط مجرد ، بديهيات جان جاك روسو ، وأوليات جون لوك ال

وخلاصة هذه التحولات الخمصة الرئيسية التى داهمت مجتمعاتنا العربية فى معظمها ... أن هذه المجتمعات أصبحت تعانى الاحتفان السياسى والقلق الاجتماعى والاضطراب الفكرى ... وهى حالة لا تساعد على الاستقرار ، بقدر ما تنبىء بحتمية التغيير طلبا للحقوق والحريات ... من حق المشاركة فى صنع القرار ... إلى حرية الصحافة والتعبير ...

ما هو المطلوب إنن ... في مواجهة هذه التحولات الكبرى ، وحتى لا ينفصل الفكر عن الواقع ... أو تبتعد التعدية السياسية عن التعدية الصحفية ؟!

نحسب أن المطلوب بداءة ... هو إعادة نظر كاملة شاملة في منهجنا الفكرى وأسلوبنا السياسي ... بهنف تعميق فلسفتنا الحاكمة والهادية .. حتى لا يضيع منا الطريق مرة أخرى ، في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة ... لحظة التحولات الكبرى ...

إعادة نظر تؤسل التلازم الحتمى - حتى لا يفيب عن أعيننا - بين التعدية السياسية وبين التعدية السحفية ... بين حرية العمل والتنظيم ... وحرية الرأى والمسحافة ... وتؤكد على ضرورة توافر حرية إصدار الصحف وحرية الحصول على المعلومات والاستفادة بها ، مع حرية تكوين الأحزاب والمنظمات الشعبية ... فكلاهما مكمل للآخر ... بل كل منهما آلية من آليات عمل الآخر ...

إعادة نظر تهدف ليس فقط إلى تقنين كل هذه الحريات ، وتضمينها لمواثيقنا ودماتيرنا - فهى قائمة لكن جامدة - إنما تهدف إلى تحريك النصوص وإعمال القوانين وتحرير المواثيق من قيود التحكم الملطوى ... لكى تنطلق التمددية السياسية ، ومعها حرية الصحافة جنبا إلى جنب ...

نعم ... نستطيع أن نشير إلى هوامش الحرية التي تعمل من خلالها المؤسسات السياسية والصحفية في هذا البلد العربى ، أو ذلك ... نستطيع أن نتحدث عن حالات محدودة في مصر والمغرب والسودان وتونس ولبنان والأردن ... مثلاً ...

لكنها نظل حالات محددة ... محدودة ... محكومة ... نعلو وتهبط مع اتجاه الربح ... تنجح وتفشل طبقاً لمتغيرات الحال عند القمة ... تتقدم وتتأخر طبقا للهوى الشخصى للحاكم ، وفدرته على التمامح الديموقراطى !!

ونحسب أن هذا ما لا نريد أو نعني ... حين تحدثنا منذ البدء عن التحدية السياسية والتعدية السحفية ... الديموقراطية وحرية الصحافة في مفهومنا شأن آخر !!

### الفصسل الشانسي

## ضمانات حرية الصحافة .. من أين نبدأ ؟

 الحق قديم ... ومراجعة المق خير من التمادى في الباطل : .
 إ عمر بن الفطاب ]

المؤكد أن هناك لفطا واضحا ، بل خلافا صريحا ، بين عدة اتجاهات في المجتمع ، حول حقيقة وضع الصحافة من ناحية ، وحول مدى تمنعها بحرية العمل والبحث والنقد والنشر ، من ناحية ثانية ، وحول موقف سلطات الدولة تجاهها من ناحية ثالثة ...

بعض الاتجاهات نرى أن وضع الصحافة يسوء يوما بعد يوم وتتدهور رسالتها ومعها أساليب أدائها ... لأن الدولة تحكم قيضتها على عنقها بوسائل مختلفة ... تمتد بين حدود الترغيب وحدود الترهيب ... ولذلك فإن هذه الاتجاهات ترى أن الكل باطل ومزيف وخادع !

بعض الاتجاهات الآخرى ترى على المكس ، أن الصحافة قد انظت زمامها من قبضة الدولة ... فإذا بها تعصف بالجميع وتضبح بالنقد حتى التجريح ، وهو أمر غير مقبول فى دولة نامية حيث لا يمكن السلطة الحاكمة ـ أيا كان مزاجها العام ـ أن تتخلى عن هذا السلاح الجبار ... ملاح الصحافة خاصة والإعلام عامة ... ولذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه عدم التوسع فى حرية الصحافة !

وفيما بين هذين الرأبين المتناقضين ، اختلطت الأمور على جمهور الناس ـ ومن

يينهم الصحفيون أنضيهم ـ فلا هم يتقون في أن الصحافة حرة فعلا ، ولا هم يصدقون أن الدولة تمارس مع الصحافة مباراة الحرية أصلا ...

أحسب أننا اليوم على مفترق طرق ... أن نكون أو لا نكون ... بمعنى أن نبنى بالغمل مجتمعا متحرر او وديموقر اطيا ومستقلا ، وبالتالى أن نؤمن صدقا بحرية الصحافة ونمارسها ... أو أننا لا نفعل شيئا من ذلك على الإطلاق ...

أحسب أيضا أن الظروف الموضوعية الحالية - مع الخلفية التاريخية - تعطى اليوم لمصب بالذات ... فرصة المعر لبناء نمونجها الديموفراطي - رغم كل صعوبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية - أفضل معا أعطتها بالأمس ، لتكون كما نتمنى منارة الاستثارة والحرية في البيئة الاقليمية المحيطة ...

فى هذا الإطار تأتى أهمية استمرار الإصرار على تقنين حرية الصحافة ، كجزء من الحريات العامة ، التي يجب أن تترسخ وتنضح وتتخلص من كل معوقاتها القانونية والإدارية ...

ولكى يتطابق القول مع الفعل .. النيات مع الوقائع ، فإن الأمر يستدعى إعادة نظر شاملة للمفاهيم السائدة عن الصحافة ، الموروثة عن سنوات سابقة وتجارب مخالفة ، والتي أوصلت الصحافة إلى ما نحن فيه من وضع لا يرضى القارىء أو الصحفى نفسه !! .. وإعادة النظر لا يجب أن تنتهى عند مراجعة النظريات فقط .. ولكن يجب أن تنتهى إلى مراجعة القوانين وفك قيودها ، لكى تتم الممارسة في إطار واضح مستنير ... ولكى تقوم الضمانات على أسس راسخة .

هل نحن في حاجة إلى نماذج للقياس .. ؟

حسنا ... لتأخذ القضية الرئيسية ، وهي قضية علاقة الصحافة بالسلطة ... موقف الحكومة من الصحافة وحقيقة دور الصحافة في المجتمع ... وضمانات استقلال الصحافة استقلالا جقيقيا ...

لقد صبق أن قلنا إن هذه العلاقة المركبة مرت بمراحل كثيرة خاصة في الخمسين عاما الأخيرة ... صحافة الأحراب والملكبة الخاصة ، قبل ثورة يوليو ١٩٥٧ ، ثم صحافة يوليو ١٩٥٧ ، ثم الخليط الحالى بين صحافة يوليو المؤممة أو المنظمة بالقانون ١٥٦ اسنة ١٩٦٠ ، ثم الخليط الحالى بين صحافة الأحراب والصحافة القومية أو المؤممة المملوكة للدولة طبقا لقانون ملطة الصحافة عام ١٩٨٠ ... وهو خليط غير مريح ، بل موضع معارضة من الأحراب والقوى المداسية ومن الصحفيين ، فضلا عن معظم قطاعات الرأى العام ..

وسبب المعارضة الواضع ، هو أن الغطاب العام في المجتمع ، الآن ، يتحدث عن الديموقراطية ، التي تقتضي تعدية مراكز الفكر والرأى والمشاركة في صنع القرار ، دلخل دائرة أوسع من دائرة الفرد ، أو دائرة أقرب المستشارين .... الأمر الذي يتعارض مع سيطرة الحكومة مباشرة ، أو حتى عن طريق حزب واحد ، على ٨٥٪ من المسحافة ، فضلا عن وسائل الاعلام الأخرى الأكثر تأثيرا ... وهي الاذاعة والتليذيون ...

ولكى تقوى جذور الديموقراطية في مجتمعنا ، فإننا نحتاج إلى صحافة ووسائل إعلام ، تقوم بمهمتين رئيسيتين هما :

۱ - توفير المعلومات والحقائق والأرقام من مصادر متعددة ، وليس فقط عبر مصدر وحيد يحتكر و فتح أو غلق الصنبور » ... والمعلومة المجردة - في عصر ثورة المعلومات - هي الذي تلعب دورا أساسيا في صنع القرار وتوجيه الدفة والهتيار الطريق ...

فهل المعلومات المطروحة في صحافتنا عن معظم القضايا الوطنية والمعيشية ، كافية ... وهل مصادر المعلومات عن هذه القضايا متعددة ... أو هي وحيدة الانتجاه ؟!

لاارة حوار واسع حول مختلف القضايا التي تهم الشعب بكل فئاته وهيئاته
 وقواه ... والحوار لا يتم إلا بين آراء مختلفة ومتعددة ، وإلا أصبح ، حوار طرشان ،
 كما يقولون ...

والعوار الحر العفتوح المتكافىء بين الآراء المتعددة ، هو وحده الذي ينير الطريق أمام الرأق العام ... لتختار الأغلبية بالطريق الديموقراطى ما تريده حقا وعن علم ومعلومات وأراء ... وعبر حوار مفتوح صريح متعدد الزوايا والاتجاهات .

هنا نتماعل بصراحة ... هل تؤدى صحافتنا بشكل عام ، هذه المهمة على أكمل وجه ... أم أن هناك معوقات كثيرة ، بعضها راجع لطبيعة علاقة الصحافة بالدولة ... والبعض الآخر راجع إلى قصور ذاتي داخل الصحافة نفسها .. أفرزته تلك ، المخاطة القانونية الإدارية ، التي لخصها قانون سلطة الصحافة ، بوضع الصحف القومية في ملكية الدولة .. يمارس حق الملكية نيابة عنها .. مجلس الشورى ... الخ .

الخلاصة ... أننا أمام وضع شائك في الصحافة المصرية ، التي تنقم عمليا إلى

صحافتين ... صحافة قرمية تصرخ في اتجاه ... وصحافة أحزاب تصرخ في اتجاه ... وصحافة أحزاب تصرخ في اتجاه آخر ... صرخة الأولى تدخل في آذان الرأى العام اليمنى لتخرج سريعا من اليسرى ... وصرخة الثانية ، تدخل في أثنه اليسرى لتخرج سريعا أيصا من اليمنى ... لأن المعلومات متضاربة والآراء متنافضة والحوار مقطوع في معظم الأحيان ...

الخلاصة أيضا ... أن الأوضاع القانونية التي تنظم حال الصحافة في الوقت الراهن ، نقيد حرية إصدار الصحف ... وهذه واحدة من أهم دلاثل وبراهين حرية الصحافة فعلا وقولا ... ولذا أن ننذكر ونذكر أن مصر بملايينها السنين ، لا تصدر الآن إلا خمس صحف يومية قومية . الأهرام والأخيار والجمهورية والأهرام المسائي والمصاء . وصحيفة يومية حزبية هي الوقد ... رغم كل الامكانيات المادية والطباعية والتحريرية الهائلة المتوافرة ... فهل هذا وضع سليم ، يساعد على توسيع دوائر المشاركة ويحقق حرية صحافة فعلية ؟

ولنا أيضا أن نتنكر ونذكر ، أن مصر الممتدة من رشيد شمالا إلى الشلالات جنوبا .. ومن السلوم غربا إلى طابا شرقا ... لا تعرف صحافة إقليمية أو محلية قوية وحقيقية ... لأن عقلية الاحتكار وسياسة المركزية والارتباط المطلق بقيضة الحكومة ، قد حولت صحافتنا إلى صحف قاهرية فحسب ... قاهرية بمكان الصدور وبأولوية الاهتمامات وبمعالجة المشاكل ... وهذا خنق حقيقي لكل جهود توسيع دوائر المشاركة والحوار ، فضلا عن مجرد العلم بالحقائق والإلمام بالمعلومات ...

ولنا ثالثاً أن نتذكر ونذكر ، أن كل هذه الأوضاع المتدهورة للصحافة المصرية ، قد عرقل دورها العربي ... لأن معظم اهتماماتها محلية ، ولأن أولوياتها حكومية ، ولأتها غائبة عن متابعة الأحداث العربية والعالمية بطريقة منظمة ومستمرة وموضوعية ... فإذا النتيجة أنها تخلت عن موقع الريادة لمدارس صحفية أخرى ، رغم أنها الأقدر والأقوى والأكفا !!

فهل كل هذا يتيح لصحافتنا أن تلعب دورا مؤثرا في الاعلام الصادق وإدارة الحوار الحر ؟

أخشى أن تكون الكلمات قاسية ... لكنها تظل قسوة مشرط الهراح ، حين بشق الجرح ليخلصه من دائه ... الخشية الحقيقية عندى ، هي أن تضيع الحقائق الأساسية عن عيوننا ، ونحن نعالج قضية رئيمية في حياتنا كقضية الصحافة ... دورها ومسئولينها ... قليس كافيا أن ننص في الدمنور على حرية الصحافة والتعبير ... وليس كافيا أن ننص في الدمن وقيا أن ننص في الدمن قلم أن المحرقلة أن نطالب بإسقاط القوانين المعرقلة لإصدار الصحف والمعوقة لحرية الصحافة ... وليس كافياً أن نجأر بالشكوى من نقص المعلومات وتقييد الحوار ... أو على العكس نتباهى بالحرية وعدم الضغط على الصحفيين .. أو نبرىء الذمة بالشكوى والتبرم ...

إنما المطلوب حقاً .. هو أن نشارك جميعاً ... حكاماً ومحكومين ... قراء وصحفيين .. في إطلاق قوة الإبداع وطاقة الخيال .. من أجل خلول جذرية مستمرة مصانة ... لمشكلة شاتكة اسمها ... حرية الصحافة طريقاً لديموقر اطبة المجتمع وحرية الجميم .

وتلك هى المعضلة حقاً ... فى هذا العصر بالذات الذى نشهد فيه نتاج ثلاث فورات عقلية إنسانية كبرى ونتطلع لنلوغ الثورة الرابعة ...

أما الثورات الثلاث فهى: الثورة الأولى التي أعطت البشرية ، الكتابة ، ... وأعطتها الثورة الثانية ، الطباعة ، ... ثم أعطتها الثورة الثالثة ، تكنولوجيا المعلومات وثورتها المعديثة ،('°) ...

لكن نبقى بالنسبة لنا الثورة الرابعة الأهم والأخطر .. وهي ثورة حرية الصحافة والتعبير وحقوق الإنسان .

كيف نفهمها .. وكيف نتعامل معها في عصر التعديدة السياسية والفكرية والمهنية يحميها من والإعلامية ... وكيف نقيم سيلجاً من الضمانات السياسية والقانونية والمهنية يحميها من المحدوان والتجاوز ... سواء جاء العدوان والتجاوز من جانب السلطة الحاكمة ... أو جاء من طرف قوة مياسية أخرى .. في فترة تتصارع فيها القوى والسلطات المختلفة في المجتمع بحثاً عن دور وعن مكان مؤثر ... وفي وقت نقوى فيه السلطة الحاكمة ، القاسية ، ونتصمف في تطبيق القانون ، ونفسيره ، أو ابتساره وانتهاكه ، دون رقابة فعالة من جانب السلطات الأخرى المعنية ... وأهمها السلطة التشريعية من ناحية ، والصحافة الحرة من ناحية أخرى ... والمنظمات الجماهيرية ـ خاصة منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات ـ من ناحية ؛ الانسان والدفاع عن الحريات ـ من ناحية ثالثة !

<sup>(</sup>٥٦) انطوان بطرس . المطوماتية على مشارف القرن الواحد والعشرين .

إننا أمام وضع حرج ... حيث تقوى فيه سلطة الدولة في مواجهة الأفراد والمنظمات الجماهيرية - والصحافة في مقدمتها - من ناحية ... وحيث تحاول هذه المنظمات الجماهيرية التسلح والانطلاق القيام بدورها المأمول من ناحية أخرى ... ثمة معضلة عويصة لا يعاني منها مجتمعنا وحده ، ولكن تعانى منها كل المجتمعات المتخلفة المماثلة التي مازالت تبحث لنضمها عن طريق وهدف وهوية !

وريما يكون منطقيا وواقعيا أن نطالب بضمانات عملية وقانونية ، لحرية الصحافة بالذات في هذه المراحل بالذات التي تكثر فيها أشكال الاعتداء على الصحافة والصحفيين ... فالصحافة ـ كما أوضحنا سالفا ـ مفترقة حتى الأعماق ... وهي واقمة تحت مؤثرات قوية داخليا وخارجيا ... وبعض كتابها مستقطبون ، في هذا الاتجاه أو ذاك ...

وفوق كل ذلك ... الفساد ينخر كالسوس في عروقها من الوريد إلى الوريد !

لقد وقعت الصحافة في مأزق عمرها ... وهي كأى ضحية تصرخ بالحزن باكية حريتها واستقلالها وكرامتها ...

فالضغوط عليها من جانب السلطة ... تقابلها الضغوط الأخرى من داخلها هي ... والخرق قد اتسع على الراتق !

هل نتحدث عن نماذج الخروق الكثيرة في الثوب الصحفي ... ليس من باب التشهير بأحد ... ولكن من باب إيقاظ الوعي ولفت الانتباه وإثارة الاهتمام ...

حسنا ... إليكم بعض الأمثلة المؤذية فقط ... التي لحسن الحظ تظل أمثلة انحراف فردي ... لكنها تظل ذات دلالة :

- عندما ترسل إحدى المؤسسات الصحفية أحد محرريها للعمل مراسلا لها في عاصمة عربية ... فيطرد منها بعد عدة شهور لأسباب غير سياسية وغير صحفية ... فإذا بها تعيد إرساله إلى عاصمة أوروبية ، فتعود هذه إلى طرده لنفس الأسباب التي هي سلوكية خلقية ... ولا حساب!
- وعندما يورط أحد مراسلي مؤسسة صحفية ، جريدته في صنفة مشبوهة تحت اسم جلب الاعلانات ... وتفتح أبواب الدولة أمام صاحب الصنفقة المشبوهة ـ تحت الضغط الصحفي الصاخب والدعائي المريف والاعلاني المبالغ فيه ـ حتى يقع الخلاف المصلحي أو المالي ، فإذا يكل الوهم يتهاوى بمرعة مخيفة وينكشف الفطاء ... ولا حساب !

- وعندما يمارس صحفى بلطجة التهديد ضد زملائه ، بأنه على علاقة بهذا المسئول أو ذاك ... وعندما يحترف كتابة التقارير المدرية للأجهزة الخفية ، إيقاعا لزملائه ، وينمسى على مكتبه مسودة التقارير وبها أسماء الذين أوقع بهم كذبا ... ثم
   لا حساب !
- وعندما يورط معلول كبير في إحدى المؤسسات المسحفية ، مؤسسته في صفقات ضخمة ومشبوهة لشراء الورق أو لتشييد مبنى ضخم ، ولشراء مطابع جديدة ... ثم يقفز خارج الحدود هاربا بعمولاته ... دون حساب !
- وعندما نشوه سمعة الصحفيين ، بسبب سلوكيات قلة منهم تعمل لحساب بعض
   الدول النقطية ، تطلب ببجاحة المنح والعطايا ، وتكثيف عور اتهم ثم لا حساب ...
- وعندما تحدث الاختلاسات في الصحف ، وتكشف علنا ... ثم تخفي وتدارى
   بفضل مواهب القيادات الإدارية المتواطئة ... ولا حساب !
- وعندما تجند دول خارجية ، عملاءها في الصحافة ، الوطنية ، وتدفع لهم المرتبات والمكافأت ... ثم تكشف الدولة أسرار ذلك ... ولا حساب !
- وعندما يناجر الممئولون عن مؤسسة صحفية كبرى في نصيبها من الورق المستورد ـ السلمة الاستراتيجية ـ في السوق السوداء ... ولا حمياب !
- وعندما تجند بعض صفحات الصحف وبرامج الاذاعة والتليفزيون ، لحساب مصالح مالية باسم الاعلانات المباشرة أو غير المباشرة ، ولا تعود فائدتها على المؤسسة .. لكن تتملل الفائدة إلى جيوب فردية في وضح النهار ... ثم لا حماب !
- وعندما يستغل كانب مرموق ، المساحة التي أفريتها له صحيفته يوميا ، فيكتب
   ٢٥ يوما من ثلاثين عن دولة واحدة أو عن حاكم بعينه .. مدافعا مادحا منافقا ...
   بلا حساب !
- وعندما تنجع شركات توظيف الأموال ـ مثلا ـ في شراء نعم البعض داخل الصحف لكي تروج لمشروعات وهمية تخدر بها الشعب وتخدعه ... ولكي نشترى سكرت هذه الصحيفة أو ذلك الكاتب عن فضائح ومغالطات وتوقف كل كلمات النقد ضدها .. وتحجب الحقائق والمعلومات ... ثم لا حساب !
- وعندما تكشف أزمة الخليج ـ ضمن ما كشفت ـ عن تسابق الدول الغنية صاحبة

المصلحة ، في نوزيع العطايا والهدايا ـ التي نصل إلى حد الرشوة بعشرات الآلاف مز
الدولارات والدينارات والريالات ـ لبعض القيادات ثم لا حساب !!
نعم
كل هذه النماذج السيئة المنحرفة ، ليست إلا حالات فردية للفساد موجودة في
كل مهنة مثلما هي موجودة في الصحافة .
مجرد حالات انحراف فردي محصورة ومعاصرة لكنها بالنسبة للصحافة .
ثلك المهنة البالغة الحساسية ـ تظل حالات مسيئة للجمم الصحفى كله تتضخم حتى نفقًا الأعين !
إنها حالات ـ رغم فرديتها ـ تسيء إلى الشرف الصحفي وتنتهك حرية الصحافة ،
رتخجل الصحفيين خاصلة أن غالبيتهم الساحّة من الشرفاء الكادحين دفاعا عن حرية الصحافة دفاعا عن كلمة حرة ولقمة شريفة !
الصحالة تفاعا عن كلمه هره ولقله شريعه :
إنن ما هي النتيجة ؟

النتيجة ... هى منجحة للصحافة وانتهاك لحريتها ... وابتزاز لمصداقيتها ... ليس فقط بين أجبال الصحفيين الشريفة ... بل أمام الرأى العام القارى، المتابع الفاهم الواعى .. الذى طالما قدم حرية الكلمة ، ووضع صاحب القلم فى أعلى موضع من الاحترام والتنزيه ... فى حين ينشب الاختراق أطافره فى كل الجهات ... وكل الجبات ..

أليس من حقنا أن نطالب إذن بضمانات حرية الصحافة ... بل أليس من حقنا أن نحزن لحرية الصحافة الضائمة المضيعة !!

حسنا ... من أين نبدأ خطوات الاصلاح ...

نبدأ بالرفض لكل الأوضاع الخاطئة ... بعضنا مخطىء ... ومعظمنا مصيب . وهذه هي بداية طريق الأمل ... فلنبدأ من جديد .

## الفصل الثالث الوصايا العشر لحرية الصحافة

أيها الجامح ... لا يغنيك الجماح! .
 [ أبه العلام المعرى]

الآن .. هل وصلنا إلى نهاية المطاف مع الدراما الصحفية ؟! حسناً .. منزكز ونلخص !!

بموضوعية وحياد شديدين ، نستطيع أن نشهد بأن عقد الثمانينات ـ باستئناء السنة الأولى منه ـ قد شهد انفراجاً ديموقر اطياً ملموساً في مصر ، مثلما شهد ـ بالقالى ـ هامشاً واسعاً من حرية الرأى والتعبير وبخاصة على صفحات الصحف القومية ، بشكل محدود ، والصحف الحزبية بشكل واسع ، الأمر الذي أعطى الانطباع أن حرية المصحافة تزدهر في مصر ، حاملة بشائر انطلاقة حرية الرأى والتعبير ، كواحدة من وسائل الممارسة الديموقراطية التى نحلم لها بالتوسع والتعمق والرسوخ ، على أسس قانونية وسياسية ثابقة ، فضلاً عن ممارسة عملية نزيهة وسليمة ومستقرة .

لكننا ونحن نعيش عقد التسعينات ونطل على القرن الحادى والعشرين ، نريد ما هو أكثر ، نطلب حرية صحافة ، وممارسة ديموقر اطية فى مختلف المجالات ، أشد ثباتاً ورسوخاً ، مما جرى فى الثمانينات . فالظروف المحلية والإقليمية والدولية قد اختلفت ، بل إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، داخل مصر بالذات ، قد اختلفت هى الأخرى واختلف معها ؛ مزاح ، الرأى العام واتجاهاته . ومطاليه .

نعيش التسعينات ونحن مواجهون بتغيرات عالمية طاغية وضاغطة معاً ، قوامها

ثلاث ثورات كبرى ، تعيد ليس فقط صياغة العلاقات الدولية ، ورسم خريطة المتغيرات الراهنة ، ولكنها أيضاً تضع أسس مثناريع المستقبل وتصوغ شكله ومضمونه ، انطلاقاً إلى القرن الحادى والعشرين .

### والثورات الثلاث ـ التي نعنيها ـ هي :

♦ أولاً : النورة الثانية للديموقراطية ، التي اجتاحت العالم ابتداء من منتصف عقد الثمانينات ، وبلغت نروتها في نهايته ، فإذا بهذه الثورة الديموقراطية - التمعية ـ تعصف بالنظم الشمولية والديكتاتورية ، وتسقط أيديولوجيات صادت جزءاً رئيسياً من العالم ، مثل الماركسية في الاتحاد السعوني وأوروبا الشرقية ، اسنوات طالت عند البعض إلى صبعين عاماً ، وقصرت عند البعض الإغر إلى نحو أربعين عاماً .

والنتيجة أن ثورة الديموقراطية قد نجحت وغيرت وفرضت أوضاعاً جديدة . قوامها احترام حقوق الإنسان ، والحريات العامة والخاصة ، وفى مقدمتها بالطبع حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة والاعتقاد وحق العواطن فى الإعلام والمعلومات ...

- التنوا : فررة التكنولوحيا ، تلك التي بدأت عملياً في عقد السبعينات وازدهرت في الشمانية قد القحمت عوالم الثمانينات وانطلقت مع التسعينات ، لنؤكد أن الحضارة الإنسانية قد القحمت عوالم جديدة ، بفضل هذه الثورة القائمة على التكنولوجيا الحيوية والهندسة الور اثبة وتكنولوجيا الاجمال والمعلومات والحاسبات الدقيقة ، مما جعل الخبراء ينفقون على تسميتها بالثورة الصناعية الثالثة ، التي ستصنع حضارة القرن الحادى والعشرين .
- ثالثاً: ثورة التحالفات والتكتلات السياسية الاقتصادية الجديدة ، فقد اننهى مع بداية التسعينات انقسام العالم إلى معسكرين أيديولوجيين سياسيين عسكريين متواجهين متصارعين ، هما المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي .

فى النسعينات زالت خطوط الصراع الساخن والبارد بين المعسكرين ، وذابت هدة المجابهة ونداخلت خطوط التعاون ، وبرز مبدأ الاعتماد المتبادل ، وظهرت فى الأفق تحالفات وتكنلات جديدة ، مثل الوحدة الأوروبية ، وإعادة توحيد الألمانيتين ، والتقارب السوفيني الأمريكي ، والتحالفات اليابانية الآسيوية .

وكلها تفرض على العالم أوضاعاً جديدة ، وسياسات اقتصادية جديدة وتغيرات فكرية وأيديولوجية جديدة . ولعل هذه الثورات الثلاث ، تفرض علينا ضرورة التعامل معها بدقة وسرعة وحنكة ، وإلا فاتتنا كل الفرص الناريخية ، فنحن في حاجة إلى الاندماج في ثورة الديموقراطية فعلاً لا قولاً فقط ، وإلى اللحاق بثورة التكنولوجيا تطلعاً إلى النتمية الشاملة ، وإلى التنميق مع ثورة التكتلات الجديدة لحاقاً بالتقدم .

ونزعم أن الديموقراطية مبدأ واعتناقاً وإيماناً وسلوكاً وممارسة. هي المدخل الحقيقي للمنطق المنطقة من المدخل المعظم مشاكلنا المزمنة. نزعم أيضاً أن عقد التمعينات، ينتظر منا أن نبنى في المجال الديموقراطي، فوق ما تحقق في الثمانينات ... فما تحقق لا بأس به ، ولكنه ليس نهاية المطاف ومبلغ الأمل ومنتهى الرجاء.

نقول إن البناء فوق ما تحقق حتى الآن من هامش ديموقراطى وحرية تعبير يقتضى أن نلقى نظرة فاحصة وناقدة على الممارسات السابقة ، وننقيها مما شابها من عيوب وتجاوزات وانتهاكات ، ونخلصها من كل القيود والكوابح سواء السياسية أو القانونية أو الإدارية المعوقة ، حتى ننطلق بحرية وفي ظل ضمانات راسخة .

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ، نفضل أن نركز على حرية التعبير عبر وسائل الإعلام والاتصال ، وبشكل خاص عبر الصحافة ، التي نهنم بها أساساً طالما أمنا بأن ، لكل فرد الحق في حرية التعبير ، بما يضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع ، واستقبالها ونقلها ، بغض النظر عن الحدود ، وذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة ، بأي وسيلة بختارها ، ( وهالما اعتقدنا بصحة الرأى القائل بأن : ، حرية تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب ، وحرية الاجتماع والتظاهر ، وحرية النكلم ، والتعبير والنشر ، هي كلها مكونات أساسية لحق الإنسان في الإعلام والاتصال ، ومن ثم فإن أي عقبة توضع في وجه هذه الحريات ، نؤدي إلى القضاء على حرية التعبير ، . ( ٥٠)

يفيدنا في هذا المجال ـ ونحن نراجع عقبات حرية الصحافة والرأى والتمبير خلال الفترة الماضية عملاً على إذالتها في المرحلة المقبلة ، أن نشيد بدراسة جيدة أعنتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وهي منظمة مستقلة وحرة ، حول حرية الرأى والتمبير في مصر ، تلك الدراسة التي لاقت تجاهلاً وتعتيماً من معظم الصحف ، رغم

<sup>(</sup>٥٧) المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

<sup>(</sup>٥٨) تقرير لجنة ماكبرايد - اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال ـ اليونسكو .

موضوعيتها ، ورغم دفاعها عن حرية الصحافة والرأى ، ورغم صلاحيتها كمؤشر لقياس الأوضاع وكدليل للعمل في المستقبل .

فى مواده أرقام ٧٤ و ٨٤ و ٩٤ ينص الدمنور القائم والصادر عام ١٩٧١ ، على كفالة حرية التعبير والرأى والنشر والبحث العلمي والإبداع الأدبي والغني والغني والثقافي ، وبحظر الرقابة على الصحف .(٥) لكن الدمنور حين يحيل هذه المواد ومضمونها إلى القانون ، فإنها تصبح عند الممارسة عنيمة الجدوى ، فقد قلم المشرع بنقيد حرية الرأى والتعبير وابنكر وسائل وإجراءات ، تجعل من الرقابة على الصحف . مثلاً . أمراً مقرراً دون حاجة إلى رقيب مباشر !!

كما أن العمل بقانون الطوارى ١٠١٥ يمنح أجهزة الدولة سلطات واسعة ، ويجبز مراقبة الصحف والمطبوعات قبل النشر ، ومن ثم صبطها ومصادرتها وإغلاقها ، كما يفرض قبوداً على حرية الاجتماع والانتقال والإقامة ، ويجبز القيض على الاشخاص لمجرد الاشتباه ، وتفتيش منازلهم ، ويمنح رئيس الجمهورية سلطة إصدار أو امر لها قوة القانون ، وتشكيل محاكم استثنائية ، كمحاكم أمن الدولة العليا - طوارى - والمحاكم العسكرية ، التى يمثل أمامها المدنيون ، ولا يجوز الطعن في أحكامها ، إنما تخضع فقط لرأى رئيس الجمهورية بالتصديق موافقة أو رفضاً .

فضلاً عن ذلك فإن قانون العقوبات يفرد بابا كاملاً لجرائم الصحافة يضم ٣٦ مادة ، تفرض قيوداً شديدة الرهبة على المشتغلين بالصحافة والرأى ، ويتناول هذا القانون بالتجريم الآراء التى يمكن أن توصف بأنها تشكل تحريضاً على كراهبة نظام الحكم أو إهانة السلطات أو الجيش أو البرلمان ، أو تشكل دعاية مثيرة للرأى العام أيا كانت الوسيلة المستخدمة فى ذلك ، بالكتابة أو الصور أو الرسومات أو القناء أو الصياح

ثم يجىء قانون الإجراءات الجنائية فيبالغ في التشدد حين تلزم مامنته رقم ١٦٣ ، الصحفيين وغيرهم من المتهمين بالقنف عن طريق النشر في حق أي موظف عام ، بأن يقدموا خلال خمسة أيام فقط من بدء استجوابهم بياناً بالأدلة على صحة كل فعل أسندوه

<sup>(</sup>٥٩) الدستور المصرى ١٩٧١ .

<sup>(1</sup>٠) تسرى حالة الطوارىء في مصر منذ عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى الآن ، ولم ترفيع إلا مرة واحدة في الفترة من ١٥ مايو ١٩٨٠ حتى أكتوبر ١٩٨١ . حين أعيد فرضها بعد حادث اغتيال الرئيس السابق أثور السادات .

إلى هزّلاء الموظفين العموميين للمقذوف فى حقهم ، وإلا منقط حقهم . المستجوبين . فى إقامة الدليل على صحة هذه الأفعال وأصبحوا مدانين بالقذف حتى لو قدموا بيان الأدلة فى اليوم المعادس (١٠١)

أما الذى زاد التشدد تشدداً وعسفاً وتقييداً لحرية الصحافة والرأى ، فقد جاءت يه مجموعة القوانين الاستثنائية الشهيرة باسم القوانين سيئة السمعة التى صدرت فى عقد السبعينات وبداية الثمانينات ، وأهمها بالطبع خمسة قوانين هى :

١ ـ قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .

٣ ـ قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

٣ ـ قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

٤ ـ قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

٥ ـ قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .

إذ أضافت هذه القوانين أشكالاً جديدة لمساءلة الصحفيين ورجال الفكر وكتاب الرأى ، إلى جانب المساءلة التأديبية الرأى ، إلى جانب المساءلة الجنائية التى حددها قانون العقوبات ، والمساءلة التأديبية التى جاء بها قانون نقابة الصحفيين ، فمنحت المجلس الأعلى الصحفيون تماماً ، بما يتفق أدبية موازية المنتفون تماماً ، بما يتفق مع اعتراضه الصحفيون تماماً ، بما يتفق مع اعتراضهم على الازدواجية بين قانون نقابتهم وقانون سلطة الصحفية ، الذي جاء ليسلب نقابة الصحفيين بعض و لايتها على أعضائها ومسؤولياتها تجاههم سواء بالدفاع عنهم أو مساطتهم .

وابتكرت ، المساعلة السياسية ، أمام العدعى الاشتراكى الذى يرشحه رئيس الجمهورية ، ويحق له مصادرة الأموال والمعتلكات والتحفظ على الأشخاص ، واستهداهم من قوائم الترشيح لانتخابات النقابات والمؤسسات الصحفية .

كما ابتكرت أشكالاً جديدة من القضاء الاستثنائي لمحاكمة أصحاب الرأى ، وهي محاكم أمن الدولة العليا ، والتي يمكن لرئيس الجمهورية أن يضم إليها عسكريين ، ومحاكم القيم التي يشكلها وزير العدل ، مناصفة بين القضاة وغير القضاة ، وهي محاكم ذات طابع سياسي ، تستند إلى قوانين استثنائية منافية للدستور ومبادىء حقوق الإنسان .(١٦)

 <sup>(</sup>١١) حرية الرأى والتعبير في مصر ـ نقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - ٢٧ بوليو ١٩٩٠ .
 (١٣) المصدر السابق -

وفي حين ينص قانون نقابة الصحفيين ـ ١٧٦ لمنة ١٩٧٠ ـ على عدم جواز نقل الصحفي من عمله الصحفي إلى عمل آخر غير صحفي ، أي على عدم جواز تغيير مهنة الصحفي ، فإن القوانين الاستثنائية سالفة الذكر تبيح نقله إلى وظائف أخرى لا علاقة لها بالمسحافة ، وبالتالى منعه من مزاولة مهنته ، فضلاً عن أنها نقنن العزل السياسي ، من خلال حظر الانضمام للأحزاب السياسية أو ممارسة أي نشاط سياسي ، أو الترشيح لمبالس إدارات الصحف أو نقابة الصحفيين واتحادات الكتاب ، أو الترشيح للبرلمان ، في حال كتابة مقالات أو الدعوة لآراء يكون من شأنها المساس بمصالح الدولة ، أو التحريض ضد السلام الاجتماعي ، أو كراهية نظام الحكم ، وكلها - كما هو واضح تعييرات مطاطة غير محددة ، لها طابع سياسي أكثر من الطابع القانوني ، يسهل استغلالها لمعافية الكتاب والصحفيين وتقييد حرية الرأي والتعبير .

وعلى الرغم من كل هذه القوانين العادية والاستثنائية التى تضبع قوداً على حرية الصحافة والرأى والتعبير ، إلا أن وضع هذه الحرية فى مصر ، يعتبر وضعاً أفضل نصياً ، مقارنة بالدول العربية الأخرى من ناحية ، ويدول العالم الثالث من ناحية أخرى ، نكف أن الصحافة بشكل عام ، والصحافة الحزبية بشكل خاص ، نتمتع طوال السنوات الماضية بقدر كبير من حرية النقد ، وبخاصة النقد السياسي ، الموجه للسلطات وللمسئولين الكبار والصغار .

ولكن في العناسيات التي نرتفع فيها حرارة النقد السياسي العوجه ضد سلطات
 الدولة ، بجرى التلويح بأن سماحة النظام وأريحيته فقط ، هي التي تسمح للمعارضين ،
 بأن ينتقدوا بهذا القدر من الحرية ، وأن هذه السماحة بمكن أن تكف في أي لحظة لتتخذ
 إجراءات استثنائية بحق رجال الفكر والسياسة والصحافة .

و الانتقائية لا تتعلق بمناسبات سياسية فحسب ، بل أيضاً بالسياسة اليومية ونفيراتها ، فعلى الرغم من أن قانون العقوبات يجرم كل من يهين رئيس دولة أجنبية ، عرفت الصحافة المصرية خلال السبعينات ألواناً من السب والقنف ، فى حق بعض رؤساء الدول العربية وملوكها ، تلك التى كانت العلاقات مقطوعة بينها وبين مصر فى ذلك الوقت ، بسبب انفاقات كامب ديفيد ، ولم يقدم صحفى واحد للتحقيق ، ولكن مع بداية نطبيع العلاقات مع الدول العربية تدريجياً فى الثمانينات ، بدأ يختفى بشكل مواز ،

ذلك القاموس الخاص من السب والقذف ، ليقتصر على بعض رؤساء الدول التي لم تنحسن علاقاتها بمصر ، ١٦٠٠)

نستننج من ذلك أن تطبيق القوانين وبخاصة فيما يتعلق بحرية الرأى والتعبير ، يخضع للملابسات السياسية وظروفها .. أكثر مما يخضع للضوابط القانونية السليمة ، فالسلطات المسؤولة تطبقها بشدة وحزم إذا رأت أن الآراء المنشورة تتعارض مع توجهانها السياسية ، وتتجاوز عنها وتغمض العين إذا كانت تتفق مع هذه التوجهات .

وهى تتشدد إذا جاء النقد من الصحف العزبية المعارضة ، وتتماهل إذا كان من جانب الصحف القومية ، المملوكة لمجلس الشورى نيابة عن الدولة ، الذي يسند إليه فانبن سلطة الصحفافة ، السيطرة شبه الكاملة على المؤسسات الصحفية القومية ، بحكم حقه فى تعيين رؤساء مجالس إدارات هذه المؤسسات ورؤساء تحرير الصحف القرمية ، و ٢٠ فى المئة من أعضاء مجالس إداراتها ونفس النسبة من أعضاء المجلس الأعلى لهذه الصحف ، والباقى بالانتخاب ، فضلاً عن ٨٠ فى المئة من أعضاء المجلس الأعلى للصحافة الذي بشرف على شؤون الصحافة بكل فاتها ، ويملك ملطة التحقيق مع الصحفيين أو تحريلهم النيابة ، والتصريح لهم بالعمل مع الصحف الأجنبية ، كما يملك وحده سلطة البت فى التصريح بإصدار الصحف.

ووفقاً لكل هذه السلطات فإن المجلس الأعلى للصحافة امتدادا للمالك ؛ القانونى ؛ وهو مجلس الشورى ، يستطيع التحكم مباشرة في السياسة الرئيسية لإدارة الصحف القومية ، تحريراً وتوزيعاً وإعلاناً وطباعة طبقاً لقانون سلطة الصحافة .(١٠)

0 0 0

وعلى الرغم من عدم وجود نص فانونى يبيح مراقبة الصحف إلا أنه من خلال استثنار مجلس الشورى ، بتعيين رؤساه التحرير ، يمكن التحكم بشكل يومى في التوجه العام للصحف القومية ، غير أنه من الملاحظ أن مقالات كبار التكتاب ، وبخاصة الأعمدة الثابقة ، لم نعد تراقب - بطريقة مباشرة - منذ بداية الثمانينات إلا فيما ندر ، كما تلتزم الصحف القومية بحق الرد والتصحيح - الذى أوجبه القانون - في كثير من الحالات ، وقد أصبحت نفسح مساحة من صفحاتها للرأى المخالف وتتيح - أكثر من ذى قبل - حرية

<sup>(</sup>٦٣) المصدر السابق .

<sup>(</sup>١٤) رخم كل سلطات الملكية القاتونية هذه ، فإن مجلس الشورى لا يتكخل عملياً في إدارة الصحف القومية يشكل مباشر ، نكته يقوض من يعينهم رؤساء لمجالس الإدارات ورؤساء للتحرير ، رغم أن ذلك لا يقير من حقيقة الملكية وحقها في الإدارة .

النقد السياسى ، ولكن فى حدود معينة ، تتفاوت من صحيفة لأخرى ، وتختلف وفقاً لشخصية رئيس التحرير ، ومدى اتساع أفقه السياسى ، وفهمه لحرية الصحافة وتسامحه مع الآخرين .

والخلاصة أن هذا يمثل ظاهرة إيجابية يجدر الاعتراف بها وتشجيعها ، في مقابل ضرورة كشف الاهتزاز الذي يعاني منه بعض رؤساء التحرير الآخرين ، الذي يصيقون بحرية الرأى المخالف ، حتى في ظل مماحة الدولة ، وفي غياب الرقابة المباشرة لأن في أعماقهم برقد رقيب ذاتي ، يضغط بقوة على العقول المرتعشة حفاظاً على المنصب ، وخوفاً من الحساب والعقاب !!

وإضافة إلى الرقابة غير المباشرة التي تخضع لمقابيس رؤساء التحرير ، فإن حربة الصحافة بدأت خلال السنوات الأخيرة تعانى من بروز ظاهرة جديدة تؤثر تأثيراً سلبباً ملحوظاً عليها ، وهى ظاهرة التوسع فى استخدام قرارات حظر النشر ، التى يصدرها النائب العام .

فغى الفترة من 19۸٤ ـ ۱۹۸۸ صدر ٤٨ فراراً بحظر النشر في عدد من أهم القضايا التي يجرى فيها التحقيق ، أي بمعدل قرار بالحظر كل شهر ، تتصل معظمها بقضايا كبرى تهم المجتمع ، مثل تمرد قوات الأمن المركزى ، وقضية ثورة مصر ، فضلاً عن قضايا أخرى ، وبخاصة قضايا الفساد والإنصاد التي تورطت فيها بعض الرموز المهمة .

ومن الملاحظ أن النائب العام لا يسبب قراراته بحظر النشر ولا يحدد مدة سريانها ، ولا يقدم حيثياتها التي توضح أنه ينخذها لأسباب تتعلق بالنص القانوني ، الذي يعطيه هذا الحق ، كما أنها تصاغ بطريقة غلمضة لا تنبح لمن يقروها من المسؤولين عن النشر في الصحف ، معرفة المطلوب حظر نشره ، مما يفتح الباب واسعا أمام تقييد حرية الصحافة في النشر ، وحرية الصحفيين في الحصول على المعلومات ، وبالتالي حرية الرأى العام في معرفة الحقائق .(٩٥)

الآن بعد الغوص فى حقيقة أوضاع حرية الصحافة ومعارسانها فى مصر ، بجانبيها الإيجابى والسلبى ، ما لها وما عليها ، يجدر أن نستخلص النتائج الواقعية السليمة بعيداً عن التهويل أو التهوين .

· (٦٥) حرية الرأى والتعيير في مصر . مصدر سايق .

فغى مصر الآن هامش ديموقراطي معقول نسبياً ، لكنه يحتاج إلى تعميق وترسيخ وفغاً لأمس قانونية ومىياسية وعملية ثابتة .

وفى مصر الآن بالتالى قدر ملحوظ من حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير هى الأفضل ـ نمبياً أيضناً ـ مقارنة بدول الجوار عربية كانت أو إفريقية .

لكن الأمر بحتاج إلى تحويل هذه الهوامش. الإيجابية - إلى قو اعد رئيسية تحكم الحاضر والممنقبل ، بعيداً عن ضغوط السياسات المنقيرة والأهواء المنقلية والأمزجة الفرية. ولحمن الحظ فإن في مصر الآن ، حركة عامة ، نشيطة ومستنيرة - قوامها بعض المثقفين والسياسيين والصحفيين والكتاب ـ تساندهم معظم النقابات المهنية والأحزاب وهيتات التنريس بالجامعات ومنظمة حقوق الإنسان ، هدفها في النهاية دفع حركة النيموقراطية وحرية الرأى والقعبير إلى أفاق أوسع وأرحب ، تتناسب مع التراث النيموقراطي للشعب المصرى ، ومع تطلعاته إلى مستقبل أفضل من ناحية ، وتتلاقى في نفس الوقت مع قورة الديموقراطية التي تسود العالم الآن ، من ناحية أخرى .

وثمة اتفاق عام بين كل هؤلاء على أن المدخل الحقيقي لذلك ، هو البدء على الفور بإطلاق حرية الرأى والصحافة ، وتخليصها من كل القيود القانونية والإدارية المعرفة .

ومن ثم فإن أمامنا الآن ، الوصايا العشر ، النبي نفتح الطريق لنوفير الضمانات التالية ، ونعني تحديداً :

- ا واطلاق حرية إصدار الصحف لكل القوى السياسية والاجتماعية وللمواطنين
   المصريين بلا تفرقة .
- ل وطلاق حرية تداول المعلومات ، بإلغاء القوانين التى تحجب بعض المعلومات ،
   باستثناء المعلومات الخاصة بالدفاع الوطنى ، وإسقاط الإجراءات التى تعرقل حرية انسياب هذه المعلومات فى الدولة والمجتمع .
- " الفاء كل أشكال الرقابة على النشر وتداول المطبوعات وضمان حرية الإبداع الفكرى والفني والثقافي .
- نمكين كل التيارات الفكرية والسياسية من ممارسة حرية التعبير عن نفسها ، عبر
   وسائل الإعلام والاتصال ـ خاصة ذات الأثر الجماهيرى ـ كالإذاعة والتليفزيون ،
   ونخفيف قيضة الدولة المطلقة عليها .
- التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦.

- ٦ إعمال المادة ١٥١ من الدسنور التي تنص على إعطاء الاتفاقيات الدولية وضع التشريع المحلى ، ومراجعة التشريعات المصرية في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدفت عليها مصر ، لإسقاط النصوص المجحفة والمواد المنعارضة .
  - ٧ إنهاء حالة الطوارىء القائمة بما تمثله من قيد على حرية الرأى والتعبير .
- ٨ إسقاط مبدأ ، الجريمة السياسية ، وإلغاء المادة ٩٨ من قانون العقوبات التي قننت
   هذا المبدأ وحرمت حرية الفكر و العقيدة .
- ٩ ـ إلغاء كل القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات وبخاصة المواد من ١٤ ـ ٢٠ ، والمواد من ٢٥ ـ ٤٨ ، والمواد من ٧٥ ـ ٤٨ عن قانون سلطة الصحافة ، والمواد ١ و ٧ و ٣ و ٤ و ١٦ من قانون حماية القيم من العيب ، والمواد ١ ـ ١٠ من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، والمواد ٣ و ٤ و ١٧ من قانون الأحزاب السياسية ـ نظراً لما تفرضه كل هذه المواد من قبود على حرية الرأى والتعبير خاصة .
- ١٠ إعادة النظر في الأحكام الواردة بقانون العقوبات الخاصة بجرائم الصحافة والنشر ، وإلغاء المواد ١٠٧ ، ومكرر و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٨ و ١٨٩ و والغاء المادة و ١٨٩ والغاء المادة ١٢٣ الفقرة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية ، مع النص صراحة على عدم جواز التحقيق مع المتهمين ، في قضايا الرأى والفكر ، إلا بمعرفة قاض من قضاة التحقيق الطبيعيين .

تلك هي الوصايا العشر ، الضمانات القانونية ، الضرورية الانطلاق حرية الصحافة والرأى والفكر في مصر ، الدولة التي كانت رائدة في إدخال الصحافة إلى الشرق ، مثلما كانت رائدة في العمل الديموقراطي وكفالة الحريات ، ضمن الموجة الثانية من دول العالم ، التي مارست الديموقراطية ابتداء من عام ١٨٦٦ مع بزوغ أول شكل برلماني ، ذلك المتمثل في مجلس شورى النواب ، ومع ظهور أول جريدة مصرية مممنقلة في عام ١٨٦٧ هي ، وادى النيل ، ...

فهل هذا كثير على مصر .. وطن الحرية والاستنارة ؟!

### المراجع الأساسية

### أولا - المراجع العربية والمترجمة

- ١ ابراهيم عبده ..... تاريخ الوقائع المصرية
  - ٢ أحمد الصاوى .... فجر الصحافة في مصر
- ٣ أحمد حمروش ..... قصة الصحافة في مصر
  - ٤ آلان وستين ..... الحياة الخاصة والحرية
    - ٥ ـ أمورى رينكور .... القياصرة القادمون
- ٦ انطوان بطرس ..... المعلوماتية على مشارف القرن الواحد والعشرين
  - ٧ ـ توفلر ..... صدمة المستقبل
  - ٨ ـ ج ـ كول ..... تاريخ الفكر الاشتراكي
  - ٩ جان دارسي .... حق الإنسان في الاتصال
    - ١٠ ـ جمال العطيفي .... حرية الصحافة
- ١١ ـ خليل صابات ، سامي عزيز ، يونان رزق .. حرية الصحافة في مصر
  - ١٢ ـ دومينيك بارودى .... المسألة السياسية الديموفراطية
    - ١٣ ـ ديفيد وايز وآخرون .... الحكومة الخفية
  - ١٤ ـ دينا جلال ..... المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا ؟
    - ١٥ ـ رياض شمس ... حرية الرأى وجرائم الصحافة
- ١٦ صلاح الدين حافظ .... دراسات ومقالات عن حرية الصحافة نشرت بالأهرام ومجلة الدراسات الإعلامية
- ١٧ عبد القادر ياسين .... صحفيون فلمطينيون من العهد العثماني إلى عهد الانتداب البريطاني

- ١٨ عبد الله البستاني ... حرية الصحافة
- ١٩ ـ غايتان بيكون .... آفاق الفكر المعاصر
- ٢٠ ـ فاروق أبو زيد .... مدخل إلى علم الصحافة
- ٢١ ـ كامل زهيري .... نظرات على حرية السحافة
  - ٣٢ ـ لوخ جونمنون .... القوة المنزية الأمريكية
- ٢٣ . محمد حسنين هيكل .... بين الصحافة والمباسية
  - ٢٤ محمد حسنين هيكل .... سنوات الغليان
  - ٢٥ ـ محمد حسنين هيكل .... ملفات السويس
    - ٢٦ ـ محمد عبد الله .... جرائم النشر
- ٢٧ محمد عصفور ... الحرية في النظامين الديموقراطي والاشتراكي
  - ٢٨ مصطفى مرعى .... الصحافة بين السلطة والسلطان
    - ٢٩ . هارولد لاسكى .... الحرية في الدولة الحديثة
    - ٣٠ ـ هارولد لاسكى .... الدولة في النظرية والتطبيق
    - ٣١ الهيئة العامة للاستعلامات .... الصحافة في مصر
  - ٣٢ ـ اليونسكو .... دراسات لجنة ماكبرايد عام ٧٨ ، ٧٩

### ثانيا ـ صحف ومجلات

- ٣٣ ـ مجموعات الصحف الرئيمية : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، الشعب ، الوقد ، الأهال. .
  - ٣٤ مجموعة مجلة الدراسات الاعلامية

### ثالثًا ـ القوانين والأحكام والنساتير

- ٣٥ ـ أحكام المحكمة النستورية العليا
- ٣٦ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدان الدوليان المكملان له
  - ٣٧ النستور المصرى ١٩٧١
  - ٣٨ ـ قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠
  - ٣٩ ـ قانون سلطة الصحافة ١٩٨٠

- . ٤ قانون العقوبات المصرى ١٩٣٧
  - ٤١ ـ قانون المطبوعات ١٩٣٦
  - ٤٢ ـ قانون نقابة الصحفيين ١٩٧٠

#### رابعا ـ موسوعات ودوائر معارف

- ٤٣ ـ موسوعة حقوق الإنسان
- ٤٤ . الموسوعة العربية الميسرة
  - خامسا المراجع الأجنبية
- 1 Nordenstreng, karle Journalists: Status, Rights, and Responsibilities.
- 2 Petrusenko, Vitaly, A Dangerous Game, CIA and Mass Media.
- 3 Petrusenko, Vitaly, The Monopoly Press.
- 4 Smith, Antony, Politics of Information.
- 5 Tebbel, The Media in Africa.
- 6 Todrov, Dafin, freedom of Press.
- 7 UNESCO World Communication Report.

رقم الإيداع

مطابع الأهرام الشهارية . قليوب . مصر



هذا الكتاب ـ كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في المقدمة التي كتبها له ـ هو ، فصول تجيء في زماتها وتجيء في مكانها ، ولعلها إلى جانب ذلك تجيء من النبع الذي كان ضروريا أن تتدفق منه أفكارا صافية ورائقة عن حرية الصحافة ، حتى وإن اقترنت الحرية بالأحزان في العنوان الرئيسي للكتاب ،

والمؤلف الذي نذر نفسه لقضية حرية الصحافة في عمله النقابي ، وفي الندوات والمؤتمرات الدولية والعربية التي شارك فيها ، وفي مقالاته ويحوثه العديدة ، يتناول في هذا الكتاب الأزمات الكثيرة المعقدة التي تلف الصحافة خاصة والإعلام عامة بموجات ضبابية كثيفة ، وهو يؤكد أن حرية الصحافة ليست حرية الصحفيين ، وإنما هي جزء لا يتجزأ من الحريات العامة للإنسان في أي زمان ومكان ، وهي التعبير الحقيقي عن جوهر الديموقراطية . وفي هذا فإنه يتناول حرية القهر الديموقراطية ، والصحافة وتحكم السلطة ، ونها المعارسة الصحفية ، ثم يسوق وصايا عشر لهذه الحرية .

الناشر

5

مركز الأهرام للترجمة والنشر مؤسسة الأهرام التوزيع في الداخل والخارج: وكالة الأهرام للتوزيع في الجاح، القاهرة